شبكة الألوكة
www.alukah.net

الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي

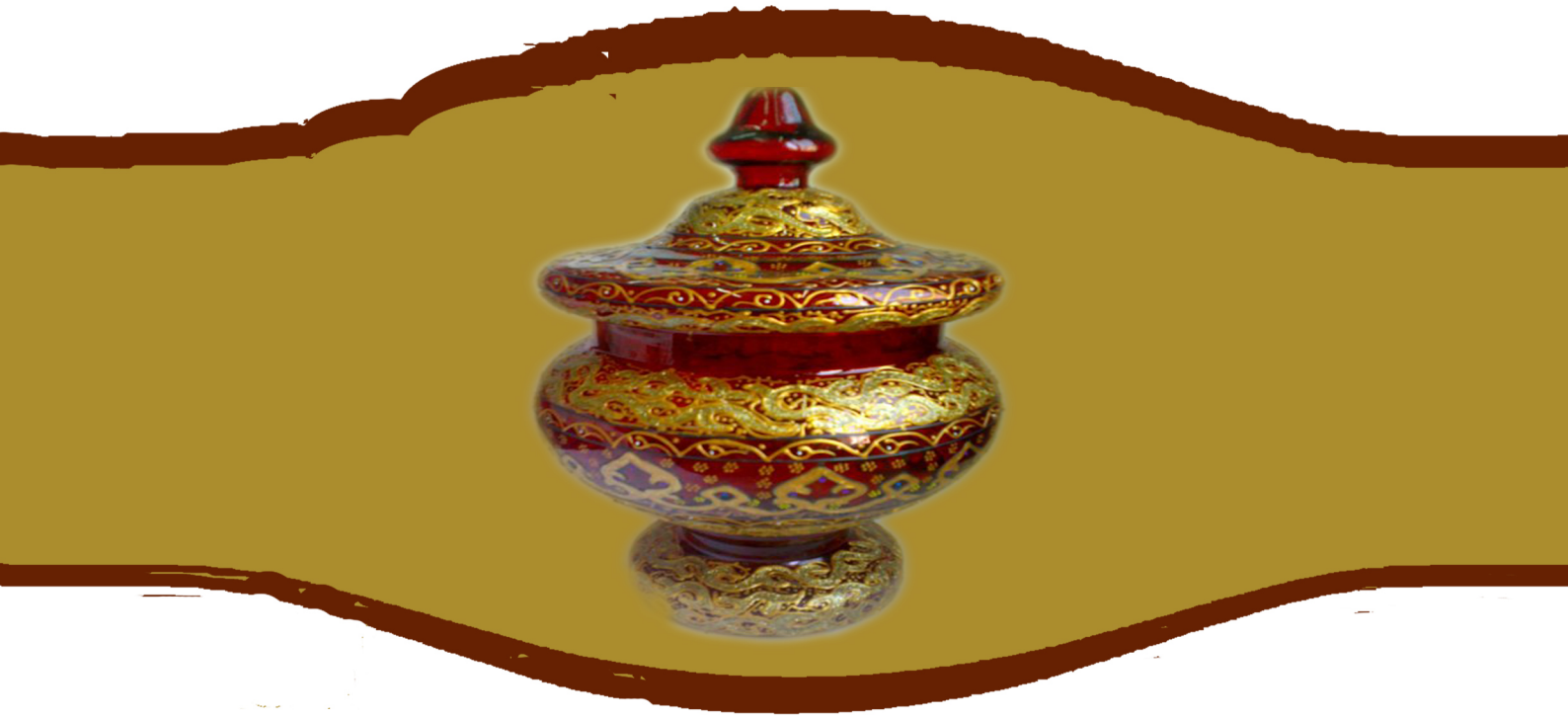

قصي جدوع رضا الهيتي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي (المتوفى بعد ٧٢٠ هـ)

أطروحة تقدم بها الطالب

قصي جدوع رضا الهيتي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة الأنبار

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

خليل محمد سعيد مخلف الهيتي

١٤٣٤هـ ٢٠١٣م

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

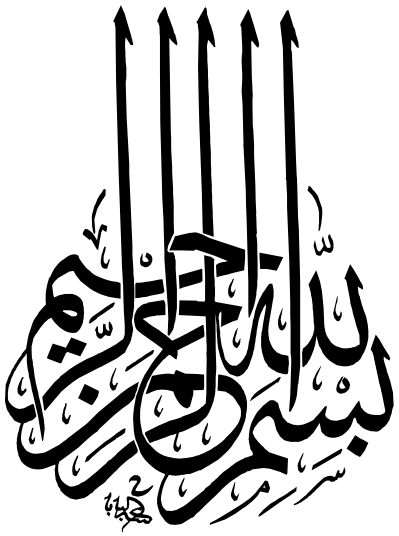

وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ
ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾

سورة الشعراء الآيات ١٩٢–١٩٥

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الإهداء

إلى من أرسله الله شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا... محمد رسول الله ﷺ

إلى أمي الحنون... التي ما زالت تشنف أسماعنا بدعائها، وتغمر قلوبنا بمحبتها، وبهائها، وتؤنس أبصارنا بضيائها.

إلى أبي العزيز ... الذي غرس فينا حب العلم، ونشّأنا على الطاعة والحلم، وحذرنا من المعصية وسوء الفهم.

إلى أم حارث، زوجي المصون الوفية، والدرة الغالية النقية، على تحملها الأعباء، ورعايتها الأبناء، وتهيئتها الأجواء، والدعاء لي صباح مساء.

إلى ابنتي البكر لجين، وابني حارث، جعلهما الله عز وجل من الصالحين الأبرار والتالين لكتاب الله في الليل والنهار.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، وأقاربي الفضلاء، وأساتذتي الأجلاء، وأصدقائي النبلاء، وطلابي الأوفياء، وأهل مدينتي الكرماء.

أهدي ثمرة هذا العمل شاهدًا على الوفاء

وعرفانًا بجميل العطاء

قضاي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

شكر وعرفان

قال النبي محمد ﷺ: **(مَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوْفًا فَكَافِئُوْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوْا مَا تُكَافِئُوْهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ)**(١).

وأقلّ مكافأة يمكن أن أقدمها لمن أعانني على إتمام هذا البحث، هو أن أتقدم لهم بجزيل الشكر، فشكري وعرفاني إلى أستاذي الدكتور خليل محمد سعيد الهيتي، الذي أخذ بيدي في مدارج البحث، فأضاء من جنباته كل حالك، وجعله سهل المسالك، وضحى بوقته وبذل قصارى جهده في سبيل مراجعة ما أكتبه، كما أجزل لي من سعة صدره، ففتح قلبه وبيته ومكتبته، وأفاض علي بعلمه، وشملني بعطفه وسماحته، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعلها في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور حسن أحمد العثمان، الذي أعارني مخطوطة مصورة من شرح الشافية لابن الحاجب، ونسخة رسالته الجامعية الموسومة بـ«بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم» التي لم تنشر بعد، في رضًى وسماحة، فما فعله لا يوصف بكلام، ولا يعبر عنه بمقال، فجزاه الله عني وعن طلابه أفضل الجزاء بمنه وكرمه.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لصديقي الأستاذ محمود عبد اللطيف الهيتي الذي كان له فضل توجيهي إلى هذا الموضوع، عسى الله أن يوفقه لكل ما فيه خير، وأن يبارك له في عمره.

كما أشكر جامعة الأنبار التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها، والنهل من معينها الذي لا ينضب، وأخص بالذكر كلية التربية للعلوم الإنسانية، وأساتذتي في قسم اللغة العربية، وكذلك الإخوة العاملين في المكتبة المركزية.

وأتقدم أخيرًا بالشكر والعرفان لكل من قدم لهذا البحث يدا ومعونة من أساتذتي الكرماء، وزملائي الفضلاء، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٣٣/١٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ﴿**الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي المتوفى بعد ٧٢٠ هـ**﴾، قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:
المشرف: الأستاذ المساعد الدكتور
خليل محمد سعيد مخلف الهيتي
التاريخ: / / ٢٠١٣م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور
عامر مهيدي صالح العلواني
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ: / / ٢٠١٣م

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ـ٤
التمهيد: الشافية وأثرها في الدرس الصرفي	٥ـ٣٤
أولاً: التعريف بالمصنِّف	٦
ثانيًا: التعريف بالشافية	١١
ثالثًا: أثر الشافية في الدرس الصرفي	٢١
الفصل الأول: اليزدي ومنهجه في شرح الشافية	٣٥ـ١١٤
المبحث الأول: التعريف باليزدي	٣٦
المبحث الثاني: مذهبه الصرفي	٤١
المبحث الثالث: منهجه في شرحه للشافية	٥٥
المبحث الرابع: مصادره في الدرس الصرفي	٧٣
المبحث الخامس: الآراء التي انفرد بها	٩٢
المبحث السادس: تأثره وتأثيره	٩٤
أولاً– تأثره	٩٤
ثانياً– تأثيره في التأليف الصرفي، وقيمة شرحه بين كتب الصرف	٩٦
١– السيوطي	٩٦
٢– الغَزِّيّ	١٠١
٣– عبد القادر البغداديّ	١١٠

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: أدلة الصناعة عند اليزدي	**١١٥ـ٢٣٣**
توطئة	١١٦
المبحث الأول: السّماع	١١٨
أولاً– القرآن الكريم وقراءاته	١٢١
١– القرآن الكريم	١٢١
٢– القراءات القرآنية	١٢٨
ثانياً– الحديث	١٣٨
ثالثا– كلام العرب	١٤٩
١– الشعر	١٥٠
٢– النثر	١٦٢
أ– لهجات العرب	١٦٣
ب– أقوال العرب المأثورة	١٦٨
ج– أمثال العرب	١٦٩
المبحث الثاني: القياس	١٧٢
أركان القياس	١٧٣
نشأته وتطوره	١٧٤
أهمية القياس	١٧٧
القياس عند اليزدي	١٧٧
المبحث الثالث: الإجماع	١٩٣
المبحث الرابع: العلة الصرفية	٢٠٣
ماهية العلة في اللغة والاصطلاح	٢٠٣
نشأتها	٢٠٥
أقسامُ العِلَّةِ	٢١٠
العلة عند اليزدي	٢١٣

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: اعتراضات اليزدي على ابن الحاجب والشراح	**٢٣٤ـ٤٠٨**
المبحث الأول: اعتراضاته على ابن الحاجب	٢٣٥
أولاً– اعتراضاته في العبارة	٢٣٥
ثانياً– اعتراضاته في مسائل أخر	٢٧٦
١– اعتراضاته في الحدود	٢٧٦
٢– اعتراضاته في الحكم	٣٠٤
٣– اعتراضه في الاشتقاق	٣٢٥
٤– اعتراضه في ترتيب المسائل الصرفية	٣٣٠
المبحث الثاني: اعتراضاته على ركن الدين	٣٣٢
المبحث الثالث: اعتراضاته على الجاربردي	٣٧٣
الخاتمة	**٤٠٩ـ٤١٣**
ثبت المصادر والمراجع	**٤١٤ـ٤٦٣**
ملخص باللغة الإنكليزية	A-D

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

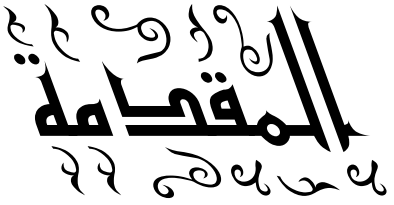

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، وفضله على سائر الأجناس بالتمييز والتبيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أرشد موجوداته، وأسعد مخلوقاته، سيد ولد عدنان، وعلى آله وصحبه وتابعيهم ما ترنمت البلابل بالألحان، وغردت سواجع الأطيار على الأغصان... أما بعد:

فإنّ علم التصريف أشرف شطري العربيّة، وأغمضهما وأفضلهما، يحتاج إليه جميع المشتغلين باللّغة العربيّة، من لغويّ ونحويّ، أيّما حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، والمُمْلقُ منه مُملقٌ من حقيقة العربيّة؛ لأنّه ميزانها، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التّصريف. وقد أدرك علماء العربية أهمية هذا العلم، فأولوه عنايتهم، وأكملوا بناءه، ودوّنوا فيه مصنّفات تزخر بمسائله وقواعده.

وبعد انتهائي من السنة التحضيرية لدراسة الدكتوراه، رغبت في كتابة موضوع صرفي يشبع رغبتي ويزيد اطلاعي على هذا العلم. وبعد بحث طويل أشار إليَّ الأخ محمود عبد اللطيف بدراسة شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، فاستحسنت ذلك، ثم عرضت هذا الأمر على الأستاذ الدكتور محمد جاسم معروف الهيتيّ فأثنى عليه، ولاسيما أنّ شرح اليزدي يمتاز بعدة سمات، وبعد التوكل على الله استقر رأيي على موضوع **(الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي المتوفى بعد ٧٢٠هـ)**. وكان من دواعي اختياري هذا الموضوع عدة أسباب، منها:

أولاً– الرغبة الصادقة في أن يكون هذا البحث لبنة تسد جانبا من ذلك الفراغ في الدراسات الصرفية، ومساهمة مع الآخرين في هذا المجال حتى تستطيع

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الحركة الصرفية مواكبة الحركة النحوية التي قطعت شوطًا طويلاً في سبيل النضج بفضل الدارسين والباحثين.

ثانيًا– رأيت أنّ هذا الشرح من الشروح الجيدة التي يجب أن يشار إليها بالبنان، فهو شرح اتسم باستيعابه للشروح التي سبقته، كشرح ابن الحاجب، وابن الناظم، والرضي الاستراباذي، وركن الدين، والجاربردي، وبمناقشة آرائهم مناقشة تدلّ على طول باع المؤلف وتفوقه وقدرته وتمكنه من علم التصريف.

وقد ارتأيت ألا أذكر الصعوبات والمشاكل التي واجهتني في أثناء كتابتي الأطروحة؛ لأنّ من صفات الباحث الجيد أن يتحلى بالصبر والجلد والتأني وعدم التذمر، حتى يصل إلى الغاية المقصودة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع والمادة التي توافرت لديّ أن يكون البحث على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

فأما **التمهيد** فقد تحدثت فيه عن ثلاثة أمور: الأول: التعريف بابن الحاجب مصنف الشافية، والثاني: التعريف بالشافية، ويشمل: مادتها، وعبارتها، ومصادرها، وشواهدها. والثالث: أثر الشافية في الدرس الصرفي.

وأما **الفصل الأول:** فقد درست فيه اليزدي ومنهجه في شرح الشافية وكان في ستة مباحث: الأول: التعريف باليزدي. والثاني: مذهبه الصرفي. والثالث: منهجه في شرحه للشافية. والرابع: مصادره في الدرس الصرفي. والخامس: الآراء التي انفرد بها. والسادس: تأثره وتأثيره.

في حين كانت أدلة الصناعة عند اليزدي هي ما تكلمت عليها في **الفصل الثاني** الذي ضمّ أربعة مباحث: الأول: تحدثت فيه عن السماع، والثاني: عن القياس، والثالث: عن الإجماع، والرابع: عن العلة الصرفية.

وخصَصْتُ **الفصل الثالث** للحديث عن اعتراض اليزدي على ابن الحاجب والشراح، فجاء في ثلاثة مباحث. الأول: تناول اعتراض اليزدي على ابن الحاجب

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في العبارة، وفي مسائل أخر، كالحدود، والحكم، والاشتقاق، وترتيب المسائل الصرفية. والثاني: اعتراضات اليزدي على ركن الدين، والثالث: اعتراضات اليزدي على الجاربردي.

ثم أتبعت ذلك **بخاتمة** بينت فيها أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذا البحث.

أما **مصادر** هذا البحث فقد جاءت متنوعةً بين كتب اللغة والنحو والصرف والتفسير وإعراب القرآن والقراءات والتراجم وغيرها، من المصادر المذكورة في قائمة المصادر والمراجع.

وختامًا: فهذا محصول رحلتي اللذيذة على مرارتها، وقد بذلت خلالها جهدًا لا أحسبه يسيرًا، كل ما أتمناه من الله أنْ يلقى حظًّا من القبول، فإن أصبت فالحمد لله على عونه وتوفيقه، وإنْ كانت الأخرى فالحمد لله أيضًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فما أنا إلا بشر.

سائلاً المولى الكريم أنْ يكتبنا فيمن عنده، وألا يحرمنا أجره وأنْ يتقبل منا عملنا هذا، وأنْ يكتبه لنا عنده علمًا ينتفع به، وأنْ يلهمنا الصواب دائمًا، وأنْ يوفقنا في غيره، إنّه المسؤول وحده، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الشافية وأثرها في الدرس الصرفي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التمهيد:

الشافية وأثرها في الدرس الصرفي

أولاً: التعريف بالمصنِّف:

أغنانا العلماء السابقون فضلاً عن الباحثين والدارسين مُؤْنَةَ البحث عن حياة ابن الحاجب(١)، ولكن طبيعة البحث اقتضت أن أترجم له ترجمة موجزة أبدؤها بالآتي:

١ـ اسمه ونسبه وكنيته:

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الكرديّ، الدَّوِيْنيّ الأصل(٢)، الإِسْنَائيّ المولد(٣)، القاهري المنشأ، المقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النحوي(٤).

كان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين مُوْسَك الصَّلاحي، ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي(٥)، ولهذا يقال في كنيته: ابن الحاجب.

---

(١) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، ٢٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٤٦٥/٢٣، ٤٦٦، ومعرفة القراء: ٣٤٨، ٣٤٩، والعبر في خبر من غبر: ٢٥٤/٣، ٢٥٥، وتاريخ ابن الوردي: ١٧٤/٢، والوافي بالوفيات: ١٩/ ٣٢١، ٣٢٢، والبداية والنهاية: ٢٠٦/١٣، والديباج المذهب: ٨٦/٢، ٨٦، والبلغة: ١٩٦، ١٩٧، وغاية النهاية: ٢٠٨/١، والمنهل الصافي: ٤٢١/٧، ٤٢٢، وحسن المحاضرة: ٤٥٦/١، وبغية الوعاة: ١٣٤/٢، ١٣٥، والدارس في تاريخ المدارس: ٣/٢، وشذرات الذهب: ٤٠٥/٧، ٤٠٧، وأبجد العلوم: ٥٨٤، والأعلام: ٢١٠/٤، ٢١١، وهدية العارفين: ٦٥٤/١، ٦٥٥، ومعجم المؤلفين: ٢٦٥/٦.

(٢) نسبة إلى دَوِيْنَ، بفتح أوله وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وهي بلدة من نواحي أرّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس، منها ملوك بني أيوب. ينظر: معجم البلدان: ٤٩١/٢.

(٣) نسبة إلى إسنا، بكسر أوله وسكون ثانيه، وهي بلدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر، على شاطئ النيل من الجانب الغربي. ينظر: المصدر نفسه: ١٨٩/١.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٤/٢٣، ٢٦٥، وغاية النهاية: ٢٠٨/١.

(٥) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ٢١٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢ـ مولده:

ولد في آخر سنة سبعين وخمسمائة للهجرة بإسنا من بلاد صعيد مصر(١).

وذكر الذهبي أن مولده كان سنة ٥٧٠هـ أو ٥٧١هـ(٢)، إلا أن القول الأول أرجح؛ لأن ابن خلكان صاحب وفيات الأعيان عاصر ابن الحاجب، وقابله بعد عودته من الشام إلى القاهرة(٣).

٣ـ شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على مشايخ متعددين(٤)، من أشهرهم:

أ- أبو محمد، القاسم بن فِيْرُّه الرعيني، الشاطبي، المقرئ، النحوي، الضرير (ت ٥٩٠هـ)(٥).

ب- أبو القاسم، هبة الله بن علي الأنصاري، البوصيري، الكاتب الأديب (ت ٥٩٨هـ)(٦).

ج- أبو الفضل، محمد بن يوسف الغَزْنَوي، المقرئ، الفقيه الحنفي، المفسر، النحوي (ت ٥٩٩هـ)(٧).

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٥٠/٣.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٦٥/٢٣، ومعرفة القراء: ٣٤٨.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٥٠/٣.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٥/٢٣، ومعرفة القراء: ٣٤٩، والوافي بالوفيات: ٣٢٢/١٩.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٦٠/٤، ووفيات الأعيان: ٧١/٤، ومعرفة القراء: ٣١٢، وحسن المحاضرة: ٤٩٦/١.

(٦) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٦٧/٦، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٠/٢١، ومرآة الجنان: ٣١٠، وشذرات الذهب: ٥٥٠/٦.

(٧) تنظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣١٥، والجواهر المضية: ١٤٨/٢، وغاية النهاية: ٢٨٦/٢، وحسن المحاضرة: ٤٦٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

د- أبو الجود، غياث بن فارس اللَّخْمي، المنذري، المصري، المقرئ، النحوي، العروضي، الضرير (ت ٦٠٥هـ)[١].

٤- تلاميذه:

كانت لابن الحاجب براعة بالعربية والفقه وأصوله والقراءات، وكان له عدة تلاميذ[٢]، نهلوا من معينه، وارتشفوا من لسانه هذه العلوم، فممن أخذ عنه:

أ- الحافظ زكي الدين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المحدّث المصري، الشافعي (ت ٦٥٦هـ)، روى الحديث عن ابن الحاجب[٣].

ب- رضي الدين، أبو بكر عمر بن علي القُسَنْطِيْني، الشافعيّ، النحويّ، نزيل مصر (ت ٦٩٥هـ)، أخذ النحو عن ابن الحاجب[٤].

ج- موفق الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي العلاء محمد الأنصاري، النصيبي، الشافعي، المقرئ، الصوفي (ت ٦٩٥هـ)، تلا بالسبع على ابن الحاجب، وأخذ عنه العربية، وسمع منه مقدمته في النحو[٥].

---

(١) تنظر ترجمته في: نكت الهميان: ٢٠٩، وغاية النهاية: ٤/٢، وحسن المحاضرة: ٤٩٨/١، وبغية الوعاة: ٢٤١/٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٦/٢٣، ومعرفة القراء: ٣٤٩، والوافي بالوفيات: ١٨٨/١٨، ٣٢٢/١٩، وغاية النهاية: ٥٠٩/١، وحسن المحاضرة: ٣١٦/١، ٣١٧.

(٣) تنظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان: ٢٤٩/١، ومرآة الجنان: ١٠٧/٤، وحسن المحاضرة: ٣٥٥/١، وشذرات الذهب: ٥٣/١.

(٤) تنظر ترجمته في: معجم الشيوخ الكبير: ٤١٢/٢، والوافي بالوفيات: ١٥١/١٠، وبغية الوعاة: ٤٧٠/١، ومعجم أعلام الجزائر: ٢٦١.

(٥) تنظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣٨٠، ومعجم الشيوخ الكبير: ٣٢٣/٢، ٣٢٤، وغاية النهاية: ٢٤٤/٢، وشذرات الذهب: ٧٥٥/٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

د- نجم الدين، أحمد بن محسِّن بن مَلِيّ الأنصاري، البلعلبكي، الشافعي، المتكلم (ت ٦٩٩هـ)، أخذ عن ابن الحاجب النحو[١].

٥. مصنفاته:

صنف ابن الحاجب في علوم شَتَّى، ومن أشهر مصنفاته:

أ- الإيضاح في شرح المفصل[٢].

ب- الأمالي النحوية[٣].

ج- الكافية[٤].

د- شرح الكافية[٥].

هـ- شرح الوافية نظم الكافية[٦].

و- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية[٧].

ز- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل[٨].

ح- مختصر المنتهى[٩].

---

(١) تنظر ترجمته في: أعيان العصر: ٣١٢/١، والوافي بالوفيات: ١٩٩/٧، وطبقات الشافعية الكبرى: ٣١/٨، وشذرات الذهب: ٧٧٧/٧.

(٢) طبع بتحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٨٣م، وطبع كذلك بتحقيق محمد عثمان، بدار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠١١م، وطبع بتحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، بدار سعد الدين، دمشق.

(٣) طبعت بتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، بدار عمان، في الأردن.

(٤) طبعت مرارا، آخرها في جدة سنة ١٩٨٦م، بتحقيق د. طارق نجم عبد الله.

(٥) طبع في إستانبول سنة ١٣١١هـ، وحققه في جامعة الأزهر د. جمال عبد العاطي، وطبع في مكة المكرمة سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٦) طبع في مطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٩٨٠م، بتحقيق موسى بنّاي العليلي.

(٧) طبعت في مكتبة المنار في الأردن سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، بتحقيق د. طارق نجم عبد الله.

(٨) طبع في إستانبول سنة ١٣٢٦هـ، وأعيد طبعه في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٩٨٥م.

(٩) طبع في بولاق سنة ١٣١٦هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وورد في بعض كتب التراجم[١] أن له كتبًا أخرى غير ما ذكر.

٦ـ وفاته:

اتفقت المصادر جميعها على أن وفاته كانت في شوال سنة ٦٤٦هـ بالإسكندرية، ضحوة النهار، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة رحمه الله[٢].

(١) ينظر: الديباج المذهب: ٨٧/٢، وكشف الظنون: ١١٥٧/٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٤٠/٥، ٣٤٢، وهدية العارفين: ٦٥٥/١.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٢٥٠/٣، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٦/٢٣، والوافي بالوفيات: ٣٢٢/١٩، وغاية النهاية: ٥٠٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثانيًا: التعريف بالشافية[١]:

أ. مادتها:

الشافية مقدمة في التصريف، ومقدمة في الخطّ، ألفهما ابن الحاجب على غرار مقدمته الكافية في النحو، والذي دعاه إلى كتابتهما هو إجابة لسؤال شخص لا تسعه مخالفته؛ إذ قال: (سألني من لا يسعني مخالفته أنْ أُلْحِقَ بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخطّ، فأجبته سائلاً متضرعًا أن ينفع بهما، كما نفع بأختهما)[٢].

وقد وهم أحد الباحثين في ظنه أنّ الذي طلب منه عمل هاتين المقدمتين هو سعد الدين محمد بن علي الساوي، إذ قال: (الذي سأله هو سعد الدين محمد بن علي السّاوي، الذي كان يحتل منصب الوزارة مشاركة مع الوزير رشيد الدين فضل الله الهمذاني في عهد السلطان محمود غازان أحد سلاطين المغول في إيران)[٣].

وليس الأمر كذلك؛ لأن هذا الوزير الذي ذكره طلب من الجاربردي، لا من ابن الحاجب، أن يشرح لطلاب العلم كتاب التصريف، قال الجاربردي في شرحه:

---

(١) طبعت مع عدد من شروحها، كشرح الرضي، وركن الدين، والجاربردي، واليزدي، وقد طبعت كذلك مع مجموع مشتمل على جملة رسائل في علم الصرف، كالمراح، والعزي، والمقصود والبناء والأمثلة بمطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر، ط٢، سنة ١٣٤١هـ-١٩٢٢م، وقد قام بتحقيقها في عمل منفصل الدكتور حسن أحمد العثمان في طبعتها الصادرة عن دار البشائر البيروتية سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، وطبعت في عمل ملحق بكتاب: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، لعصام نور الدين، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وقد قام بتحقيقها كذلك في عمل منفصل الدكتور الدرويش الجويدي في طبعتها الصادرة عن المكتبة العصرية البيروتية سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ولعل أفضلها تحقيقا تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، إذ اعتمد في تحقيقها على ثلاث نسخ.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٥.

(٣) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: ٢١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(أشار إليّ جمع من الفضلاء أن أكتب له شرحا ينحل به ألفاظه ومعانيه، وينكشف عباراته ومبانيه... حتى توسلوا بما لا تسعني معه المخالفة، وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعاونة، وحاولت الوصول إلى حضرة من خصه الله بأوفر حظ من العُلا، وأوتي من الفضائل العلمية والعملية بالقدحين الرقيب والمعلَّى... سعد الحق والملة والدين، ملجأ الأفاضل والأعاظم في العالمين، كهف المظلومين، ومغيث الملهوفين، معين الملوك والسلاطين محمد ابن الصاحب المعظم، والدستور المكرم، أزهد ملوك العالم... تاج الملة والدين علي السَّاوي أدام الله له العزة والرفعة)[١].

والشافية أول مُصنَّف وصل إلينا استوفى فيه ابن الحاجب مباحث علم التصريف جميعًا، ورتبها في أبواب متناسقة ضمن منهجية علمية دقيقة، بعد أن كانت مبثوثة في أغلب الكتب النحوية، ولو نظرنا إلى كتب الأقدمين، كـ«الكتاب» لسيبويه، و«المقتضب» للمبرد، و«الأصول في النحو» لابن السراج، و«الجمل في النحو» للزجاجي، و«المفصل» للزمخشري، لوجدنا مباحث التصريف مندرجة مع مباحث النحو من دون استقلال لأحدهما، أو تمييز، فالتصريف عندهم جزء من النحو لا يتجزأ، وفي هذا يقول الرضي في شرحه للشافية: (التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة)[٢].

وليس هذا حسب، بل إنّ العلماء الذين أفردوا كتبًا في التصريف كالمازني، وأبي عليّ الفارسيّ، وابن جني، والثمانيني، والجرجاني، وغيرهم لم يستوفوا أبواب التصريف كلها، لذا عُدَّ كتاب الشافية من خيرة الكتب التي أخرجت في علم التصريف، وهذا ما أكدته الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: (الصرف نشأ مسائل متفرقة في كتب النحو ولاسيما في كتاب سيبويه الذي جمع فيه كثيرًا من قضاياه

---

(١) شرح الشافية للجاربردي: ٦، ٧.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومسائله ولكنه لم يصنفها ويبوبها، أو أنّه لم يضعها الوضع الأخير، وقد بقي هذا لمن تلاه، فكتب في الصرف المازني، ولكنَّه لم يبعد كثيرًا عن مادة الصرف في الكتاب مع اختصارها وإضافة بعض المسائل القليلة، وبعض آراء من أخذ عنهم. وكان ابن جني أغزر مادة، وأحسن ترتيبًا من المازني، فقد أطال في موضوعات الصرف وناقش كثيرًا من الآراء، ولكنّه لم يضع الصرف وضعه النهائي، وإن رتبه ترتيبًا أدق من ترتيب المتقدمين. ولم يخرج الزمخشري عما كتبه سيبويه والمازني وابن جني وإن كانت الموضوعات التي ذكرها أكثر تفصيلاً، وأحسن ضبطًا، وأخذت بحوث الصرف شكلها الأخير على يدي ابن الحاجب الذي هذب مسائله ورتَّب أبوابه وجمع ما تفرق من مسائله في الكتب الأخرى، فكان كتابه «الشافية» من خيرة الكتب التي أخرجت في الصرف من ناحية الإحاطة والتبويب)[1].

وقد اشتملت شافية ابن الحاجب على:

١- خطبة موجزة، استهلّها بحمد الله عزّ وجلّ، والصلاة على نبيه محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه رضوان الله عليهم أجمعين، وبعد ذلك بيّن الدافع وراء تأليفه لها.

٢- تعريف التصريف.

٣- أنواع الأبنية.

٤- الميزان الصرفي.

٥- القلب المكاني.

٦- الصحيح والمعتل.

٧- أبنية الاسم الثلاثي المجرد.

٨- ردّ بعض الأبنية إلى بعض.

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٩، ٤٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٩- أبنية الاسم الرباعي.

١٠- أبنية الاسم الخماسي.

١١- أبنية الاسم المزيد فيه.

١٢- أحوال الأبنية.

١٣- الفعل الماضي.

١٤- الفعل المضارع.

١٥- الصفة المشبهة.

١٦- المصدر.

١٧- اسم المرة والنوع.

١٨- أسماء الزمان والمكان.

١٩- اسم الآلة.

٢٠- التصغير.

٢١- المنسوب.

٢٢- جمع التكسير.

٢٣- التقاء الساكنين.

٢٤- الابتداء.

٢٥- الوقف.

٢٦- المقصور والممدود.

٢٧- ذو الزيادة.

٢٨- الإمالة.

٢٩- تخفيف الهمزة.

٣٠- الإعلال.

٣١- الإبدال.

٣٢- الإدغام.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣٣- الحذف.

٣٤- مسائل التمرين.

٣٥- مقدمة الخط، وتشتمل على:

أ- تعريف الخط.

ب- بيان الأصل في الكتابة.

ج- كتابة الهمزة أولاً ووسطًا وآخرًا.

د- الفصل والوصل.

هـ- الزيادة.

و- النقص.

ز- البدل، وهذا آخر مبحث في مقدمة الخط، وبه تنتهي الشافية.

ب. عبارتها:

الشافية كتاب ضم بين دفتيه مسائل التصريف والخط في غاية الإيجاز، ولذا اتسمت عباراتها في كثير من الأحيان بالغموض، والإبهام، والإغلاق، ولم تكن كافية وافية بالغرض المطلوب أو باستيعابها التفصيلي لأحكام التصريف؛ إذ كان ابن الحاجب في عدة مواطن يطلق في موضع التقييد، أو العكس، ويجمل في موضع التفصيل، ومن المعلوم أن غالب الخلل في العبارة العلمية يأتي: إما من زيادة لا داعي لها، أو أنْ تكون العبارة مشكلة وغير واضحة؛ وذلك بأن يجوز حملها على غير وجه، فإذا حملت على وجه ما أفادت معنًى، وإذا حملت على وجه آخر أفادت معنًى مغايرًا، فيحتار القارئ أو الشارح في تفسيرها، فربَّما لا يُفهم كلامُ المصنف على وجهه فيعدّه الشارح غلطًا وهو مستقيم، ولذا كانت العبارة القاصرة والموهمة والغامضة وراء الكثير من الاعتراضات التي وجهت إلى الشافية، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١- قال ابن الحاجب في شـــافيته: **(فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلاثِ يَاءَاتٍ حُذِفَتْ الأَخِيرَةُ نِسْيًا، عَلَى الأَفْصَحِ)**[١].

يقول ابن الناظم: (هذا يوهم أن نحو: «عطاء» يجوز أن يقال في تـــصغيره «عُطَيٌّ وعُطَيٍّ»، وهذا لا يجوز، ولا يقوله أحد. والصواب أن يقال: فإن اجتمـــع في الطرف ثلاث ياءات حذفت الأخيرة من غير باب «أحوى» نِسْيًا بإجماع)[٢].

٢-قال ابن الحاجب في تكسير الاسم الثلاثي المؤنث: **(المُؤَنَّثُ: نَحْو قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ، وبُدُورٍ، وبِدَرٍ، ونُوَبٍ)**[٣].

يقول ابن الناظم: (يتوهم من هذا أن تكسير الاسم من «فَعْلَة» على «فُعُول، وفِعَل، وفُعَل»، من الكثرة بمنزلة تكسيره على «فِعَالٍ»، وليس الأمر كـــذلك؛ بـــل تكسير الاسم من «فَعْلَة» على «فِعَالٍ» هو الغالب المطرد، وتكسيره على «فُعُول» وأخويه قليل محفوظ)[٤].

٣-وقال في تكسير مؤنث ما زيادته مدة ثالثـــة صـــفة: **(وَنَحْو عَجُوْزٍ عَلَى عَجَائِزَ)**[٥].

يقول ابن الناظم معترضًا عليه: (قوله: ونحو عَجُوْزٍ على عَجَـــائِزَ، كـــلام قاصر؛ لأن ما كان وصفا على «فَعُول» فإنه يـــستوي فيـــه المـــذكر والمؤنـــث، والمذكر منه بابه أن يجمع على «فُعُل» فحسب، نحو: صَبُور وصُـــبُر، وغَـــدُور

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٣٣.

(٢) بغية الطالب: ٥٢.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٤٥.

(٤) بغية الطالب: ٧٧.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٥٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وغُدُر، وغَفُور وغُفُر، والمؤنث منه بابه أن يجمع على «فُعُل وفَعَائِل»، نحو: عَجُوز وعُجُز وعَجَائِز، وقَلُوص وقُلُص وقَلائِص، وسَلُوب وسُلُب وسَلائب)[١].

٤- وقال في المصدر الميمي: **(وَيَجِيءُ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَل، قِيَاسًا مُطَّرِدًا كَ: مَقْتَلٍ، ومَضْرَبٍ)**[٢].

يقول الرضي: (قوله: قياسا مطردا، ليس على إطلاقه؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالمَوْعِد والمَوْجِل، مصدرا كان أو زمانا أو مكانا، على ما ذكر سيبويه[٣]، بلى إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين، كالمَوْلَى، مصدرا كان أو غيره)[٤].

٥- وقال في باب الوقف: **(وَإِبْدَالُ الأَلِفِ فِي المَنْصُوبِ المُنَوَّنِ، وَفِي إِذًا، وَفِي نَحْوِ: اضْرِبَنْ، بِخِلافِ المَرْفُوعِ وَالمَجْرُورِ فِي الوَاوِ وَاليَاءِ، عَلَى الأَفْصَحِ)**[٥].

يقول الرضي: (قوله: بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء، عبارة ركيكة، ولو قال: بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح، يعني لا يقلب تنوين المرفوع واوًا وتنوين المجرور ياءً، كما قلبت تنوين المنصوب ألفًا؛ لأداء ذلك إلى الثقل في موضع الاستخفاف)[٦].

---

(١) بغية الطالب: ٨٣، وينظر الصفحات الآتية: ٧، ٢٤، ٢٥، ٣١، ٤٤، ٤٩، ٥٥، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٩١، ٩٦، ٩٧، ٩٨ وغيرها.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٩٣.

(٤) شرح الشافية للرضي: ١/١٧٠.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٦) شرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٦- وقال في ذي الزيادة: (**وَاليَاءُ زِيْدَتْ مَعَ ثَلاثَةٍ فَصَاعِدًا، إِلا فِي أَوَّلِ الرُّبَاعِيِّ إِلا فِيْمَا يَجْرِي عَلَى الفِعْلِ، وَلِذَلِكَ كَانَ يَسْتَعُورٌ[١] كَعَضْرَفُوطٍ[٢]**)[٣].

يقول الرضي: (قوله: إلا فيما يجري على الفعل، وَهْمٌ وحقُّه إلا في الفعل كـ: يُدَحْرِجُ؛ لأن الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء)[٤].

وغيرها من الأمثلة التي تطالع الناظر في شروح الشافية الأخرى[٥].

ج. مصادرها:

مما لا شك فيه أنَّ ابن الحاجب في كتابه الشافية استفاد مِنْ مصنفات مَنْ سبقه، فإنَّه قد تضمن كثيرًا من آراء العلماء وأقوالهم، إلا أنَّه خلا من التصريح بأسماء المصادر التي استمد منها مادته، ففي مقدمته في التصريف اعتمد على عدد من الكتب، أبرزها: كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب المفصل للزمخشري، والأمر هنا لا يحتاج إلى أدلة وبراهين؛ لأن كلا من الشافية والمفتاح والمفصل مطبوع، وليس أيسر من الموازنة بين الشافية وبين الكتابين المذكورين، فضلاً عن ذلك أني وجدت اليزدي كثيرًا ما يناقش كلام ابن الحاجب في الشافية ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل، ومن ذلك قوله: (وقول

---

(١) اليَسْتَعُورُ: شجرٌ تصنع منه المساويك، ويقال موضع قرب المدينة. ينظر: الصحاح «يسعر»: ٨٥٩/٢، ولسان العرب «يستعر»: ٣٠٠/٥، وتاج العروس «يستعر»: ٤٧٢/١٤، ٤٧٤.

(٢) العَضْرَفُوطُ: دُويبَة بيضاء ناعمة، ويقال ذكر العظاء. ينظر: العين: ٣٤٥/٢، ٣٤٦، والصحاح «عضرفط»: ١١٤٣/٣، ولسان العرب «عضرفط»: ٣٥١/٧.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٧٦.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٣٥٧/٢، وينظر الصفحات الآتية: ١٩/١، ٢٩، ٦٦، ٩٦، ١٠٠، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٣، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٥٠ وغيرها.

(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٢٦٣/١، ٢٦٥، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٨٦، ٤٠٢، ٤٢٠، ٤٥٥، وشرح الشافية للجاربردي: ١٩، ٤٥، ٥٠، ٦٧، ٧٢، ١٩٠، ٢٩٨، وشرح الشافية لنقره كار: ١٥، ٢٩، ٣٦، ٤٤، ٢٢٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الزمخشري[١]: ولم يجئ في الواو «يفعِل» بالكسر، ولا في الياء «يفعُل» بالضم، أحسن وأسدّ)[٢].

وقد ذكر السيوطي كذلك نصًا قال فيه: (قول الشافية[٣]: فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نِسْيًا، على الأفصح، قيل: الصواب أن يقول بإجماع؛ لأنَّه لا خلاف في ذلك، قلت: ولهذا لم يذكر هذه اللفظة الزمخشري في المفصل الذي أخذ المصنف مقدمتيه[٤] منه)[٥]. فضلاً عن ذلك أفاد من كتاب سيبويه، ومن مصنفات ابن جني ولاسيما مسائل التمرين.

أما مقدمته في الخطّ، فلا ريب أنَّه استفاد فيها من مؤلفات من سبقه، كـ: أدب الكاتب لابن قتيبة، ومن الجمل في النحو للزجاجي، ومن كتاب الكُتَّاب لابن درستويه، ومن كتاب الهجاء لابن الدهان النحوي.

د. شواهدها:

لم تكن شواهد الشافية كثيرة جدًا، وقد يرجع سبب ذلك إلى اختصار الكتاب وصغر حجمه، وقد جاءت شواهدها متنوعة على النحو الآتي:

١- القرآن الكريم وقراءاته:

لا يختلف اثنان على أن القرآن الكريم هو المورد الصافي والمصدر الأساس في تأصيل اللغة العربية، وقد تضمنت الشافية عدة آيات[٦]، أما القراءات القرآنية فلم يلتزم المصنف في استشهاده قراءة معينة بل استشهد بقراءات مختلفة[٧].

---

(١) ينظر: المفصل: ٣٢٠.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٤٤/١، وينظر: ١٢٩/١، ٢١٢، ٢٣٦، ٢٦٧، ٤٥٠، وغيرها.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٣.

(٤) المقصود بهما الكافية والشافية.

(٥) النكت: ٣١١/٢.

(٦) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٤٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٨٤، وغيرها.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٢، وغيرها.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٢. الشعر:

لم تخلُ الشافية من الشواهد الشعرية، ولكنها كانت فيها قليلة جدا، إذ بلغت ثمانية شواهد من الشعر والرجز(١).

٣. أمثال العرب:

ورد في شافيته مثلان عربيان، أحدهما: «إنَّ البُغَاثَ بأرضِنَا تَسْتَنْسِرُ»(٢)، والثاني: «حَلْقَتَا البِطَان»(٣).

٤. لغات العرب:

وردت في الشافية، ولكنها قليلة جدا، وهي على النحو الآتي: لغة بني عامر(٤)، وطيّئ(٥)، وهذيل(٦)، وكلب(٧)، وتميم(٨)، وهناك لغات أخرى إلا أنها غير منسوبة(٩).

يتبين مما تقدم أن ابن الحاجب في شافيته لم يستشهد بالحديث النبوي الشريف، ولا بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٤، ٧٨، ٩٠، ١٠٢، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٣١.

(٢) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢١، وأمثال أبي عبيد: ٩٣/١، وجمهرة الأمثال: ١٢٠، ١٤٢.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٥٦، وهو جزء من مثل يقال: التقت حلقتا البطان. ينظر: مجمع الأمثال: ١٨٦/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣، ١٠٥، ١١٤، ١١٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١، ١٢٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩، ٦٦، ٦٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثالثا: أثر الشافية في الدرس الصرفي:

يعدّ كتاب الشافية من أهم الكتب التي أخرجت في علم التصريف؛ وذلك لأنَّ مؤلفه أودع فيه كل مباحث التصريف، ورتّبها ترتيبًا متناسقًا على وفق تسلسل منطقي، مما كان له أكبر الأثر في دراسة الصرف من بعده، فلا غرابة ولا عجب في إقبال العلماء عليه شرحًا، ونظمًا، وترجمةً، واستفادةً، وما تزال دراسات الصرف تعتمد على كتابه الشافية، وعلى طريقته في بحث علم التصريف.

ويمكن القول إنّ هذا الكتاب هو خلاصة دراسات الصرف منذ سيبويه حتى عصر مؤلفه، فالشافية –عند الجاربردي– كتاب مع صغر حجمه ووجازة نظمه، مشتمل على فوائد شريفة وقواعد لطيفة، ومحتو على دقائق الأسرار العربية، ومنطوٍ على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية[1]، فلا يخلو مصنف من المصنفات الصرفية إلا وقد نظر صاحبه فيه، وإفادته منه، وسأذكر هنا أهم ما للشافية من شروح، أو نظم، أو ترجمة، وما لهذه المصنفات من حواشٍ.

١– شرح المصنف (ت ٦٤٦هـ):

فرغ من تحقيقه الدكتور حسن أحمد العثمان، وهو قيد الطباعة، وقد أسعفني بمخطوطة من مخطوطاته فجزاه الله عني خير الجزاء، وهي مصورة عن مصورة مكتبة تشستربيتي في إيرلندا.

٢– بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ):

حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٥، ٦.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣- شرح نجم الأئمة، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ):

طبع هذا الشرح مرات عديدة، آخرها وأجودها بتحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ويقع في ثلاثة أجزاء، وألحق به جزء رابع يضم شرح عبد القادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، لشواهد رضي الدين الاستراباذي، ولشواهد الجاربردي.

٤- شرح السيد الشريف ركن الدين الحسن الاستراباذي (ت ٧١٥هـ):

حقّقه عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٤هـ، وطبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود في مجلدين عن مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٢٥هـ، ثم أعادت طبعه ثانية سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م في مجلدين أيضًا، وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

٥- شرح فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ):

طبع مرات كثيرة، آخرها مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في إستانبول سنة ١٣١٠هـ[(١)]، وعن هذه الطبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثالثة سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. وقد حققه رفعت عبد الحميد الليثي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وعلى هذا الشرح عدة حواش، منها:

(١) ينظر: الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أ- حاشية للجاربردي نفسه.

ب- حاشية لحسين الكمالاتي الرومي، ألفه سنة ٧٨٥هـ، وسماها الدرر الكافية في شرح الشافية، ومنه نسخة في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (١٢ أدب)، ومكتبة قولة بالقاهرة برقم (٢٨/٢)[١].

ج- حاشية لأبي عبد الله محمد بن قاسم بن محمد الغزي الشافعي المعروف بابن الغرابيلي (ت ٩١٨هـ): منه نسخة في مكتبة الدراسات الشرقية بروسيا برقم (٤٨٣)، وفي مكتبة الجمعية الاستشراقية الألمانية بهاله برقم (٧٤)[٢]. وقد طبعت هذه الحواشي الثلاث أسفل شرح الجاربردي بطبعته المشار إليها آنفا، وميز رجال الطباعة العامرة بين هذه الحواشي على النحو الآتي:

- ميزوا حاشية الجاربردي من أختيها بأنها تبدأ هكذا: قوله: ...)، بلفظ (قوله)، إذ يكون حجمه أكبر من باقي الكلمات الأخرى، وبقوس في نهاية الكلام فقط، يتلوه الحرف «ض»[٣].
- ومثلها حاشية الكمالاتي الرومي من دون الحرف «ض» في نهاية الكلام[٤].
- وأما حاشية الغزي فإنها تبدأ هكذا: (قوله: ...)، الكلام بين قوسين، ولفظ «قوله» مطابق لرسم باقي الكلمات[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٢٩/٥، والدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٠/٢، وخزانة التراث: الرقم التسلسلي (٧١٦٧٨/ صرف).

(٢) ينظر: خزانة التراث، الرقم التسلسلي (٧١٦٧٥/ صرف).

(٣) ينظر: حاشية الجاربردي على شرحه: ٩، ١٢، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٩، وغيرها.

(٤) ينظر: حاشية حسين الرومي على شرح الجاربردي: ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، وغيرها.

(٥) ينظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٥، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، وغيرها.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد ظنَّ كثير من الدارسين لعلم الصرف أن هذه الحواشي الثلاث –على الرغم من وضع العلامات الفارقة بين كل حاشية وتاليتها– حاشية واحدة لابن جماعة، وليس الأمر كذلك، وقد حقق حاشية الغزي الباحثان عبد الله بن سرحان القرني، وناصر بن علي الغامدي، ونالا بذلك درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونوقشت سنة ١٤٢٠هـ، وقاما بتصحيح هذا الخطأ.

وهناك حواشٍ أخرى على شرح الجاربردي غير الثلاثة المتقدمة، ومنها:

د- حاشية لتاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩هـ)[١].

ه- حاشية لعز الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٩هـ)، سماها: الدرر الكافية في حل شرح الشافية[٢]، منه نسخة في مكتبة رامبور بالهند برقم (٥٢١/ ١ رقم ٦)، وفي المكتبة المركزية بالرياض برقم (٢١٢٦) عن الظاهرية (١٦٢٣/٤٧٠)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٠٦٦)[٣].

و- حاشية لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)[٤].

ز- حاشية لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، سماها: الطراز اللَّلازَوَرْدي في حواشي الجاربردي[٥]، وقد ذكرها السيوطي في كتابه النكت[٦].

---

(١) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٠/٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، وهدية العارفين: ١٨٢/٢، والدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٢.

(٣) ينظر: خزانة التراث، الرقم التسلسلي (٧١٦٧٦/ صرف).

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٠/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢١/٢، ١١٠٩، وهدية العارفين: ٥٤٠/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٠/٢.

(٦) ينظر: النكت: ٣١٥/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ح- حاشية لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ): لها عدة نسخ، منها في مكتبة سليم آغا في استانبول برقم (١١٩٧)، وفي مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم (٣ صرف)، وفي مكتبة برنستون بمدينة برنستون برقم (٢٢٧٨)[١].

٦- شرح الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ)، فرغ منه سنة ٧٢٠هـ:

حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ثم طُبع في مؤسسة الريان ببيروت سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٧- الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكناني (ت بعد ٧٤٣هـ):

حققها عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ولدي نسخة مصورة عن مصورة جامعة الملك سعود بالرياض، بخط مؤلفه برقم (٢٩٨٨ ز).

٨- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)[٢]:

نقل عنه السيوطي عدة نقول في النكت[٣].

---

(١) ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي (٧١٦٧٧/ صرف).

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧١/٢.

(٣) ينظر: النكت: ٢٦٦/٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٩- شرح الشافية لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ):

ذكر فيه أنه ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر[١]، طبع هذا الشرح عدة مرات:

أ- في الإستانة سنة ١٢٧٦هـ، وسنة ١٢٨٥هـ، وسنة ١٣٠٢هـ، وسنة ١٣٠٦هـ[٢].

ب-مطبعة دار إحياء الكتب العربية، وقد حلى هامشه بشرح عصام الدين الإسفراييني.

ج-طبعة عالم الكتب في بيروت سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، إذ طبع ضمن مجموعة من شروح الشافية.

١٠- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني اليمني (ت ٧٩٤هـ)[٣]:

منه نسخة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم (١٥٨١-١-ف)[٤].

١١- شرح ليوسف بن الحسن بن محمود السرائي الحلوائي التبريزي (ت ٨٠٢هـ)[٥].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٣.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧١/٢.

(٣) ينظر: الملحق التابع للبدر الطالع: ٥٦/٢، والأعلام: ٣٠٧/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧١/٢.

(٤) ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي (٣١٢٦١)، وكان عنوان المخطوط: (الأسرار الشافية والخلافيات الصافية شرح المقدمة الشافية).

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٩٢/١٣، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧١/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٢- الوافية في شرح الشافية: لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد، كان حيًّا سنة ٨١٣هـ.

منه عدة نسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم (٤٧١٩)، و(٦٣١٦)، و(٦٥٩٠)، و(٨٣٤٩)[١]، وقد ذكر الدكتور حسن أحمد العثمان أنه اطلع على نسخة منه في جامعة الملك سعود برقم (٦٤٦)، مصورة عن جامعة الزيتونة برقم (٧٦٩٢)، وهو الآن رسالة ماجستير بجامعة أم القرى[٢].

١٣- شرح لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، المعروف بالأعرج (ت بعد ٨٥٠هـ):

طبع هذا الشرح بإخراج وتعليق علي الشملاوي، وصدر عن شركة شمس المشرق في بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، وحققته ثريا مصطفى عقاب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ونوقشت أطروحتها سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م في مجلدين.

١٤- الصافية في شرح الشافية، ليوسف بن عبد الملك بن بخشايش الرومي الحنفي المعروف بقره سنان (ت ٨٥٢هـ):

حققته تهاني محمد سليم الصفدي، لنيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، سنة ١٤١٣هـ، في مجلدين[٣]. ولدي نسخة منه مصورة عن مصورة مكتبة جامعة صلاح الدين في السليمانية برقم (٣٣).

---

(١) ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي (٧٠٤٠/ صرف)، و(٩٣٢١/ صرف)، و(٩٦٨٩)، و(١٥٥١٢/ صرف).

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٤٥.

(٣) ينظر: الدليل إلى المتون العلمية: ٥٥٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

١٥- شرح لعلاء الدين علي بن محمد السمرقندي الرومي القوشجي (ت ٨٧٩هـ)، وهو شرح بالفارسية[١].

١٦- النكت على الألفية، والكافية، والشافية، والشذور، والنزهة، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ):

حققها السيد عبد المقصود درويش للحصول على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٨هـ، وحققها كذلك فاخر جبر مطر لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، وقد طبع في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٧- المناهج الكافية في شرح الشافية، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت ٩٢٦هـ):

طبع أسفل شرح نقره كار مع مجموعة الشافية المجلد الثاني، وحققه محمد إبراهيم محمد عبد الله لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ، وقد طبع بتحقيق الدكتورة رزان خدام، وصدر عن مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

وعليه حاشية «المناهل الصافية على المناهج الكافية»، لأبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني المصري الشافعي (ت ١٠١٩هـ)، منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٤٥) وبرقم (٤٦)[٢].

١٨- شرح عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ): طبع بحاشية شرح نقره كار، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧١/٢، ١٠٧٢.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٢/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

١٩- كفاية المُفَرِّطين، لجمال الدين محمد بن طاهر بن علي المولوي، الفتني الكجراتي الصديقي (ت ٩٨٦هـ): طبع بدهلي سنة **١٢٨٣هـ**[١]، وحققه نياز محمد للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة بشاور في باكستان سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٠- شرح أحمد بن محمد بن علي الحَصْكَفِيّ، المعروف بابن المنلا الحلبي (ت ١٠٠٣هـ)[٢].

٢١- شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود الصنهاجي المراكشي المعروف بالماغوشي (ت بعد ١٠١٦هـ)[٣].

٢٢- الغنية الكافية من بغية حل الشافية، لإبراهيم بن أحمد بن محمد بن علي الحَصْكَفِيّ (ت بعد ١٠٣٠هـ): ابن المتقدم ذكره، وصل فيه إلى مقدمة الخط[٤].

٢٣- المناهل الصافية لذوي العقول الصادية إلى كشف معاني الشافية، للطف الله بن محمد الغياث بن الشجاع الظفيري اليمني (ت ١٠٣٥هـ)، استعان في كثير من المسائل بشرح رضي الدين الاستراباذي، طبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين بمصر، سنة ١٩٨٤م.

٢٤- الصافية شرح الشافية، لإبراهيم بن محمد المعروف بجاويش زاده الرومي الحنفي (ت ١٠٥٣هـ)[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٢) ينظر: هدية العارفين: ١٥١/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٢/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٣/٢.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٣/٢.

(٥) ينظر: الأعلام: ٦٧/١، ومعجم المؤلفين: ٩٤/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٣/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٢٥- شرح لأحمد بن يحيى حابس الصعيدي اليماني، الزيدي (ت ١٠٦١هـ)، وشرحه هذا لم يكتمل[١].

٢٦- شرح لمحمد هادي بن محمد صالح المازَنْدَراني (ت حوالي ١٠٨٨هـ)، وهو شرح بالفارسية، وقد طبع طبعة حجرية في طهران سنة ١٢٦٨هـ[٢].

٢٧- شرح لغلام محمد بن يار المريدي الأمروهاوي (ت ١٠٩٨هـ)، وهو شرح بالفارسية[٣].

٢٨- العافية في شرح الشافية، لمحمد بن عبد الرسول بن قلندر البرزنجي (ت ١١٠٣هـ)[٤]:

منه عدة نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم (١٢٣٦)، (١٢٤١)، (١٤٣٩)، (١٥٤٢)، وعدة نسخ في دار الكتب المصرية برقم (١١٢) صرف تيمور، ٤٤٤ صرف، ١٨٤ صرف.

٢٩- العافية شرح الشافية، لمحمد سعد غالب (ت ١١٠٨هـ):

وهو شرح بالفارسية، طبع في إستانبول سنة ١٣٠٢هـ، وفي كونپور سنة ١٢٧٨هـ[٥].

---

(١) ينظر: البدر الطالع: ١٢٧/١، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٤٢٩، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٣/٢.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٣/٢.

(٣) ينظر: المصدران أنفسهما: ٣٣١/٥، ١٠٧٣/٢.

(٤) ينظر: إيضاح المكنون: ٩١/٤، وهدية العارفين: ٣٠٣/٢، وفي جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢ أن اسمه الصافية.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣٠- فوائد الشافية، لحسين بن أحمد زيني زاده (ت حوالي ١١٥٠هـ):

نشر في كونپور سنة ١٢٩١هـ[١].

٣١- شرح لعبد الله بن عبد العزيز الباليكسري الرومي الحنفي الشهير بالصلاحي (ت ١١٩٦هـ)[٢].

٣٢- شفاء الشافية، لعبد الباسط بن رستم بن علي بن علي أصغر الصديقي القَنُّوجي (ت ١٢٢٣هـ)[٣]:

منه نسخة خطية في بوهار برقم (٣٧٥).

٣٣- شرح لمحمد بن صالح بن هادي السماوي الصنعاني، المعروف بابن حُرَيْوَة، حكيم يماني من مجتهدي الزيدية (ت ١٢٤١هـ)[٤].

٣٤- العبارات الوافية، لأحمد بن عبد الكريم بن عيسى بن أحمد نعمة الله التَّرمانيني، الأزهري (ت ١٢٩٣هـ):

أكمله سنة ١٢٨٢هـ، منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦)، عن نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية برقم (١٥٨)[٥].

٣٥- شرح لعبد الرحيم بن علي البَرزِيني الرومي (ت ١٣٠٣هـ)[٦].

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون: ٣٨/٤، وهدية العارفين: ٤٨٦/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣١/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٤) ينظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٤٣٦، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٨١/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣١/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٤/٢.

(٦) ينظر: هدية العارفين: ٥٦٦/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣٦- شرح لأبي المحاسن محمد بن خليل القاؤقْجي الطرابلسي الشامي الحنفي (ت ١٣٠٥هـ)[١].

٣٧- الصافية شرح الشافية، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري (ت ١٣٠٧هـ)[٢].

وهناك شروح أخرى، إلا أني آثرت ألا أذكرها خشية الإطالة[٣]، وقد نظم الشافية جماعة من العلماء، منهم:

٣٨- أبو النجا خلف بن محمد بن محمد بن علي المصري الشافعي نزيل فوه (ت بعد ٨٩٦هـ)[٤].

وقد وهم صاحب جامع الشروح والحواشي[٥]؛ إذ جعل لأبي النجا شرحًا للشافية لا نظمًا، والعكس هو الصواب.

٣٩- إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني الرومي، المعروف بسيد شريفي الحنفي (ت ١٠١٦هـ):

نظمها تائية، وسمى هذا النظم «الفرائد الجميلة»، ومنه نسخة في مكتبة درسن بألمانيا برقم (٤١٤/٥)، وفي مكتبة قولة بالقاهرة برقم (٤٥/٢)، وفي مكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٦٥٨٠ نحو)، ثم شرحها الناظم وسماه «الفوائد الجليلة في

---

(١) ينظر: هدية العارفين: ٥٦٦/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣٠/٥، ٣٣١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٠/٢، ١٠٧٥، وشرح الشافية لليزدي «الدراسة»: ٥٤/١، ٦١.

(٤) ينظر: الضوء اللامع: ١٤٤/١١، وكشف الظنون: ١٠٢١/٢.

(٥) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٢/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

شرح الفرائد الجميلة»، اعتمد فيه كثيرا على شرحي الرضي والجاربردي، وهذا الشرح مطبوع في آخر مجموعة الشافية، الجزء الثاني[١].

٤٠- أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد (ت ١٠٣٩هـ): وهو أحد علماء الزيدية[٢].

٤١- قوام الدين محمد بن محمد مهدي القزويني (ت ١١١٥هـ)[٣].

٤٢- عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي، الدمشقي (ت ١١١٩هـ)[٤]:

قام الناظم بشرحها، وسماه: «الموارد العذبة الصافية في شرح نظم الشافية»، ومنه نسخة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٦١١)[٥].

٤٣- النَّيْساري «كان حيا سنة ١١٣٣هـ»:

واسم منظومته: الوافية، طبعت بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان ملحقة بالشافية في طبعتها الصادرة عن دار البشائر البيروتية سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، وقد بلغت أبياتها ألفاً ومائة وستين بيتاً، وكذلك طبعت ملحقة بالشافية بتحقيق الدكتور درويش الجويدي في طبعتها الصادرة عن المكتبة العصرية البيروتية سنة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، والأعلام: ٣٥/١، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣١/٥، ٣٣٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٢) ينظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٤٢٨، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ٣٠٩/٢، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٤) ينظر: سلك الدرر: ٢٣٥/٢، وهدية العارفين: ٥٠١/١، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣١/٥، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢، وخزانة التراث: الرقم التسلسلي (٧١٩١٧ صرف).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٤٤- الحسين بن الحسن بن محمد بن الحسين الحوثي، الصنعاني (ت ١١٥٠هـ)[١].

٤٥- حسين بن يحيى بن إبراهيم الذماري الديلمي (ت ١٢٤٩هـ)[٢].

٤٦- مصطفى بن محمد بن إبراهيم بن زكي الطرابلسي الشاعر (ت ١٣٣٥هـ):

واسم منظومه «نزهة الألباب»، طبعت في آخر ديوانه المنشور بالقاهرة سنة ١٣١٠هـ[٣].

٤٧- محمد الطيب بن إسحاق التنبكي (ت ١٣٦٢هـ):

واسم منظومه «التحفة البكرية بنظم الشافية»[٤].

وترجم الشافية:

٤٨- إلى الفارسية: هادي بن محمد صالح المازَنْدَراني (ت حوالي ١٠٨٨هـ)[٥].

٤٩- إلى التركية: محمد بن عمر الرومي الشهير بقورد أفندي (ت ٩٩٦هـ)،

ويعقوب عبد اللطيف وذلك بطلب من الوزير محمد باشا[٦].

ولم يقف تأثير الشافية عند هذه الشروح والحواشي والنظم فقط، بل تعدى إلى كتب النحو وكتب الصرف التي ألفت على غرار الشافية، ولاسيما كتب المتأخرين.

---

(١) ينظر: الملحق التابع للبدر الطالع: ٨١/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٢٠/٣، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٤٢٨، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٥/٢.

(٢) ينظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٤٣٣، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٦/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٣١/٥، والأعلام: ٢٤٤/٧، وجامع الشروح والحواشي: ١٠٧٦/٢.

(٤) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٠٧٦/٢.

(٥) ينظر: روضات الجنات: ١١٩/٤.

(٦) ينظر: كشف الظنون: ١٠٢٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الأول

اليَزْدِيُّ ومَنْهَجُهُ في شَرْحِ الشَّافِيَةِ

المبحث الأول: التعريف باليزدي

المبحث الثاني: مذهبه الصرفي

المبحث الثالث: منهجه في شرحه للشافية

المبحث الرابع: مصادره في الدرس الصرفي

المبحث الخامس: الآراء التي انفرد بها

المبحث السادس: تأثره وتأثيره

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الأول:

التعريف باليزدي

من يقف أمام شرح اليزدي يجد نفسه أمام عالم جليل، وعقلية فذة، غير أن كتب التراجم والطبقات وغيرها لم تذكر لنا أي ترجمة تذكر، وكل ما وجدناه عنه لم يتعد اسمه ولقبه والسنة التي أتم فيها هذا الشرح الذي بين أيدينا(١).

وقد أشار إلى هذا الأمر الدكتور حسن أحمد العثمان محقق هذا الشرح بقوله: (ولم أر، ولم أطلع، وليس بين يدي مما يترجم صاحبنا غير كتابه هذا بنسخه الثلاث)(٢). ومع ذلك لم أقف مكتوف اليدين، بل بحثت جاهدًا ليلاً ونهارًا، ما دمت مستمرًا في كتابتي للأطروحة، حتى أعياني البحث عن ترجمة له، وقد وهم الطنطاوي جبريل(٣) حين ادعى أن هذا الشرح للخضر بن عبد الرحمن الأزدي، الدمشقي، المفسر، المتوفى سنة (٧٧٣هـ)، صاحب أنيس المنقطعين، والتبيان في تفسير القرآن(٤)، وليس كذلك، إذ لم تذكر لنا كتب التراجم وغيرها أن لهذا العالم شرحًا للشافية. والمنتسبون إلى يزد كثر، فأي اليزديين هو؟ الله أعلم.

واليزدي نسبة إلى يَزْد، بفتح الياء وسكون الزاي المعجمة، بعدها دال مهملة، وهي مدينة متوسطة بين نيسابور وشيراز وأصبهان، من أعمال فارس، وهي أكبر ناحية من نواحي كورة اصطخر، بينها وبين شيراز أربعة وسبعون فرسخا(٥)، وقد وصفها القزويني بأنَّها مدينة (كثيرة الخيرات والغلات والثمرات،

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون: ٣٨/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي «الدراسة»: ٧١/١.

(٣) حققه الطنطاوي، ونال به درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الزقازيق عام ١٤١٠هـ.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١٩٩/١، وهدية العارفين: ٣٤٥/١.

(٥) ينظر: المسالك والممالك للإصطخري: ١٠٠، ١٣٤، ومعجم البلدان: ٤٣٥/٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بها صناع الحرير السندس في غاية الحسن والصَّفَاقَة[١]، يحمل منها إلى سائر البلاد)[٢]، ووصفها كذلك ابن بطوطة بأنَّها: (مدينة حسنة نظيفة عجيبة الأسواق ذات أنهار مطّردة وأشجار نضيرة، وأهلها تجار، شافعية المذهب)[٣].

أولاً- مصنفاته:

لم تذكر لنا المصادر شيئًا عن مصنفاته، وجلّ آثاره قد عدت عليها العوادي فطواها الزمن فيما طوى من ذخائر، ولم يصل إلينا إلا كتابٌ واحدٌ وهو شرح شافية ابن الحاجب، وأمّا المصنفات التي سأذكرها، فإنّما هي إشارات وجدتها في هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وهي:

١- الباسطة:

ذكره اليزدي في شرح قول ابن الحاجب: (الأمرُ واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، وأفعل التفضيل. تقدمت)[٤]، قال: (وفي بعض علله المذكورة في شرحه للكافية لحركة همزة الوصل التي في الأمر أنظار بسطنا القول فيها في الباسطة، فليرجع المتشوق إليها؛ إذ هو لمّا لم يذكر كيفية الأمر ههنا لم يستحسن ذكرها وذكر عللها التي ذكرها، والإيرادات الواردة عليها؛ فلهذا أحلنا الكل إلى موضع آخر)[٥].

٢- الواسطة:

ذكره في باب المضارع، قال: (وأما قولنا في الواسطة: فهو من غيره حُمل عليه، فأحسن من ذلك؛ لكونه أسدَّ)[٦].

---

(١) جاء في لسان العرب مادة «صفق»: ١٠/٢٠٤ (ثوب صفيق: متين بيّن الصفاقة، وقد صَفُقَ صفاقَةً: كَثُفَ نسجُهُ، وأصفَقَهُ الحائكُ. وثوبٌ صفيقٌ وسفيقٌ: جيّد النسجِ).

(٢) آثار البلاد: ٢٨٢.

(٣) رحلة ابن بطوطة: ٢/٤٣.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٢٤.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٦٠.

(٦) المصدر نفسه: ١/٢٥٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣ـ المختصر:

ذكره في شرح قول ابن الحاجب: (ومن ثَمَّ قيل: انْعَدَمَ خطأٌ)[١]، قال: (أي: ومن أجل أنَّ الأثر المحسوس في المنفعل واجبٌ حصوله امتنع قول العامة: انعدم؛ لأنَّ الشيءَ المعدوم لا يتصور فيه أثر صوريٌّ، كالانكسار اللائح في المنكسر، وقد حكمنا في مختصرنا كما حكم الزمخشري[٢] وغيره بصحة قولهم: قلته فانقال)[٣].

٤ـ قال اليزدي في باب المضارع: (والجواب الأقرب أن نقول: إنّهم ضموا فيما كان ماضيه «فَعُلَ» بالضم؛ لأنّه فرع؛ وذلك لكونه ليس من الدعائم، إذ كل باب توافقت عينا ماضيه ومضارعه فهو ليس بأصل، وقد ذُكِرَ هذا البحث في غير هذا الكتاب[٤]، فالحاصل أنّ الأصل لكونه أصلا)[٥].

ولستُ أعلمُ علمَ اليقينِ، هل هذا كتابٌ جديدٌ، أوْ هو أحدُ الكتب الثلاثة التي سبق ذكرها؟ فإذا عُدَّ كتابًا جديدًا أصبحت عدد مصنفاته خمسة، أولها شرح الشافية، والله أعلم.

ثانياً ـ رحلاته:

اتضح لي بعد قراءتي شرح اليزدي وملازمتي له أنّه ارتحل إلى عدة أماكن، واستمع إلى كلام أهلها، وليس لازمًا أن يكون قد استوطن «يَزْد»، وإنّما نسب إليها؛ وهذا حال كثير من الناس اليوم، ينتسب إلى المدينة التي ولد فيها، ويبقى هذا النسب ملازمًا له طوال حياته، وفاءً لهذه المدينة وحبه لها.

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٢١.

(٢) ينظر: المفصل: ٢٤١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٢٢٧/١.

(٤) أي: في غير هذا الشرح الذي بين أيدينا.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٢٤٦/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فمن الأماكن التي ذكرها:

١- **مكة المكرمة**: جاء ذكرها في باب الإدغام، قال: (وكثيرًا سمعت فقراء مكة -حرسها الله- يقولون: من مَحُّو وَصِيَّةٌ؟ يريدون: مَنْ مَعَهُ وصِيَّةٌ باستئجار أحد للحجِّ)[١].

٢- **بغداد**: جاء في حديثه عن الحروف المستهجنة، قال: (سمعتُ بعضَ عوام بغداذ يتلفظون به أيضًا)[٢]، أي: في نطقهم الكاف كالجيم.

٣- **العراق**: جاء ذكره في باب الإدغام في شرح قول ابن الحاجب: (وأمّا الصاد كالسين...)[٣]، قال: (يقول: هذه حروف مستهجنة، لم يؤخذ بها في القرآن، ولا في كلام الفصحاء، فمنها الصاد كالسين، كقولهم في «صَبَغَ»: سَبَغَ، بتقريب الصاد من السين. والتحقيق أنّه يكون صفير السين بلا إطباق، أو إطباق ضعيف في غاية الضعف، هكذا سمعنا عامة أهل العراق يتكلمون به، بخلاف خواصهم؛ وذلك لاختلاط العرب والعجم، والإطباق ليس من شأن العجم، فأورثت مجاورتهم ذلك)[٤].

٤- **اليمن**: قال في باب الإدغام: (ومنها الكاف كالجيم، يقولون في «جَمَل»: كَمَل، وقال ابن دريد[٥]: وهو في لغة أهل اليمن. وهو صحيح. سمعت بعض أهل اليمن يقول مكان «جئتُ»: كئتُ، ومكان «يُعْجِبُ»: يُعْكِبُ. إلى غير ذلك، مع أنّه كان يحسن تلاوة القرآن ونقل الحديث، وما يتلفظ فيهما بشيء من ذلك)[٦].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٠١١/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٩٩٦/٢.

(٣) الشافية في علم التصريف: ١٢٢.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٩٩٤/٢.

(٥) ينظر: جمهرة اللغة: ٥/١.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٩٩٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥- **البادية:** جاء في حديثه عن الحروف المستهجنة في باب الإدغام: قال: (وذكر غيره القاف والكاف، كما يقولون في «قال»: كال، وهذه لغة عوام أهل البادية، وبعض أهل الحضر عليها اليوم، هكذا وجدناهم)[١].

إذًا فالارتحال والسفر هو ديدن العلماء ووسيلتهم؛ لطلب العلم والتعلم أو لنشر هذا العلم، أو لاضطرابات سياسية تحدث وتعصف في المنطقة التي يعيشون فيها، أو لكسب قوتِ يومهم، أو لحج بيت الله الحرام.

وهكذا نرى أنّ اليزدي قد ذكر هذه البلدان، ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أنْ نجزم جزمًا قاطعًا بأنّ اليزدي قد ارتحل واستمع منهم، فقد يكون اليزدي استمع منهم وهو موجود في مكة المكرمة -حرسها الله- أو أنّه استمع إليهم عند ذهابه إلى مكة المكرمة، ومرّ بهذه البلدان كبغداد والعراق واليمن والبادية، والله أعلم.

(١) شرح الشافية لليزدي: ٩٩٨/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الثاني:

مذهبه الصرفي

إنّ المتتبعَ لكتاب اليزدي يستطيعُ أنْ يحكم عليه بأنّه بصريُّ النزعة والمذهب؛ وذلك لأنّه:

١- يسمي البصريين بـ«الأصحاب»:

- في حديثه عن معاني «فَعُلَ» قال: (اختلفوا في توجيه ضمِّ الفاء من الماضي من الأجوف الواوي، وكسرها منه من الأجوف اليائي عند اتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك به، مثل: قُلْتُ وبِعْتُ، وكانا في الأصل: قَوَلْتُ وبَيَعْتُ، فقلبت الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، فبقي الفاءان مفتوحتين، فضُمّت الواوية، وكُسرت اليائية، فالصحيح عند المصنف[١] أن الضمَّ للدلالة على الواو، والكسرة للدلالة على الياء، والأكثرون -وهو مذهب سيبويه[٢] وما عليه الأصحاب- على أنهما للنقل، يعنون أن العرب قد نقلوا مثل «قال» عند اتصال المذكور به إلى باب «فَعُلَ» المضموم العين، فلمّا حذفت العين نُقلت حركتها إلى الفاء بعد حذف حركتها؛ إذ لا يحتمل الحرفُ الواحد حركتين، ونقلوا مثل «باع» إلى «فَعِلَ» المكسور العين، فلما حذفت العين نقلت حركتها إلى الفاء كما عُمل في «قُلْتُ»)[٣].

---

(١) وقد أطال الرضي والجاربردي والنظام وغيرهم من شراح شافية ابن الحاجب في شرح كلام ابن الحاجب، وتأييده بأدلة لا يرقى إليها شك. ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٧٨-٨١، وشرح الشافية للجاربردي: ٤٤-٤٥، وشرح الشافية للنظام: ٥١-٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٣٣٩-٣٤٠.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٠١، وينظر: المنصف: ٢١٣-٢٢٦، والممتع: ٢/٤٣٩-٤٤٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- وقال في باب تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن صحيح في شرح قول ابن الحاجب: (نحو مَسَلَةٍ والخَبِ)[١]: (وأمّا مثل المَراةِ مما ذهب إليه الكوفيون، فعند الأصحاب من الشّواذ)[٢].

- وقال في قلب الواو والياء «عينين» همزة، في نحو: أوائل، وبوائع، مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلهما واو أو ياء: (اعلم أن هذا رأي الخليل وسيبويه[٣]، أمّا الأخفش[٤] فلا يهمز إلا في الواوين، وحجّته السماع، لقولهم: «ضَياوِنُ» جمع «ضَيْوَنٍ»، وهو السِّنَّورُ الذكر، والقياس هو أن تقل الواوين أشدُّ. أجاب الأصحاب عن السماع بأن «ضياون» شاذٌّ، وأن المازني[٥] سأل الأصمعي عن «عَيِّل»، كيف تكسره العرب؟ فقال: عيائل بالهمز، وعن القياس بأنهم حملوا الاكتناف بالياءين والاكتناف بالياء والواو على الاكتناف بالواوين، وكما لم يفرقوا بين الياء والواو في «كساء» و«قباء»، حيث قلبوهما همزة؛ لكونهما متطرفتين بعد ألف زائدة، فكذا ههنا)[٦].

٢- **موقف اليزدي من البصريين والكوفيين**، من خلال مناقشاته التي أجراها في كلامه على المسائل الخلافية، غالبًا ما نراه يقف إلى جانب البصريين، ويدافع عن مذهبهم، ويستدل له، فمما وافقهم فيه:

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٨٨.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٧٥٧/٢، وينظر: المفصل: ٢٩٨، وشرح الشافية للرضي: ٤١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٥٧/٤، ٣٦٩.

(٤) ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش: ٤٨٦، والممتع: ٣٣٨/١، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٧١.

(٥) ينظر: المنصف: ٣١٩، والأصول في النحو: ٣٩٦/٣، وشرح التعريف بضروري التصريف: ١١٧.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٨٦٠/٢-٨٦١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أ- أصل الاشتقاق[١]:

- قال في علّة عدم جواز زيادة الفعل على الرباعي بأنه: (لو وصل إلى الخماسي لكان مساويًا للاسم في الرتبة، وهو أَحطُّ درجة من الاسم، فوجب أن يقتصر على الرباعي؛ لئلا يلزم المساواة. وأمّا كونه أحطَّ درجة منه؛ فلأنّه مشتق من الاسم؛ ولأنَّهُ محتاج إليه، فكما أنَّ درجة الاسم أعلى من درجته في المعنى، وجب أنْ تكون درجته أعلى في اللفظ ليتناسب اللفظ والمعنى)[٢].

- وجاء في شرح قول ابن الحاجب: (ويعرف القلب بأصله)[٣]: قوله: (لما ذكر القلب وشرع فيه أراد أنْ يذكر أمارات تدلّ كلّ واحدة عليه، وهي ست: الأولى: الأصلُ، أي: المشتقُّ منه، وقوله «بأصله» أي: أصل المشتق أو المقلوب، والأصل المصدر)[٤].

- وقال في شرح قول ابن الحاجب: (وفاعَلَ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقًا بالآخر للمشاركة صريحًا...)[٥]: (أي: الأصل في بابه أنْ يكون لنسبة أصل الفعل؛ أي: الذي اشتق منه «فاعَلَ» إلى أحد الأمرين الذي هو الفاعل متعلقًا بالآخر الذي هو المفعول؛ لمشاركة واقعة في الأصل الذي اشتق منه «فاعَلَ» بين الأمرين المذكورين تعلقًا صريحًا)[٦]. في حين يرى الكوفيون أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه[٧].

---

(١) ينظر: الإيضاح: ٥٦، والإنصاف: ٢١٧/١، وأسرار العربية: ١٧١، ومسائل خلافية في النحو للعكبري: ٧٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٣٣/١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٨.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٥١/١.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٢٠.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٢١٥/١.

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢١٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٠٢، وائتلاف النصرة: ١١١، وحاشية الصبان على الأشموني: ٩٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ب- «أيمن» في القسم، مفرد لا جمع[١]:

قال في باب الابتداء: (اعلم أنّ «أيمن» عند سيبويه[٢] من اليُمن، فإذا قال المقسم: أيمن الله، فكأنه قال: بركةُ اسم الله قسمي؛ مفرد على «أفعل»، كآجُرٍ وآنُكٍ، وهو الأسْرُبُّ[٣]، جاءت فيها: أيْمُ وإيْمُ، بفتح الهمزة وكسرها. والكوفيون على أنّها جمع «يمين»؛ لعدم «أفعل» في الإفراد، وآجُرٌّ وآنُكٌ أعجميان، وهمزتها في الأصل للقطع، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ولا يقاوم شيء مما ذكر كونَ المفرد أسبق، فيحمل عليه حيث لا تحقق للجمعية)[٤].

ج- وزن «أوَّل»[٥]:

قال في شرح قول ابن الحاجب في باب ذي الزيادة (والأوّلُ: أَفْعَل؛ لمجيء: الأُولى والأُولَى...)[٦]: (اختلف النحاة في «أوَّل»، ذهب البصريون إلى أنّه «أَفْعَل»، وقال الكوفيون: إنّه «فَوْعَل»، والصحيح الأول)[٧].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٧٧/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٦٥، وشرح الشافية لنقره كار: ١١٨، وائتلاف النصرة: ٥١، والمناهج الكافية: ١١٨-١١٩، والفوائد الجليلة: ٣١٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٤.

(٣) الأسْرُبُّ: قيل هو الرصاص الأبيض، وقيل: الأسود. ينظر: لسان العرب: مادة «أنك»: ٣٩٤/١٠، وتاج العروس مادة «أنك»: ٥٣/٢٧.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٥٠٧/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٤٠/٢، والارتشاف: ٢٣٢/٣، وائتلاف النصرة: ٨٦، ومنهج الكوفيين في الصرف: ٢٩٠/١.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٧١.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٥٩٣/١، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٨٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

د- **مُوْسَى «مُفْعَل»، لا «فُعْلَى»**[١]:

قال في باب ذي الزيادة: (اختلف البصريون والكوفيون في قولهم «مُوْسَى»، ومعناه المِحْلَقُ. فقال البصريون: إنّهُ «مُفْعَل» من «أَوْسيت»، أي: حلقت، فالميم زائدة والألف أصلية؛ لأنها منقلبة عن الياء، قال سيبويه عقيب ذكر «أفْعى» و«مُوْسى»[٢]: (فالألف فيهما بمنزلتها في «مَرْمَى»). وذهب الكوفيون إلى أنَّه «فُعْلى» مشتق من «المَيْسِ»، وإنّما قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فتكون الميم أصلية والألف زائدة، ومعنى المَيْسِ التبختر، وظاهر أنّ المرجَّح ما عليه البصريون؛ لأنَّ نسبة هذه الآلة إلى الحَلْقِ أقوى من نسبتها إلى الحُسْنِ، إذ الحلق معناها، وأمّا الحسن فليس إلا كملازم لها؛ لكونها محتوية على صفاءٍ ما، وقيل: قد جاء المَيْسُ بمعنى الحلق، وعلى هذا أيضًا كونه «مُفْعلاً» أولى من كونه «فُعْلى»؛ إذ لو كان «فُعْلى» منع صرفه؛ لكنّه مصروف)[٣].

هـ- **وزن «إِنْسَان» وأصل اشتقاقه**[٤]:

قال في باب ذي الزيادة: (اختلف في اشتقاق «إنسان»، فقال طائفة: إنّه من الإنس، فيكون وزنه «فِعْلانًا»، وذهب قوم إلى أنه من النسيان، وكان في الأصل «انسيانًا» على زنة «إفعلان»، فحذفت اللام منه اعتباطًا، فصار إنسانًا، فيكون على زنة «إفعان». والأول أصح)[٥]، وهو مذهب البصريين وبعض الكوفيين[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٧٢/٤، وأدب الكاتب: ٢٨٨، واللباب للعكبري: ٢٤٧/٢، وشرح الشافية للرضي: ٣٤٧/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٥٩٦/٢، والمزهر: ١٩٨/٢، ومنهج الكوفيين في الصرف: ٢٢٥/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٠/٤.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٦٠٧/١، وينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٤٦.

(٤) ينظر: أدب الكاتب: ٦١٣، والمخصص: ٤٤/١، والإنصاف: ٢٩٥/٢، والارتشاف: ١٨٥/١، وتوضيح المقاصد: ١٤٢٣/٣، وائتلاف النصرة: ٨٥.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦٠٨/١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢٩٥/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

و- أصل وزنة ما كان رباعيًّا مضاعفًا نحو: زَلْزَل وصَرْصَرَ[١]:

رجح اليزدي في باب ذي الزيادة مذهب البصريين الذين يرون أن نحو «زَلْزَل وصَرْصَرَ» رباعي الأصول، وزنته «فَعْلَلَ» خلافًا للكوفيين الذين يرون أن الفاء مكررة، فيكون على زنة «فَعْفَل».

قال اليزدي: (والأقرب بناء على هذا الجواب أن يقال: مثل «زَلْزَل» أصلي لا زائد فيه، إذ الأصل وجود الأصل، فما لم يثبت ثبتٌ على الزيادة لا يقال بها، وههنا لا ثبت، فوجب القول بالأصالة)[٢].

ز- وزن «سَيِّد» و«مَيِّت» ونحوهما، «فَيْعِل»[٣]:

قال في باب الإعلال: (قولهم: «سَيِّدٌ»، كان «سَيْوِدًا» بكسر العين عند المحققين البصريين أصلاً وحالاً، وذهب البغاددة[٤] إلى أنّه كان «فَيْعَلاً» بالفتح كـ«ضَيْغَم» و«صَيْرَف»؛ لفقدان الكسر في أمثلته في الصحيح، فقلبت الفتحة كسرة. وهو ضعيف، إذ قد يكون للمعتل من البناء ما لا يكون للصحيح، كـ«فُعَلَة» في جمع «فاعل»، نحو: قُضَاة في قَاضٍ. قال سيبويه[٥]: «لم يكن فَيْعِل في غير المعتل؛ لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره، ألا تراهم

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٦٢٥/٢، والارتشاف: ٢٤/١، ١١٠، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٢٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٦٤٤/٢.

(٣) ينظر: المنصف: ٢٩٩، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٧٦، والإنصاف: ٢٨٤/٢، والممتع: ٤٩٨/٢، وائتلاف النصرة: ٨٤، ومنهج الكوفيين في الصرف: ٢٨٥/١.

(٤) نسبه إليهم ابن جني في المنصف: ٢٩٩، وتبعه في هذه النسبة عدد كبير من العلماء، حتى اشتهر أن هذا مذهبهم. ونسبه أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة: ١٦٩ إلى الرؤاسي، ونسبه سيبويه في الكتاب: ٤٠٩/٤، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف: ٢٨٤/٢ إلى عامة الكوفيين، والراجح أنه مذهب الرؤاسي؛ لأن سيبويه: ٣٦٥/٤ نقل هذا القول وذكر أنه قول غير الخليل.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٦٥/٤-٣٦٦.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قالوا: كَيْنُونَة»، وقال[١]: «أصلها فَيْعَلُولةٌ، وليس في غير المعتل فَيْعَلُول». وهو على أنهم حذفوا العين من مثل «مَيْت» و«هَيْن»، وكذا من «كَيْنُونَة» فتكون زنتهما «فَيْلاً» و«فَيْلُولة»، وكان «كَيْنُونَةٌ»: «كَيْوَنُوْنَةً»[٢].

ح- **في مسألة «يا هناه»**[٣]:

قال في شرح قول ابن الحاجب في باب الإبدال: (وفي «يا هناه» على رأيٍ)[٤]، قال: (أي: وكذا تبدل من الألف في «يا هناه» على الشذوذ، ويختص بحال النداء، ومعناه: يا رجل سوء، وأصله: «هناوٌ» بدليل مجيء «هَنَوات»، قلبت الواو ألفاً كما قالوا في «كساء»، فالتقى ألفان، فقلبت الأخيرة هاءً[٥]. وفيه أقوال للبصريين غير الأخفش، وله وللكوفيين قول واحد.

فمن أقوال البصريين ما ذكرنا، وإليه أشار بقوله: «على رأي».

ومنها: أنّه بدل عن الهمزة المنقلبة عن الواو، وكان «هناء» كـ«كساء»، وهو أقرب[٦]؛ لما ذكرنا في «كساء» من استحالة تلاقي الألفين في التقدير، وقيل: لم يقلب همزة لئلا يتوهم أنه «فَعَال» من التهنية.

ومنها: أنه بدل عن الواو، وليس ببعيد، إذ لا ارتكاب فيه لمستحيل[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٨٧٢/٢-٨٧٣.

(٣) ينظر: البغداديات: ٥٠٤، ٥٠٥، والحلبيات: ٣٤٧، والعضديات: ٣٠، ٣١، والمنصف: ٦٧١، ٦٧٣، وسر صناعة الإعراب: ٢١٣/٢، ٢١٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٧٥، وبغية الطالب: ٢٤٠، ٢٤١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ١١٦.

(٥) كان ابن جني يستحسن هذا الرأي في: سر صناعة الإعراب: ٢١٤/٢، ويضعفه في: المنصف: ٦٧٣.

(٦) وهو اختيار ابن الشجري في أماليه: ٣٣٨/٢.

(٧) وهو اختيار ابن جني في المنصف: ٦٧٣، وسر صناعة الإعراب: ٢١٣/٢، ٢١٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ومنها: أنه أصل لا بدل، وضعف بقلة باب سلس(١).

ولك أن تقول: لو كان أصلا لقالوا في تصغير «هَنَـةٍ»: «هُنَيْهَـةٌ»؛ لكـن التالي باطل؛ لأنهم يقولون «هُنَيَّةٌ»، والملازمة ظاهرة؛ لأن التصغير يرد الأشـياء إلى أصلها، ولكان الجمع «هَنَهات»؛ لا «هَنَوات»، وهذا باطل باتفاق(٢).

ومنها: أنّ ألفه منقلبة عن الواو(٣). الأصل: «هَنَوٌ»، والهاء للسكت، وهـو مدفوع بما يدفع به قول الأخفش والكوفيين(٤)؛ إذ قالوا: اللام محذوفة كمـا فـي «هَنٍ»، والألف زائدة، والهاء للسكت، وهو مردود؛ لأن هاء السكت لا تُحرك في السعة، وههنا قد حُرّكت في السعة، قال امرؤ القيس(٥):

وقـــد رابنـــي قولُهـــا يـــا هَنَـــا

هُ وَيْحَـــكَ أَلْحَقْـــتَ شَـــرًّا بِـــشَرْ

وأجابوا عنه بأنه حركها حالة الوصل، تشبيهًا لها بـ«هاء» الضمير(٦).

ولك أن تقول: فيه ارتكاب أمورٍ الأصل عدمها: أحدها حذف اللام. الثاني: زيادة الألف. الثالث: لحاق هاء السكت في الوصـل، وحقهـا الوقـف. الرابـع: تحريكها(٧). والتشبيه المذكور أمر واحد، فلا يقوى على مقاومتها)(٨).

---

(١) نسبه المرادي في توضيح المقاصد: ١١٠٤/٣ إلى أبي زيد.

(٢) هذا كلام ابن جني في المنصف: ٦٧٢.

(٣) نسبه العكبري في اللباب: ٣٤٥/٢ إلى أبي زيد، ونسبه المرادي في توضيح المقاصد: ١١٠٤/٣ إلى الفراء.

(٤) اختاره ابن عصفور في الممتع: ٤٠١/١.

(٥) ديوانه: ١٦٠، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٨٠/١، ٢١٣/٢، والمفصل: ٣١٤، وأمـالي ابـن الشجري: ٣٣٨/٢، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٣٠٩، والإيضاح في شـرح المفـصل: ٦٧٥، وتوضيح المقاصد: ١١٠٣/٣.

(٦) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٧٦/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٧٥.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٩٥٠/٢-٩٥١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ط- حذف التاء الثانية تخفيفًا من «تَتَفَعَّلُ» و«تَتَفَاعَلُ»[١]:

قال في باب الحذف: (واختلف في المحذوف، فسيبويه على أنه الثانية، قال[٢]: وكانت الثانية أولى بالحذف؛ لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله ﴿فَأَدَّرَءْتُمْ﴾[٣]. ووافقه البصريون. وقيل[٤]: هو الأُولى؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى كالمطاوعة؛ ولأنّ الإدغام في مثل: قال تنَزَّلُ من حيث الصورة حذف الأُولى.

وأقول: الجواب عن الأول منع المجيء بها لمعنى؛ لأنه ملحق، والإلحاق ينافي ذلك. سلّمنا لم يُفوَّت ذلك المعنى بفوات التاء؛ إذ من الجائز أن يكون باقيًا بالتكرير، وعن الثاني أنّ المدغم ليس كالمحذوف. سلّمنا يكون معارضًا بما ذكره سيبويه في قوله ﴿فَأَدَّرَءْتُمْ﴾، والحق أنّ مراعاة حرف المضارعة أهمّ؛ لأنهم حذفوا الفاء، ولم يحذفوه وحذفوا همزة «أَفْعَلَ» مع كونها جيء بها لمعنى باتفاق، ولم يحذفوه نحو: يَعِدُ، ويُكْرِمُ، فمع الزائد الإلحاق أولى أنْ يراعوه)[٥].

والملاحظ أن اليزدي رجّح مذهب سيبويه والبصريين بعد أنْ ذكر رأي الكوفيين وفنده، إلا أنَّه لم ينسبه إليهم صراحةً.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٦٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩٠/٣، والارتشاف: ١٦٣/١، والمساعد: ٢٧٩/٤، وشرح الأشموني: ٣٠١/٤، والهمع: ٦٨٦/٦، ومنهج الكوفيين في الصرف: ٣٠٨/١.

(٢) الكتاب: ٤٧٦/٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٧٢.

(٤) نسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف: ١٦٣/٢ إلى الكوفيين عامة، في حين نص الزجاجي في اشتقاق أسماء الله الحسنى: ١٨٣، وابن مالك في التسهيل: ٣٢٤، إلى أنه مذهب هشام بن معاوية الضرير دون تصريح بالكوفيين عامة.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٠٤٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣- تأثره بآراء سيبويه وإعجابه بها:

يحدد تأثره بسيبويه التزامه نهج المدرسة البصرية، فهو يأخذ بمعظم آرائهم وتخريجاتهم، إذ نقل عنه كثيرًا، وقد وافق سيبويه في أغلب مسائله، ولا تكاد تخلو مسألة من ذكر لرأيه فيها، وكان يستشهد بشواهده[١] وأقواله التي أراد أن يثبت فيها رأيًا أو حكمًا أو غيره.

فلذلك يُعَدُّ سيبويه في مقدمة النحويين الذين تأثر اليزديّ بآرائهم، وقد بلغ مجموع ما صرح فيه بالرجوع إلى الكتاب وسيبويه أكثر من أربعمائة موضع؛ ولهذا فإن اليزدي جعله أهم مصدر لكتابه، ولم يختلف معه إلا قليلا.

ومن الآراء التي وافق فيها سيبويه على سبيل المثال لا الحصر، هي:

أ- **في مسألة «أشياء»**، فقد رأى أن مذهب الخليل وسيبويه[٢] وأتباعه هو المذهب الأصح[٣]؛ لأنَّهم زعموا أنَّها مقلوبة، وكان أصلها «شَيْئَاءَ».

ب- **قال في باب التصغير بخصوص منع صرف «أحوى» بعد التصغير:** (ومنع الصرف أربعة أقوال: الأول: -وهو الصحيح- أن يعتد بتقديرها، ويمنع من الصرف، وهو مذهب سيبويه[٤] ومن تابعه)[٥].

ت- **قوله في النسب إلى «عَدُوَّة»:** (فأما إذا لحقته تاء التأنيث، ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد، فسيبويه يجري مجرى «شَنِئيّ»، فيحذف واو «فَعُوْلة» من الكتاب[٦]: «فإن أضفت إلى عَدُوَّة قلت عَدَوِيٌّ من أجل

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٢٠٠، ٢٥٩، ٣٨٨، ٤٠٣، ٤٣٠، ٥٨٨، ٢/٧٦٨، ١٠٤١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٣٨٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٤٧١-٤٧٢.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٢١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٣٤٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الهاء، كما قلت في شَنُوْءَة: شَنَئِيٌّ»، والمبرد[١] يجري مجرى المذكر فلا يفرق، وشبهته أنه قد حصل الخفة بالإدغام، وكأن الواوين بمنزلة واو واحدة، والمرجّح قول سيبويه)[٢].

ث- **قال في باب ذي الزيادة بخصوص** «تِنْبَالةٍ»: (ذهب سيبويه[٣] إلى أن تِنْبَالة فِعْلَالة. وقال غيره بأنه تِفْعَالة[٤]، مشتق من النَّبَلِ، وهو الصِّغار، والمناسبة بين اللفظين ثابتة، أمّا معنىً فلأن معناه القصير، وأمّا لفظًا فظاهر. والمرجّح مذهب سيبويه؛ لأن «تِفْعَالة» نادر بعيد من الأوزان، و«فِعلالة» كثير، فالحمل على الكثير أولى؛ إذ لا تحقق للاشتقاق)[٥].

لكنه مع ذلك لم يمنعه من:

أ- **ترجيح مذهب غيره على مذهبه:**

وذلك إن ثبت لديه رجحان مذهب غيره عليه، لسماع أو غيره، فقد أخذ برأي الأخفش[٦] في إثبات وزن «فُعْلَل» نحو «جُخْدَب» بفتح اللام في أبنية

---

(١) ينظر رأيه في: التبصرة والتذكرة: ٥٩٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٣، وشرح الكافية الشافية: ١٩٤٦/٤-١٩٤٧، وبغية الطالب: ٦١-٦٣، واللباب للعكبري، ١٥٣/٢، والمساعد: ٣٦٧/٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٣٦٤/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٨/٤، واختاره الفارابي في ديوان الأدب: ٧١/٢.

(٤) القول بأن «تنبالة» «تفعالة» هو رأي ثعلب، حكاه ابن سيدة في المخصص: ١٨٥/١، وابن منظور في اللسان «تنبل»: ٦٤٢/١١، والزبيدي في تاج العروس «نبل»: ٤٤٢/٣٠، وهو مذهب السهيلي، وابن عصفور، والزبيدي. ينظر: الروض الأنف: ٣٤/٦، والممتع: ٢٧٥/١، وتاج العروس: ٤٥٢/٣٠.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦١٢/١.

(٦) في ائتلاف النصرة: ١٠٨، أنه مذهب الكوفيين، وتبعهم الأخفش.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الرباعي الأصول، خلافا لسيبويه، قال: (زاد الأخفش على الخمس المذكورة[١] بناء آخر، وهو جُخْدَبٌ بفتح اللام، فعنده يكون الرباعي ستة أبنية، وأما سيبويه فيقول: الصحيح ضم اللام كـ«بُرْثُنٍ»، ولا يسلم فتحها، والجُخْدَب: الجراد الأخضر.

اعلم أن الراجح مذهب الأخفش؛ لما ذكرنا من استدعاء الملحقِ الملحقَ به، وقد ثبت؛ تقول: ما لي عنه عُنْدَدٌ، أي: بُدٌّ، ومثله قولك: سُؤْدَدٌ، والدال على الإلحاق الإظهار، وقد ذكرهما في الكتاب[٢]، وجاء عُلَيْبٌ[٣] أيضًا، والدالّ عليه صحة الياء، ولم يذكر سيبويه في باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات «فُعْلَلٌ» بالفتح، فيلزمه هذا اللازم كما ترى)[٤].

ب- **تخطئته:**

قال اليزدي في معاني الأبنية: (وأما نسبة المفعولية فمطّرحة في هذا الباب، إلا أن يكون المفعول مما يغاير الفاعل، كقولك: القوم تمادُّوا الثوبَ، وإنّما تُعلم تلك من مقتضى المعنى؛ إذ التضارب إذا كان بين الزيدين فلابدّ وأنْ يكون كلّ واحدٍ منهما ضاربًا للآخر ومضروبًا له. وقول من قال: لا يجيء لباب تفاعل مفعول، خطأ؛ إذ لا يطّرد فيما استثنيناه)[٥].

وممن قال ذلك سيبويه، إذ قال: (وأما تفاعلت، فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدًا، ولا يجوز أن يكون معمولاً في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب)[٦]. ولم ينسبه إليه صراحة، ويبدو أن اليزدي تحرج من ذكر اسمه، فهو

---

(١) وهي: فَعْلَلٌ: جَعْفَرٌ، فِعْلِلٌ: زِبْرِجٌ، فُعْلُلٌ: بُرْثُنٌ، فِعْلَلٌ: دِرْهَمٌ، فِعَلٌّ: قِمَطْرٌ.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٤.

(٣) وهو واد بتهامة على طريق اليمن. ينظر: معجم البلدان: ١٨٤/٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٧٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٢١٩/١.

(٦) الكتاب: ٦٩/٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يجرؤ على أن يخطئ القول، بيد أنه لا يجرؤ على تخطئته منسوبًا إلى سيبويه، وهو إمام مدرسته.

ج- **مخالفته:**

خالف اليزدي سيبويه حين عدّ الجيم كالشين، والشين كالجيم، شيئًا واحدًا، إذ قال: (ومضارعة الجيم الشين والعكس، في نحو: أَجْدَرُ، وأَشْدَقُ بإشراب الجيم صوت الشين، وإشراب الشين صوت الجيم لغة قليلة رديئة، لم تأت في القرآن ولا في فصيح الكلام)[١]، في حين عدّ سيبويه الشين التي كالجيم من الحروف المستحسنة، والجيم التي كالشين من الحروف المستهجنة، قال: (وهي كثيرة يؤخذ بها، وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تُمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: «الصلاة، والزكاة، والحياة». وتكون اثنين وأربعين بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء)[٢].

واليزدي مع ميله إلى البصريين لم يمنعه ذلك من الأخذ بآراء غيرهم إذا ألفاها إلى الحقِّ أقرب، فتراه يحسّن مذهب الكوفيين، قال: (وعند الكوفيين أنّ «التَّفْعَال» من مصادر «فَعَّل»[٣]، وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة، والباب لذلك، ولكونه نظيرًا للتَّفْعِيل باعتبار الحركات والسكنات، ولكونه نظيرًا له باعتبار

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٩٦١/٢.

(٢) الكتاب: ٤٣٢/٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٦٧/١، وشرح الشافية لركن الدين: ٣٠١/١، والارتشاف: ٢٢٨/١، وعنقود الزواهر: ٣٩٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الزوائد ومواقعها، ولولا ورود التَّفْعِيل أكثر منه لكان في كونه مصدرا للباب أقيس؛ لاشتماله على ألف المصدر، كالإفْعَال والفِعَال والإفْتِعَال، وغير ذلك)[1].

لذا يمكن القول بأنّ نحو البصريين هو السمة الغالبة عليه، فهو بصري المذهب في معظم مسائله، ومع ميله فهو يحتفظ بشخصيته القائمة على الانتقاء والاختيار والترجيح عند إطلاقه الأحكام.

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٧٧-٢٧٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الثالث:

منهجه في شرحه للشافية

لابُدَّ لنا قبل أن نخوض في منهج اليزدي أن نسلط الضوء على المعنى اللغوي والاصطلاحي للمنهج.

فالمنهج لغة: (الطريق الواضح، وأنهج الطريق: أي استبان وصار نَهْجًا واضحًا بيّنًا، ونهجت الطريق، إذا أبنته وأوضحته، يقال: اعمل على ما نهجته لك، ونهجتُ الطريق أيضًا، إذا سلكته، وفلان يستنهج سبيلَ فلانٍ، أي: يسلك مسلكه)[١].

أما معناه الاصطلاحي، فهو: (طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة)[٢]، ومعلوم أن لكل مفكر أو عالم أو باحث طريقته في البحث والنظر؛ لتدل على مقدرته العلمية والسمات التي يمتاز بها عن غيره، فالاختلاف في الرؤى من سنن الكون الطبيعية.

وأرى من الواجب أن أشير إلى منهجه في الشرح؛ لأن ذلك يرسم صورة عن شخصية هذا العالم، وعن مادته في شرحه، ومما يميز منهج اليزدي في شرحه لشافية ابن الحاجب ما يأتي:

١- بدأ شرحه بمقدمة ذكر فيها أنه صنف هذا الشرح هديّةً يتفضل بها لأحد السلاطين في عصره، ولكن لم نتَمَكَّن من معرفة هذا السلطان؛ لأنَّ الرطوبة قد أتت على عدد من أسطر هذه المقدمة، فأخفت أو طمست مضمونها. وبعد ذلك بيّن أهمية هذا الشرح، إذ قال بأنَّه: (شاف بالفحص عنها، واف متكفل لها بشواف تذلل صعابها، تخرج من القشور لبابها، مشير إلى ما فيها من الشبه، مع ما أمكن من تلافيها، جامع لسائر الشروح، مقرر حقائقها على سنن الوضوح،

---

(١) الصحاح «نهج»: ٣٤٦/١، وينظر: لسان العرب «نهج»: ٣٨٣/٢.

(٢) منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر: ١٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

معرب عن وجه الصواب، مشتمل على نصوص مفتقرة من الكتاب، متضمن لما لا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فيما مضى من الزمان، وغير بسيط، لا طويل متقارب معانيه متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت على الشارحين، وإن كانوا لأنفسهم مادحين)[١].

٢- سار اليزدي وفقًا لعبارة ابن الحاجب في المتن: وكان يقتطع عبارة صغيرة منه، مسبوقة بكلمة «قوله»[٢]، أو كلمة «قال» قليلا[٣]، ثم يبدأ بشرح العبارة، ومثال ذلك قول ابن الحاجب: (وافتعل للمطاوعة غالبًا، نحو: غَمَمْتُهُ فاغتَمَّ، وللاتخاذ، نحو: اشْتَوَى، وللمُفَاعَلَة[٤]، نحو: اجْتَوَرُوا واخْتَصَمُوا، وللتَّصَرُّف، نحو: اكْتَسَبَ)[٥]، يقول اليزدي: (قوله: «وافتعل للمطاوعة غالبًا»، أي: لمطاوعة ثلاثية، وهذا كقولك: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ، قوله: «وللاتخاذ»: أي ويجيء أيضًا للاتخاذ، وقد تقدّم معناه، وهو على نوعين: أمّا أن يكون صورة، كقولك: شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى، وطَبَخْتُهُ فاطَّبخ، أي: اتَّخذتُهُ شِواءً وطبيخًا. وأمّا أن يكون معنًى، كقولك: كَالَ البائع فاكتال المشتري، أي: أخذه مكيلاً، ووَزَنَهُ فاتَّزَنه، أي: أخذه موزونًا)[٦].

وفي بعض الأحيان يقتطع عبارة من المتن، ثم يقول: «إلى آخره»، ثم يشرع بشرح العبارة[٧].

---

(١) شرح الشافية لليزدي «الدراسة»: ١/٩-١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ٢١٣.

(٤) في المصدر نفسه: ١/٢٢٨ «وبمعنى تفاعل».

(٥) الشافية في علم التصريف: ٢١.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٢٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٧، ١٣٠، ١٤٩، ٢/٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٦ وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣- سار اليزديُّ على نهج شافية ابن الحاجب من حيث ترتيب الموضوعات ومواضع ورودها، ولم يحد عنه بصفته شارحًا لهذا المتن.

٤- اهتم اليزدي بمراجعة النسخ لتوثيق عبارة ابن الحاجب، فكان يشير إلى بعض النسخ(١) وما وقع فيها، كقوله: (وفي بعض النسخ: والأولان للفعل(٢)، وعبارة الشافية: وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية)(٣)، وقوله: (وقد وقع في بعض النسخ مكان قوله: وبمعنى تفاعل قوله: وللمفاعلة(٤)، وهكذا قال في الشرح(٥)، وهو غلط)(٦).

٥- اتبع اليزدي أسلوب المحاورة بين السائل والمجيب كثيرًا في عرضه للمادة الصرفية، إذ كان يفترض الأسئلة ثم يجيب عنها إجابة وافية، رغبة في إيضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة التي يناقشها، مثل قوله: فإن قلت... قلتُ(٧)، أو فإن قيل... قلت(٨)، أو: ولقائل أن يقول... والجواب(٩)، ومثال ذلك قوله في كون الاسم الأصلي والفعل الأصلي ثلاثين، وعدم جواز كونهما ثنائيين: (فإن قلت: مثل: «ذا،

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١٧/١، ٣٧٢، ٨٨٠/٢، ٣٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٢/١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٤) المصدر نفسه: ٢١.

(٥) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٦).

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٢٢٨/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٦/١، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٨، وغيرها.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٥٦، ٣٨١، ٤٧٩.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٦/١، ١٤٣، ١٥٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٩٢، ٢٩٩، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكم، وما» أسماء أصول، وليست بثلاثية، فلا يستقيم قوله[١]: وأبنية الاسم الأصول ثلاثية، قلت: كما أن الأصلي والمزيد فيه لا يطلقان على الحروف؛ فكذلك لا يطلقان على ما أشبهها؛ لكونه جامدا، كما أنها جوامد، فإذن المراد بقوله: «الاسم» الأسماء المتمكنة)[٢].

٦- لم ينسب اليزدي المذاهب والآراء غالبًا إلى أصحابها، وإنما اقتصر على ذكرها من دون نسبة، مكتفيا بعبارات ترددت على لسانه تفيد العموم، كقوله: قال شارح[٣]، وبعضهم يقولون[٤]، وقيل[٥]، وذهب طائفة[٦]، وذهب الأكثرون[٧]، وذهب قوم[٨]، وكذا بعض أئمة النحو[٩]... وغيرها من العبارات[١٠].

غير أنه قد ينسب بعض الآراء إلى أصحابها في بعض المواضع، كقوله في باب الإعلال: (ومنها قولهم: أسماء علم امرأة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيبويه[١١] أنه كان في الأصل: وَسْمَاء، من الوسامة، وهي حسن الوجه فقلبت الواو ووزنه

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٦.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٣١/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/١، ١٤٤، ١٥٣، ١٧٩، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٨، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٥/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧/١، ١٤٨، ١٥٦، ١٧٥، ٩٢٠/٢، ٩٢٤، ٩٢٦، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٤/١، ٦١٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٤/١، ٦٦٣/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٥/١، ٥٩٤، ٦٠٨، ٦١٥، ٧١١/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٣٤/٢.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٤/١، ٥٨٢، ٦٠٠، ٦١٨، ٦٢١، ٦٦٩/٢، ٦٩٩، ٧٠٨، وغيرها.

(١١) ينظر: الكتاب: ٢٥٦/٣-٢٥٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

«فَعْلاءُ» كـ«حمراء»، ومذهب المبرد[١] أن لا قلب فيه، هو «أَفْعَالٌ» جمع الاسم، وإنما منع صرفه للعلمية والتأنيث المعنوي)[٢].

٧- حرص اليزدي على شرح الألفاظ الغريبة التي في المتن كقوله: (وسَمْنَان: اسم رجل، وقيل: اسم موضع، وقيل: ماء لبني ربيعة[٣] وهو غير منصرف للعلمية، والألف والنون، والخَزْعَالُ: ناقة بها شبه ظَلْع)[٤]، ومنه: («الجَنَدِلُ»: الحجر، و«العُلَبِطُ: الكبِرُ)[٥]، ومنه: («الفَحْجَلُ»: الذي يمشي مشي الأَفْحَجِ، وهو الذي يكون في المشي صدرا قدميه متقاربين وعقباه وساقه متباعدين)[٦]، ويمكن القول إنّ شرح اليزدي بمثابة معجم لغوي؛ لأنه فسر الكثير من الألفاظ اللغوية سواء أكانت هذه الألفاظ ترد في المتن أم لم ترد.

٨- عني عناية كبيرة بالحدود[٧] والمصطلحات، ووضع لها قواعد يجب مراعاتها لتكون أكثر دقةً وشمولاً، ومن تلك القواعد:

- ذكر الجنس أولاً، ثم ذكر الفصل ثانيًا، واجب في صناعة التحديد[٨].
- يجب أن يكون الحد جامعًا[٩].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٣٦٥، والمذكر والمؤنث له: ١٠٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢/٨١٤.

(٣) ينظر: معجم البلدان: ٣/٢٥١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/١٤٨.

(٥) المصدر نفسه: ١/١٨١.

(٦) المصدر نفسه: ٢/٦٦٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٣، ٢٩٦، ٣٤٤، ٥١٢، ٥٦٠، ٢/٧١٢، ٧٤٨، ٩٢٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٣.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٤، ٢٩٧، ٣٤٧، ٥٧٤، ٢/٧١٣، ٧٩٧، ١٠٨٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- يجب أن يكون مانعًا[١].
- ألا يشتمل على ما يرادف المحدود[٢].
- لا يجوز أن يضمر في الحدود[٣].

٩- اهتمامه ببيان المعنى اللغوي لبعض المصطلحات الصرفية في أثناء شرحه، ومن ذلك المضارع، والوقف، والرَّوْم، والإمالة، والإعلال، والإدغام. كقوله: (والمضارع لغة: المشابهةُ، يقال: ضارعته، أي: شابهته)[٤]، وقوله: (معنى الوقف لغةً: الحبس)[٥]، و(الإعلال في اللغة: معالجة العِلَلِ)[٦]، و(الإدغام لغةً: إدخال شيء في شيء، تقول: أدغمتُ المتاع في الظرف إذا أدخلته فيه، وعن ابن دريد[٧]: أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته في فيه)[٨].

١٠- كان يعرب النص الذي هو بصدد شرحه أحيانًا: ومن ذلك ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: (أي بينها وبين حرف حركتها...)[٩]، قال: (هذا تفسير لقولهم: بين بين، واعلم أن لفظ «بين بين» من الأمور الإضافية، فيقتضي التعدد، وعلى وفق ذلك كررت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها ههنا مبنية لتضمن معنى الحروف، كما أن قولهم: هو جاري بيت بيتَ، مبني... وقوله: «بين بين» محله الرفع؛

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٧، ٢٩٧، ٢/٩٢٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٠، ٢٩٧، ٣٤٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٦٢، ٢/٩٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٣٧.

(٥) المصدر نفسه: ١/٥١٢.

(٦) المصدر نفسه: ٢/٧٩٧.

(٧) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/٢٨٨.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٢/٩٦٣.

(٩) الشافية في علم التصريف: ٨٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لأنه معطوف على المرفوع، والتقدير: يجمعه الإبدال، والحذفُ، وجعلها قريبة من حرف اللين على ما اقتضاه المقتضي)[١].

١١- اهتمامه بالتعريفات في أثناء شرحه المادة، كتعريفه للإلحاق والمطاوع[٢]، واسمي المرة والنوع[٣]، واسم الآلة، والجمع المصحح والمكسر[٤]، والوقف[٥]، والروم[٦]، والإشمام[٧]، والاشتقاق، ومسائل التمرين[٨]. ومن ذلك قوله: (اعلم أن الإلحاق: جعل مثال على مثال أزيد منه؛ ليكون صرفه كصرف ذلك الملحق به...)[٩]، وقوله: (اسم الآلة: هو الذي بسببه يصدر الفعل عن الفاعل؛ ألا ترى أنّ المِحْلَبَ هو ما يُحْلَب بواسطته، والمفتاح ما يفتح بسببه، والمِكْسَحَة ما يكسح به، فهو للمعالجة والنقل واستعانة الفاعل به)[١٠]، وقوله: (وينبغي أن تعلم أولاً معنى الاشتقاق، فنقول: هو تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى الأصليين)[١١].

١٢- ولع اليزدي بالتقسيمات، فهو يعمد إلى التقسيم ليسهل عليه إعطاء قاعدة لكل قسم: كقوله: (المركب إما أن يكون إضافيًا أو لا. الثاني

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٧٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٢١/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٥/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٢/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٤/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٥/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥٣/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٩١/١.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٤/١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٧٣/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إما أن يكون إسناديًّا أو لا. الثاني: ويسمى مزجيًّا، إما أن يكون يتضمن الحرف أو لا. فما سوى القسم الأول إذا أضيف إليه أضيف إلى صدره مطلقًا، فتقول في تأبطَ شرًّا وبرقَ نحرُهُ: تأَبَّطِيٌّ وبَرَقِيٌّ...)[1].

ويلاحظ على هذه التقسيمات أنها تأتي أحيانًا متتابعة متلاحقة يصعب على القارئ تتبعها، مما يؤدي إلى تشتت ذهنه ويجعله في حيرة من أمره حتى يراجعها كرتين، فعلى سبيل المثال يقول في باب التصغير: (هذا بحث الحذف، أعني الحذف الجاعل الكلمة على حرفين، فتقول مقسّمًا: الاسم الذي يراد تصغيره لا يخلو من أن يكون محذوفًا منه شيء، أو لم يكن كذلك، ولا كلام في الثاني. والأول لا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو لم يكن كذلك، والأول لا يخلو من أن يكون فيه عوض عن المحذوف، أو لم يكن كذلك. والأول لا يخلو من أن يكون العوض الذي فيه همزة وصل، أو لم يكن كذلك، والثاني من التقسيم الثاني -وهو الذي لم يكن على ثلاثة أحرف- لا يخلو من أن يكون محذوفة الفاء كعِدَة، وكُلْ اسمًا، أو العين كسَهٍ، ومُذْ اسمًا، أو اللام كدَمٍ، وحِرٍ...)[2].

١٣- جعل اليزدي علم الصرف من جملة علم النحو، ولم يميّز بينهما، ولذا نراه في شرحه يستعمل كلمة النحاة بدلا من الصرفيين[3]. فهو سائر على خطى المتقدمين، فإنهم لم يميزوا بينهما، وعليه سيبويه في الكتاب، فإنه ذكرهما بلا فصل وتمييز وسمّوهما معًا علم النحو، وعلى هذا فهو لا يرى رأي المتأخرين من النحاة الذين فصلوا بين علم النحو وعلم الصرف، وجعلوه علمًا برأسه مغايرًا لعلم النحو، كما

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٩٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٢/١-٣١٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فعل ابن الحاجب حين صنف كتابًا في النحو «الكافية»، وفي الصرف «الشافية».

١٤- يذكر اليزدي أحيانًا في شرحه ألفاظًا فارسية مقابل بعض المفردات العربية، فيقول مثلاً: (والحِلْتِيتُ صمغ الأنْجُذان، ويقال له بالفارسية: انكثرد)[١]، وقوله: (والكاثبة من الفرس: مقدَّم المِنْسَج حيث يقع عليه يد الفارس، ويسمى بالفارسية: يَالِ اَسْبْ)[٢]، وقوله أيضا: (والخِرْوَع: علم لشجر يقال له بالفارسية: بيذانجير)[٣].

وذكر هذه الألفاظ لا يدلّ دلالة واضحة على أنّه متمكن من اللغة الفارسية وعارف؛ لأنه قد سبقه إلى ذكرها بعض شرّاح شافية ابن الحاجب[٤].

١٥- تصرف اليزدي أحيانًا في النص الذي يشرحه بالحذف منه، كقوله: (قوله: وصعفوق نادر)[٥]، والعبارة في المتن: (لندور فَعْلُول وهو صعفوق...)[٦]، وقوله: (وللرباعي خمسة)[٧]، والعبارة في المتن: (وللرباعي المجرد خمسة)[٨]، وبالزيادة عليه كقوله: (قوله: وأما قلى يقلى فلغة عامرية)[٩]، بزيادة كلمة «لغة» على ما جاء في المتن[١٠].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/١٤٤، وينظر: الألفاظ الفارسية لأدي شير: ٥١.

(٢) المصدر نفسه: ١/٤٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ٢/٨٥٥.

(٤) ينظر: بغية الطالب: ٢٢٥، وشرح الشافية لليزدي: ١٨، ١٤٢، ٢٨٥.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/١٤٦.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٧.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ١/١٧٨.

(٨) الشافية في علم التصريف: ١٤.

(٩) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٤١.

(١٠) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٦- اهتم اهتمامًا بالغًا بعرض المسائل الخلافية، ولم يكن ناقلاً لها فحسب، بل نراه يقف عندها، ويفصل القول فيها، ويعرض رأيه على آراء النحاة، فعلى سبيل المثال في مسألة «أشياء» يقول: (اعلم أن المصنف وَمُقَلَّديه ومُقَلِّديه[١] على أن أصلها كان شيئاء كحمراء[٢]، ثم قلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصارت: لَفْعَاء. والتقدير الذي أسلفناه من أنَّ قلبها من أَفْعَال أسدُّ من هذا؛ لأن هذا التقدير مشتمل على مراعاة التأنيث، ولا اشتمال له على مراعاة الجمعية؛ لأنهم جعلوه فَعْلاء، ولا دلالة لها ظاهرة على الجمعية، ولا شك أنَّها جمع فيجب مراعاة الجمعية فيها...)[٣].

١٧- شغف اليزدي شغفًا كبيرًا بالتعليل، فلا يكاد يعرض لمسألة إلا ويعللها بما تمليه عليه قريحته، وهذا يدل على حدة ذكائه وغزارة علمه وثقافته وعمق معرفته بعلم الصرف والعلوم الأخرى كالفقه وأصوله وعلم المنطق. ولم يكن بدعًا من النحاة، بل نَهَجَ نَهْجَ النحويين الذين سبقوه في هذا المضمار، فعلى سبيل المثال جاء في شرح قول ابن الحاجب في المنسوب: (وتحذف الياء الثانية)[٤]، قال: (إذا كان ما قبل آخر الكلمة ياءين، الأولى ساكنة والثانية متحركة، وجب حذف الثانية، على الصحيح، وهو مذهب سيبويه، قال عقيب ذكر مثل أسيد[٥]: «فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩/١، وشرح الشافية لركن الدين: ١٩٣/١، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٦.

(٢) وهو مذهب الخليل وجمهور البصريين. ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، والإنصاف: ١٩٨/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١٦١/١، وهذا الرأي انفرد به من بين النحاة.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٧١/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المتحركة»، وذلك لاستثقال الإدغام في حرفي العلة مرتين؛ إذ الإدغام في ياءي الإضافة مقدر، وإنما لم تحذف الأولى لأنها لو حذفت لزم إما تخلف المقتضى عن المقتضي، وإما القلب بعد الحذف؛ أما الأول فلأنَّه وجب أن يقال في سَيِّد: سَيِدِيٌّ، مع تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وأما الثاني فلأنَّه لو أُعِلَّ لزم أن يقال: سَادِي، وهذا يوجب انخرام البنية رأسًا، فبقي أن يقال: سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ...)[١].

وكان في تعليلاته يستند إلى قواعد يحتكم إليها، ومن هذه القواعد: التعليل بالخفة والثقل، وبكثرة الاستعمال، وبأمن اللبس، وبالاستغناء، ... وهلم جرا.

١٨- ظهرت أمارات التأثير الفقهي والأصولي والمنطقي في شرح اليزدي واضحة من استعماله بعض المصطلحات، كالمعدوم[٢]، والمحمول[٣]، والدور[٤]، والتأثر[٥]، والتسلسل[٦]، والأمر الوجودي[٧]، والعدم الصرف[٨]، والعدم المضاف[٩]، ومن ذلك قوله في شرح قول ابن الحاجب: (ويكسر ما قبلها إن كان ضمة)[١٠]، قال: (وعلّته أنه لو لم يكسر في مَرْمِيّ ومُسْلِمِيَّ لزم الدور؛ لأن الياء الساكنة المضموم ما

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٦٦/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢/١، ١٤٥، ١٥١، ١٩٧، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/١، ٦٣٦/٢، ٦٤٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٨/١، ١٣٩، ١٥٣، ٢٣٩، ٢٩٧، ٣٢٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩/١، ٢٢١، ٢٢٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٧/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٤/١، ٧٤٣/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤٣/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤٣/٢.

(١٠) الشافية في علم التصريف: ٧٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قبلها تنقلب واوا، كما هو مذهب الأخفش[١]، ولو انقلبت كان مَرْمُوْيٌ ومُسْلِمُوْيَ، وكان في الأول هكذا)[٢].

١٩- شاعت عند اليزدي ظاهرة الاستطراد والتفصيل، واهتم بها في مواضع، وشيوع هذه الظاهرة واهتمامه بها جعله يخوض في التفريعات والخلافات والتأويلات في أثناء عرضه المادة ومعالجتها، ومن ذلك قوله في شرح قول ابن الحاجب: «وفَعَّل للتكثير»[٣]: (أي: الأصل في بابه أن يكون للتكثير، ومعناه تكثير الأصل الذي اشتق هو منه، وهو على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون راجعًا إلى نفس الفعل، كقولك: فلان يُجَوِّلُ ويُطَوِّفُ، أي: يكثر الجولان والطوفان.

والثاني: أن يكون راجعًا إلى الفاعل، كقولك: بَرَّك النَّعَمُ، وربَّضَ الشَّاءُ، ومَوَّتَ المَالُ.

والثالث: أن يكون راجعًا إلى المفعول، كقولك: غَلَّقتُ الأبوابَ، وقَطَّعتُ الثِّيابَ.

واشترط النحاة[٤] في الأخيرين ألا يكون الفاعل والمفعول واحدًا، فلا يقال: بَرَّك بعير، ولا رَبَّض شاة، ولا غلَّقت بابًا، وقطَّعت ثوبًا؛ إذ التكثير فيهما راجع إلى غير الفعل، إمّا إلى الفاعل، وهو ما كان فعله لازمًا، وإمّا إلى المفعول، وهو

---

(١) ينظر مذهب الأخفش في: الأصول في النحو: ٣٤٨/٣، والمقتضب: ١٠٠/١، وشرح التصريف للثمانيني: ٦٧٤، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٩٠، وشرح الأشموني: ١٠٨/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٨٧٣/٢.

(٣) الشافية في علم التصريف: ١٩.

(٤) ينظر: المفصل: ٢٤١، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٩٦-٤٩٧، وشرح الشافية لركن الدين: ١٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ما إذا كان متعديًا، ومحال أن يكون الشيء الواحد كثيرًا، بخلاف النوع الأول؛ إذ يتأتى حصول فعل من فاعل واحد مرارًا كثيرةً.

اعلم أن هذا القول ليس على الإطلاق؛ لأن التكثير في المتعدي يجوز في نفس الفعل، كما يجوز في المتعلق[١]، بل الأول هو الأصل، قال سيبويه[٢]: «كَسَرْتُه وقَطَعْتُه، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرته وقَطّعته، ومما يدل على ذلك قولهم: علَّطت البعير، وإبل معلّطة، وبعير مَعْلُوط، وجَرَحْتُه، وجَرَّحته الجراحات في جسده»، فعلى هذا يجوز قطّعت ثوبًا، على تكثير الفعل، لا المتعلِّق...)[٣].

٢٠- استعمل اليزدي في شرحه مصطلحًا لم ينل شهرة واسعة عند النحاة ألا وهو مصطلح «الغَابِر»[٤] على الفعل المضارع، بيد أن الفعل المضارع أكثر شهرة واستعمالاً منه، وهو من الأضداد، قال أبو بكر بن الأنباري: (الغابر حرف من الأضداد، يقال غابر للماضي، وغابر للباقي)[٥]، ومع ذلك وجدت من يستعمله للفعل المضارع، كالخليل بن أحمد في كتابه المسمى بـ«العين»[٦]، والأزهري في «تهذيب اللغة»[٧]، وصاحب كتاب «المقصود»[٨].

---

(١) أي في المفعول.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦٤/٤.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٢١٠/١-٢١١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٢/١، ١٩٦، ٢٤٦، ٢٨٠، ٨١/٢.

(٥) الأضداد: ١٢٩.

(٦) ينظر: العين: ٢٢٤/٢، ٣٥٥/٥، ٣١١/٨، ٣٢١/٨.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٦/١٠، ١٣٣/١٥، ٢٤٩/١٥.

(٨) ينظر: متن المقصود: ٢، ٣، ٢٧، ٢٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢١- استعمل ألفاظًا وتراكيب كثيرة تعبر عن رأيه، ومنها على سبيل المثال قوله: فيه نظر[١]، وهو غير سديد[٢]، والحق[٣]، لو قال كذا لكان أسد[٤]، والأولى[٥]، وهو خطأ[٦]، والصحيح[٧]، وهو غلط[٨]، وهو المختار[٩]، وليس الأمر كذلك[١٠]، وغيرها من الألفاظ والعبارات.

مثال ذلك رده على قول ابن الحاجب: «وبالفاء والعين، أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق»[١١]، إذ قال: (أي: وسمي المعتل بالفاء والعين كـ«ويل»، أو بالعين واللام كـ«حوى»، لفيفًا مقرونًا؛ لاقتران حرفي العلة فيهما، وسمي المعتل بالفاء واللام كـ«وَقَى» لفيفًا مفروقًا؛ لافتراق حرفي العلة فيه.

وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأنه مخصوص بالثلاثي؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كـ«وسوس» لم يسموه لفيفًا، وإن كان وجه التسمية فيه موجودًا؛ بل سمي معتلاً، وإنه إن سماه به جاز؛ إذ لكلٍّ ما اصطلح عليه، ولكن الكلام في أنه ليس بمنقول)[١٢].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٥، ١٤٣، ١٤٩، ١٧٤، ١٧٥، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٨، ٢١١، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٥٥، ٣٩٠، ٥٠٥، ٥١٣، ٥٢٩، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٨، ١٢٩، ١٨٨، ٣٤٨، ٣٧٩، ٣٩٣، ٥٣١، ٥٧٣، ٦٠٦، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٣، ١٦٩، ١٧١، ٤٦٢، ٥٦٦، ٢/٧٩١، ٨٣٠، ٨٤٥، ٨٤٧، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٥٢، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٧٢، ٤٥٨، ٢/٦٤٠، ٦٧٢، ٦٧٦.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٥، ٣٢١، ٣٧٤، ٤٦٥، ٤٧٣، ٥٩٥، ٦١٦، ٦١٩، ٢/٩٨٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢١٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٣٩٥، ٥٣٣، ٦١١، ٢/٦٣١، ٦٦١، ٦٨٨، وغيرها.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٠٥، ٤١٣، ٤٨٦، ٢/٩٨٨.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٥٨، ٤٧٣، ٥٦١، ٢/٧٢٧.

(١١) الشافية في علم التصريف: ٩.

(١٢) شرح الشافية لليزدي: ١/١٦٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢٢- سار اليزدي على خطى العلماء المتقدمين وشراح الشافية فيما استشهد به من القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام الصحابة ﷺ، وكلام العرب شعرها ونثرها، ولغات الأمم الأخرى في أثناء عرضه للمسائل الصرفية، وسيكون للاستشهاد مبحث خاص إن شاء الله تعالى.

٢٣- اهتم اليزدي بمسائل التمرين، لذا نراه قد جاء بمسائل أخر ليست في الشافية، وأكثرها متفرع من كتاب سيبويه، إذ يقول: (وهذه مسائل في هذا الباب تجد صور بعضها في الكتاب[١]، ونظائر بعضها فيه، أضفنا إليها عللاً مرضية، وفروعًا مستحسنة عند أرباب هذه الصناعة، ومنها ما لا تجد ولا نظائرها في كلامهم، ولكنها مستخرجة من قواعدهم وتأسيساتهم، أتينا بها تشحيذًا للذهن، وتأسيًا بأئمة هذا الفن)[٢].

ومثال ذلك قوله: (فإن قلت: ما مثل ﴿جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾[٣] من وأيت؟ قلت: وِآياتٌ وُؤْيٌ، وعلى التخفيف وُوْيٌ، بقلب الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها جوازًا كما في يُوْمِنُ، ولا يقال اجتماع الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فتقلب الواو ياء، وتدغم في الياء[٤]؛ إذ القلب جائز، لا واجب كما في رُوْيَةٍ بالتّخفيف)[٥].

٢٤- كان اليزدي في شرحه يتتبع كلام ابن الحاجب في الشافية وشرحها، وشرحه للمفصل، ويعرض بعضه على بعض، ومن أمثلة ذلك قوله:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٠٧/٤، فما بعدها.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٠٨٣/٢.

(٣) سورة المرسلات، من الآية ٣٣.

(٤) رأى اليزدي في شرحه للشافية: ٨٧٤/٢ أن قول النحاة على إطلاقه فيه نظر.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٠٨٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(وأما قول المصنف في الشرح[١]: وأصل عطاء في التصغير عُطَيْيِوٌ قلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها، ففيه نظر؛ لأنه قال في المتن[٢]: وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها، أي: تقلب الهمزة ياء، فقلبها واوا ثم قلب الواو ياء تطويل للطريق، ومخالفة للمتن)[٣].

يريد اليزدي أن قولك: عطاء تصغير عُطَيٌّ، وكان أصله عُطَيْئِئًا، والياء الأولى ياء التصغير، والثانية الألف الزائدة، فقلبت الهمزة أيضًا ياء، فصار: عُطَيْيِيًا، فهذه ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة نسيًا، فصار المصغر على بناء «فُعَيْل»، تقول: هذا عُطَيٌّ، ورأيت عُطَيًّا، ومررت بعُطَيٍّ.

ومثله ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: «وباب زَايٍ وزَايَةٍ[٤]: زَائِيٌّ، وزَاوِيٌّ»[٥]. إذ قال: (الثالث: زَاوِيٌّ بالواو، ووجه الفرق بينه وبين ظَبْيِيٌّ؛ لكون الساكن فيه حرف علة، وفي ظَبْيِيّ حرفًا صحيحًا، وأما العدول إلى الواو؛ فلكون الواو أقعد من الهمزة في النسبة، ولكونها أغلب فيها، وأما حمل المصنف في شرح المفصل[٦] هذا المذهب على باب عَمَوِيٍّ في قلبها واوًا فضعيف؛ لكون ما قبل المقيس ساكنًا وما قبل المقيس عليه متحركًا)[٧].

٢٥- كان كثيرًا ما يناقش كلام ابن الحاجب في الشافية، وشرح المفصل ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل، ومن أمثلة ذلك قوله: (قال شارح لما ذكر معنى التعدية في أَفْعَلَ[٨]: في تمشية هذا المعنى

---

(١) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ١١).

(٢) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٣.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٣١٩/١.

(٤) في المصدر نفسه: ٣٨١/١ بزيادة لفظة «زَايِيٌّ» قبل لفظة «زَائِيٌّ».

(٥) الشافية في علم التصريف: ٤١.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٨.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٣٨٢/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٤٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

في فسقته نظر؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق، لا صيرته فاسقا. ولا يلزم المصنف شيء من هذا؛ لأنه فصل بقوله: «ومنه»[١]، أي: ومما نزلت النسبة منزلة التصيير. والحاصل: أن هذا التنزيل كتنزيل المقاربة في أحصد منزلة الحصول في أغدّ. وهكذا فعل الزمخشري[٢]، قال: وفَعَّل يؤاخي أفعل في التعدية، نحو فرّحته وغرّمته، ومنه خطّأته وفسّقته، وشبّهه سيبويه[٣] بحيّيته)[٤].

٢٦- كان اليزدي يعترض كثيرًا على قول ابن الحاجب سواء في المتن أم في شرحه للمتن، ويصحح له، فلم يكن الرجل إذن مقلدًا ولا تابعًا له، بل كانت له شخصيته الواضحة وإسهاماته الجليلة، وسوف نفرد حديثا لهذه القضية.

٢٧- حرص على تتبع مفردات اللغة وجمع ما تفرق منها على ألسنة العلماء وفي مؤلفاتهم[٥]، ومن ذلك ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: «ولا ثالث لهما»[٦]، إذ قال: (أي لهذين اللفظين استقراء، وفيه نظر؛ لأنه يرد عليه قولهم: أتان إبدٌ، أي: ولود، نقله ثعلب[٧]، والحِبِكُ بكسر الحرفين، إذ القول بالتداخل يستلزمه، وهو قال به كما مر، فلا يخلو من انتقاض وتناقض، هذا وقد نقل: بِلِصٌ لطائر، وعِبِلٌ لبلد، وجِلِخٌ وجِلِبٌ للعبة الصِّبيان، ودِبِسٌ ووتِدٌ ومِشِطٌ وإِثِرٌ وإِطِلٌ

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٠.

(٢) ينظر: المفصل: ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٨/٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢١٢/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٧/١، ١٤٨، ١٧١، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٢، ٢٥٠، ٢٥٢.

(٦) الشافية في علم التصريف: ١٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ١٥١٥/٣، وشرح الأشموني: ٤٥/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

للخاصرة[١] في: الدِّبْس والوَتِد والمُشْط والأَثْر والإِطْـل. إلـى غيـر ذلك)[٢].

ومثله كذلك أن ابن الحاجب ذكر مما جاء من المصدر الميمي بضم العين: «مَكْرُمٌ»، و«مَعُوْنٌ»، وقال: «ولا غيرهما»[٣]، فاعترض عليـه اليـزدي بقولـه: (وفي انتفائه نظر؛ لمجيء مَهْلُك ومَيْسُر ومَأْلُك بضم العين)[٤].

(١) حكاه الكوفيون. ينظر: شرح القصائد التسع لابن النحاس: ٣٦، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٦٨.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١/١٧٥.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٢٨.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٨٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الرابع:

مصادره في الدرس الصرفي

أولاً- الأعلام

يُعَدُّ النقل عن العلماء من أهم مصادر اليزدي للدرس الصرفي في شرحه للشافية. ويظهر أنه اعتمد على عدد كبير من علماء العربية المتقدمين الذين سبقوه، بيد أن النقل كان عنهم متفاوتًا، وفيما يأتي ذكر لأسماء العلماء الذين أخذ عنهم وأفاد منهم، وعدد المرات التي ورد ذكره فيه مرتبة بحسب سني وفياتهم، وهم:

١- عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)[١]، ذكره في موضعين[٢].

٢- أبو عمرو بن العلاء بن عمار التميمي (ت ١٥٤هـ)[٣]، ذكره في تسعة مواضع[٤].

٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي (ت ١٧٥هـ)[٥]، ذكره في ستة وأربعين موضعًا[٦]. وكانت آراؤه -في الغالب- ينقلها سيبويه في كتابه[٧].

---

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٢٦، وتاريخ العلماء النحويين: ١٣٥، ونزهة الألباء: ٢٨/١، ووفيات الأعيان: ٤٨٦/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٢١/١، ٣٢٢.

(٣) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: ١٤٠، ووفيات الأعيان: ٤٦٦/٣، وفوات الوفيات: ٢٨/٢، والأعلام: ٤١/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٢١/١، ٣٦١، ٦٠٧، ٧٧٨/٢، ٩٥٦، ١٠١٧، ١٠١٧، ١٢٢، ١٠٣٢.

(٥) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٢٦، وإنباه الرواة: ٣٧٦/١، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١، وشذرات الذهب: ٢٧٥/١.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٣٨/١، ١٥٥، ٢٤٤، ٢٧٠، ٣٧٤، ٣٩٠، ٦٣٩/٢، ٦٤٠، ٦٦٥، وغيرها.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢/١، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٦٣، ٤٢٨، ٤٣٨، ٥٠١ وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٤- أبو الخطاب، عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت ١٧٧هـ)[١]، ذكره في موضع واحد[٢].

٥- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)[٣]، ذكره اليزدي في مائتين وسبعة وتسعين موضعًا[٤].

ويأتي سيبويه وكتابه على رأس المصادر التي استقى منها اليزدي مادة شرحه، فهو لا يزال المصدر الأول لكل من أراد أن يشتغل في هذا الفن. وإفادة اليزدي في شرحه من كتاب سيبويه تأخذ أشكالاً مختلفة، منها:

أ- نقل عنه كثيرًا من آرائه وأحكامه[٥].

ب- أفاد منه في عرض المسائل الخلافية[٦].

ت- أفاد منه في نقل آراء بعض النحاة واللغويين، الذين وردت آراؤهم فيه، كعيسى بن عمر، والخليل، وأبي الخطاب، ويونس[٧].

ث- أفاد منه في نقل بعض اللغات عن العرب[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: ١٣٨، ونزهة الألباء: ٤٤/١، والدرر الكامنة، ٢٣٣/٢، وبغية الوعاة: ٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٢٨/١.

(٣) تنظر ترجمته في: مراتب النحويين: ١٠٦، وأخبار النحويين البصريين: ٣٨، وتاريخ بغداد: ١٩٩/١٤، ونزهة الألباء: ٥٤، ٥٧.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٢٨/١، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٣، ١٨٠، ٢٠١، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٢٦، وغيرها.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٧٣/١، ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٩، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦/١، ١٥٨، ١٧٩، ٢٠١، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٤١، ٣٦٤، ٣٧٤، وغيرها.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢١/١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٠، ٣٩٣، ٥٢٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٣/١، ٥٢٣، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٥١، ٧٩٥/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ج- أفاد منه في نقل الشواهد اللغوية والشعرية[١].

٦- يونس بن حبيب الضَّبِّي البصري (ت ١٨٢هـ)[٢]، ذكره في خمسة عشر موضعًا[٣].

٧- الكسائي، أبو الحسن، علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ)[٤]، ذكره في عشرة مواضع[٥].

٨- قطرب، أبو علي، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)[٦]، ذكره في موضع واحد[٧].

٩- الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)[٨]، ذكره في ثلاثة عشر موضعًا[٩].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١١، ٢٧٨، ٢/١٠٤١، وغيرها.

(٢) تنظر ترجمته في: الفهرست: ٦٤، ومعجم الأدباء: ٦/٢٨٥٠، ووفيات الأعيان: ٧/٢٤٤، والأعلام: ٨/٢٦١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٣٢١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٩٣، ٣٩٥، ٥٤٤، ٥٤٥، وغيرها.

(٤) تنظر ترجمته في: الفهرست: ٤٨، ونزهة الألباء: ١/٥٨، ووفيات الأعيان: ٣/٢٩٦، والأعلام: ٤/٢٨٣.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٩٧، ٢٨١، ٦٠٧، ٢/٩٣٣، ١٠١٨، ١٠١٨.

(٦) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤/٣١٢، بغية الوعاة: ١/٣٤٢، وشذرات الذهب: ٢/١٥، والأعلام: ٧/٩٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٥٣٢.

(٨) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/٢٨١٢، ٢٨١٥، إنباه الرواة: ٤/٥، ووفيات الأعيان: ٦/١٧٦، والأعلام: ٨/١٤٥.

(٩) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٦٠، ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧٥، ٥٦٦، ٦١٥، ٢/٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠ وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٠- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)[١]، ذكره في موضعين اثنين[٢].

١١- الأخفش الأوسط، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)[٣]، ذكره في اثنين وأربعين موضعًا[٤].

١٢- أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري(ت ٢١٥هـ)[٥]، ذكره في موضعين اثنين[٦].

١٣- الأصمعي، عبد الملك بن قريب بن علي الباهلي (ت ٢١٦هـ)[٧]، ذكره في ثلاثة مواضع[٨].

١٤- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)[٩]، ذكره في موضع واحد[١٠].

---

(١) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢٧٦/٣، ووفيات الأعيان: ٢٣٥/٥، وبغية الوعاة: ٢٩٤/٢، والأعلام: ٢٧٢/٧.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٠٦/١، ٦٠٦.

(٣) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٤٠، ومعجم الأدباء: ١٣٧٤/٣، وإنباه الرواة: ٣٦/٢، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٧٩/١، ١٩٢، ٣٠٦، ٣٤١، ٦٣٠/٢، ٦٣٢، ٧٠٠، ٧١٠، ٧٦٦ وغيرها.

(٥) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٤٢، وإنباه الرواة: ٣٠/٢، ووفيات الأعيان: ٣٧٨/٢، والأعلام: ٩٢/٣.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٢٨/١، ٧٨٧/٢.

(٧) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٩٧/٢، وبغية الوعاة: ١١٢/٢، وشذرات الذهب: ٣٦/٢، والأعلام: ١٦٢/٤.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٦٦/١، ٧٠٢/٢، ٨٦١.

(٩) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٥٦/٤، ووفيات الأعيان: ٣٩٥/٦، وبغية الوعاة: ٣٤٩/٢، والأعلام: ١٩٥/٨.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣١/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٥- المازني، أبو عثمان، بكر بن محمد (ت ٢٤٩هـ)[١]، ذكره في تسعة مواضع[٢].

١٦- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد الأزدي (ت ٢٨٦هـ)[٣]، ذكره في عشرين موضعًا[٤].

١٧- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى الشيباني (ت ٢٩١هـ)[٥]، ذكره في موضعين اثنين[٦].

١٨- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)[٧]، ذكره في موضع واحد[٨].

١٩- ابن كيسان، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت ٣٢٠هـ)[٩]، ذكره في موضع واحد[١٠].

---

(١) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٧٥٧/٢، ٧٦٥، إنباه الرواة: ٢٨١/١، ووفيات الأعيان: ٢٨٣/١، والأعلام: ٦٩/٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٢٦/١، ٥٢٦، ٦٨٧/٢، ٨٠٣، ٨٢٥، ٨٦٠، ٩٣١، ١١٠٩.

(٣) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: ٥٣، وتاريخ بغداد: ٦٠٣/٤، ووفيات الأعيان: ٣١٣/٤، وسير أعلام النبلاء: ٥٧٦/١٣.

(٤) ينظر شرح الشافية لليزدي: ٣٣٠/١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٤، ٤٠٢، ٤٤٩، ٥٢٦، ٥٧١، ٦٦٣/٢ وغيرها.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٧٣/١، ووفيات الأعيان: ١٠٢/١، والوافي بالوفيات: ١٥٧/٨، وبغية الوعاة: ٣٩٦/١.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٧٥/١، ٤٩٢.

(٧) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٥١/١، ٦٣، وإنباه الرواة: ٤١١/١، ووفيات الأعيان: ٤٩/١، والأعلام: ٤٠/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٨٩/١.

(٩) تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ١٧٠، وإنباه الرواة: ٥٧/٣، ومرآة الجنان: ٢٣٦/٢، والنجوم الزاهرة: ١٧٨/٣.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٠٥/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢٠- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)[١]، ذكره في ثلاثة مواضع[٢].

٢١- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)[٣]، ذكره في ثلاثة مواضع[٤].

٢٢- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)[٥]، ذكره في موضع واحد[٦].

٢٣- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت ٣٧٠هـ)[٧]، ذكره في موضع واحد[٨].

٢٤- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٩]، ذكره في تسعة مواضع[١٠].

---

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين: ٢٢٥، ووفيات الأعيان: ٣٢٣/٤، وخزانة الأدب: ١١٩/١، والأعلام: ٨٠/٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٩٩/١، ٩٦٣/٢، ٩٩٥.

(٣) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢١١، ووفيات الأعيان: ٤١٥/١، والبداية والنهاية: ٢٩٤/١١، وشذرات الذهب: ٦٥/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٤٥/١، ٥٥٧، ٦٨٥/٢.

(٥) تنظر ترجمته في: الفهرست: ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين: ٢٢٧، وإنباه الرواة: ٣٥٩/١، والوافي بالوفيات: ٣٢٣/١٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٠٦٥/٢.

(٧) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٣٧/١، وطبقات الفقهاء الشافعية: ٨٣/١، ووفيات الأعيان: ٣٣٤/٤، وسير أعلام النبلاء: ٣١٥/١٦، ٣١٦.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٧٠٢/٢.

(٩) تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، ووفيات الأعيان: ١٩٣/١، والبداية والنهاية: ٣٠٦/١١، وهدية العارفين: ٢٧٢/١.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٥٧/١، ٤٨٥، ٨٢٦/٢، ٨٥٧، ٩١٠، ٩٢٠، ١٠٥٤، ١٠٦٢، ١٠٦٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٢٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)[١]، ذكره في خمسة مواضع[٢].

٢٦- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٨هـ)[٣]، ذكره في خمسة مواضع[٤].

٢٧- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)[٥]، ذكره في موضعين اثنين[٦].

٢٨- ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت ٥١٥هـ)[٧]، ذكره في أربعة مواضع[٨].

٢٩- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (ت ٥١٦هـ)[٩]، ذكره في ثلاثة مواضع[١٠].

---

(١) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٤٦/٣، والبداية والنهاية: ٣٥٣/١١، وأبجد العلوم: ٥٨٢، والأعلام: ٢٠٤/٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٩٧/١، ٧٠٨/٢، ٩٠٩، ١٠٠٨، ١٠٦٦.

(٣) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٦٥٦/٢، ٦٦١، وبغية الوعاة: ٤٤٦/١، وأبجد العلوم: ٥٦٧، والأعلام: ٣١٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٣٨/١، ٦٧٧/٢، ٧٠٤، ٧٠٩، ٨٠٣.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٨٨/٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٣٢/١٨، ٤٣٣، وفوات الوفيات: ٣٦٩/٢، ومعجم المؤلفين: ٣١٠/٥.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٨٩/١، ٤٨٦.

(٧) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٣٣/١٩، ٤٣٤، والوافي بالوفيات: ١٧٥/٢٠، والبلغة في تراجم النحو: ١٠٢/١، والأعلام: ٢٦٩/٤.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٤٩/١، ٧٨٢/٢، ١٠١٤، ١٠١٥.

(٩) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٧٨/١، وإكمال الإكمال: ١٢٧/٢، ووفيات الأعيان: ٦٣/٤، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٨/١٤.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٩٢/١، ٨٥٧، ٩٩١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣٠- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ)[١]، ذكره في موضعين اثنين[٢].

٣١- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)[٣]، ذكره في واحد وستين موضعا[٤].

٣٢- الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فِيْرُّه[*] بن خلف الرعيني (ت ٥٩٠هـ)[٥]، ذكره في موضع واحد[٦].

٣٣- أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)[٧]، ذكره في موضع واحد[٨].

---

(١) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٥٦/١، ووفيات الأعيان: ١٤٨/١، والوافي بالوفيات: ٢١٣/٧، وبغية الوعاة: ٣٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣٣/١، ٢٧٢.

(٣) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٢٦/١٩، وإنباه الرواة: ٢٦٥/٣، ووفيات الأعيان: ١٦٨/٥، والأعلام: ١٧٨/٧.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٢٩/١، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٦٧ وغيرها.

(*) فيره: اسم أعجمي، يقال أن تفسيره: حديد. ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية: ٦٦٥/٢.

(٥) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١٦٠/٤، ووفيات الأعيان: ٧١/٤، ونكث الهميان: ٢١٣/١، وغاية النهاية: ٢٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٩٧٨/٢.

(٧) تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ١١٦/٢، ووفيات الأعيان: ١٠٠/٣، وبغية الوعاة: ٣٨/٢، والأعلام: ٨٠/٤.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٨٦٩/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣٤- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ)[١]، ذكره في موضع واحد[٢].

يتضح من خلال هذا العرض كثرة النقل عن العلماء، ولعل الذي حمل الشارح على ذلك أنه أراد لشرحه أن يكون وافيًا شافيًا جامعًا لسائر الشروح، غير بسيط كما أشار إلى ذلك في مقدمته[٣].

ثانيًا- الكتب

مما لا شك فيه أن اليزدي قد رجع كغيره إلى كتب النحاة السابقين، وأفاد منها، وجعلها ضمن المصادر التي تمده بالمادة العلمية، وسأعرض أسماء الكتب التي أورد اليزدي أسماءها بالطريقة التي اتبعناها في عرض الأعلام:

١- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ذكره في موضع واحد[٤].

٢- الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، ذكره في مائة وأربعة وعشرين موضعًا[٥].

٣- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ذكره في موضع واحد[٦].

---

(١) تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: ٤٠٧/٣، والوافي بالوفيات: ٢٨٦/٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٦٧/٨، وبغية الوعاة: ١٣٠/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٨٦٨/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه «الدراسة»: ٩/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦٥/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢/١، ١٧٣، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٣٣، ٢٧٨، ٢٨٥، وغيرها.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٥/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ)، ذكره في اثنين وعشرين موضعًا[١].

٥- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده اللغوي الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)[٢]، ذكره في موضع واحد[٣].

٦- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ذكره في خمسة مواضع[٤].

٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، ذكره في موضعين[٥].

٨- الكافية، لابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن أبي بكر الكردي (ت ٦٤٦هـ)، ذكره في ستة مواضع[٦].

٩- شرح الكافية، لابن الحاجب، ذكره في أربعة مواضع[٧].

١٠- شرح الشافية، لابن الحاجب، ذكره في مائة وسبعة وعشرين موضعًا[٨].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٦٢، ٢٨٢، ٣٣٨، ٤١٩، ٤٥٢، ٥٠٣، ٦١٥، ٢/٦٨٦، ٦٨٩ وغيرها.

(٢) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/٣٣٠، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٤٤، ١٤٦، ونكت الهميان: ١/١٨٧، والأعلام: ٤/٢٦٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢/٧٨٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٩٤، ٨٥٩، ٨٧٤، ١٠٠٨، ١٠١٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٠٨، ٢/٨٥٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٣٦، ٤٠٦، ٢/٧٠٦.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦٠، ٥٠٥، ٧٠٦، ٩٥٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٥، ١٤٢، ١٧٤، ٢١١، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٧٧، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١١- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ذكره في تسعة وخمسين موضعًا[١].

١٢- شرح لغة الشافية، لم أتمكن من معرفة اسمه، ذكره في موضعين اثنين[٢].

والملاحظ أنّ اليزدي في نقله عن العلماء قد صرح بكثير من أسماء العلماء الذين نقل عنهم، أما فيما يخص النقل عن الكتب فقد كان الشارح مقلاً؛ إذ لم يصرح إلا باثني عشر كتابًا، ولعل الذي حمله على ذلك -فيما أرى- يعود إلى أمور، منها:

أ- أنه كان يأخذ عن مصنفيها، من دون أن يشير إلى أسمائها، فعلى سبيل المثال ساق آراء الفراء[٣] من دون عزو إلى مصدره، وهي في «معاني القرآن»[٤]، ورأي ابن السكيت[٥]، وهو في «إصلاح المنطق»[٦]، وآراء المبرد[٧]، وهي في «المقتضب»[٨]، وآراء أبي علي الفارسي[٩]، وهي في «التكملة»[١٠]، وآراء الميداني[١١]، وهي في «نزهة الطرف في علم الصرف»[١٢]، إلى غير ذلك من الآراء.

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١١/١، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٧٥، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٥٢، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨١/٢، ٧٢٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/١، ٢٨١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢، ١٥٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣١/١.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٧٤.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٣٠/١، ٣٨٤، ٤٤٩.

(٨) ينظر: المقتضب: ٢٣١/١، ٢٥٨، ٢٥١/٢، ١٥٣/٣.

(٩) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨٥/١، ٩١٠/٢.

(١٠) ينظر: التكملة: ١٩١، ٦٠٨.

(١١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣٣/١، ٢٧٢.

(١٢) ينظر: نزهة الطرف: ١٧، ٢٠.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ب- أنه كان يأخذ الأقوال والآراء عن بعض شراح الشافية من دون الرجوع إلى مصادرها، ومن ذلك على سبيل المثال أنه نقل رأي أبي علي الفارسي من شرح الجاربردي -وإن لم يصرح بذلك-، إذ قال: (وقيل: كان أبو علي يميل إلى مذهب الخليل...)[١]، والعبارة في شرح الجاربردي: (ونقل عن أبي علي أنه كان يقوي قول الخليل...)[٢]، ورأي أبي علي موجود في «التكملة»[٣]. وقوله: (ونقل أنّ أبا الفتح كان يقول إنه «فِعْلَلٌ» من معنى القحل، لا من لفظه)[٤]، والعبارة في شرح الجاربردي: (وقال بعض الفضلاء[٥] في شرح تصريف ابن مالك ذهب أبو الفتح إلى أن «انْقَحْلاً» من معنى القحل لا من لفظه ووزنه «فِعْلَلٌ»)[٦]، وهذا الرأي موجود في «المنصف»[٧]، وما نسب إلى أبي الفتح إنما حكاه أبو علي عن بعضهم[٨].

ت- أنَّه كان يورد أقوالاً وآراء من دون أن يعزوها إلى عالم بعينه، أو يبين من أين أخذها، وإنما نراه يستعمل ألفاظًا وعبارات تفيد العموم -كما أسلفنا آنفًا عندما تكلمنا على منهجه-، ومن ذلك قوله: (وقال شارح: إنما كان الميزان ثلاثيا؛ لكون الثلاثي أكثر من غيره، ولأنه لو كان رباعيًا أو خماسيًا لم يكن وزن الثلاثي أكثر من غيره، ولأنه لو كان رباعيًّا أو خماسيًّا لم يكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/١٥٧.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٢٥.

(٣) ينظر: التكملة: ٦٠٢-٦٠٣.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/٥٩٧.

(٥) القائل بذلك ابن إياز في شرح التعريف بضروري التصريف: ٦٩.

(٦) شرح الشافية للجاربردي: ٢٠٦.

(٧) ينظر: المنصف: ٥٩.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أكثر، والزيادة عندهم أسهل من الحذف، ولهذا قيل[١]: ادّعاء زيادة الهاء في أمّهات أحسن من ادّعاء حذفها في أمّات. هذا ما ذكره)[٢]. والقائل بذلك هو السيد ركن الدين في شرحه للشافية[٣]، ومثله قوله: (وقيل: قلبت الثانية ياء؛ إذ الياء تغلب على اللام)[٤]، والقائل بهذا هو ابن إياز[٥] في شرحه، إذ قال: (لم كان القلب إلى الياء؟ والجواب: لأن الياء تغلب على اللام)[٦].

ث- الآراء والأقوال المشهورة في تلك المدة التي عاشها اليزدي، لا يحتاج نسبتها إلى مصادرها وإلى أصحابها، والله أعلم.

---

(١) القائل بذلك ابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢١٩/٢.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٣٥/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٧٥/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٠٧٣/٢.

(٥) ابن إياز: هو جمال الدين الحسين بن بدر الدين بن إياز بن عبد الله، أبو محمد، البغدادي، من معاصري ابن مالك، وقد ولي مشيخة النحو في المستنصرية، توفي سنة ٦٨١هـ. تنظر ترجمته في: المنهل الصافي: ١٥٠/٥، وبغية الوعاة: ٥٣٢/١، والأعلام: ٢٣٤/٢، ومعجم المؤلفين: ٣١٦/٣.

(٦) شرح التعريف بضروري التصريف: ١٢٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثالثاً- طرائق اليزدي في ذكر المصادر:

١- ذكره للأعلام

ضم شرح اليزدي بين طياته كثيرا من الأعلام الذين نقل عنهم مادته الصرفية. وتنوعت طرقه في ذكر هؤلاء الأعلام، فتارة يصرح بذكر ألقاب الأعلام، ومن ذلك: سيبويه(١)، والكسائي(٢)، وقطرب(٣)، والفراء(٤)، والأخفش(٥)، والميداني(٦)، ومثال هذه الطريقة قوله: (قال الأزهري(٧): حَوْمَانٌ فَوْعَالٌ، من الحَمْن)(٨).

---

(١) لقب فارسي، اختلف في تفسيره، فقيل: معناه رائحة التفاح، وأن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره، وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، فسمي بذلك، وقيل: كان يعتاد شم التفاح، وقيل: لقب بذلك للطافته؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه، وقيل: لأن وجنتيه كأنهما تفاحتان. ينظر: وفيات الأعيان: ٣٦٣/٣، وأبجد العلوم: ٥٨٦، ومقدمة الكتاب لإميل يعقوب: ٥/١.

(٢) سمي بذلك لأنه دخل الكوفة، وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء، فبقي عليه، أو لأنه أحرم في كساء. ينظر: وفيات الأعيان: ٢٩٦/٣-٢٩٧.

(٣) سيبويه هو الذي لقبه بذلك، إذ كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: له: إنما أنت قطرب ليل، والقطرب اسم دويبة لا تزال تدب ولا تفتر. ينظر: أبجد العلوم: ٥٨٨.

(٤) سمّي بالفراء لأنّه كان يفري الكلام، ولم يكن يعمل الفراء ويبيعها. ينظر: وفيات الأعيان: ١٨١/٦، وأبجد العلوم: ٥٩٣.

(٥) معناه الصغير العينين مع سوء بصرهما. ينظر: المصدران نفسهما: ٣٨١/٢، ٥٨٧/١.

(٦) نسبة إلى ميدان زياد بن عبد الرحمن، وهي محلة بنيسابور. ينظر: المصدران نفسهما: ١٤٨/١، ٥٦٩.

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ١٢١/٥.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٧٠٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وتارة يذكر كنية العالم، ومن ذلك: أبو الخطاب[١]، أبو عبيدة[٢]، أبو الحسن[٣]، ابن السكيت[٤]، أبو سعيد[٥]، إلى غير ذلك من الكنى[٦]، ومثاله قوله: (وسأل أبو علي ابن خالويه[٧] عن مثل مُسْطار من آءَةٍ، وهي شجر، والتقدير: عاعة، فتوهم ابن خالويه أن مُسْطارًا مُفْعَال، وتحيَّر، فأجاب أبو علي بأنه مُسْآءٌ، على مُسْعَاع...)[٨]، وتارة يذكر اسم العالم فقط، نحو: الخليل[٩]، ويونس[١٠]، وعبد القاهر[١١]، ومن ذلك قوله: (قال عبد القاهر[١٢]: لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين: مُذْ وسَه)[١٣]، وتارة يصرح فيه بذكر كنية العالم ولقبه، نحو: أبو الحسن الأخفش[١٤]، وأبو عثمان المازني[١٥]، وأبو علي الفارسي[١٦]، وتارة أخرى يصرح

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٠/١، ٨٠٧/٢، ٩٨٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٦٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣١/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٥/١، ٥٥٧، ٦٨٥/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٩/١، ٤٤٩، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٥، ٧٦٨/٢، ٧٨٧، ٨٦٩، ١٠٦٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٠١/٣.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٠٦٣/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٩/٢، ٦٧٠، ٧٠٠، ٧٨٤، ٧٨٧.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٢١/١، ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٧٥، ٥٤٤.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٦/١.

(١٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ١٠٠٤/٢.

(١٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٨٩/١.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٠٦/٢.

(١٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٧/٢، ٨٠٣.

(١٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩١٠/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بذكر اسم العالم وأبيه فقط، ولم أجد عنده إلا مثالين اثنين، هما: عيسى بن عمر[١]، وأبو عمرو[٢] بن العلاء[٣].

٢ـ ذكره للكتب:

اتبع اليزدي في إيراده للكتب التي استقى منها مادته الصرفية عدة طرائق، ومن هذه الطرائق ذكر اسم مؤلف الكتاب من دون ذكر اسم الكتاب، ومن أمثلة ذلك قوله: (قال ابن السكيت[٤]: البغاث طائر دوين الرخمة، بطيء الطيران)[٥].

والطريقة الثانية هي التصريح بذكر أسماء الكتب ومؤلفيها، ومثالها عند اليزدي قوله: (واستدل على هذا بأنّه قد جاء من العرب تأمّهت، أي صارت أُمَّا، أورده الخليل[٦] في كتابه المسمى بالعين)[٧].

أما الطريقة الثالثة فهي ذكر الكتب بأسمائها من دون ذكر أسماء مؤلفيها، ومن ذلك قوله: (قال المصنف في الكافية[٨]: وضَعُفَ مَنْعُ أفعَى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر)[٩].

والطريقة الرابعة هي عدم التصريح بذكر أسماء الكتب وأسماء مؤلفيها، فمثالها قوله: (وممن شرح من قال[١٠]: إن عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس)[١١].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٢١/١، ٣٢٢.

(٢) جاء في وفيات الأعيان: ٤٦٧/٣ (والصحيح أن كنيته اسمه، وقيل اسمه زبان، وقيل غير ذلك، وليس بصحيح).

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٠٧/١.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ٣٧٤.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٢٣١/١.

(٦) ينظر: العين: ٤٣٤/٨-٤٣٥.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٦٦٥/٢.

(٨) ينظر: الكافية: ٦٣.

(٩) شرح الشافية لليزدي: ٧٠٦/٢.

(١٠) القائل هو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٢٣.

(١١) شرح الشافية لليزدي: ١٥٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

رابعاً- أساليب اليزدي في نقل مصادره:

لليزدي أساليب في استقاء مادته الصرفية التي تضمنها كتابه شرح شافية ابن الحاجب، وقد تحدثت -في منهجه- عن بعض الأساليب التي سار عليها واهتم بها، فهو لم يتبع أسلوبا واحدا في نقل مادته، وهنا أذكر أسلوبين آخرين، هما:

١- النقل الحرفي:

اهتم اليزدي بهذا الأسلوب كثيرًا، فهو ينقل النصوص أو يظهرها بالصورة التي وضعها المؤلف من دون تغيير يذكر في كثير من المواضع، فهو شارح يتسم بالأمانة العلمية حين ينقل النصوص من غيره سواء أكان ينص على ذكر اسم المؤلف أم لم ينص، مما يقترب بذلك من طريقة المحدثين في بيان بداية النص المنقول ونهايته.

ومن أمثلة ذلك: (من الكتاب: «وسألت الخليل عن قولهم في عَبْدِ مَنَافٍ: مَنَافِيٌّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنهم قالوا: مَنَافِيٌّ، مخافة الالتباس»)[١]، وهذا النص موجود حرفيًا في كتاب سيبويه، وهو على النحو الآتي: (وسألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيٌّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيٌّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسمًا من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس)[٢].

ومن أمثلته أيضًا قوله: (قال المصنف في شرح المفصل: أما هوالك فجاء في مثل: هالك في الهوالك، والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة، فلا اعتداد به)[٣]. وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل، فقد

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٩٨/١.

(٢) الكتاب: ٣٧٦/٣.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٤٤٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قال: (أما هوالك فجاء في مثل: هالك في الهوالك، والأمثال كثيرًا ما تخرج عن القياس، وأما نواكس فللضرورة، فلا اعتداد به)[١].

والأمثلة على هذا الأسلوب كثيرة ضمها الشرح في طياته[٢].

٢ـ النقل بالمعنى:

استعمل اليزدي هذا الأسلوب وحرص عليه، ولكن بنسبة أقل من الأسلوب الأول، فهو يتصرف بالنص بحسب ما يحتاج إليه ويراه مناسبًا؛ لأنّ بعض النصوص تحتاج إلى إيضاح بأبسط العبارات؛ لتكون أقرب إلى الفهم؛ إذ لو كان النص طويلاً واقتطع جزء منه لاختل المعنى المراد توضيحه، فلذا نراه يستخلص كلام المؤلفين ويعرضه بأسلوبه، ومن أمثلة ذلك قوله: (قال سيبويه: لم يذهبوا لها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية)[٣]، وعند رجوعي إلى كتاب سيبويه تبين لي أن النص لم يكن نقلا حرفيا، بل بالمعنى، والعبارات في الكتاب متمثلة بقوله: (ونظير ذلك «المُكْحُلَة» و«المِحْلَب» و«المِيْسَم» لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكُحل. وكذلك «المُدُقُّ» صار اسمًا له كـ«الجلمود». وكذلك «المَقْبُرَة»، و«المَشْرُقَة»، وإنما أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل، لقال «مَقَبَرٌ»، ولكنه اسم بمنزلة «المَسْجِد»...)[٤].

ويبدو أن اليزدي لم يستخلص كلام سيبويه بنفسه، بل استخلصه الزمخشري إذ قال: (فقد قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية)[٥].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٣١٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٢، وغيرها.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٩٤.

(٤) الكتاب: ٤/٩١.

(٥) المفصل: ٢٠٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن أمثلته أيضا قوله: (وهذا مخالف للكتاب، قال: وكل ما كان جمعه «أَفْعِلَةً» فممدود كأقبية، إلا النَّدى وحده، قالوا: أَنْدِيَةٌ في جمعه)[١]. والعبارة في الكتاب على النحو الآتي: (ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أفعلةٍ فواحده ممدود أبدًا نحو أقبيةٍ واحدها قَبَاءٌ وأرْشِيةٍ واحدها رِشَاءٌ وقالوا ندىً، وأنديةٌ فهذا شاذ)[٢].

وهناك بعض الأمثلة الأخرى في الشرح، وما ذكرته على سبيل التمثيل لا الحصر[٣].

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٦٩/١.

(٢) الكتاب: ٥٤٠/٣-٥٤١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٤٤/١، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٦، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٨٠، ٣٤٠، وغيرها.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الخامس:

الآراء التي انفرد بها

انفرد اليزدي في شرحه برأيين اثنين لا ثالث لهما، ولم يسبقه إليهما أحدٌ على حدّ علمي بحسب اطلاعي على كتب السابقين، ولم يتبعه فيهما أحدٌ كذلك، وسأذكرهما على النحو الآتي:

١- قال ابن الحاجب فيما يُعرَف به القلب المكاني: **(ويُعْرَفُ القلبُ بأصله، كنَاءَ يَنَاءُ مع النَّأْي، وبأمثلة اشتقاقه، كالجاه والحادي والقِسِيِّ، وبصحَّته، كأَيس، وبقلة استعماله، كآرَامٍ وآدُرٍ، وأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو: جاءٍ، أو منع الصرف بغير علةٍ على الأصحِّ، نحو: أشْيَاءَ، فإنَّها لَفْعَاءُ، وقال الكسائي: أَفْعَالٌ[١]، وقال الفراء: أفْعَاءٌ[٢]، وأصلها أفْعِلاءُ)**[٣]، يقول اليزدي في شرح قوله: «أو إلى منع الصرف»: (أشياء جمع شَيْءٍ. كان أصله أَشْيَاء على زنة أَفْعَال كأَجْمَال، فقلبت بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصار: أَشياءَ على زنة لَفْعَاء، فتكون على هذا التقدير علَّة منع الصرف موجودة فيها)[٤]. وهذا مذهب تفرد به اليزدي، وسيذكر أنّه مستفاد من مذهب الكسائي[٥]، إذ قال: (اعلم أنَّ المصنف[٦] ومقلَّديه ومُقَلِّديه[٧] على أنَّ أصلها كان شَيْئَاءَ كحَمْرَاءَ، ثم قلبت

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١٢/٢، والصحاح «شيأ»: ٥٨/١، والمفتاح في الصرف: ١١٠، والممتع: ٥١٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٩/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١٢/٢، والصحاح «شيأ»: ٥٨/١، ولسان العرب «شيأ»: ١٠٤/١، وشرح الشافية لركن الدين: ١٩٤/١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٨، ٩.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٥٨/١.

(٥) مذهب الكسائي أنَّ أشياء أَفْعَالٌ، جمع شَيْءٍ، كبَيْتٍ وأَبْيَاتٍ، منعت من الصرف بغير علة. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩/١.

(٦) المراد به ابن الحاجب، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ومن تبعهما. ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، والمقتضب: ٣٠/١، والإنصاف: ٢٩٨/٢، والممتع: ٥١٣/٢، ٥١٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩/١، وشرح الشافية لركن الدين: ١٩٣/١، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بجعل اللام موضع الفاء، والفاء موضع العين، والعين موضع اللام، فصارت: لَفْعَاءَ. والتقدير الذي أسلفناه من أنَّ قلبها من أفعال أسدُّ من هذا؛ لأنَّ هذا التقدير مشتمل على مراعاة التأنيث، ولا اشتمال له على مراعاة الجمعية؛ لأنهم جعلوه فَعْلاءَ، ولا دلالة لها ظاهرة على الجمعية، ولا شك أنَّها جمعٌ فيجب مراعاة الجمعية فيها، فإذن القول بأنَّ أصلها أفعال خير؛ لاشتماله على مراعاة الجمعية معنًى، ومراعاة التأنيث صورة ومعنًى... وتقريرنا هذا مأخذه من مذهب الكسائي، ولو ارتكب الكسائي القلب كما ارتكبناه لكان مذهبه أحسن وأتمَّ)[1]، ولست أدري كيف صارت أَشْيَاء عنده على زنة لَفْعَاء وفق الطريق الذي ذكره من القلب.

٢- قال ابن الحاجب في حكم تصغير الخماسي: **(ولا يُزَادُ على أَرْبَعَةٍ، فلذلك لم يجيء في غيرها إلا: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، وإذا صُغِّرَ الخماسي –على ضَعْفِهِ– فالأولى حذف الخامس)**[2]، يقول اليزدي: (فالأول والثاني: قدّم أمثلتهما، وأمّا الثالث: فكقولك في مِصْبَاح وكُرْدُوس[3] وقِنْدِيل: مُصَيْبِيْحٌ وكُرَيْدِيسٌ وقُنَيْدِيلٌ. والمراد بقولهم: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ ليس حقيقتها؛ بل صورتها؛ لأنَّ مثل مُيَيْتٍ وهُوَيْرٍ في الحقيقة فُيَيْلٌ وفُوَيْلٌ، لا فُعَيْلٌ، ومثل: مُقَيْتِلٍ كذا مُفَيْعِلٌ، ومثل: قُرَيْدِدٍ فُعَيْلِلٌ، لا فُعَيْعِلٌ، ومثل مُصَيْبِيحٍ وأُخَيْرِيْجٍ مُفَيْعِيلٌ وأُفَيْعِيل، لا فُعَيْعِيْلٌ، فدلّ على أنَّ المراد اعتبار عدد الحروف والحركات. واعلم أنَّه لو كررت اللام ولم يكرر العين لكان أقيس؛ لأنَّ تكرار العين حقيقةً لا يوجد إلا نادرًا، كقولك في خَفَيْفَدٍ: خُفَيْفِدٌ وخُفَيْفِيْدٌ، وأما تكرار اللام ففي الرباعي والخماسي الأصليين والملحق بهما، فتكرار اللام على حسب ما يقتضيه قياس الوزن... ثابتٌ. وهذه مما غفل عنه القدماء والمتأخرون من النحاة، فتنبه)[4].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٦١/١.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٣٢.

(٣) الكردوس: الخيل العظيمة، والفقرة من فقر الكاهل، وكل عظم تام ضخم. ينظر: العين: ٤٢٦/٥، ولسان العرب «كردس»: ١٩٥/٦.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٣٠٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث السادس:

تأثره وتأثيره

أولاً- تأثره

يعدّ اليزدي بحق من علماء الصرف البارزين وإن غبنه التاريخ، فمن يقرأ شرحه يجد ذلك واضحًا جليًا، ولا أكون مغاليًا أو متنكبًا الحقيقة عندما أقول: إنَّه أودع فيه أغلب مباحث التصريف وعالجها معالجة علمية وافية، وأتى فيه بنكات ولطائف لم يسبق إليها، وتنبيهات لم يشر إليها أحدٌ ممن سبقه من الشراح، وهو القائل عن كتابه: (جامع لسائر الشروح، مقرر حقائقها على سنن الوضوح، معرب عن وجه الصواب، مشتمل على نصوص مفتقر إليها من الكتاب، متضمن لما لا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر فيما مضى من الزمان، وغير بسيط، لا طويل، متقارب معانيه، متدارك مبانيه، يدرك أشياء خفيت على الشارحين، وإن كانوا لأنفسهم مادحين.

فَقُل لِلَّذِيْ يَدَّعي في العِلمِ فَلسَفَةً

عَرَفْتَ شَيئًا وَغابَت عَنكَ أَشياءُ[1])[2].

لقد صَدَقَ ووَفَّى بكلِّ ما وعد به في هذه المقدمة، وهذا ما رأيته في أثناء رحلتي معه، إذ إن شرحه هذا لم يأت من فراغ، بل أتى من دراسة وجهد ومثابرة حتى اكتمل على هذه الصورة النَّضِرَة، وإن لم يحدثنا التاريخ عن أساتيذه الذين أخذ عنهم، وارتشف من لسانهم، ونهل من معينهم، بيد أنه قد تأثر بعلماء أجلاء كان لهم الشأن الكبير في تأليف هذا السفر العظيم، وكان من بين هؤلاء إمام النحو العربي سيبويه؛ إذ كان كتابه مشتملاً على مسائل نحو الخليل، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي،

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه: ٢٣٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي «الدراسة»: ١/٧١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وغيرهم، فتأثر به تأثرًا كبيرًا لا نظير له، وهذا ما أشرت إليه سلفا عندما تحدثت عن مذهبه الصرفي وتأثره بسيبويه، فاستشهد بأقواله، وشواهده، ولا تكاد تخلو مسألة من ذكر لرأيه فيها، وهذا لا يعني أنه لم يتأثر بعلماء آخرين غير سيبويه، بل تأثر كذلك بأقوال وآراء من تقدم سيبويه ومن جاء بعده، كابن الحاجب، سواء أكانت آراؤه في شرحه للشافية أم في شرحه للمفصل، وركن الدين الذي يعد شرحه الشرح الرابع من حيث الترتيب الزمني لشروح الشافية والكتب المتعلقة بها بعد شرح ابن الحاجب لها، وبغية الطالب لابن الناظم، وشرح الرضي، فضلاً عن الجاربردي الذي يعد شرحه الشرح الخامس لها. إذ إنه نقل عن ركن الدين والجاربردي نصوصًا كثيرة غير أنه لم يفصح عن ذكر اسميهما قط، بل يقول: قال شارح، أو قال بعض الشارحين، وغيرهما من الألفاظ، إذ بلغت نقولاته عن ركن الدين أكثر من مائة وثمانية وخمسين نقلاً[(١)]، أما الجاربردي فقد بلغت أكثر من مائة وثمانية وثمانين نقلاً[(٢)]. يتضح لنا من ذلك أن شرح ركن الدين يأتي بعد شرح الجاربردي من حيث التأثير، أما شرح ابن الناظم والرضي فلم يكن لهما في شرح اليزدي تأثير يذكر؛ وذلك لأنه لم ينقل عنهما، ولعل اليزدي لم يذكر نصوصًا من بغية الطالب لابن الناظم؛ لأن ركن الدين قد استوعب في شرحه شرح ابن الناظم، فأفاد اليزدي منه عن هذا الطريق، وعلى الرغم من عدم النقل من شرح الرضي فإنّ هناك بعض المسائل والآراء في شرح اليزدي أشار إليها الرضي في شرحه، وربما سمع بها وأفاد منها، إلا أنه لم ينسبها إليه، ومما يشار إليه ههنا أني رأيت اليزدي على الرغم من إفادته من كتب من تقدمه وشروحهم في بناء شرحه على قواعدهم وآرائهم ومسائلهم، فإنَّه لم يكن أسير أقوالهم، ولا

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١/١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٧، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٨، ٢٣١، وغيرها.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١/١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٧، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مقلدًا لهم، بل كانت له شخصيته الواضحة وإسهاماته الجليلة؛ ولذا نراه كثيرا ما يعترض على أقوالهم، ويصحح لهم، ويستدرك عليهم، ويختار ما يراه سديدًا.

ثانياً- تأثيره في التأليف الصرفي، وقيمة شرحه بين كتب الصرف

يعدّ شرح اليزدي سادس أثر صرفي يشرح مسائل الشافية بعد شروح ابن الحاجب، وابن الناظم، والرضي، وركن الدين، والجاربردي، وعلى الرغم مما أثاره في شرحه من اعتراضات، ومؤاخذات، واستدراكات، وما ذكره من تصويبات، وتنبيهات، ونكات، إلا أن تأثيره في شروح الشافية التي جاءت بعده، والكتب الصرفية الأخرى كان قليلاً، فما الأسباب والدوافع وراء ذلك؟ هل كان شرح اليزدي مفقودًا في تلك الحقبة الزمنية ولم يظهر إلا في وقت متأخر؟ أو كانت نسخه قليلة ولم تقع في أيدي الشراح؟ أو كانت شروح الشافية الأخرى التي سبقته تبوأت الصدارة ولم تترك له شيئا؟ ومهما تكن الأسباب والدوافع، فقد أفاد منه بعض العلماء واحتفوا بآرائه في مصنفاتهم وعولوا عليها وسار ذكرها في مؤلفاتهم، ومن هؤلاء العلماء السيوطيّ، والغَزّيّ، والبغداديّ، وسأتناول استفادة كل واحد من هؤلاء منه ومآخذه إنْ وجدت:

١- السيوطي:

نقل السيوطي عن اليزدي نصوصًا في كتابه «النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة»، إذ بلغت ثلاثة وثلاثين نصًّا، وقد اتخذ السيوطي في كتابه هذا مدارًا لتعليقاته خمسة من الكتب، وهي: الألفية لابن مالك، والكافية لابن الحاجب، والشافية له، وشذور الذهب لابن هشام، ونزهة الطرف في علم الصرف له، والذي يهمنا من هذه الكتب الشافية، ومنهجه فيه أنْ يذكر عبارة واحدة منها لمدار تعليقاته، ثم يعقب على ذلك بذكر الاعتراضات والتعليقات والاختلافات، والاستدراكات، والتنبيهات من كتب مصنفيها الأخرى، أو مَنْ شرح هذه الكتب، وأغلب الآراء التي نقلها عن اليزدي لم يعترض أو يعلق عليها، بل يستشهد بها للرد على ابن الحاجب فيما قال، وعلى شراح الشافية الذين جاءوا قبله.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكان السيوطي يسوق أقوال اليزدي وآراءه معزوة إليه، وسأتحدث فيما يأتي عن بعض المواضع التي أفاد فيها من اليزدي:

- استعان السيوطي بآراء اليزدي، فنقل كلامه في باب التصريف عندما ذكر قول الشافية في تعريف التصريف، إذ قال: (قول الشافية[١]: التصريف: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب. فيه أمور:

الأول: أُورد عليه أنّه يخرج عن هذا الحد أكثر أبواب التصريف؛ وذلك لأنّ التصريفي يبحث عن أصول يعرف نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والصفات، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية... وقال اليزدي[٢]: ما ذكره المصنف فيه نظر؛ لأن معرفة الأبنية وأحوال الأبنية كلتاهما مقصودتان في علم التصريف؛ إذ علم التصريف ليس مقصورًا على معرفة أحوال الأبنية حتى إذا ذكرت الأحوال فقط يتم الحد، بل معرفة نفس الأبنية أيضًا من التصريف كمعرفة الماضي والمستقبل والأمر والنهي والفاعل والمفعول وغير ذلك...)[٣]، وقال أيضًا: (الأمر الثاني: قال اليزدي[٤]: واعلم أن الإشكال وارد على حدّه مع قطع النظر عما ذكرنا من النظر؛ لأنه قال: إنما قلنا التي ليست بإعراب؛ ليخرج علم النحو عن حدّ علم التصريف، وهو لا يخرج عن حدّه بحال؛ لأن قوله: التي ليست بإعراب. يدل على أنّ كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حدّه، وعلم النحو ليس بمنحصر في الإعراب، بل مباحث البناء أيضًا من جملته، فيدخل في حدّه كل بحث هو من جهة البناء، فثبت أنَّه دخل في حدّه بعض علم النحو، وهو عنده مغاير لعلم التصريف، فلا يكون حدّه مانعًا...)[٥]،

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٥.

(٣) النكت: ٢/٣٥١، ٣٥٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٧.

(٥) النكت: ٢/٣٥٥، ٣٥٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن ذلك قوله: (الأمر الثالث: قال اليزدي[١]: لقائل أن يقول: قد يكون العلم بالجزئي، أعني مثل الكلام في: كُلْ، وخُذْ، ومُرْ، وقُلْ[٢]، وغير ذلك علم الصرف، فلا يكون الحدّ جامعًا، قال: والجواب: أنّ الشاذ الخارج عن القياس الكلي في كل بحث يكون قليلاً جدًّا، والنادر كالعدم)[٣].

– وقد استعان السيوطي أيضًا بكلام اليزدي حين ذكر قول الشافية: (وأبنية الاسم الأصول ثلاثية)[٤]، فقال: (فيه أمران: الأول: قال اليزدي[٥]: فإن قلت: مثل «ذا» و«كم» و«ما» أسماء أصول وليست بثلاثية، فلا يستقيم قوله: وأبنية الاسم الأصول ثلاثية، قلت: المراد بقوله: «الاسم» الأسماء المتمكنة. انتهى، وقد قيد في النزهة[٦] الاسم بالمتكمن، فلم يرد ذلك عليه)[٧]، وأفاد السيوطي من كلام اليزدي حين ذكر قول الشافية: (واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكون، فالمدُّ شاذ، وقيل: اسْتَفْعَلَ من كان، فالمدّ قياسيٌّ)[٨]، إذ قال: (قال اليزدي[٩]: كان المناسب أن يورد هذا البحث في باب ذي الزيادة، إذ هو في تعداد الأبنية، لا في تفتيش الأصلي والزائد)[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٤.

(٢) في المصدر نفسه: ١/١٢٤ بدل لفظ «مُرْ وقُلْ»، «لم أُبَل».

(٣) النكت: ٢/٣٥٧.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٣١.

(٦) ينظر: نزهة الطرف لابن هشام: ٩٨.

(٧) النكت: ٢/٣٦٠.

(٨) الشافية في علم التصريف: ١٨.

(٩) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٩٤.

(١٠) النكت: ٢/٣٦٧.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

– ونقل كلام اليزدي عند ذكر قول الجاربردي القائل بأن وزن فِعْلَل في ثبوته بحث، فقال: (قال الجاربردي[١]: في ثبوت فِعْلَلٍ بكسر الفاء وفتح اللام بحث؛ لأن دِرْهَمًا معرب، وهِبْلَعًا يحتمل زيادة الهاء، كما يقوله أبو الحسن[٢]. وقال اليزدي[٣] في جوابه: ولك أن لا تسلم تعريب دِرْهَم ولا زيادة هاء هِبْلَعْ، وعلى تقدير التسليم تقول: فِعْلَلٌ محقق لأمرين: أحدهما: عدم انحصار أمثلته في ذلك لورود قِلْعَم، وهِجْرَع، الثاني: أن الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقق الملحق، نحو: عِثْيَر، فيكون الملحق به متحققا، انتهى)[٤].

– وقد أتى بكلام اليزدي واستشهد به حين اعترض أحد الشراح على قول ابن الحاجب في الشافية، فقال: (قول الشافية[٥]: والتعددية، نحو: فَرَّحْتُهُ، ومنه فَسَّقْتُهُ. قال بعض الشارحين[٦] في تمشية هذا المعنى في فسقته نظر؛ لأن معناه نسبته إلى الفسق لا صيَّرته فاسقًا، قال اليزدي[٧]: ولا يلزم المصنف شيء من هذا؛ لأنه فصل بقوله «ومنه»، أي: ومما نزلت النسبة منزلة التصيير)[٨].

– وقد ساق كلام اليزدي للرد به في أثناء اعتراض أحد الشراح على ابن الحاجب في الشافية فقال: (قولها[٩]: وللتحول... إلى آخره، في بعض الشروح[١٠]:

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٤.

(٢) المقصود به الأخفش الأوسط، ينظر قوله في: سر صناعة الإعراب: ٢/٢٢٠، والممتع: ١/١٤٩.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٧٩.

(٤) النكت: ٢/٣٦٨.

(٥) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٠.

(٦) هو الجاربردي، ينظر شرحه للشافية: ٤٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٢١٢.

(٨) النكت: ٢/٣٧٣.

(٩) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢١.

(١٠) ينظر: بغية الطالب: ٢٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

كان ينبغي أن يقول: وللتشبيه لا التحول، فإنَّ الطين يُشَبَّهُ بالحجر، والبغاث يشبه بالنسر، ومنه استتيست العنزُ، أي: تشبهت بالتيس، وفي شرح السيد[١]: إن أريد تحويله إلى صيغة المشتق، فالأولى أن يقال: للتشبيه إن أراد باستحجر الطين تحول إلى الحجر، فإنه يكون التحول حقيقة، وردَّهُ اليزديّ[٢] بأنه قد يكون للتحول الحقيقي، وللتحول غير الحقيقي، والأخير مُنَزَّل منزلة الأول، فلا حاجة إلى لقب جديد لأجل هذا المعنى)[٣].

يتجلى لنا من هذه النصوص وغيرها أن السيوطي تابع اليزدي في أغلب الآراء والأقوال، ولم يعلق أو يعترض عليها إلا في موطن واحد حين ذكر قول الشافية (وجعل الدِّئلُ منقولا)[٤]، إذ قال: (قال اليزدي[٥]: في هذا الجواب نظر؛ لأن النقل من الفعل إلى الأسماء الأعلام معهود، وأما إلى أسماء الأجناس فغير معهود، وأجاب عنه ابن قاسم[٦]: بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء في الأعلام)[٧].

فالسيوطي عول كثيرًا على آراء اليزدي واستفاد منها في غير المواضع التي ذكرت[٨].

---

(١) يريد: ركن الدين، ينظر شرحه للشافية: ٢٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣١/١.

(٣) النكت: ٣٧٨/٢.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٩.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٧٠/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ١٥١٤/٣، وابن قاسم هو الحسن بن قاسم وقيل ابن أم قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري المولد، المغربي المحتد، أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم نسبة إلى جدته أم أبيه، أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوي، وأبي حيان الأندلسي وغيرهم، توفي سنة ٧٤٩هـ، من مصنفاته الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الشاطبية. تنظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٧/١-٢٢٨، وبغية الوعاة: ٥١٧/١، وطبقات المفسرين: ١٤٣/١، والأعلام: ٢١١/٢.

(٧) النكت: ٣٦١/٢، ٣٦٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٥/٢، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢ـ الغَزّيّ

تتابعت آراء اليزديّ عند الغزيّ في حاشيته على شرح الجاربرديّ وغنـــي بها، إذ بلغت نقولاته عنه خمسة وثمانين نصًّا، وسأتحدث فيما يأتي عـــن بعـــض المواضع التي أفاد فيها من اليزديّ:

- **استفادته منه:**

استعان الغزي بآراء اليزدي وأقواله، ومن ذلك أنَّه نقل رأيه حين ذكر كلام الجاربردي، فقال: (قوله[١]: وعلى التقديرين فعين مـــضارعه إمـــا مـــضموم أو مكسور، قال اليزدي[٢]: فإن قلت: ألم يجئ فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فيهما؟ قلت: نعم، إلا أنه بصدد ذكر الأصول من الأبواب، وهو فرع، ولذلك لم يجئ إلا مـــشروطا، كما سيأتي. انتهى)[٣].

ومن استفادته منه أنه نقل رأيه في الرد على ابن الحاجـــب والجـــاربردي، فقال: (قوله[٤]: وهو ثلاثة أبواب، في هذا الحصر قصور؛ لخروج تَفَعْيَلَ كتَفَهْيَقَ، وتَفَعْوَلَ كتَرَهْوَكَ، وغيرهما، ولولا جعل المصنف باب تَعَلَّمَ وتَجَاهَلَ من الملحقات بتدحرج لحسن الاعتذار عن الشارح بأنه قصد الأبواب الأصول، فالأولى حينئـــذ الضبط بالتفعلل وملحقاته؛ ليشمل الأبواب الثمانية. قوله: فإنه يقال في مـــضارعه يَتَعَلَّمُ بفتح اللام. ذكر المصنف في الشرح[٥] المنسوب إليه أنهم لا يكسرون ما قبل الآخر في نحو: تَضَارَبَ وتَعَلَّمَ، ثم قال: كأنهم كرهوا أن يكسروا الحرف المـــشدد

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٨.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٩٠.

(٣) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٣٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨.

(٥) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٧).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فيجيءُ الضم بعد مستثقلاً، قال اليزدي[١]: وهذا الدليل ضعيف جدًّا؛ إذ لا يتمشى إلا في باب واحد وهو باب تَفَعَّلَ وما أوله تاء زائدة يشمل ثمانية أبواب)[٢].

ونقل الغزي كلام اليزدي، والنظام على بيت الأعشى[٣]:

أَتَانِي وَعِيْدُ الحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

وفضل توجيه اليزدي له، وقال: (و«مِنْ» في البيت قال اليزدي[٤]: للبيان، وقال النظام[٥]: للتعليل، أي: مِنْ أَجْلِهم، والظاهر الأول)[٦].

ومن استفادته منه أنه نقل أدلته على أن إنسانًا فِعْلان من الإنس، إذ قال: (قال اليزدي[٧]: الدليل على أن المناسبة بين الإنسان والإنس ثابتة لفظًا ومعنىً، فيجب القول بوجود الاشتقاق بينهما، أما اللفظ؛ فلأنَّ الهمزة والنون والسين في القبيلتين موجودة، وأما المعنى؛ فلأن الإنسان يناسب الإنس لكونه مُسْتَأنَسًا، وأيضًا أمثلة اشتقاقه الإنس بالكسرة والسكون، والأَنَس بفتحتين، والأُناس، وكل واحد يشهد بأصل الآخر)[٨].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٥٤/١.

(٢) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٥٨.

(٣) البيت للأعشى ميمون في ديوانه: ١٠٩، وينظر في: شرح الشافية لركن الدين: ٤٦٨/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٤٦، وشرح شواهد الشافية: ١٤٤/٤، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٥٤/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٤٥.

(٦) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٤٦.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٠٨/١.

(٨) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢١٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن استفادته منه كذلك أنه نقل رأيه في كون سُبْرُوتٍ فُعْلُولاً كما هو مذهب سيبويه[١]، فقال: (قال اليزدي[٢]: لبعد فُعْلُوت في الكلام، أو لعدمه فيه، وكان فُعْلُول كثيرًا كعُضْرُوف، وخُرْنُوب مع المناسبة المذكورة الوجهين السابقين[٣] حمل سُبْرُوتًا عليه، وظهر في حمله عليه أيضًا الأخذ بالراجح)[٤].

في هذا الكلام ردّ على قول ابن الحاجب، إذ قال في شرحه للشافية: (قال سيبويه رحمه الله في سُبْرُوت فُعْلُول فكأنه ناقض؛ لأنه جعل تَرْبُوتًا وهو الذَّلُول فَعْلُوتًا مشتقًّا من التُّراب مع ما بينهما من البعد، وسُبْرُوت للدليل الحاذق والدليل الحاذق خَبَر الطُّرُقَات وسَبَرَها، فقد وافق معنى السَّبْر فلأنّ وزنه فُعْلُوتًا أشبه من أن يكون تَرْبُوت فَعلُوتًا وغيرُ سيبويه رحمه الله يقول في سُبْرُوت ما قاله سيبويه في تَرْبُوت)[٥].

واعتراض ابن الحاجب هنا على سيبويه بأنه لو أجراها في القبيلين مُجرًى واحدًا كان أشبه؛ إذ اشتقاق سُبْرُوت ليس بأبعد من اشتقاق تَرَبُوت، بل كون سُبْرُوت فُعْلُوتًا أشبه من أن يكون تَرَبُوت فَعَلُوتًا، وما قاله ابن الحاجب هو الذي دفع الجاربردي[٦]، واليزدي إلى الاعتراض عليه، قال اليزدي: (وأما إثبات كون سُبْرُوت فُعْلُوتًا أولى من كون تَرَبُوتٍ فَعَلُوتًا فمما لا ثبت عليه؛ بل السديد عكس ما

---

(١) جاء في الكتاب: ٣١٨/٤ (فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتِنْبَالة وسُبْرُوت وبَلْتَع ونحو ذلك زائدة لكثرتها في هذه المواضع).

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦١١/١، ٦١٢.

(٣) يريد ما بين السبروت بمعنى الدليل وبمعنى الأرض القفر من الملابسة؛ لأن الدليل الحاذق خبير بتلك الأرض. ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢١٢.

(٤) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢١٢.

(٥) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣٢).

(٦) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ذكره)[١]، ولا أريد الإطالة في هذه المسألة؛ لأني سوف أدرسها في الفصل الثالث بشيء من التفصيل.

ومن استفادته من اليزدي أنَّه نقل رأيه في قولهم: بَيْنَ بَيْن حين علق الغزي على الجاربردي، فقال: (قوله[٢]: والأصل بَيْنَ بَيْن. قال اليزدي[٣]: اعلم أن لفظة «بَيْنَ» من الأمور الإضافية، فتقتضي التعدد، وعلى وفق ذلك كررت، والغالب عليها النصب بالظرفية، ولكنها هنا مبنية لتضمن معنى الحرف، يعني الواو، كما أن قولهم: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، مبنيٌّ. يقال: وَقَعَ زَيْدٌ بَيْنَ بَيْنَ، إذا ذكر الصّلاح والطّلاح مثلاً، ومعناه أنه واقع بين الأمرين ليس مخصوصًا بأحدهما، بل يزاول كلا الأمرين، والمراد هنا كون الهمزة بين كونها همزة خفيفة وبين كونها حرف لين. انتهى)[٤].

وقد يأخذ الغزي كلام اليزدي من دون أن يذكر اسمه أو المصدر الذي أخذ منه، كقوله حين علق على الجاربردي: (ولا يندفع هذا بما قيل: إنّ كل أصل يعرف به حال أبنية الكلم يعرف به أبنية الكلم؛ لأنه ممنوع)[٥]، إذ قال: (قوله: لأنه ممنوع. دفع هذا المنع بأنه يلزم من تصور صفة الشيء تصوره لا محالة، وأجيب بأنّه لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته. مثاله: الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعًا، وكونه جمع تكيسر، وكونه على زنة فعالل، وغير ذلك، وإنما يستلزم تصوره فقط. والتصريف على ما ذهبوا إليه معرفة أحوال الأبنية ومعرفة الأبنية لا تصورها)[٦].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦١٢/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٧٤٩/٢.

(٤) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢٥٠.

(٥) شرح الشافية للجاربردي: ١٢.

(٦) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهذا ما قاله اليزدي في شرحه: (لا يقال: يجوز أن تكون معرفة نفس الأبنية مندرجة تحت معرفة أحوالها، كما جعله بعض[١] الشارحين جوابًا مُتَمَحَّلاً. لأنا نقول: إذا كان معرفة نفس الأبنية لا تستتبع معرفة أحوالها، فمن طريق الأولى أن لا يستتبع معرفة أحوالها نفسها؛ لأن الأبنية ذوات والأحوال أعراض، ومن عدم جواز كون الذوات مستتبعة للأعراض لزم أجدرية عدم جواز كون الأعراض مستتبعة للذوات... فإن قلت: يلزم من تصور صفة الشيء تصوره لا محالة. قلت: لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته. مثاله: الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعًا، وكونه جمع تكسير، وكونه على زنة فعالل[٢]، وإنما يستلزم تصوره فقط. والتصريف معرفة أحوال الأبنية ومعرفة الأبنية، لا تصورها)[٣].

وقد يأخذ كلامه ويلخّصه من دون الإشارة إليه، ومن ذلك قوله عندما شرح قول الجاربردي، فقال: (قوله[٤]: واعلم أن في ثبوت فِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام بحثًا؛ لأن دِرْهَمًا معرب. لم يذكر هذا صاحب القاموس[٥]، وذكره الجوهري[٦]، وجاء أيضًا قِلْفَع لكنه عَلَمٌ وهِجْرَع، وفيه أيضًا خلاف أبي الحسن، وبالجملة فالحق ثبوت فِعْلَل؛ لأن الأظهر أصالة الهاء؛ ولأن الملحق يستدعي ثبوت الملحق به، وقد تحقق الملحق نحو: عِثْيَر)[٧].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١١.

(٢) أشار محقق شرح الشافية لليزدي إلى أنها في النسخ هكذا، وقد قام بتصحيحها وجعلها على زنة «مفاعل» وهو الصحيح. ينظر: شرح الشافية لليزدي: الهامش رقم (٣): ١٢٦/١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١٢٦/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٤.

(٥) ينظر: القاموس المحيط «درهم»: ١١٠٦.

(٦) ينظر: الصحاح «درهم»: ١٩١٨/٥.

(٧) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٣٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهذا ما ذكره اليزدي في شرحه، إذ قال: (ولك أنْ لا تسلم تعريب دِرْهَم، ولا زيادة هاء هِلْبَع، وعلى تقدير التسليم تقول: فِعْلَل محقق لأمرين: أحدهما: عدم انحصار أمثلته فيما ذكرت. من الكتاب[١]: «يكون على فِعْلَلٍ، فالأسماء نحو قِلْعَم ودِرْهَم، والصفة هِجْرَع وهِبْلَعْ». الثاني: أن الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقق الملحق نحو: العِثْيَر ههنا، فيكون الملحق به متحققاً)[٢].

وقد ذكر الغزي أمثلة أخرى في غير هذه المواضع التي ذكرت[٣].

وبهذا نرى أن الغزي استفاد من اليزدي واستعان بآرائه وأثبتها معزوة إليه تارة، وغير معزوة تارة أخرى، ويُعَدُّ شرح اليزدي مصدرًا من مصادره التي اعتمد عليها؛ إذ أخذ منه في غير ما موضع، ومع ذلك فإنه ردّ بعض آرائه وانتقده، وسنرى ذلك فيما يأتي:

- **مآخذه عليه:**

اعترض الغزي على اليزدي في عدة مسائل، ومن ذلك قوله حينما علق على استدلال الجاربردي في زنة المبدل من تاء الافتعال، إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، نحو: اضْطَرَبَ، وازْدَجَرَ، فلا يقال في زنة المثالين: افْطَعَلَ، ولا افْدَعَلَ، بل افْتَعَل. فقال: (قوله[٤]: إما لبيان الأصل، أو لدفع الثقل[٥]، يوضحه قول الموصلي[٦]: إنما فعلوا ذلك، أي: الوزن بذكر تاء الافتعال في ازْدَجَرَ واصْطَلَحَ،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨٩/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٧٩/١.

(٣) ينظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٣٧، ٨١، ١٠٥، ١٢٥، ١٦٢، ٢٤٧.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٦.

(٥) وهذا ما استدل به ابن الحاجب في شرحه للشافية، مخطوط (ب / ١)، إذ قال: (فيقولون افتعل في الجميع إما لقد بيان أصل الزنة، وإما لما يؤدي إليه من الاستثقال فلذلك قال فإنه بالتاء).

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ: ١٣١٤/٢، والموصلي هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، نزيل بغداد، المعيد بالمستنصرية، ولد بالموصل سنة ٦٢٨هـ، قرأ النحو على الشيخ جمال الدين أبي محمد حسين بن إياز، والشيخ السعيد نصير الدين الطوسي، توفي سنة ٦٦٩هـ، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معطٍ، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح الأنموذج في النحو. تنظر ترجمته في: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٢٨/١، وبغية الوعاة: ٩٩/٢، والأعلام: ١٦/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إما لثقل هذا اللفظ وخفته بالتاء، وإما لإرادة بيان أصل الزنة. انتهى، وفي بعض الشروح[١] ما يوهم أن الاشتغال لتكثير الأوزان في هذا الموضع، إذ يجب أن يقال تارة: افْطَعَلَ بالطاء، ومرة بالظاء، ومرة بالدال، إلى غير ذلك، وهو مفض إلى الاستثقال، ثم قال: وكلا الوجهين فيه ضعف؛ أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص، إذ قد يقلبون الزنة بلقب الموزون ولا يراعون بيان أصل الوزن. وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة، إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هِبْلَع مثلا: هِفْعَل، فتبين أن الاستثقال ليس علة لعدم التعبير. انتهى. ويجاب عن الأول بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلوب مخل بما هو مقصود لهم من الوزن وهو بيان محل الأصل... بخلاف المبدل من تاء الافتعال فإن مراعاة أصله لا يخل بشيء من مقصودهم فلا تخصيص. وعن الثاني بأن الاستثقال في هِفْعَل مثلاً إن سلم محتمل للضرورة ولا يلزم من اغتفار ما لا مندوحة عنه اغتفار ما لا ضرورة إليه)[٢].

ومما اعترض عليه أن اليزدي جعل أصل لفظة تَحِيَّة تَحْيِوَةً، فقال: (قوله[٣]: مع أنها تَفْعِلَة، أي: وأصلها تَحْيِيَة بيائين كما في القاموس[٤] وغيره[٥] لا تَحْيِوَة بياء وواو فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما زعم شارح[٦] مخالفًا للنقل والقياس)[٧]، وما ذكره الغزّي سديد؛ لأنّ التحيَّة «تَفْعِلَة» من «حَيَّيْتُ»، وكان في الأصل: تَحْيِيَةٌ، مثل التزكية والتسمية، والعرب تؤثر التَّفْعِلَة على التَّفْعِيل في ذوات

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٤٠.

(٢) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٧.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٠٧.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ١٢٧٨.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢/٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٤٨، ولسان العرب «حيا»: ١٤/٢١٦.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٣٦٢.

(٧) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٠٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأربعة، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾[١]، فثبت أنّ التَّحِيَّة أصلها التَّحْيِيَةُ، ثم أدغموا الياء في الياء، وهذا الإدغام واجب خلافًا للمازني[٢].

ومما انتقده فيه أن اليزدي اعترض على تعريف ابن الحاجب للوقف في الشافية[٣]، وعلى ما قاله في شرحه[٤]، وقد أخذ الجاربردي هذا الكلام في شرحه، مما دفع الغزي إلى الدفاع عنه قائلاً: (قوله[٥]: أي على تقدير أن يكون بعدها شيء، أي: ولو فرضًا كما أفصح به الشيخ نظام الدين[٦]، وليس المراد إذا كان بعدها شيء، كما توهم شارح[٧]، ويدخل في التعريف الوقف على نحو: «قُلْ» خلافا له أيضًا؛ لأنه في اللفظ كلمة، والوقف من أحكام اللفظية)[٨].

وما ذكره الغزي فيه نظر؛ لأن هذا التأويل غير محتاج إليه؛ ولأن هذا القيد، أعني: عما بعدها يوهم أنه يجب أن يكون بعد الكلمة شيء، ودخول «قل» في التعريف مخل؛ لأنه ليس بكلمة بل كلام، وإن كان الوقف من الأحكام اللفظية؛ لأن هذا مما أجمع عليه أهل العربية.

ومن اعتراض الغزي على اليزدي أيضًا قوله حين علق على كلام الجاربردي ما نصه: (وكذا نون «قُنْفَخْر» بضم القاف، وهو العظيم الجثة لعدم فُعْلَلّ)[٩]، فقال: (قوله: لعدم فُعْلَلّ، يدل أيضًا على زيادتها الاشتقاق،

---

(١) سورة الواقعة، الآية ٩٤.

(٢) ينظر: المنصف: ٤٤٢.

(٣) عرفه في الشافية: ٦٣ بأنه: (قطع الكلمة عما بعدها).

(٤) جاء في شرحه للشافية: (أ / ٢٦): (يعني على تقدير أن يكون بعدها شيء).

(٥) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٦٨.

(٦) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٧١.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥١٢/١، ٥١٣.

(٨) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٦٨.

(٩) شرح الشافية للجاربردي: ٢١٨.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قال سيبويه[١]: وأما القِنْفَخْرُ فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول قفاخِرِيٌّ. انتهى. وليس بمناف للاستدلال بعدم النظير، فقول شارح[٢] تحصيل معرفتها، أي: الزيادة بطريق آخر تناقض قوله[٣]: للاشتقاق مُقَدَّم، ساقط)[٤]. وما ذكره الغزي فيه نظر؛ لأن الاشتقاق المحقق مقدم في الاستدلال على الزيادة من عدم النظير، وهذا ما أكده ابن الحاجب في شافيته، إذ قال: (وتعرف الزيادة بالاشتقاق، وعدم النظير، وغلبة الزيادة فيه، والترجيح عند التعارض، والاشتقاق المحقق مُقَدَّم)[٥].

فتحصيل معرفة زيادة النون بطريق آخر يناقض قوله هذا، لذا لا يصح تقديم عدم النظير مع إمكان حمله على المقدم عليه وهو الاشتقاق؛ وذلك لأن الاستدلال بعدم النظير تالية للاشتقاق، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (إذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا)[٦].

ومما يؤيد كلام اليزدي أيضًا أنّ علماء العربية كسيبويه[٧]، وابن جني[٨]، والثمانيني[٩]، والعكبري[١٠]، وابن عصفور[١١]، استدلوا على زيادة نون «قِنْفَخْر» بالاشتقاق لا بعدم النظير؛ لأن الاشتقاق أقوى وأعدل أدلة الزيادة، قال ابن جني:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٢٤/٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٢٧/١.

(٣) أي: قول ابن الحاجب، إذ قال في شافيته: ٧٠ (والاشتقاق المحقق مقدم).

(٤) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢١٨.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٧٠.

(٦) شرح المفصل: ١٠٦/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٢٤/٤.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٨١/١، والخصائص: ٦٨/٣.

(٩) ينظر: شرح التصريف: ٢٤٥.

(١٠) ينظر: اللباب: ٤٤٣.

(١١) ينظر: الممتع: ١٧٧/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(وأما نون «قِنْفَخْر» فلولا الاشتقاق أيضًا لقضينا بأنها أصل، ولكنهم ردوه إلى لفظ: امرأة قفاخِرِيَّةٌ، والقِنْفَخْر: كل شيء فاق في حسنه، والقُفَاخِرِيَّة: النبيلة العظيمة النفيسة من النساء)[١]، ومع ذلك لا يمتنع من أن يستدل على زيادة نون قنفخر بضم القاف بعدم النظير، ولكن يكون تاليًا للاشتقاق، وهذا ما أشرت إليه آنفا، وهذه بعض المسائل التي اعترض فيها الغزي على اليزدي، وهناك مسائل أخر[٢].

٣ـ عبد القادر البغداديّ:

بعد أن تعرفنا على مكانة اليزدي وأثره عند علمين عاشا في القرن العاشر الهجري، ينتقل بنا الحديث لنرى أثره في عالم عاش في القرن الحادي عشر الهجري، وهو عبد القادر البغدادي، غير أن أثر اليزدي فيه قليل؛ إذ بلغت نقولاته في حاشيته على شرح بانت سعاد خمسة لا غير، وكان يشير إلى اسمه صراحة.

- **استفادته منه:**

استعان البغدادي ببعض آراء اليزدي، كقوله حين نقل جوابه في توجيهه قول ابن الحاجب: (فإن قلت: فقد أطلق ابن الحاجب الإعلال على الإدغام، قال في الشافية[٣]: ويحذف الواو من نحو: يَلِدُ، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثَمَّ لم يُبْنَ، نحو: وَدَدْتُ من المضاعف بالفتح لما يلزم من إعلالين في يَدٌّ، انتهى. بيانه: أنه يلزم من فتح عينه في الماضي كسرها في المضارع فيجب حذف الواو وإدغام الدال في الدال. قلت: غلب الإعلال على الإدغام فثناهما بلفظ الأول، وقد تنبه له شارحه خضر اليزدي[٤]، فقال: إن قلت: قوله: لما يلزم من إعلالين يستدعي تثنية

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/١٨١.

(٢) ينظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٩، ٢٠، ٣٢، ٤٠، ٤٨، ٥١، ١٤٤، ١٨١، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣١، وغيرها.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٩٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢/٨٢٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الإعلال، ولا إعلالين، قلت: قد يُثَنَّى باعتبار المعنى، لا باعتبار اللفظ، ألا تراهم قالوا: القمران[١] للشمس والقمر، فعلى هذا يثنى؛ لكون الإعلال والإدغام كليهما مغيرين للبناء، انتهى، ولم يتنبه له سائر شراحه)[٢].

ومن ذلك أنه استعان باليزدي على شرح كلام ابن هشام، فقال: (قوله[٣]: وإنما يفيد التشديد[٤] التكثير، أي تكثير الأصل الذي اشتق هو منه، وهو على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون راجعًا إلى نفس الفعل كطوّف زيد وجوّل، أي: أكثر الطواف والجولان، ثانيها: أن يكون راجعًا إلى الفاعل كمَوَّتَ المال[٥]، ثالثها: أن يكون راجعا إلى المفعول كـ: غَلَّقْتُ الأبواب. واشترطوا في الأخيرين أن لا يكون الفاعل والمفعول واحدًا، فلا يقال: موَّت بعير، ولا غلقتُ بابًا، إذ التكثير فيهما راجع إلى غير الفعل، إما إلى الفاعل وهو ما إذا كان الفعل لازمًا، وإما إلى المفعول، وهو ما إذا كان متعديًا، ومحال أن يكون الشيء الواحد كثيرًا بخلاف الأول، إذ يمكن حصول فعل من فاعل واحد مرارًا كثيرة.

قال اليزدي[٦]: هذا القول ليس على إطلاقه؛ لأن التكثير في التعدي يجوز في نفس الفعل كما يجوز في المتعلق[٧]، بل الأول هو الأصل. وقال بعض شراح الشافية[٨]: لا يستعمل «غلّقت» بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعًا، حتى لو كان

---

(١) في شرح الشافية لليزدي ذكر العمرين بدلا من القمرين، إذ قال: (ألا تراهم قالوا: العمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حيث كانا هما الشيخين).

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد: ٥٣٥/١.

(٣) ينظر: شرح بانت سعاد لابن هشام: ٣٣.

(٤) أي: صيغة «فعل» بتشديد العين.

(٥) المقصود بالمال: الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموال العرب. ينظر: لسان العرب مادة «مول»: ٦٣٦/١١، وتاج العروس «مول»: ٤٢٨/٣٠.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١٠/١.

(٧) أي: في مفعوله.

(٨) هو ركن الدين، ينظر شرحه للشافية: ٢٥٢/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

واحدًا، وغَلَّقَهُ مرات كثيرة لم يستعمل إلا بلا تضعيف، ومنعه شارح آخر[١] وهو الحق. وحقيقة ذلك أن الأصل في التكثير للفعل، فكلَّما كان في الفاعل أو المفعول يكون في الفعل ولا عكس، فقولك: غَلَّقت بابًا صحيح، باعتبار تكثير الفعل، وغلّقتُ الأبوابَ صحيح باعتبار تكثير المفعول، أو الفعل والمفعول معًا، وهذا في المتعدي...)[٢].

وهذا الذي ذكره البغدادي أشار إليه اليزدي، إذ قال: (قال المصنف في الشرح[٣]: «إن كان متعديا فالتكثير في متعلقه»، وارتضاه شارح[٤]، وبالغ فيه، وقال: «لا يستعمل غلقت بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعًا، حتى لو كان واحدًا، وغَلَّقَهُ مرات كثيرة لم يستعمل إلا بلا تضعيف»، ومنعه شارح[٥]، وهو الحق. وحقيقة ذلك أنّ الأصل في التكثير الفعل...)[٦].

ومن استفادته من اليزدي أنه نقل كلامه حين شرح قول ابن هشام ما نصه: (وليس في العربية فَعْلُول بالفتح إلا صَعْفُوق وخَرْنُوب في لُغَيَّة)[٧]، فقال: (قوله: إلا صَعْفُوق وخَرْنُوب في لُغَيَّة، أي: في لغة ضعيفة لم تثبت، والمشهور ضم الخاء، وقد منع الجوهري الفتح[٨]، ولو ثبت أيضًا لم يدل على ثبوت فَعْلُول؛ لأن النون زائدة لقولهم: الخَرُّوبَ بالفتح فالتشديد بمعناه، وهو نبت مشهور يتداوى

---

(١) هو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٤٧.

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد: ٧٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٦).

(٤) هو ركن الدين، ينظر شرحه للشافية: ٢٥١/١، ٢٥٢.

(٥) هو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٤٧.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١١/١.

(٧) شرح قصيدة بانت سعاد: ٣٧.

(٨) قال في الصحاح: «خرب» ١١٩/١ (والخَرُّوب بالتشديد: نبت معروف، والخُرْنُوبُ لغة، ولا تقل الخَرْنُوب بالفتح).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

به... وقد حكم ابن الحاجب في الشافية[١] على أنّ صَعْفُوقًا نادر، وهو ما قَلَّ وجوده وإن كان على القياس... واعترض عليه أكثر شراحه[٢] بأن النادر يستلزم أن يكون من لغة العرب، وصَعْفُوق غير منصرف للعلمية والعُجْمَة، ففَعْلُول في لغة العرب معدوم لا نادر، وفيه نظر من وجهين: أحدهما: القول بعُجْمَة غير متفق عليه... ثانيهما: أن فَعْلُولاً موجود على الندرة في ألفاظ أخر. حكى اللحياني في نوادره[٣]: زَرْنُوق وزُرْنُوق: للذي يبنى على البئر ليستقى عليه، وحكى أبو حنيفة في كتاب النبات[٤]: بَرْشُوم وبُرْشُوم وهي أبكر نخلة بالبصرة... قال اليزدي في شرح الشافية[٥]: يجوز أن يقال: فَعْنُول، وقد قيل[٦]: خَرْنُوب فَعْنُول فلا يكون عليه)[٧].

- **مآخذه عليه:**

اعترض البغداديّ على اليزديّ في مسألتين اثنتين: إحداهما: أن اليزدي رأى أن حذف الياء من «لم أُبَلِهْ»، وحذف النون من «لا تَكُ» اعتباطي لا إعلالي، فقال: (فإن قلت: بطلان اللازم ممنوع[٨]؛ لأن في قوله: لم أُبَلِهْ، ولا تَكُ، ونظائره

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٧.

(٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٨١/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٩، وشرح الشافية لنقره كار: ٨، وشرح الشافية للنظام: ٢٥.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦١٧/٦، ولسان العرب «زرنق»: ١٤٠/١٠.

(٤) ينظر: لسان العرب «برشم»: ٤٧/١٢، وتاج العروس «برشم»: ٢٧٨/٣١.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي:١٤٧/١، والنص في شرحه هكذا: (يجوز أن يقال: زرنوق فعنول...).

(٦) ينظر: بغية الطالب: ٦، وشرح الشافية لركن الدين: ١٨١/١.

(٧) حاشية على شرح بانت سعاد: ١٩٦/٢، ١٩٧.

(٨) وعبارة اليزدي: «بطلان اللازم ممنوع»، هي تعليق لقول ابن الحاجب في الشافية: ٩٥ (وتحذف الواو نحو: يعد ويلد، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثم لم يبن مثل: وددت –بالفتح– لما يلزم من إعلالين في يد).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إعلالين، إذ من الأول حذفوا الياء والألف، ومن الثاني الواو والنون، قلت: المراد بالإعلال العمل القياسي، لا الاعتباطي، وما ذكرت من الحذف اعتباطيّ، فإن قلت: حذف الألف مقتضى التقاء الساكنين كما في خَفْ، فلا اعتباط. قلت: موجبه، وهو كثرة الاستعمال، غير قياسي، فلذا كان كالاعتباطي)[1].

فانتقده البغدادي بقوله: (يريد بالاعتباطي الحذف لا لعلة، فإن «لم أُبَلِهْ» أصله «أُبَالِي»، حذفت الياء للجازم، فكثر استعمال «لم أُبَالِ» فطلب التخفيف، فجُوِّزَ جزم الكلمة بالجازم مرة أخرى تشبيهًا بما لم يحذف منه شيء، كـ«يخافُ» فأسقط حركة اللام فسقط الألف لالتقاء الساكنين، فألحق هاء السكت، فحذف الياء إعلالي وحذف الألف اعتباطي، هذا مراده، وفيه أن حذف الياء للجازم لا للتخفيف، ثم إيراده «لا تَكُ» غير جيد، فإنّ فيه إعلالاً واحدًا وهو حذف واو تكون لالتقاء الساكنين، وأما حذف نون «تَكُنْ» للتخفيف فلا يقال له إعلال؛ لأنه غير حرف علة)[2]، وما ذكره البغدادي سديد؛ لأنه لا يوجد في هذين المثالين إعلالان، فلا حاجة إلى ذكرهما.

أما المسألة الثانية التي اعترض عليها البغدادي فمفادها أن اليزدي جعل التضعيف في صيغة «فَعَّلَ» للمبالغة المطلقة، وأنها ليست داخلة تحت التكثير الراجع إلى نفس الفعل، وأنهم لم يمثلوا فيه بالمتعدي، مما دفع البغدادي إلى الاعتراض عليه ونقده، فقال: (وقد غفل اليزدي[3] فجعل التضعيف فيها للمبالغة المطلقة، ثم قال: فإن قلت: أليست المبالغة المطلقة داخلة تحت التكثير الراجع إلى نفس الفعل؟ قلت: نعم، إلا أنهم لم يمثلوا فيه بالمتعدي، بل بمثل: يُجوّل ويُطوّف، ومثل التَّحميد متعديًا، انتهى. أقول: كيف لم يمثلوا بالمتعدي، ومن جملة أمثلتهم: كَسَّرته وقَطَّعته وجَرَّحته ونحوها على أن التكثير يغلب في تضعيف المخفف المتعدي، وأما التكثير في تضعيف المخفف اللازم فقليل نادر)[4].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٨٢٠/٢.

(٢) حاشية على شرح بانت سعاد: ٥٣٦/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١٣/١.

(٤) حاشية على شرح بانت سعاد: ٧٧/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الثاني

أدلة الصناعة عند اليزدي

توطئة

المبحث الأول: السّماع

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: العلة الصرفية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

توطئة:

الدليل في اللغة هو: (ما يُسْتَدَلُّ بِهِ. والدَّلِيلُ: الدَّالُّ)[١]، وقيل هو: (المُرْشِدُ، وَمَا بِهِ الإِرْشَادُ)[٢].

وفي **الاصطلاح** هو: (عبارةٌ عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما يعلم في مستقر العادة اضطرارًا)[٣]، وقيل: (ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)[٤]. فالدليل هو الذي يصحّ أن يُسْتَدَلَّ به، ويُسْتَرشَدَ به، ويُتَوَصَّلَ به إلى المطلوب.

وقد اختلف علماء العربية في عددها، فهي ثلاثة عند ابن جني: السّماع، والإجماع، والقياس[٥]. وكذلك عند ابن بابشاذ إلا أنه عبّر عن السّماع بـ«النّص»، فقال: (إنّ الطريق إلى استخراج أصول الأشياء إنما يكون بنص، أو إجماع، أو قياس)[٦].

وهي عند الأنباري ثلاثة أيضًا: النّقل، والقياس، واستصحاب الحال[٧]، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع معها، ولا يعني ذلك أن الأنباري لم يعترف بحجية الإجماع في النحو، فإن كتابه «الإنصاف» قد امتلأ باحتجاجاته بالإجماع[٨].

---

(١) الصحاح «دلل»: ١٦٩٨/٤، ولسان العرب «دلل»: ٢٤٨/١١.

(٢) تاج العروس «دلل»: ٥٠١/٢٨.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(٤) التعريفات: ١٠٤/١.

(٥) جاء في الاقتراح: ١٣ (قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس)، ولم أجد هذا النص في الخصائص، وربما لمحه السيوطي من خلال كلام ابن جني على هذه الأدلة الثلاثة.

(٦) شرح المقدمة المحسبة: ٢٧٥/٢.

(٧) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، ولمع الأدلة: ٨١.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٣٦/١، ٣٨، ٧١، ١٦١، ٢٦٧، ٣٢٠، ٣٨٠، ٣٨٨، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأما السيوطي فقد جعلها أربعة، إذ قال: (وأدلّة النحو الغالبة أربعة)[١]: السّماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال.

ويتضح من ذلك أن السيوطي جمع بين الأدلة التي ذكرها ابن جني، والأدلة التي ذكرها الأنباري، وقد تبعه في ذلك الشاوي المغربي[٢].

واليزدي بوصفه واحدًا من علماء اللغة، لم يخرج عن هذا الإطار، فكان اعتماده على السماع والقياس كبيرًا، على حين كان احتجاجه بالإجماع قليلاً إذا ما قيس بالسَّماع والقياس، أما استصحاب الحال فلم يصرح به في شرحه. وسأتكلم فيما يأتي على هذه الأدلة مبيّنًا موقف اليزدي ومنهجه فيها بادئًا بالسماع:

(١) الاقتراح: ١٣.

(٢) ينظر: ارتقاء السيادة: ٣٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الأول:

السّماع

السّماعُ في **اللغة:** (اسمُ ما استلَذَّت الأُذُنُ من صوتٍ حسنٍ، والسَّماع أيضًا: ما سَمَّعْتَ بِهِ فَشَاعَ وتُكُلِّمَ بِهِ)[١].

وفي **الاصطلاح النحوي:** سماه الأنباري «النقل»، وعرَّفَهُ بقوله: (الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة)[٢]. أما السيوطي فسماه «السَّماع»، وعرَّفَهُ بأنَّه: (ما ثبتَ في كلام من يوثَقُ بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآنُ، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لابُدَّ في كل منها من الثّبوت)[٣].

ويلاحظ من تعريف الأنباري أنّه يشترط في النص المنقول توافر الأمور الآتية:

١. العربية، فلابدّ أن يكون الكلام عربيا.

٢. الفصاحة.

٣. صحة النقل[٤].

٤. أن يكون المنقول خارجًا عن حدّ القلة إلى حد الكثرة، أي: أن يكون مطردًا، فإذا كان قليلاً فلا يُعَدّ نقلاً، ثم يؤكد ذلك بقوله: (فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم

---

(١) تهذيب اللغة: ٧٤/٢، وينظر: لسان العرب «سمع»: ١٦٥/٨، وتاج العروس «سمع»: ٢٢٤/٢.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، ولمع الأدلة: ٨١.

(٣) الاقتراح: ٢٤.

(٤) عقد عددًا من الفصول حول نقل التواتر والآحاد وشروطهما وعدالة الناقل للمادة اللغوية، ينظر: لمع الأدلة: ٨٤-٩٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بـ«لن» والنصب بـ«لم»، قُرِئ في الشواذ: «أَلَمْ نَشْرَحَ...» بفتح الحاء[١]، وكالجر بـ«لَعَلَّ» كما في[٢]:

لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ...)[٣].

أما السيوطي في تعريفه فلم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يمكن عده من السَّماع، فكان تعريفه أكثر دقة وشمولاً من تعريف الأنباري؛ لأنّ (كل ما صح عن العرب أو ورد في كتاب الله وسنة رسوله هو لاشك من السَّماع، سواء أكان مطردًا أم شاذًّا، ويصح روايته ونقله. ويبدو أن الأنباري حين اشترط الاطراد في الكلام المنقول قد خلط بين السماع بوصفه أصلاً مستقلاً من أصول النحو، وبين السماع بوصفه ركنا من أركان القياس وهو المقيس عليه، إذ إنّ المقيس عليه هو الذي يشترط فيه الاطراد)[٤].

وهناك من الباحثين من يفرق بين النّقل والسَّماع؛ فقد جعل الدكتور «تمام حسان» السَّماع أعمَّ وأشمل من النقل، إذ قال: (لأنَّه رُبَّما اشتمل على الرواية «وهي النقل» وعلى مشافهة الأعراب «وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة»)[٥].

وجعل آخرون النقل أعم وأشمل من السّماع؛ لأنّ المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب، وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم، يقول

---

(١) عزا الزمخشري في الكشاف: ٧٧٠/٤ هذه القراءة إلى أبي جعفر المنصور، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: ٥٢٩/١: (زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: «أَلَمْ نَشْرَحَ»).

(٢) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، وأوله: «فَقُلْتُ: ادْعُ أخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جهرةً»، وقد روي «أبا وأبي» بالنصب والجر، فلا يصلح أن يكون شاهدا قاطعا، وهو في: الأصمعيات: ٩٦.

(٣) لمع الأدلة: ٨١-٨٢.

(٤) أصول النحو في معاني القرآن للفرّاء: ٣٣.

(٥) الأصول: ٦٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الدكتور «محمود نحلة»: (فالنقل أعمّ بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر)[١].

والسّماع هو الأساس الأول الذي دَوَّنَ العلماء بموجبه اللغة؛ لأنّه السبيل الطبيعي إلى تعرُّف كُنْه اللغة، وتوضيح خصائصها، كما أنَّه أقرب طريق إلى ضبط العربية، ومعرفة المستعمل منها؛ إذ إنَّ اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع[٢].

وهو على درجة كبيرة من الأهمية؛ إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال، بل إنَّ الأصول الأخرى لابُدَّ لها من مستند من السماع، حتى القياس فهو قائم عليه؛ لأنَّ السّماع هو الذي أمدّ الآخر بالمادة اللغوية التي تمثل أحد أركانه الأساسية، وهذا ما أكده السيوطي بقوله: (وكلٌّ من الإجماع والقياس لابُدَّ له من مستند من السَّماع، كما هما في الفقه كذلك)[٣].

إلا أنَّ حركة السماع المباشر لم تستمر طويلاً فقد شهدت أواخر القرن الرابع نهاية السماع من العرب الموثوق بفصاحتها[٤]، ونتيجة لذلك لم يكن للمتأخرين حق السماع المباشر من العرب؛ لانتفاء مصادر الفصاحة في زمانهم، وتفشي اللحن والخطأ، بل كان لهم حق الاستشهاد بما استشهد به العلماء الأوائل، فكان القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب المنثور والمنظوم شواهدهم في بناء قواعد علمهم[٥].

ونود الآن بيان موقف اليزدي من الأدلة السماعية ومدى اهتمامه بها.

---

(١) أصول النحو العربي: ٣١.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٤.

(٣) الاقتراح: ١٣.

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٣.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٢١، ١٢٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أولاً- القرآن الكريم وقراءاته:

١- القرآن الكريم

القرآن في **اللغة:** إنَّ لفظ القرآن في اللغة مشتق من مادة «قَرَأَ»، وهو مصدر مرادف للقراءة، على وزن «فُعْلان» بالضم، كالغُفْرَانِ والشُّكْرَانِ والرُّجْحَانِ، سمّي به الكتاب المقروء، من باب تسمية المفعول بالمصدر، وإليه ذهب الطبري في تفسيره، إذ قال: (فأمَّا القرآن: فإنَّ المفسرين اختلفوا في تأويله، والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس، من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدرًا من قول القائل: قَرَأْتُ القُرْآنَ، كقولك الخُسْرَان: من خَسِرْتُ، والغُفْرَان: من غفر الله لك...)[١]. وقيل فيه أقوال أخرى غير ما أشرت إليه[٢].

وفي **الاصطلاح:** أورد العلماء جملة من التعريفات، أذكر منها ما يأتي:

أ- قيل: هو (الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز)[٣].

ب- وقيل: هو (المنزل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه نقلاً متواترًا بلا شبهة)[٤].

ج- وقيل في تعريفه: هو (كلام الله المنزل على محمد، المَتْلُوُّ المتواتر)[٥].

د- وقيل في تعريفه أيضًا: هو (كلام الله المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين، بواسطة الأمين جبريل عليه السلام، المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، المختتم بسورة الناس)[٦].

---

(١) جامع البيان: ٩٠/١.

(٢) تنظر الأقوال في: البرهان في علوم القرآن: ٢٧٧/١، ٢٧٨، والإتقان في علوم القرآن: ١٠٣/١.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٤) التعريفات: ١٧٤.

(٥) إرشاد الفحول: ٨٦/١.

(٦) التعبير الفني في القرآن: ١١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والمتأمل في التعاريف السابقة يجد أنها مسهبة أو مقصرة أو متوسطة في توصيف القرآن وتعريفه، ومهما قال القائلون فإنَّهم لن يبلغوا المراد الكامل للقرآن الكريم، والمعنى الشامل لكتاب الله تعالى.

فهو أوثق نص وأصح أثر وصل إلينا، وأنّه جدير بأن يكون المرجع الأول في استخلاص القواعد واستنباطها منه، إذ لم يتوافر لنص ما توافر له من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات.

واليزدي في شرحه يضع القرآن الكريم على رأس المصادر التي استشهد بها، واستند عليها في توجيه القواعد الصرفية، إذ بلغ عدد الشواهد القرآنية عنده أربعين ومائة آية من دون المكرر منها.

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم:

١- استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ﴾[١]، على أنَّ من معاني «تَفَعَّل» التَّجَنُّب، أي: بمعنى جانب الهُجُود[٢].

٢- عند كلامه على معاني «افْتَعَل» قال: (ويجيء أيضًا للتصرف، وهو: أن يكون في المعنى المشتق هو منه سعي ومبالغة لم يكن في أصله بسبب إيراده إلى «افتعل»، كقولك: «اكْتَسَبْتُهُ»، فإنَّه لا يطلق إلا إذا كان حصوله بسعي وقصد للنفس، بخلاف «كَسَبْتُهُ»، فإنّه قد يطلق إذا كان حصوله بإصابة مجردة لا سعي فيها ولا تحصيل... قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾[٣]، أي: للنفس ما حصل من

(١) سورة الإسراء، من الآية ٧٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٢٣/١.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٨٦.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الثواب بأي وجه اتفق حصوله، سواء كان بإصابة مجردة؛ أو بتحصيل وسعي، وعليها ما حصّلتْهُ وسعت فيه، لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي)[١].

٣- جاء بقوله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾[٢]، دليلاً على أن «فَعَال» ليس بمصدر «فَعَّل»، وإنما هو اسم المصدر بمعنى التسريح[٣].

٤- في مجيء المصدر على وزن «فَاعِلَة» إذ قال: (وأما الرابع: فكقولهم: الكاذبة بمعنى الكَذِب، والباقية بمعنى البَقَاء، قال جل ثناؤه: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾[٤]، أي: بقاء، وقال: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[٥]، أي: كَذِب)[٦].

٥- استشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[٧]، على أن «فُعْلَى» التي هي مؤنث «أَفْعَل» التفضيل جمعها على «فُعَل» بالضم والفتح[٨].

٦- جاء بقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾[٩]، دليلاً على أنَّه قد يجمع بالألف والتاء كجِمَال وجمالات، وكِلابات في كلاب، وبُيُوتات في بيوت، وحُمُرات في حُمُر، وطُرُقات في طُرُق[١٠].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٢٩/١.

(٢) سورة الأحزاب، من الآية ٢٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٧٣/١.

(٤) سورة الحاقة، من الآية ٨.

(٥) سورة الواقعة، من الآية ٢٢.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٢٨٤/١.

(٧) سورة المدثر، الآية ٣٥.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٥٢/١.

(٩) سورة المرسلات، الآية ٣٣.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٦٨/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وغيرها من الآيات الكثيرة التي أضاءت في الشرح هنا وهناك[١].

ويلاحظ من استشهاد اليزدي بالشواهد القرآنية عدة أمور، منها:

١- **كان يورد جزءًا من الآية القرآنية في الأعم الغالب**[٢]، ومن ذلك استشهاده على كلمة «مَثْوًى»؛ أي: على مجيء الزمان والمكان على زنة «مَفْعَل» بالفتح مطلقا من المنقوص، إذ قال: (تقول في الأول: مَثْوًى، وفي الثاني: مَوْحٍ، قال الله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٣])[٤]. ولإيضاح ذلك نورد الآية كاملة، قال الله تعالى: ﴿قِيلَ ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾، ومثله قوله: (ويجمع الأهل بالواو والنون، قال الله تعالى: ﴿قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾[٥]، ولا يثقّل ههنا، وأما الأرض فقد يجمع بهما، ولكن لا يخفف)[٦]. ومعنى قوله «ولا يثقل»، أي: لا يفتح، فلا يقال: وأَهَلِيكُم.

٢- **كان في بعض الأحيان يورد من الآية كلمة واحدة**[٧]، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[٨]، فقد جاء بها شاهدا على أنَّها من المواضع التي

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٥٦، ٢٧٣، ٢٨٤، ٤٤١، ٤٥٨، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٧٤، ٤٧٨، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٦، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٤٠٣، ٤٢٩، وغيرها.

(٣) سورة الزمر، من الآية ٧٢.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٨٩.

(٥) سورة التحريم، من الآية ٦، والآية بتمامها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١/٤٢٨.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٤٧١، ٥٠٩، ٥٢٠، ٥٣٤، ٥٩٠، ٢/٧٣٥، ٧٨٨.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ١٤٣، والآية بتمامها: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يغتفر فيها التقاء الساكنين؛ لأنه لو لم يغتفر لزم حذف الألف، ولو حذفتَ التبس الخبر بالاستخبار[١].

٣- **كان اليزدي كثيرا ما ينبه على الآيات القرآنية عند إيرادها** بقوله: (قال الله تعالى)[٢]، أو (قوله تعالى)[٣]، أو (قال جل ثناؤه)[٤]، أو (قال الله جل ثناؤه)[٥]، أو (قال الله عز وجل)[٦]، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: (ومن أجل أن الوقف على قولهم: «أنا» بزيادة الألف وقف على قول الله عز شأنه: ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾[٧] بالألف؛ إذ كان أصلها «لكنْ أَنا»)[٨].

وفي بعض الأحيان يورد الآية أو كلمة من الآية من دون تنبيه[٩]، ومن ذلك ما جاء في شرح قول ابن الحاجب «واختياره في نحو: اخْشَوُا القومَ»[١٠]، قال: (وكاختياره في نحو: اخشوا القوم، ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ﴾[١١]، ورَمَوُا ابنك،

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٧٤/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٥/١، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٩، ٤٢٨، ٤٤١، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦/١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٤، ٤٢٩، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٨٥، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨١/١.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٣٨.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٥٣٤/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١، ٤٧١، ٤٨٥، ٥٣٣، ٥٧٢، ٧١٣/٢، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٨، وغيرها.

(١٠) الشافية في علم التصريف: ٤٦.

(١١) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومصطفَوُ الله. ووجه الاختيار أنهم أرادوا الفرق بين واو الضمير وبين واو «لو» و «أو»)[١].

٤- **كان في عدة مواضع يقدم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري في أثناء شرحه**[٢]، ومن ذلك قوله: (واسم المفعول إمّا أن يكون محققًا كمُخْـرَج ومُسْتَخْرَج ومُدَحْرَج، إلى غير ذلك، وإمَّا أن يكون مقـدرًا كمُنْطَلَـقٍ ومُحْرَنْجَمٍ من الأبواب التي لازم أن تكون لازمة، أو جـائز، وهـذا كقولك: مُضَارَبٌ ومُقْتَدَرٌ ومُتَغَافَلٌ ومُتَكَلَّمٌ، وقال الله تعـالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[٣]، وقال الشاعر[٤]:

الحَمْـدُ للهِ مُمْـسَانَا وَمُـصْبَحَنَا

بِـالخَيْرِ صَـبَّحَنَا رَبِّـي وَمَـسَّانَا

أي: إصباحُنَا وإمساؤُنا، وقال آخر[٥]:

.....

وَعِلْـمُ بَيَـانِ المَـرْءِ عِنْـدَ المُجَـرَّبِ

أي: عند التجربة)[٦].

وهو بصنيعه هذا محمود؛ لأنّه جمع بين شواهد متعددة فـي مـسألة واحدة.

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٠/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٣٥/١، ٢٠٠، ٥٢٤، ٥٤٧، ٩٣٦/٢.

(٣) سورة سبأ، الآية ١٩.

(٤) وهو أمية بن أبي الصلت، والبيت في ديوانه: ١٣٤، وينظر: الكتـاب: ٩٥/٤، وشـرح أبيـات سيبويه: ٣٩٢/٢، والمفصل: ١٩٠.

(٥) وهو رجل من بني مازن، وهو عجز البيت، وصدره: *وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْـدَ مَـرَّةٍ* ينظـر: المفصل: ١٩٠، والتخمير: ٨١/٣، وشرح الأشموني: ٣١٠/٢.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٢٨٢/١-٢٨٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥- **يلجأ في بعض الأحيان إلى الاستشهاد بأكثر من آية على المسألة الواحدة**[١]، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الميزان الصرفي: (فإن قلت: الأبنية لا تنحصر في الأحداث فيليق جعل الفَعْلِ وزنًا لها لكونه أصلاً لها، بل منها ما تصدر عنه الأحداث، وهو الأسماء فلا يكون الفعل أصلاً له. قلت: الأسماء التي تصدر عنها الأحداث تكون فاعلة لتلك الأحداث لا محالة، ألا ترى أنّه يصح أن تقول: «زَيْدٌ فَاعِلٌ للضَّرْبِ» مكان قولك: «زَيدٌ ضَارِبٌ». قال الله تعالى: ﴿سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾[٤]، ...)[٥].

ومثال ذلك أيضًا قوله عند كلامه على حذف الواو والياء في الفواصل: (فأما حذفها فعلى نوعين: أحدهما أن لا تكونا دالتين على اسم مستقل؛ أعني ضمير. والثاني: أن تكونا كذلك. فالأول: فصيح؛ لأن حذف جزء الكلمة أسهل من حذف ما يدل على مستقل، وذلك في الفواصل، كقوله جل ثناؤه: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾[٦]، وقوله: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾[٧]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٨]، ...)[٩].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٧٣/١، ٤٦٤، ٤٨٩، ٥٤٩، ٧٧٦/٢، ٩٣٥، ٩٦٨، ١٠٤٣، ١٠٤٥.

(٢) سورة يوسف، الآية ٦١.

(٣) سورة الحجر، الآية ٧١.

(٤) سورة المؤمنون، الآية ٤.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٣٤/١، ١٣٥.

(٦) سورة الرعد، من الآية ٩.

(٧) سورة غافر، من الآية ٣٢.

(٨) سورة الفجر، من الآية ٤.

(٩) شرح الشافية لليزدي: ٥٤٦/١، ٥٤٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢- القراءات القرآنية:

القراءات جمع قراءة، والقراءة في **اللغة:** مصدر الفعل الثلاثي المجرد «قَرَأَ»(١)، يقال: قَرَأَهُ يَقْرَؤُهُ قَرْءًا وقِرَاءَة وقُرْآنًا، والقراءة بمعنى الجمع، تقول: قرأت الكتاب قِرَاءَة وقُرْآنًا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلًى قط، وما قَرَأَتْ جَنِينًا، أي: لم تَضُمَّ رحمُها على ولد(٢).

وفي **الاصطلاح:** لعلماء القراءات تعريفات أذكر منها ما يأتي:

١- تعريف الزركشي:

عرّف الزركشي القراءات بقوله: (هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما)(٣).

٢- تعريف ابن الجزري:

عرفها بقوله: (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة)(٤).

٣- تعريف القسطلاني:

عرف القسطلاني علم القراءات بأنه: (علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع)(٥).

---

(١) تناول الدكتور محمد عبد الله مادة «قرأ» في بحثه الموسوم بـ«قرأ دراسة دلالية نحوية»، ونشر هذا البحث في مجلة الدراسات اللغوية التي تصدر عن مركز الملك فيصل، العدد ٢، المجلد ١١، لسنة ٢٠٠٩م.

(٢) ينظر: الصحاح «قرأ»: ٦٥/١، ولسان العرب «قرأ»: ١٢٨/١، وتاج العروس «قرأ»: ٣٧٠/١.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٤) منجد المقرئين: ٩.

(٥) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١٧٠/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٤- تعريف الزرقاني:

قال الزرقاني معرِّفًا القراءات: (مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالف به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها)[١].

ويظهر من عرض هذه التعريفات أنها في الغالب تتفق في ذكر الاختلاف في النطق بكلمات القرآن.

ولعل تعريف القسطلاني لها من أحسن التعاريف جمعًا وشمولاً.

والقراءات القرآنية من المصادر التي حفظت لنا العربية ممثَّلة فيها اللهجات، ذلك أن القراءات هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان موجودا قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وأيضا لما عرف عن أصحاب القراءات في العصور المختلفة من دقة في التلقي والتلقين، ومن ضبط وإتقان في الرواية[٢].

ولكن هذه القراءات ليست على درجة واحدة، وإنّما على درجات متفاوتة، فمنها الصحيحة، ومنها الشاذة، من أجل ذلك وضع العلماء ضوابط القراءة الصحيحة التي يؤخذ بها في أركان ثلاثة[٣]:

١- أن تكون القراءة صحيحة الإسناد؛ لأن القراءة سنة متبعة يعتمد فيها على سلامة النقل وصحة الرواية.

٢- موافقة القراءة لوجه من أوجه اللغة العربية، سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه.

٣- موافقة القراءة لخط أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

---

(١) مناهل العرفان: ٤١٢/١.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٤٧.

(٣) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات: ٥١؛ والمرشد الوجيز: ١٧١، ١٧٢؛ والنشر في القراءات العشر: ٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تلك هي ضوابط القراءة الصحيحة، فمتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة(١).

(ومن عجب أن يذهب بعض النحاة بعد ذلك إلى تخطئة القراءة الصحيحة التي تتوافر فيها تلك الضوابط لمجرد مخالفتها لقواعدهم النحوية التي يقيسون عليها صحة اللغة، فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة حكمًا على القواعد اللغوية، لا أن نجعل هذه القواعد حكمًا على القرآن)(٢). وقد أشار إلى ذلك فخر الدين الرازي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾، قائلاً: (والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد(٣)، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)(٤).

وآثرت ألا أطيل في هذا الموضوع؛ لأن الباحثين القدامى والمحدثين تناولوه من جميع جوانبه.

ونعود إلى اليزدي نتلمس أثر هذا الأصل في شرحه، فقد اهتم بالقراءات القرآنية، إذ تعد رافدًا من روافد اللغة وذخيرة من ذخائرها، ومن مظاهر استشهاده بالقراءات القرآنية ما يأتي:

١- **بيان وزن كلمة، كقوله في وزن «اسْتَكَانَ»: (اختلف فيه، فبعضهم قال(٥):** إنَّه «افْتَعَلَ» من السكون، فتكون ألفه خارجة عن القياس، وجاء «مُنْتَزَاح» بمعنى «مُنْتَزَحٌ»، قال الشاعر(٦):

---

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٩/١.

(٢) مباحث في علوم القرآن: ١٧٨.

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط: ٣٨٧/٢: (قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش، وأبي رزين، وحمزة).

(٤) مفاتيح الغيب: ٤٨٠/٩.

(٥) ذهب إليه ابن سيده في المحكم: ٧٢٢/٦.

(٦) البيت لابن هرمة يرثي ابنه، وهو في شعره: ٩٢، وينظر: الخصائص: ٣١٨/٢، والحماسة البصرية: ٥٨١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٢٥/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وَأَنــتَ مِــن الغَوائِــلِ حــينَ تُرمــى

وَمِـــــن ذَمِّ الرِجـــــالِ بِمُنتَـــــزاحِ

وقرئ قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا﴾[١] على زنة «مُفْتَعــالٍ»[٢]، وهــي قراءة الحسن، إذ قرأها «مُتَّكَاءً» بزيادة ألف[٣].

٢- **تأييد عبارة متن الشافية**، وذلك عندما شرح قول ابن الحاجب في الوقف على ما آخره ياء قبلها كسرة، نحو: «هذا غلامِــيْ، ويــا غلامِــيْ»: (وحذفت الياء في نحو: القاضي، وغلامــي، وحُرِّكَــتْ أو ســكنت، وإثباتها أكثر)[٤]، قال: (دفع لوهم من يتــوهم أن المتحركــة تــسكن والساكنة تحذف؛ لأنَّ السكون والحركة متساويان، فلذلك سواهما ودَفَعَ هذا الوهم؛ لأن قراءة ورش[٥] في الوقف حذف ما حركها في الوصل في قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[٦]، ومن أسكنها فــي قولــه تعــالى: ﴿يَـٰعِبَادِىَ﴾[٧]، وصلا أسكنها في الوقف أيضًا[٨]؛ لأنَّه الأفصح، فظهر

---

(١) سورة يوسف، من الآية: ٣١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٩٢/١.

(٣) ينظر: مختصر ابن خالويه: ٦٣، والمحتسب: ٣٣٩/١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٤٩.

(٥) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ٣٥٨، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٤٩٦.

(٦) سورة النمل، من الآية ٣٦.

(٧) سورة العنكبوت، من الآية ٥٦، والزمر، من الآية ٥٣.

(٨) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي «يا عباديْ» بإسكان الياء في الوصل والوقف. ينظر: الحجة في القراءات: ٥٥٣، والتيسير في القراءات السبع: ٦٦، والإقناع في القراءات الــسبع: ٣٦١، ٣٧٠، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٥٠٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أن المفتوحة قد تحذف والساكنة قد تُبَقّى، فتقول: هذا القاضْ وغلامْ، والأكثر على إثبات هذا الياء)[١].

٣- **في الرد على النحويين عندما ذكروا أن الهمزتين المجتمعتين في كلمة إذا تحركت الثانية وتحرك ما قبلها وجب قلب الثانية**، إذ قال: (دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة؛ لأنه قد صحّ جعلها بَيْنَ بَيْنَ وتحقيقها[٢] في نحو ﴿أَبِمَّةَ﴾[٣] من القراء الكوفيين، ولو لم يكن ذلك فصيحًا لما جاء في المتواتر، وإن قدر عدم التواتر فمجيئه في الآحاد الثقات كاف في تصحيح اللغة)[٤].

٤- **بيان ظاهرة صوتية**، من ذلك قوله في باب الإدغام: (وتدغم الحاء في الهاء، وفي العين، نحو: «اذْبَحَّاذِه، واذْبَحَّتُودًا[٥]، بقلبهما حاءين، وجاء قلب الحاء عينًا في هذه الصورة في قراءة أبي عمرو[٦]، قرأ «فمن زُحْزِعَّنِ النار» في ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[٧]،...)[٨].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٤٢/١.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف «أئمة» بهمزتين، وسهّل الثانية فيها الباقون، وهم: نافع وأبو عمرو وابن كثير وأبو جعفر. ينظر: السبعة في القراءات: ٣١٢، والنشر في القراءات العشر: ٣٧٨/١.

(٣) سورة التوبة: من الآية ١٢، والأنبياء: من الآية ٧٣، والقصص: من الآية ٥، والسجدة: من الآية ٢٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٧٨٨/٢-٧٨٩.

(٥) يريد: اذبح هذه، واذبح عتودا.

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٩٠/١، وإتحاف البشر: ٢٣٣، ومعجم القراءات: ٦٤٠/١.

(٧) سورة آل عمران: من الآية ١٨٥.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ١٠٢٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويلاحظ على اليزدي في استشهاده بالقراءات القرآنية عدة أمور، منها:

١- **كان في بعض الأحيان ينسب القراءة القرآنية إلى قارئها**، من ذلك ما ذكره اليزدي في حديثه عن إثبات ألف «لكنّا في قوله تعالى: ﴿لَٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[١] في حالة الوصل، إذ قال: (فأما في حق الواصل، وهي قراءة ابن عامر[٢] فوجهه أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف في إثبات الألف، كما أجروا الوصل مُجْرى الوقف في قولهم: ثلاثةَ ارْبعةْ)[٣]، ومثله كذلك ما جاء في شرحه لقول ابن الحاجب في باب الإدغام: (وقد جاء ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٤]، و﴿ٱغْفِرْ لِى﴾[٥]، و﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[٦])[٧]، إذ قال: (أي: جاء الإدغام فيما ذكرنا امتناعه، روى أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو[٨]: إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾، ... وروي عن أبي عمرو[٩] أيضًا إدغام

---

(١) سورة الكهف: من الآية ٣٨.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩١، والتيسير في القراءات السبع: ١٤٣، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٤٤٤.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٣٥/١.

(٤) سورة النور: من الآية ٦٢.

(٥) سورة الأعراف: من الآية ١٥١، وسورة إبراهيم: من الآية ٤١، وسورة القصص: من الآية ١٦، وسورة ص: من الآية ٣٥، وسورة نوح: من الآية ٢٨.

(٦) سورة سبأ: من الآية ٩، وليس في القرآن فاء ساكنة بعدها باء غير هذه. ينظر: السبعة في القراءات: ١٢١.

(٧) الشافية في علم التصريف: ٩٠.

(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ١٢٢، والنشر في القراءات العشر: ٢٩٣/١.

(٩) ينظر: الحجة لابن خالويه: ٨٠، والإقناع في القراءات السبع: ٦٩، ١١٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الراء في اللام في قوله تعالى ﴿أَغْفِرْ لِي﴾، ... وروي عن الكسائي[١] إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾...)[٢].

يريد أنه لا يجوز إدغام حروف «ضَوِيَ مِشْفَرٌ» فيما يقاربها؛ لئلا يفوت صفتها.

٢- **أنه كان في الغالب يذكر القراءة من دون أن ينسبها إلى قارئها**، وكان يصدّر القراءة بمثل قوله: (قرئ قوله تعالى)[٣]، و(قرئ بهما)[٤]، و(قد جاءت القراءة على الوجهين)[٥]، و(قرئ)[٦]، و(قد قرئ من الشواذ)[٧]، من ذلك على سبيل التمثيل قوله في إدغام السين في التاء: (ومن الجائز الضعيف مثل اسَّمَعَ، وهو ما فاؤه تكون سينا، وقرئ[٨] «ومنهم من يَسَّمِعُ إليك»[٩]؛ وذلك لأنهما مهموستان، والبيان أحسن، وهذا الإدغام على خلاف أصله؛ لقلب الثاني إلى الأول وجوبًا)[١٠].

٣- **كان في بعض الأحيان لا يصدّر القراءة بهذه الألفاظ، وإنما يذكرها عرضًا في أثناء شرحه**[١١]، من ذلك قوله: (ومن ذلك قوله تعالى: «تُووي»[١٢]

---

(١) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٤٤، والإقناع في القراءات السبع: ٦٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٠١٨/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٢/١، ٤٩٥/ ٧٦٧/٢، ٩١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٣/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٤/١، ٥٢٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩٣/٢، ٧٩٥، ٩٣١، ١٠٢٤، ١٠٣٨، ١٠٣٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣٧/٢.

(٨) لم أعثر على هذه القراءة في كتب القراءات وإنما ذكرها الجاربردي في شرحه: ٣٥٣، ولم ينسبها إلى قارئها، ويبدو أن اليزدي أخذها منه من دون تحقيق.

(٩) سورة الأنعام: من الآية ٢٥، سورة محمد: من الآية ١٦.

(١٠) شرح الشافية لليزدي: ١٠٣٨/٢.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١، ٤٧١، ٤٩٠، ٥٣٣، ٥٧٢، ٧١٣/٢، ٧٢٠، ٧٢٢ وغيرها.

(١٢) سورة الأحزاب: من الآية ٥١، وهي قراءة أبي جعفر وحمزة واقفا. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٧٦، والبدور الزاهرة: ٢٥٧، ومعجم القراءات: ٣٠٣/٧.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مخففاً من الإيواء، بمعنى الإنزال، ومثل «رِيْيَـا»[١] والعين همزة فخففت، وجاء فيه الإدغام، وفيه قولان: أحدهما: إجراء العارض مجرى الأصيل، والثاني: منع همزه، وأخذه من «رَوِيَتْ ألوانهم وجلودهم»، إذا ابتلَّتْ وحَسُنت)[٢]. يريد أن يبين أن هذا من الصور المستثناة من وجوب الإدغام، وهو ما يكون أحد المثلين فيه بدلاً من الهمزة المخففة، ولا يكون إلا الواو أو الياء، ولا إدغام فيه؛ لعدم الأصالة، ولزيادة التغيير نحو «تووي» من الإيواء، يقال: أويته، أي: أنزلته، وكذا نحو «رييا» وهو المنظر الحسن، إذا خففت همزتها، وقد ذكر اليزدي أنه قد جاء الإدغام فيه وكلامه هذا يوهم أنه قد جاء في «رِيْيَا» فقط، وليس كذلك، بل جاء أيضًا الإدغام في قوله تعالى ﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾[٣]، و﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ﴾[٤]، إذ كان حمزة يقف على «تُؤْوي» و«تُؤوّيه» بواو مشددة[٥].

٤- **كان في أحيان قليلة يصف القراءة بالشذوذ والضعف، أو بأنها جاءت على المذهب الأقل**[٦]**، أو بالندرة**[٧]**؛** ولعل السبب في ذلك ولعه

---

(١) سورة مريم: من الآية ٧٤، وقراءة «ريْيَا» هي قراءة حمزة في أحد وجوه الوقف عنده. ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٩٣/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٩٠، ومعجم القراءات: ٣٨٩/٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٩٦٨/٢.

(٣) سورة الأحزاب: من الآية ٥١.

(٤) سورة المعارج: الآية ١٣.

(٥) ينظر: العنوان في القراءات السبع: ٥٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٥٥٦.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٧٧٨/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالقياس، من ذلك قوله: (وجاء الهمز في «معايش»[١] على الشذوذ، وهو ضعيف لم يثبت في القراءات السبع)[٢]، واليزدي في حكمه هذا قد سلك الطريق نفسه الذي سلكه النحاة من قبل في نقدهم لهذه القراءة، فنعتوها بالرداءة والغلط واللحن[٣]. وهذه القراءة وإن كانت شاذة خارجة عن القياس مأخوذة عن الفصحاء الثقات والعرب قد تشبه الأصلي بالزائد؛ لكونه على صورته، وقد سمع هذا عنهم في مصائب وصحائف وما أشبههما. قال أبو حيان: (فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا)[٤].

٥- **كان اليزدي يستشهد في بعض المواضع بالقراءات الشاذة، إلا أنه لم يعزها إلى أصحابها، ولم ينص على أنها قراءة شاذة**[٥]، من ذلك استشهاده على إبدال الهمزة من الألف بقراءة شاذة للآيتين: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٦]، ﴿وَلَاجَآنٌّ﴾[٧]، فقال: (ومن الجائز غير المطرد إبدالها من الألف، في نحو: دأَبَّة، وشأَبَّة في دابة وشابة، كأنهم أرادوا الهروب من التقاء

---

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٠، وسورة الحجر: من الآية ٢٠، وقراءة «معائش» بالهمز هي قراءة الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر، ينظر: مختصر ابن خالويه: ٤٢، والبحر المحيط: ١٥/٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٨٦٢/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٨٩، والمقتضب: ١٢١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢١/٢.

(٤) البحر المحيط: ١٥/٥.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٩٢/١، ٧٦٧/٢، ١٠٣٩.

(٦) سورة الفاتحة: من الآية ٧، وقراءة «ولا الضَّأَلِّين» بإبدال الهمزة من الألف هي قراءة أيوب السختياني، ينظر: مختصر ابن خالويه: ١، والمحتسب: ٤٦/١، والنشر في القراءات العشر: ٤٧/١.

(٧) سورة الرحمن: من الآية ٣٩، وقراءة «ولا جأن»، هي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد، ينظر: مختصر ابن خالويه: ١٥٠، والمحتسب: ٣٠٥/٢، والبحر المحيط: ٥٢/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الساكنين، وقرئ «ولا الضَّـأَلِّين»، «ولا جَأَنٌّ»[١]، وفي موضع واحد نص على أنها من الشواذ، كقوله: (وقد قرئ من الشواذ قوله تعالى ﴿مُرۡدِفِينَ﴾[٢]: «مُرُدِّفين» بضم الميم والراء وكسر الدال وتشديدها، والأصل مُرْتَدِفين من ارْتَدَف، أي: استدبر، فقلبت التاء دالاً، فأدغمت، فصار مُرِدِّفين بكسر الراء أو فتحها على الوجهين، فضمت إتباعًا للميم)[٣]. ثم عقب بعد ذلك بأنها (قراءة لأهل مكة)[٤].

٦- **أنه في بعض المواضع كان يستشهد بأبيات من الشعر تأييدا للقراءة القرآنية**[٥]، ومن ذلك قوله في باب تخفيف الهمزة: (واعلم أن مما جاء في صورة المتحركتين إذا كانت الأولى همزة الاستفهام أن تقحم بينهما ألف، ثم منهم من يخفف الثانية بعد الإقحام، ومنهم من لا يخفف، وقرئ ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[٦] بالإقحام والتخفيف[٧]، ومن ذلك قول ذي الرمة[٨]:

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٩٣١/٢.

(٢) سورة الأنفال: من الآية ٩، وقراءة «مُرُدِّفين» نقلها الخليل عن أهل مكة، ينظر: مختصر ابن خالويه: ٤٩.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١٠٣٧/٢، ١٠٣٨.

(٤) المصدر نفسه: ١٠٣٨/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٥/١، ٥٢٩، ٧٦٨/٢.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٦.

(٧) قرأ قالون وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر واليزدي بتسهيل الهمزة الثانية وإدخال ألف بينهما. ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ١٦٩، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٩، والبدور الزاهرة: ٢٠.

(٨) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ٧٦٧، وينظر: الجمل في النحو للخليل: ٢٣٢، والكتاب: ٥٥١/٣، والمفصل: ٢٩٩.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فَيـا ظَبيَـةَ الوَعـساءِ بَـينَ جُلاجِـلٍ

وَبَـــينَ النَقـــا آأَنـــتِ أَم أُمُّ ســـالِمِ

وأنشد أبو زيد(١):

حُـزُقٌّ إِذَا مَـا القَـوْمُ أَبْـدَوا فُكَاهَـةً

تَفَكَّـــرَ آإِيَّـــاهُ يَعْنُـــوْنَ أَمْ قِـــرْدَا)(٢).

٧- أنه كان ينظر إلى القراء على أنهم مشاركون النحويين في تصحيح اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، ولذا نراه يعترض على النحاة في دعوى وجوب قلب الهمزة الثانية إذا تحركت وتحرك ما قبلها، إذ قال: (دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة؛ لأنه قد صح جعلها بين بين وتحقيقها في نحو «أئمة» من القراء الكوفيين، ولو لم يكن ذلك فصيحًا لما جاء في المتواتر، وإن قدر عدم التواتر فمجيئه في الآحاد الثقات كاف في تصحيح اللغة)(٣).

ثانياً- الحديث

الحديث في **اللغة**: (الجديدُ من الأشياءِ. والحَدِيثُ: الخَبَرُ يَأتِي عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ، والجَمعُ أَحَادِيث، كَقَطِيعٍ وَأَقَاطِيع، وهوَ شاذٌّ عَلى غَيرِ قِياسٍ)(٤).

وفي **اصطلاح المحدّثين** هو: (ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريرًا أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام)(٥).

---

(١) البيت لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي في شرح شواهد الشافية: ٣٤٩/٤، وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل: ٢٣٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٥٤/٢، والمفصل: ٢٩٩.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٧٩٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٧٨٩/٢.

(٤) لسان العرب «حدث»: ١٣٣/٢، وينظر: تاج العروس «حدث»: ٢٠٨/٥.

(٥) فتح المغيث: ٢٢/١، وينظر: الغاية في شرح الهداية: ٦١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهناك من علماء الحديث من وسّع التعريف فأدخل فيه ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم(١)، وعلى هذا يكون الحديث مرادفا للخبر(٢).

وقد حاول الإمام ابن حجر العسقلاني أن يتلمس تعليلاً وراء تخصيص ما أضيف إلى النبي ﷺ بهذا اللفظ «الحديث» فقال: (وكأنه أريد به مقابلة القرآن؛ لأنه قديم)(٣).

ومما لا شك فيه أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب لسانًا، وأحسنهم بيانًا، وأعذبهم نطقًا، وأسدهم لفظًا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب، إذ روي عنه ﷺ أنه قال: (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)(٤)، (وليس في العرب قاطبة من جمع الله فيه هذه الصفات، وأعطاه الخالص منها، وخصه بجملتها، وأسلس له مآخذها، وأخلص له أسبابها كالنبي ﷺ فهو اصطنعه لوحيه، ونصبه لبيانه، وخصه بكتابه، واصطفاه لرسالته)(٥).

والحديث منبع ثَرٌّ من منابع اللغة، ورافد من روافدها التي تَغْنَى بها، وأصل من أصولها، غير أنَّ علماء العربية الأوائل كان احتجاجهم به على قلة في علمي الصرف والنحو(٦)، وقلدهم من جاء بعدهم من المتأخرين سوى ابن مالك ومن سار على نهجه فقد أكثروا من الاحتجاج بالحديث، والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحوية وصرفية جديدة استدركها على من تقدمه من النحاة.

---

(١) ينظر: تدريب الراوي: ٢٩/١، ومقدمة في أصول الحديث: ٣٣.

(٢) جاء في نزهة النظر لابن حجر: ٣٥: (الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث).

(٣) فتح الباري: ١٩٣/١.

(٤) ينظر هذا الحديث في: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٤٠/١، والفائق في غريب الحديث: ١٤١/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧١/١، وكشف الخفاء: ٢٢٨/١.

(٥) تاريخ آداب العرب: ١٨٨/٢.

(٦) أما علوم العربية الأخرى فقد أكثروا من الاستشهاد به.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وظل النحاة الأوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتى جاء ابن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي اللذان لفتا انتباه العلماء من بعدهما ومن ثَمّ انقسم علماء العربية في مسألة الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب، هي:

١- مذهب المانعين مطلقًا:

وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع، وتلميذه أبو حيان الأندلسي؛ وذلك لأنَّ النحاة الأوائل من المِصْرَين «البصرة والكوفة» لم يحتجوا بشيء منه، وأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وأنّ كثيرًا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللحن في نقلهم(١).

وقد ردّ هذا المذهب الذي ذهبوا إليه البدر الدماميني(٢) حتى نال إعجاب البغدادي، فأثنى عليه في هذا الشأن فقال: (ولله دره! فإنّه قد أجاد في الرد)(٣).

٢- مذهب المجوزين مطلقًا:

وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي(٤)، وابن هشام الأنصاري، والبدر الدماميني، والأشموني، والبغدادي، وغيرهم كثير(٥).

وقد لخص السيوطي مذهب ابن مالك في الاحتجاج فقال: (كان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب)(٦).

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٢٩-٣٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ١/١٠، ١١.

(٢) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ١/١٤، والاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة: ٧-٩.

(٣) خزانة الأدب: ١/١٤.

(٤) قال يوهان فك في: العربية ٢٣٦: (وتوسع الاسترابادي، الذي كتب نحو سنة ٦٨٣هـ شرحه على متن الكافية لابن الحاجب، في صحة الاستشهاد في أمور اللغة أيضا حتى بأهل البيت. وبهذا طرأ على طبيعة العربية تحول حاسم).

(٥) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣٣٨-٣٤٣.

(٦) بغية الوعاة: ١/١٣٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣- مذهب المتوسطين:

اتخذ أصحاب هذا المذهب لأنفسهم موقفًا وسطًا بين المانعين والمجوزين، وقد تزعم هذا المذهب الإمام أبو الحسن الشاطبي، الذي قسم الأحاديث الشريفة على قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه من دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، فهذا يصحّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي(١)، وهكذا يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى. فهو لا يطرح الأحاديث جملة، كما لا يقبلها جملة، بل يفرق بينها.

وقد استثمر رأي الشاطبي هذا من الباحثين المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين بعد جولات له مع المانعين والمجوزين، وارتأى أن يستشهد بأنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة(٢)، ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٠٢، ٤٠٣.

(٢) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ١٦٦- فما بعدها، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة: ٣/١٩٧-٢١٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[١].

وكان لهذا القرار صداه، فقد تتابعت جهود المحدثين على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي، وجعله مصدرا من مصادر الاستشهاد، وأساسًا واجب الاعتماد عليه في الدراسات اللغوية والنحوية[٢].

ويمكن القول إنّ من نسب إلى الأقدمين رفض الاستشهاد بالحديث كان واهمًا، ونحن نحمّل ابن الضائع وأبا حيان تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة، فهما أول من روج لها ونادى بها، وعنهما أخذها من جاءوا بعدهما، يعيدون الكلام نفسه ويكررونه من دون تمحيص[٣]، وممن استشهد بالحديث من النحاة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والفراء، والمبرد، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري وغيرهم كثير[٤]، بل إن ابن الضائع وأبا حيان استشهدا بالحديث الشريف في كتبهما. قال ابن الطيب

---

(١) ينظر القرار في: مجلة اللسان العربي: ٣/٢٩٧-٣٠٤ (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢-١٩٦٢م، مجموعة القرارات العلمية)، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤م: ٥.

(٢) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٤٤٤-٤٥٢.

(٣) قال الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: ١٩: (وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه مروي بالمعنى... وتبعهم نحاة الكوفة).

(٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٤٢- فما بعدها، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣١٣-٣٢٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفاسي: (بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات ولاسيما في مسائل الصرف)[١].

وهذا ما أكدته فيما بعد الدكتورة خديجة الحديثي، إذ قالت: (وعلى هذا فإنني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعا -قدماء ومحدثين- فيما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ لأنه قد ثبت لي أنه لا يرد على ابن مالك ولا على غيره ممن احتجوا بالحديث إن كان الحديث مما صح عنده وقبله... وقد يحتج هو بأحاديث يبني عليها آراء أو استعمالات لم يسبق أن قال بها أحد قبله...)[٢].

أما موقف اليزدي منه، فيبدو أنه قد استشهد بنحو عشرة أحاديث، وهي نسبة قليلة إذا ما قيست بشواهده القرآنية والشعرية، ولكنها تدل -مع قلتها- على أن اليزدي كان يَعدُّ حديث النبي ﷺ وصحابته مصدرًا من مصادر الاحتجاج في علم الصرف.

ولم يتبع طريقة واحدة في إيراد الحديث، فتارة يصرح بأنه حديث، ومن ذلك قوله: (ومنه الحديث عن عائشة رضي الله عنها...)[٣]، وقوله: (وجاء في حديث أبي ذؤيب...)[٤]. وتارة يستعمل كلمة «الخبر» بدلا من كلمة «الحديث»، ومن ذلك قوله: (ومنه الخبر)[٥]، (وجاء في الخبر)[٦]. وتارة يستعمل عبارات أخرى، نحو قوله: (ومثله ما روي عنه عليه السلام)[٧]، ، ومثله: (وروى النمر

---

(١) شرح كفاية المتحفظ: ورقة ١٦، نقلاً عن: البحث اللغوي عند العرب: ٤٠.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٤٢٧.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١/١٩٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢/٩٥٠.

(٥) المصدر نفسه: ١/٢٢٦.

(٦) المصدر نفسه: ١/٤٥٥.

(٧) المصدر نفسه: ١/٥٠١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بن تولب عن رسول الله ﷺ)[١]، أو (وقال النبي ﷺ...)[٢]، أو (ومنه قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه)[٣].

ومن المسائل التي احتج فيها بالحديث في شرحه:

١- **اختصاص باب «فَعَلَ» بضم مضارعه في باب المغالبة**، نحو: كارمني فكرمتُهُ أكرُمُهُ؛ أي: غلبته بالكرم، إذ قال: (ومنه الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت مع رسول الله ﷺ في سفر قالت[٤]: «فسابقته فسبقته على رِجْلَيَّ، فلمّا حملت اللحمَ سابقته فسبقني. قال: هذه بتلك السَّبْقَة»)[٥]. ولم يسبق اليزدي أحد من الشراح في الاستشهاد على هذه المسألة بهذا الحديث.

٢- **اختصاص «انْفَعَل» بالعلاج والتأثير**، أي أن هذا الباب مختص بما يتعلق بالصورة ويكون محسوسًا، لا معقولاً مجردًا عن الأثر الظاهر؛ فلهذا لا يقال: عَلِمتُ المسألة فانْعَلَمَتْ. قال اليزدي وهو يتحدث عن ذلك: (فإن قلت: قد يقال: فلان منقطع إلى الله، وانكشفت لي حقيقة المسالة؛ مشارًا إلى المعنى والباطن، ومنه الخبر: (أنا عند المنكسر قلوبهم)[٦]، ولا شك أن مثل ذلك من الأمور المعنوية)[٧]. ولم يسبق اليزدي أحد من الشراح في الاستشهاد بهذا الخبر أيضًا.

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٩٤٣/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٩٩٠/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٥٨٧/١.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه: ٢٩/٣، والبيهقي في السنن الكبرى: ٣١/١٠.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٩٥/١-١٩٦.

(٦) ذكره الغزالي في بداية الهداية: ٦٣، ولم يسنده، وينظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: ١٦٩، والأسرار المرفوعة للقاري: ١١٨، وكشف الخفاء للعجلوني: ٢٣٠/١.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٢٢٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣- **مجيء الصفة المشبهة على وزن «فِعْل» من باب «فَعِلَ»**، قال اليزدي متحدثًا عن أوزان الصفة المشبهة: (وصِفْرٌ: أي خالٍ من صَفِرَ يَصْفَر، ومنه الخبر[١]: (إن أصفر البيوت من الخير البيتُ الصِّفْر من كتاب الله)[٢]. وقد سبق اليزديَّ الجاربرديُّ إلى الاحتجاج بهذا الحديث في الموضع نفسه[٣].

٤- **جمع «فَعْلاء» «أَفْعَل» بالألف والتاء؛ لأنه صفة استعملت كالأسماء**، قال: (لما أجري مجرى الأسماء قطع النظر عن كونه صفة فجمع جمع الأسماء، فكما أنهم قالوا في صحراء: صحراوات قالوا في خضراء: خَضْرَاوات. جاء في الخبر: «ليس في الخَضْرَاوات صدقة»[٤]، وهي ما اخضرَّتْ له الأرض من النبات)[٥]. وكان أول من احتج به من النحاة المبرد[٦]، ثم من جاءوا من بعده كابن بابشاذ[٧]، والزمخشري[٨]، والجاربردي[٩]، ونظام الدين النيسابوري[١٠]، رووه بالرواية نفسها وعللوه بالتعليل نفسه.

---

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين: ٣٠٩/٣، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر: ٦٣/٣ بهذا اللفظ من دون «إن».

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٣٦/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٦٠.

(٤) ورد في مصنف ابن أبي شيبة: ٣٧٢/٢، سنن الدارقطني: ٤٧٦/٢، ٤٧٩، والسنن الكبرى للبيهقي: ٢١٨/٤، وكشف الأستار للهيثمي: ٨١٩/١.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٤٥٥/١.

(٦) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٩٤، ١٩٣، والمقتضب: ٢١٨/٢.

(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١١٣/١.

(٨) ينظر: المفصل: ١٧٠.

(٩) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٤٦.

(١٠) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٤٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥- **إبدال «لام» «أل» التعريف ميمًا -لغة- والحروف التي تبدل منها «الميم»**، قال اليزدي وهو يتحدث عن حرف التعريف: (أما الميم ففرع اللام يجري فيه الخلاف المذكور، ومثله ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ»[١]، يعني «ليس من البر الصيام في السفر»، وهو من لغة طيِّئ)[٢]. واحتج بالحديث نفسه في موضوع: «إبدال الميم من لام التعريف»، قال: (وكذا تبدل على ضعف من لام التعريف، وهو لغة طيِّئ[٣]. قال[٤]:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي

يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

والسَّلِمَةُ واحدة السِّلام، وهي الحجارة، وروى النمر بن تولب عن رسول الله ﷺ، وقيل: إنه لم يرو غير هذا: «ليس من امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ»)[٥]. وأول من استشهد به من النحاة ابن جني[٦]، وتبعه من بعد ذلك الزمخشري[٧]، وصدر

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٨٤/٣٩، والطبراني في المعجم الكبير: ١٧٢/١٩، عن كعب بن عاصم الأشعري، وينظر: مجمع الزوائد للهيثمي: ١٦١/٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٥٠١/١.

(٣) قال الزمخشري في المفصل: ٢٧٩ (وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم)، وقال أيضًا: ٣١١ (ومن اللام في لغة طيِّئ). وقال الرضي في شرح الكافية: ١٢٢/٢ (وفي لغة حمير ونفر من طيّئ إبدال الميم من لام التعريف).

(٤) البيت لبُجَيْر بن عَنَمة الطائي الجاهلي في: المفصل: ٢٧٩، والجنى الداني: ١٤٠، والهمع: ٣٠٨/١، وشرح شواهد الشافية: ٤٥٢/٤. والبيت مركب من بيتين، وهما:

وَإِنَّ مَوْلاي ذو يُعَاتِبُنِي * لا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ ولا جَرِمَهْ**

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيرِ مُعْتَذِرٍ * يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهمِ وامْسَلِمَهْ**

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٩٤٣/٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٩٧/٢.

(٧) ينظر: المفصل: ٣١١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الأفاضل الخوارزمي(١)، وابن يعيش(٢)، وابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، وغيرهم من النحاة(٥).

٦- **الضاد من خواص لغة العرب**، أورد اليزدي وهو يتحدث عن حرف الضاد بأنَّه من خواص العرب حديثًا: (قال النبي ﷺ: «أنا أفصح من تكلم بالضاد»(٦)، يعني أفصح العرب)(٧)، وهذا الحديث مسبوق إليه؛ لأن الجاربردي استشهد به في الموضع نفسه(٨).

٧- **كون «مَعَدِّ» -وهو اسم قبيلة- فَعَلًّا**، بقول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: «اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا»(٩)؛ أي: (تشبهوا بهم، وكانوا أهل قَشَفٍ وغِلَظٍ في المعاش، ووزنه «تَفَعْلَلَ»، لا «تَمَفْعَلَ»، فالزائد التكرير لا الميم، وإن كثرت زيادتها في الأول)(١٠).

٨- **ماهية «حَيَّهَلَهْ»، تحدث اليزدي عن «حَيَّهَلَهْ» وتركيبها واستعمالها، فقال:** (وحَيَّهَلَهْ مركب من «حيّ» مبني على الفتح، و«هَلْ»، يقال: حَيَّهَلَ

---

(١) ينظر: التخمير: ١٦٦/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٠/٩.

(٣) ينظر: الممتع: ٣٩٤/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٤/١، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢١٦/٣، ومغني اللبيب: ١٠٥/١، والهمع: ٣٠٨/١.

(٦) معناه صحيح، ولكن لا أصل له، وهذا ما قاله ابن كثير وغيره من الحفاظ، ينظر: اللآلي المنثورة للزركشي: ١٦٠، والمقاصد الحسنة للسخاوي: ١٦٧، والدرر المنتثرة للسيوطي: ٥٦، والأسرار المرفوعة للقاري: ١١٦، ١١٧، وكشف الخفاء للعجلوني: ٢٢٨/١.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٩٩٠/٢.

(٨) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٣٨.

(٩) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار: ٣٣٨/٥، وأبو عبيد في غريب الحديث: ٣٢٥/٣، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٤١/٤، والسخاوي في المقاصد الحسنة: ٢٦٧.

(١٠) شرح الشافية لليزدي: ٥٨٧/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الثريدَ، أي: ائته بالعجل، ويقال: حيَّهَلاً بالتنوين، وفي الحديث: (إذا ذكر الصالحون فَحَيَّهَلاً بِعُمَرَ»[١]، أي: أسرع بعمر في الذكر، وحيهلا بالألف)[٢]. وأول من احتج به من النحاة المبرد، لكن لم يصرح بأنه حديث[٣]، وإنما ذكر جزءًا منه، إذ قال: (ومن هذه الحروف «حَيَّهلَ»، فإنما هي اسمان جعلا اسمًا واحدًا، وفيه أقاويل: فأجودها «حَيَّهلَ بعمر»، فإذا وقفت قلت: «حَيَّهَلا» فجعلت الألف لبيان الحركة...)[٤].

٩- **إبدال ألف «ما» الاستفهامية «ها»**: قال اليزدي: (وتبدل -أي الهاء- من الألف على الشذوذ في: أَنَهْ، وحَيَّهَلَه، وما للاستفهام... وجاء في حديث أبي ذؤيب[٥]: (قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهَلُّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ)[٦]. والزمخشري هو أول من احتج بهذا الحديث من النحاة[٧].

١٠-**اشتقاق إنسان من النسيان**: قال اليزدي -وهو يتحدث عن الخلاف في اشتقاق إنسان-: (فإن قيل: روي أنه قال ابن عباس ﷺ: «إنما سمي

---

(١) هو من كلام عبد الله بن مسعود في امتداح عمر رضي الله عنهما، أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة: ١٦٣/١، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٣١، ٣٣٥، والطبراني في المعجم الكبير: ١٦٢/٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، والحاكم في المستدرك: ١٠٠/٣، وينظر: مجمع الزوائد للهيثمي: ٦٧/٩، وكشف الخفاء للعجلوني: ١٠٠/١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٩٥٠/٢.

(٣) أول من احتج به من النحاة وصرح بأنه حديث وذكره كاملاً الزمخشري. ينظر: المفصل: ١٣٣.

(٤) المقتضب: ٢٠٥/٣.

(٥) ورد هذا الحديث في معرفة الصحابة لابن منده: ٨٥٥، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: ٢٨٨٥/٥، وتاريخ دمشق لابن عساكر: ٥٣/١٧، ٥٤، والإصابة لابن حجر: ١١١/٧.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٩٥٠/٢.

(٧) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٦١-١٦٢، والمفصل: ١٢٧-١٢٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إنساناً لأنه عهد إليه فَنَسِيَ»[١]، قلنا: أما حديث ابن عباس فلا نسلم بثبوته...)[٢].

والذي يبدو لي من الأحاديث التي احتج بها أنه احتج بحديث الرسول ﷺ وبكلام الصحابة رضي الله عنهم على السواء في المسائل الصرفية التي يتناولها في أثناء شرحه للشافية، وكان أكثر هذه الأحاديث قد سبقه النحاة في الاحتجاج بها، غير أنّ هناك حديثين احتج بهما من غير أن يسبقه بهما أحد.

ثالثاً- كلام العرب:

ويراد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثة النبي ﷺ وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين، وفشوّ اللحن[٣].

وهو المصدر الشامل للاستشهاد، وأهم العناصر التي اعتمد عليها علماء اللغة بصفة رئيسة، في بناء القواعد والاحتجاج لها، لدرجة أنّ أبا علي الفارسي قال في تعريفه للنحو: (علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)[٤].

وكلام العرب لم ينته إلينا بكليته، والذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وكثير من الكلام ذهب بذهاب أهله، قال أبو عمرو بن العلاء: (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ)[٥].

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير: ١٤٠/٢، والهيثمي في مجمع الزوائد: ٦٧/٧، ١٣٦/٨، وينظر: تفسير عبد الرزاق: ٣٧٨/٢، وتفسير أبي حاتم: ٢٦٨٧/٨، وتفسير ابن كثير: ٣٢٠/٥. وقد روي برواية أخرى، ينظر: مصنف عبد الرزاق: ٢٦٣/٣، والمستدرك للحاكم: ٤١٢/٢، والأسماء والصفات للبيهقي: ٢٥٨/٢.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٦٠٩/١-٦١٠.

(٣) ينظر: الاقتراح: ٢٤.

(٤) التكملة: ١٨١.

(٥) الخصائص: ٣٨٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قال ابن فارس: (وأحرِ بهذا القول أن يكون صحيحًا؛ لأنا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، فلا يكاد واحد منهم يُخَبِّر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان)[١].

١- الشعر:

(الشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين)[٢].

لذا أولاه علماء اللغة عناية فائقة، واهتموا به اهتمامًا كبيرًا، إذ يكاد يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد[٣]، حتى (تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط؛ لذلك نجد كتب الشواهد لا تحتوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه)[٤]، وقد نقل عن ابن نباتة قوله: (من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أنَّ العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون: قال الشاعر، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة)[٥].

وهذا الاهتمام بالشعر كان قديمًا، روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنَّه قال: (إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنّ الشعر ديوان العرب)[٦]، زيادة على ذلك فقد اهتم علماء الأدب واللغة بالشعراء وقسموهم على طبقات،

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢١٢.

(٣) ينظر: الرواية والاستشهاد: ١٣٨.

(٤) البحث اللغوي عند العرب: ٤٣.

(٥) الإمتاع والمؤانسة: ٢٥٢/١.

(٦) الإتقان في علوم القرآن: ٢٤٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وألفوا الكتب القيمة فيهم، منها: طبقات فحول الشعراء لابن سلام، والشعر والشعراء لابن قتيبة، ونحوهما؛ ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والإسلامي، ما يصح أن يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والصرف وغيرها من علوم العربية(١).

لذلك قسم علماؤنا –رحمهم الله– الشعراء الذين يحتج بشعرهم ويستشهد به في اللغة والنحو على أربع طبقات(٢):

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش في الجاهلية ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من جاءوا بعدهم، كبشار بن برد، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرها إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وإن كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنَّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب(٣).

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٠٤، ١٥٨.

(٢) ينظر: المزهر: ٤٨٩/٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٨/١.

(٣) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري[١]، وتبعه المحقق الرضي[٢]، فقد استشهد كل منهما بشعر المولدين.

وعلماؤنا –رحمهم الله– لم تكن ثقتهم مطلقة بكل ما سُمِعَ أو رُوِيَ في الطبقة الواحدة، أي: لم يعاملوا الشعراء في المدة الموثقة معاملة واحدة، إذ صرح العلماء أنهم غير حجة، فرفضوا شعرهم ولم يسمحوا له بدخول مجال الدراسة، وكان منهم شعراء جاهليون وإسلاميون وأمويون[٣]، ومن هؤلاء الشعراء:

١– عدي بن زيد العبادي[٤]:

قال ابن سلام: (كان يسكن الحيرة، ويراكن الريف فَلانَ لسانه، وسهل منطقه، فحمل عليه شيء كثير)[٥]، وقال ابن قتيبة: (وعلماؤنا لا يرون شعره حجة)[٦].

٢– أبو دؤاد الإيادي[٧]:

قال المرزباني: (عن الأصمعي قال: عدي بن زيد، وأبو دؤاد الإيادي لا تروي العرب أشعارهما؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية)[٨].

---

(١) ينظر: الكشاف: ٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٠٣/١، ٢١١.

(٣) ينظر: الرواية والاستشهاد: ١٦٧.

(٤) عدي بن زيد شاعر جاهلي وكان نصرانيًا، وكان أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، وجعله ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: ١٣٧/١، والشعر والشعراء: ٢١٩/١.

(٥) طبقات فحول الشعراء: ١٤٠/١.

(٦) الشعر والشعراء: ٢٢٠/١.

(٧) اسمه جارية بن الحجاج بن حذاق، وهو شاعر جاهلي، وأحد نعات الخيل المجيدين، تنظر ترجمته في الأصمعيات: ١٨٥، والشعر والشعراء: ٢٣١/١.

(٨) الموشح: ٧٣، وينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٥٩١/٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وبعد هذا العرض، نأتي إلى اليزدي نتلمس أثر هذا الأصل، فقد عني بالشواهد الشعرية واعتمد عليها في الاحتجاج وتقرير القواعد في أغلب المسائل التي تناولها في أثناء شرحه؛ إذ بلغت عدد شواهده «٩٨» ثمانية وتسعين شاهدًا، ولم ينسب معظمها إلى قائليها، إلا عددًا قليلاً لا يتجاوز العشرين بيتًا.

ومن خلال هذا العدد أستطيع أن أقرر أن اليزدي قد جعل القرآن الكريم على رأس مصادر الاستشهاد عنده، وأنّه اعتمد عليه أكثر من اعتماده على أي مصدر آخر للمادة كالشعر والحديث والأمثال، وهذا طريق أغلب العلماء المتأخرين الذين عنوا عناية خاصة بنصوص القرآن(١).

وقد استشهد اليزدي بشعر الشعراء الذين يستشهد بشعرهم، وهم الجاهليون، والمخضرمون، والإسلاميون، فجاء استشهاده ممثّلاً لشعراء الطبقات المعتمدة.

ولم يستشهد بشعر شعراء الطبقة الرابعة، وهم المولدون «المحدثون»، إلا أنه أورد في شرحه بيتًا واحدًا لأبي تمام، وهو من الشعراء الذين لا يعتد بشعرهم، لكن هذا البيت الذي أورده لم يرد لغرض الاستشهاد الصرفي، بل ذكره عندما تحدث عن وزن «إنسان» فإنه «فِعْلانٌ» من الإنس عند البصريين، و«إفْعَان» من النسيان عند الكوفيين، وهم يستشهدون بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: (إنما سمي إنسانًا لأنّه عهد إليه فَنَسِيَ)(٢)، وبقول أبي تمام(٣):

لا تَنسَيَنْ تِلكَ العُهودَ فَإِنَّما

سُمِّيتَ إِنسانًا لِأَنَّكَ ناسي

---

(١) من هؤلاء العلماء ابن هشام الأنصاري الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن الكريم.

(٢) هذا الحديث سبق ذكره.

(٣) البيت لأبي تمام في ديوانه بشرح التبريزي: ٢/٢٤٥، وينظر: رسالة الغفران: ١٦٦، والدر المصون: ١/١٢٠، وشرح شواهد الشافية: ٤/٤٩٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يقول اليزدي: (أما حديث ابن عباس فلا نسلم ثبوته، وأما قول أبي تمام فمن تخيلات الشعراء؛ إذ التخييل من ذاتيات الشعر، ولا يستلزم التحقيق)[١].

فاليزدي هنا يرفض الاستشهاد بالحديث؛ لأنه لم يثبت وهذا كلام اعترض عليه[٢]؛ لأنّه قد ثبت وروي في كتب الحديث[٣]، وكذلك يرفض الاستشهاد بشعر أبي تمام، لأنه يعدّ قوله تخيلاً، وهذا الذي ادعاه اليزدي مرفوض، وذلك أن أبا تمام شاعر كغيره من الشعراء، والنحويون يستشهدون بكلام الشعراء كثيرًا على استنباط القواعد وتقعيدها في النحو والصرف، فلماذا يستشهد بها إذا كان التخييل من ذاتيات الشعر؟ واليزدي نفسه يستشهد على كثير من القواعد الصرفية بأقوال الشعراء! وإذا كان الشعراء يتخيلون فهل كان ابن عباس رضي الله عنهما يتخيل؟ وهل كان شاعرًا مثل الشعراء؟ ولو قال إن أبا تمام من الشعراء الذين لا يستشهد بشعرهم، لكان قوله حسنا.

وأكثر من استشهد بشعره باسمه هو الأعشى إذ استشهد له بثلاثة شواهد[٤]، ويليه زهير بن أبي سلمى إذ استشهد له بشاهدين[٥]، ثم استشهد لكل من امرئ القيس[٦]، وعنترة[٧]، والنابغة[٨]، وحاتم الطائي[٩]،

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦١٠/١.

(٢) ينظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢١١.

(٣) جاء في الدر المنثور للسيوطي: ٦٠٣/٥ (وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني في الصغير وابن منده في التوحيد والحاكم وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: إنما سمي الإنسان؛ لأنه عهد إليه فنسي).

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٥٣/١، ٥٢٤، ٩١٨/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٧/١، ١٠٣٩/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥١/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٨/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥٣/٢.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وعلقمة بن عبدة[١]، وقيس بن زهير العبسي[٢]، وحسان بن ثابت[٣]، والحطيئة[٤]، وكعب بن مالك[٥]، وبنت عبد الرحمن بن حسان أو عبد الرحمن[٦]، والعجاج[٧]، وأبي النجم[٨]، وذي الرمة[٩]، والفرزدق[١٠]، وأبي تمام[١١]، بشاهد واحد.

ويلاحظ من استشهاد اليزدي في شرحه بالشواهد الشعرية أمور منها:

١- **لم يُعْنَ اليزدي بنسبة الشواهد التي ساقها سواء أكانت أشعارا أم أرجازًا إلا قليلاً**، فقد نسب منها عشرين شاهدًا إلى قائليها، وبقي ثمانية وسبعون من غير نسبة؛ لأنّ بعضها مجهول القائل[١٢]، وبعضها الآخر تنسب إلى أكثر من شاعر[١٣]، يصل عددهم أحيانًا إلى الخمسة[١٤].

والملاحظ كذلك أنَّ هناك شواهد لا ينسبها لشخص معين وإنما ينسبها إلى القبيلة، والأمثلة على ذلك قوله: (إنَّ طيّئًا أقوامًا من العرب يقلبون كل كسرة متقدمة على ياء مفتوحة فتحة البناء فتحةً، فيقلبون الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٠٤١/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩١٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦٨/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠٢/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٧١/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦٩/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٨/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٨/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩٥/٢.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٤/١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٦١٠/١.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٠/١، ٢٥٨، ٢٧٤، ٤٠٣، ٤١٨، ٨٧٩، ٩٣٢.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٨/١، ٢٩٠، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤٧٤، ٥٠٢، ٥١٠، ٥٢٩.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٠/١، ١٠٤٩/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قبلها قياسًا؛ طلبًا للتخفيف وقصدًا له... وذلك مثل قولهم في: بَقِيَ يَبْقَى، بَقَى يَبْقَى، وفي مثل دُعِيَ: دُعَا. قال شاعرهم(١):

نستوقدُ النَّبلَ بالحضيض ونصـ

ـطادُ نفوسًا بُنَتْ على الكَرَمِ

والمراد: بُنِيَتْ)(٢)، ومثله كذلك قوله: (وأما هذيل فتسوي بين العين الصحيحة والمعتلة، فتفتح، قال قائلهم(٣):

أخو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأوِّبُ

.....)(٤).

٢- **يذكر في بعض الأحيان المناسبة التي قيل فيها البيت الذي يسوقه،** والأمثلة على ذلك قوله: (ومن أبيات الكتاب قول حسان ﷺ(٥):

سألَت هُذَيلٌ رَسولَ اللَهِ فاحِشَةً

ضَلَّت هُذَيلٌ بِما قالَت وَلَم تُصِبِ

التمس هذيل النبي ﷺ أن يبيح لهم الزنا فمنعهم، فقال حسان هذا)(٦).

---

(١) وهو أحد بني بولان من طيّئ، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام: ٥٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٨/٤، وعنقود الزواهر: ٣٣٧.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٥١/١.

(٣) صدر بيت لشاعر من هذيل، وهو ليس في أشعارهم، وعجزه: «رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ»، وينظر: المحتسب: ٥٨/١، والدر المصون: ٣٩٩/٨، والهمع: ٨٩/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٤٢٢/١.

(٥) البيت لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٣٤، وينظر: الكتاب: ٤٦٨/٣، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٢٣٠، والممتع: ٤٠٥/١.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٧٦٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال كذلك: (كقوله[١]:

أَلَـــم يأتيـــك وَالأَنبـــاءُ تَنمـــي

بِمـــا لاقَـــت لَبـــونُ بَنـــي زِيـــادِ

أراد: ألم يأتك، والواو بمعنى الحال، والباء في «بما» زائـدة. وقـصته أن الربيع بن زياد غصب درعًا من قيس بن زهير، فأغار قيس علـى إبـل الربيـع وساقها إلى مكة وباعها)[٢].

٣- **كان في بعض المواضع يذكر المعاني اللغوية التي ترد في البيت الشعري،** ومن ذلك ما ورد في قوله: (كقوله[٣]:

قَـدْ كَـادَ يَـذْهَبُ بِالـدُّنْيَا وَلَـذَّتِهَا

مَـــوَالِيٌ كَكِبَـــاشِ العُـــوسِ سُـــحَّاحِ

والكباش: جمع الكبش، والعُوس: ضرب مـن الغـنم، وسُـحّاح، بالـضم والتشديد: جمع ساحّ، وهو السّمين)[٤]. ومثله قوله: (قال[٥]:

غَـدَاةَ طَفَـتْ عَلْمَـاءِ بَكْـرُ بـنُ وَائِـلٍ

وَعاجَـتْ صُـدُورُ الخيـلِ شـطرَ تَمـيمِ

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسي، وهو في شرح أبيات سيبويه: ٣٤٠/١، والدرر اللوامع: ١٦٢/١، وهو بلا نسبة في: الكتاب: ٣١٦/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٥١/٢..

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٩١٩/٢.

(٣) البيت في: فرحة الأديب: ١٢٩، وإسفار الفصيح: ٧٠٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٨٢/٣.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٩١٧/٢.

(٥) البيت نسبه المبرد في الكامل: ٢١٥/٣ لقطري بن الفجأة، وينظـر: المفـصل: ٣٤٢، وشـرح الشافية للرضي: ٥٥٧/١، والكفاية في النحو: ٣٤٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

طفا العود على الماء، أي: جرى، وطَفَتْ عَلْمَاءِ، يذكر في موضع المدح، لأن ما طفا فقد علا، وعاجت: مالت، والشطر النحو)[١].

٤- **كان اليزدي يصرح في بعض الأحيان بشواهده من كتاب سيبويه.** إذ صرح باستشهاده من كتاب سيبويه في ثمانية مواضع[٢]، من ذلك قوله: (ومنه قول الكتاب[٣]:

أَسْتَغْفِرُ الله ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ

رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ)[٤]

وصرح في موضع واحد بشاهد أنشده أبو زيد[٥].

٥- **كان لا يقتصر على الشاهد الذي يسوقه ابن الحاجب،** وإنما يأتي معه ببعض الأبيات من القصيدة نفسها، كقوله: (قوله[٦]: ونحو[٧]:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ والياسُ أبي

خِنْدِفُ هي امرأة إلياس بن مضر، واسمها ليلى. باهى الشاعر بالأبوين لكونهما مشهورين بالمجد، وأوله:

إِنِّي لَدَى الحَرْبِ رَخِيُّ اللَّبَبِ

مُعْتَزِمُ الصَّوْلَةِ عَالِي النَّسَبِ)[٨].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٠٤٩/٢-١٠٥٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/١، ٣٨٨، ٤٠٣، ٤٣٠، ٥٨٨، ٧٦٨/٢، ١٠٤١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٧/١ والبيت مجهول القائل.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢٠٠/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧٩٥/٢.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٥٨.

(٧) الرجز لقصي بن كلاب، وهو في سر صناعة الإعراب: ٢١٦/٢، وروض الأنف: ٧/١، والهمع: ٢٣/١.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٨٧٥/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأحياناً يكمل البيت الذي أورد ابن الحاجب أحد شطريه، ومثل ذلك قوله: (قول الشاعر[١]:

أَلا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ

فَمَا أَرَّقَ النِّيَّامَ إلا سَلامُهَا)[٢]

وابن الحاجب في المتن[٣] ذكر عجز البيت الشعري من دون صدره، وأكمله اليزدي كما ترى.

٦- **كان اليزدي لا يكرر الأبيات التي يستشهد بها في أثناء شرحه**، إلا عجز بيت واحد[٤]، وهو قول الشاعر[٥]:

لا يُبْعِدُ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ

لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ مَا صَنَعِ

٧- **أنه كان في أغلب المواضع يذكر البيت كاملاً**، سواء أكان منسوبًا إلى صاحبه أم غير منسوب[٦].

---

(١) البيت لذي الرمة، وليس في ديوانه، والرواية في ديوانه هكذا:

أَلا خَلَّيَتْ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي * فَمَا نَفَّرَ التَّهْوِيْمَ إلا سَلامُهَا**

وهو في: المنصف: ٢٩١، وأوضح المسالك: ٣٢٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٢/٤، وشذا العرف في فن الصرف: ١٩٧.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٨٧٥/٢.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٧٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٤٧/١، ٧٧٢/٢.

(٥) البيت لتميم بن أبي مقبل في ديوانه: ١٦٨، وينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣٨٣/٢، وبلا نسبة في الكتاب: ٣٠١/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٧٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٣٥/١، ١٧١، ٢٠٠، ٢٢٣، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٣، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٨- **يستشهد أحيانًا بشطر من البيت**[١]، ومن ذلك قوله: (قال الشاعر[٢]:

.....

إِنَّ لَيْتًـــــا وَإِنَّ لَـــــوًّا عَنَـــــاءُ)[٣]

٩- كان أحيانًا يورد للمسألة الواحدة أكثر من شاهد كما فعل حين استشهد لإثبات الألف في حالة الجزم، إذ قال: (فأما الألف فلا تثبت في الجزم إلا ما شذ من قوله[٤]:

مَـا أَنْـسَ لا أَنْـسَاهُ آخِـرَ عِيـشَتِي

مَـــا لاحَ بِـــالمَعْزَاء رِيْـــعُ سَـــرَابِ

... وكقوله[٥]:

إِذَا العَجُـــوزُ كَبِـــرَتْ فَطَلِّـــقِ

وَلا تَرَضَّـــــاهَا وَلا تَمَلَّـــــقِ)[٦].

١٠-**قد يَهِمُ في عزو الشعر**، فقد عزا بيتًا لابنة عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، وهو لأبيها عبد الرحمن، إذ قال: (اعلم أن الشعر قالته ابنة عبد الرحمن، وقبل البيت:

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٨٣/١، ٢٩٩، ٤٢٢، ٥٤٨.

(٢) الشاهد عجز بيت، وصدره: «ليت شعري وأين مني ليت»، وهو لأبي زبيد الطائي في شعره: ٢٤، وينظر: الكتاب: ٢٦١/٣، ونكت الشنتمري: ٨٤٦/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٣٩٦/١.

(٤) البيت للحصين بن قعقاع التميمي، ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/١٠، وشرح شواهد الشافية: ٤١٣/٤.

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٩، وينظر: الخصائص: ٣٠٨/١، والمفصل: ٣٣٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٥١/٢.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٩٢٠/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فَأَمَّـــا ذِكْـــرُكَ الخُلَفَـــاءُ مِـــنْكُم

فَهُـــمْ مَنَعُـــوا وَرِيْـــدَكَ مِـــنْ وِدَاجِـــي

وَلَـــولاهُمْ لَكُنْـــتَ كَعَظْـــمِ حُـــوْتٍ

هَـــوَى فِـــي مُظْلِـــمِ الغَمَـــرَاتِ دَاجِـــي

وَكُنْـــتَ أَذَلَّ مِـــنْ وَتَـــدٍ بِقَـــاعٍ

يُـــشَجِّجُ رَأسَـــهُ بِالفِهْـــرِ وَاجِـــي

ومعناها أنها تهجو أباها بأن ذكر مساوئ الخلفاء)[١].

وهذه الأبيات التي ذكرها اليزدي، نسبها المبرد في كتابه «الكامل»[٢] لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت لا لابنته، يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أُمَيَّة، ونسبها كذلك البغدادي لعبد الرحمن بن حسان[٣].

١١-**لم يهتم بالتنبيه على روايات الشاهد إلا في موضع واحد**، كقوله عند كلامه على إدغام تاء الافتعال: (ومن الجائز الحسن ما يقع بعد الظاء، إما بقلب الأولى إلى الثانية، أو العكس، كـ«اظْطَلَمَ، واطَّلَمَ»، وروي الثلاث في قول زهير[٤]:

هُـوَ الجـوادُ الـذي يُعطيـكَ نائِلَـهُ

عَفـوًا، وَيُظلَـمُ أَحيانًـا فَـيَظْطَلِمُ)[٥]

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢/٧٧٢-٧٧٣.

(٢) ينظر: الكامل في اللغة: ١/٢٠٩، ٢/٧٧.

(٣) ينظر: شرح شواهد الشافية: ٤/٣٤٣.

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١١٥، والرواية فيه كذا: فيظّلِمُ، وينظر: الكتاب: ٤/٤٦٨، والمنصف: ٥٤٥، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٣١٦، ٣١٩، وشرح شواهد الشافية: ٤/٤٩٣.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٢/١٠٣٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والروايات الثلاث هي[١]: فيظّلم، وفيظطلم، وفيطّلم.

والملاحظ في شرحه أن أكثر الأبيات الشعرية[٢] التي استشهد بها مسبوق إليها من الشراح الذين سبقوه كرضي الدين الاستراباذي[٣]، والجاربردي[٤].

٢- النثر:

المرويات النثرية -غير القرآن والحديث- قسمان:

أ- **قسم مقطوع بحجيته عند النحاة**، وهو الذي قيل في مدة زمنية محددة بقرابة ثلاثة قرون، قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، أي: حتى منتصف القرن الثاني الهجري.

ب- **القسم الثاني وهو ما قيل بعد هذه القرون الثلاثة، حتى أوائل القرن الرابع الهجري**، وهو:

- إما منقول عن أهل البادية، فهو حجة ويستشهد به في كل فروع الدراسات اللغوية: صوتية أو صرفية أو نحوية أو معجمية.
- وإما منقول عن أهل الحضر، فليس بحجة في مجالات الدرس اللغوي، وإن كان حجة في ميادين المعاني والبيان والبديع[٥].

وقد أجمل هذا الموقف بوضوح أبو جعفر الأندلسي في شرح بديعية ابن جابر إذ قال: (علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين

---

(١) جاء في المنصف: ٥٤٥ (ويروى «فينظلم: ينفعل»، وهو رواية رابعة).

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٧١، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٤، ٢٨٤، ٣٨٥، وغيرها.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٣٧، ١٢٤، ١٣٩، ١٦٥، ١٧٧، ٢/٨٨، ٢٥٠، وغيرها.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٠، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ١١٨، ١٢٦، ١٣٤، ١٤٦، وغيرها.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٤٩، ٥٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع على العقل، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرًا)[١].

وقد أورد اليزدي في شرحه عددا غير قليل من اللهجات، والأمثال، والأقوال المأثورة عن العرب، ويتجلى ذلك فيما يأتي:

أ- **لهجات العرب[٢]:**

اليزدي في شرحه -كغيره من علماء العربية الآخرين- استشهد بلهجات القبائل العربية الذين عنهم نُقِلَت اللغة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب[٣]، ومن تلك اللهجات أو اللغات لغة طيّئ[٤]، وتميم[٥]، وقيس[٦]، وهذيل[٧]، وكذلك استشهد بلهجات أخرى كلغة الحجاز[٨]، وعُقَيْل[٩]، وفزارة[١٠]، وبكر[١١]، وبني سعد[١٢]، وكلب[١٣].

---

(١) نقلا عن خزانة الأدب للبغدادي: ١/٥.

(٢) عند العلماء المتقدمين تسمى بـ«اللغات».

(٣) جاء في الاقتراح: ٣٣ (إن القبائل التي أخذ عنهم اللسان العربي هم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين).

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٢٥١، ٥٣٢، ٢/٨٩٨، ٩٤٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٥، ٤٨٥، ٤٩١، ٢/٨٧٩، ٩٧٦، ١٠١٤.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٢٧.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٢٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٧٠، ٤٨٥، ٥٥٢، ٧٩٥، ٨١٦.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٩٢.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٢٧.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٦٠، ٩٨١.

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٥٦.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٦١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والملاحظ كذلك أنه استشهد بلهجات محلية لم تكن هذه اللهجات في عصر النقاوة والفصاحة وعصر الاستشهاد، وإنما هي في عصره، أي: في القرن الثامن الهجري، ومن المعروف أن هذا القرن ليس من القرون التي يستشهد بها في اللغة والنحو والصرف، وإنما استشهد بها من أجل الاحتكام إلى المشاهدة والمعاينة، ومن تلك اللهجات هي: لغة عامة أهل العراق(١)، ولغة بعض عوام بغداد(٢)، ولغة عامة أهل البادية(٣)، ولغة أهل مكة «حرسها الله»(٤).

ويمكن أن نبين منهج اليزدي في ذكر لهجات العرب بالآتي:

- **عزو اللهجات إلى أصحابها:**

يعزو اليزدي عددًا من اللهجات إلى أصحابها، ويترك بعضها من دون عزو يذكر، ومنها على سبيل المثال:

١. لغة هذيل:

ذكرها اليزدي بقوله: (وأما هذيل فتسوي بين العين الصحيحة والمعتلة فتفتح)(٥)، أي: أنّ هذيلاً تفتح عين «فَعْلَة» -بفتح فسكون- المعتل عند جمعه بالألف والتاء، نحو: رَوَضاتٌ وبَيَضاتٌ في رَوْضةٍ وبَيْضةٍ.

٢. لغة الحجاز وتميم:

ذكرهما اليزدي بقوله: (ومن أمثلة تحريك الثاني قولك: رُدَّ، ولم يَرُدَّ في لغة تميم؛ لأن الحجازيين يقولون: اُرْدُدْ، ولم يَرْدُدْ، وكان أصل ما هو لغة تميم كما هو لغة الحجاز)(٦).

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٩٩٤/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩٦/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩٨/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠١١/٢

(٥) المصدر نفسه: ٤٢٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٨٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣. لغة بني عُقَيْل:

ذكرها حينما شرح قول ابن الحاجب: (وَالكسر لُغَيَّةٌ)[١]، إذ قال: (الكسر ليس لغة كاملة، بل هو في لسان ناس من بني عُقَيْل[٢] سمعه الأخفش)[٣]، أي: كسر الدال من «رُدِّه» عند لحوق ضمير الغائب.

٤. لغة فزارة وقيس وبعض طيّئ:

جاء ذكرهم في باب الوقف في قلب ألف التأنيث همزة أو واوًا أو ياء، إذ قال: (وعن ناس من فزارة وقيس قلبها ياء، قالوا: حُبْلَيْ، وعن بعض طيّئ: حُبْلَوْ بالواو)[٤].

- **ذكر اللهجات من دون عزو إلى أصحابها:**

أورد اليزدي عددًا من اللهجات التي لم ينسبها إلى أحد، أي: يسكت عن نسبتها إلى أصحابها، ويكتفي بأنْ يقول عنها: اللغة الكُثرى[٥]، وبعض العرب[٦]، وعند الفصحاء[٧]، وقد فتح طائفة ههنا[٨]، وكثير من العرب[٩]، وأكثر العرب[١٠]، ومن العرب[١١].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٤٦.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٠١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٥.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٢/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٢٧/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٥/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٨/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٣/١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٣/١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٩/١.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٩/١.

(١١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٤/١، ٥٥٩، ١٠٤١/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن ذلك على سبيل المثال قوله: (اعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات: أحدها: حذف الحركة والتنوين مطلقًا، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا، يقولون: رأيت زيدْ، وجاء زيدْ، ومررتُ بزيدْ. والثانية: أن لا تحذف الحركة، ويقلب التنوين بالتناسب، فيقال: هذا زيدو، ورأيت زيدا، ومررتُ بزيدي. والثالثة: أن يحذفا من المرفوع والمجرور، ويقلب في المنصوب، تقول: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيدا، وهي المختارة)[١].

اللغة الأولى التي ذكرها اليزدي بين أن هناك نصًّا من الكتاب[٢] نسبها أبو الحسن إلى ناس من العرب يقولون: رأيت زيْدْ، فلا يثبتون ألفًا، يجرونه مجرى المرفوع والمجرور، وذكر ابن مالك أنها لغة ربيعة[٣]. واللغة الثانية كذلك ذكر أن أبا الخطاب[٤] نسبها إلى أزد السراة[٥]. أما اللغة الثالثة فهي لغة سائر العرب، وهذا ما أكده اليزدي بقوله: «وهي المختارة».

ومثله قوله في باب الإدغام: (وقد أجرى بعض العرب تاء الضمير المرفوع البارز من «تَ» لخطاب المذكر إلى «تُ» للنفس المتكلم مجرى تاء «افْتَعَلَ» في القلب والإدغام، فقالوا: خَبَطٌ في خَبَطْتُ كما قالوا: اطَّرَدَ)[٦]. وقد ذكر ابن السراج أنها لغة لناس من بني تميم[٧]، وكذلك نسبها إليهم ركن الدين[٨].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٢٢/١، ٥٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٦٩/٤، والنص أثبته الشيخ عبد السلام هارون في حاشية الصفحة المشار إليها عند نسخة للكتاب رمز لها «ب».

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨٠/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٦٧/٤.

(٥) ذكر المرادي في توضيح المقاصد: ١٤٦٩/٣ (أن أبا عثمان زعم أنها لغة قوم من أهل اليمن).

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١٠٤١/٢.

(٧) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧٢/٣.

(٨) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٨٠/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- **وصف بعض اللغات** بقوله: لغة ضعيفة[١]، ولغة رديئة قبيحة[٢]، ولغة قليلة[٣]، لغة رديّة[٤]، ولغة فصيحة[٥]، ولغة قليلة رديئة[٦]، ولغة قليلة خبيثة[٧]، ولغة عربية جيدة[٨].

ومن ذلك على سبيل التمثيل قوله: (كسر نونها لغة ضعيفة لا يرتضيها الفصحاء[٩]، وإن كان القياس، لفقدان الأخف عند كثرة الاستعمال، قال سيبويه[١٠]: «زعموا أن ناسا من العرب يقولون: مِنِ اللهِ، فيكسرون ويجرون على القياس». وهذا مما الرجحان في المعدول إليه)[١١]. ومثله قوله في ضم نون «عَنْ» مع اللام: (وأما الضم فيها، وقد حكي ذلك عن الأخفش[١٢]، فلغة رديئة قبيحة؛ لكون الضم في غاية البعد من الأصل والخفة)[١٣].

- **هناك لغة أطلق عليها اليزدي «لغة العامة»**[١٤]، ومن ذلك قوله: (وأما قولهم: فَوَارس في جمع فارس، فشاذّ، إذ «فواعل» جمع للمؤنث، وقول

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٩٣/١، ٥٣٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٤/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥٤/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨٧/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨٧/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦١/٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩٨/٢.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣٨/٢.

(٩) ذكر أبو حيان في الارتشاف: ٣٤٤/١ أنها لغة بحرانية.

(١٠) ينظر: الكتاب: ١٥٤/٤.

(١١) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٣/١.

(١٢) ينظر: المفصل: ٣٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٥١٠/١.

(١٣) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٤/١.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٧/١، ٤١٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العامة: صواحب في جمع صاحب خطأ، من الكتاب[١]: «وأما والد وصاحب فإنهما لا يجمعان كما يجمع قادم الناقة»، يعني لا يقال: أَوَالد وصواحب، كما قيل: قَوَادم)[٢].

ب- أقوال العرب المأثورة:

ومن ذلك على سبيل المثال قوله: (كقول العرب: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، و«مَاءُ شَنٍّ بَارِدٍ»[٣]، بجر «خَرِبٍ» و«بَارِدٍ»، وإن كان العامل يقتضي رفعهما؛ لكنهم أتبعوا اللاحق السابق)[٤]، ومثل قوله في الإضافة إلى «غدٍ»: (غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ، بفتح العين؛ لأنَّ وسطه ساكن أصلا، والدليل على السكون قول العرب[٥]: آتيك غَدْوًا، تريد غَدًا)[٦].

وكذلك قوله في مجيء «فَعِلٍ» بمعنى النسبة: (وهذا كقول العرب[٧]: رجل حَرِحٌ، أي: حِرَحِيٌّ)[٨]. ومن ذلك أيضا قوله: (وأما قول العرب[٩]: شُغْلٌ شَاغِلٌ، ومَوْتٌ مائِتٌ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ، فمعناه: شُغْلٌ ذو شُغْلٍ، وكذا الأخيران)[١٠].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٠٣/٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٤٤٩/١.

(٣) هذه العبارة: «ماء شن بارد»، مقتطعة من بيت شعري للخرز بن لوذان:

كذَب العتيقُ وماءُ شنٍّ باردٌ * إن كنتِ سائِلَتي غبوقًا فاذْهَبْ**

وكلمة «بارد» جاءت مرفوعة لا مكسورة، وهو من شواهد سيبويه: ٢١٣/٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢٩١/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٥٨/٣.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٣٨٨/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣٨٥/٣، والأصول في النحو: ٨٤/٣.

(٨) شرح الشافية لليزدي: ٤٠٣/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣٨٥/٣، والأصول في النحو: ٨٤/٣.

(١٠) شرح الشافية لليزدي: ٤٠٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ج- أمثال العرب:

عرّفها أبو عبيد القاسم بن سلام بأنّها: (حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه)[١].

وقال الكفوي في الكليات: (المَثَل: بفتحتين لغة، اسم لنوع من الكلام، وهو ما تراضاه العامة والخاصة لتعريف الشيء بغير ما وضع له من اللفظ، يستعمل في السراء والضراء)[٢].

اعتنى اليزدي بأمثال العرب، واتخذ منها مادة للاستشهاد بها على مسائله التي تناولها في أثناء شرحه، إلا أن الأمثال عنده أقل نسبة وعددًا إذا ما قيست بما استشهد به من القرآن الكريم وقراءاته والحديث والشعر، إذ بلغ عدد الأمثال عنده ثمانية أمثال، خمسة منها استشهد بها بنفسه، والباقي أورده ابن الحاجب في شافيته[٣]. وسأذكر فيما يأتي الأمثال التي استشهد بها اليزدي، وهي:

١. «**مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ**»[٤]: استشهد به على جواز كون «شَعَرَ» جاريًا مجرى اللازم[٥].

---

(١) الأمثال: ٣٤/١.

(٢) الكليات: ٨٥٢.

(٣) ينظر: الشافية في علم التصريف: ١٨، ٤٤، ٨٥.

(٤) ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ٢٩٠، وجمهرة الأمثال: ٥٢٤، ومجمع الأمثال: ٣٠٠/٢، والمستقصى في أمثال العرب: ٣٦٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١٧/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢. قولهم: «**اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ**»(١).

٣. قولهم: «**اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ**»(٢): استشهد بهما على أن من معاني «اسْتَفْعَل» التحول، أي: صار الجمل متصفا بصفة الناقة، والشاة متصفة بصفة التيس، أي: ضعف الجمل حتى صار كأنه ناقة، وقويت الشاة حتى صارت كأنها تيس(٣).

٤. «**أَعْطِ القَوْسَ بَارِيْهَا**»(٤): شاهد على إسكان الياء المفتوحة، وهو من الشذوذ؛ لأن كلمة «باريها» حقها الفتح؛ لأنها مفعول به ثان لـ«أعْطِ»(٥).

٥. «**لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ**»(٦)، على إبدال الصاد زايًا إذا كانت الصاد ساكنة واقعة قبل الدال؛ لأن الصاد من المهموس، والدال من المجهورة، وبينهما منافاة، فأبدلوا منها الزاي لموافقتها لها في الصفير، والدال في الجهر(٧).

---

(١) ينظر: المستقصى في أمثال العرب: ١٥٦/١، ولكن فيه بدل كلمة «الشاة» «العنز».

(٢) ينظر: أمثال العرب للضبي: ١٧٤، والأمثال لأبي عبيد: ١٢٩، والأمثال للهاشمي: ٥٩، ومجمع الأمثال: ٩٣/٢، وهذا المثل لطرفة بن العبد.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ٢٠٤، وجمهرة الأمثال: ٤٧، والأمثال للهاشمي: ٤٠، ومجمع الأمثال: ١٩/٢، وهذا المثل مأخوذ من قول القائل:

يا باري القوس بريًا لست تحكمه لا تظلم القوس أعط القوس باريها

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٩١٨/٢.

(٦) المثل يروى كذلك بالصاد «فُصِدَ»، ينظر: الأمثال لأبي عبيد: ٢٣٥، وجمهرة الأمثال: ٤٨٤، والأمثال للهاشمي: ٢٢٠، والمستقصى في أمثال العرب: ٢٩٤/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٩٦٠/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والملاحظ أن اليزدي حينما يورد الأمثال كان أحيانًا ينبه على أنه مَثَـل[١]، وأحيانًا أخرى لا ينبه بل يكتفي بذكر كلمة «قولهم»[٢] أو «قالوا»[٣]، وكذلك كـان -أحيانًا- يذكر قصة المثل، ومثال ذلك قوله: (كقول حاتم: هكذا فَزْدي أنَهْ[٤]: أراد فصدي، وقصته أنه كانت عادة الجاهلية إذا نزل بهم ضيف، ولم يكن عندهم طعام أنهم فصدوا جملاً، وصبوا الدم على النار ليـصير كالكبـد المـشوي، وأطعمـوا الضيف، ولهذا قالوا: لم يُحْرَمْ من فُزْدَ له، أرادوا: فصد، علـى بنـاء المفعـول وإسكان الصاد، فبينما حاتم مقيد تحت خيمته وقد كان أسيرًا، إذ نزل بمـن أسـره ضيف، فأمره أن يفصد الجمل فنحره، فقال له: أمرتك بالفصد فنحرته! فقال: هكذا فَزْدِي أَنَهْ، فقال: من أنت؟ وكان لا يعرفه، فقال: أنا حاتم الطائي، فخلّى سبيله)[٥].

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢١٧/١، ٩١٨/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٩٦٠/٢.

(٤) وينسب إلى كعب بن مامة كذلك في قصة هي التي حكاها اليزدي لحاتم، ولكن الذي أمره بالفصد كانت امرأة، ينظر: مجمع الأمثال: ٣٩٤/٢.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٩٦٠/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الثاني:

القياس

القياس في **اللغة**: التقدير، جاء في الصحاح: (قِسْتُ الشَّيء بِغَيرِهِ وَعَلَى غَيرِهِ أَقِيسُهُ قَيْسًا وَقِيَاسًا فَانْقَاسَ، إِذَا قَدَّرْتُهُ عَلَى مِثَالِهِ، وفيه لُغَةٌ أُخرى: قُسْتُهُ أَقُوسُهُ قَوْسًا وَقِيَاسًا[١]، ولا يقال: أَقَسْتُهُ، وَالمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ، وَقَايَسْتُ بَينَ الأَمرَيْنِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا)[٢]، وجاء فيه أيضًا: (قِسْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ قَدَّرْتُهُ عَلَى مِثَالِهِ، وَيُقَالُ: بَيْنَهُمَا قَيْسُ رُمْحٍ، وَقَاسُ رُمْحٍ، أَيْ: قَدَرُ رُمْحٍ)[٣].

وفي **الاصطلاح**:

حدّه علي بن عيسى الرماني بأنَّه: (الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول)[٤].

وحده ابن بابشاذ[٥] بقوله: (حَمْلُ الشّيء على الشّيء لِضَرْبٍ من الشَّبَهِ)[٦].

وحده الأنباري بأنّه: (حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)[٧]، أما ابن الحاجب فقد عرفه بقوله: (القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه)[٨].

---

(١) أصله «قوَاسٌ»، ولكن لما انكسر ما قبل الواو انقلبت ياء، كما قالوا: قَامَ قِيَامًا، وَصَامَ صِيَامًا، وعَاذَ عِيَاذًا.

(٢) الصحاح «قوس»: ٩٦٧/٣، وينظر: لسان العرب «قوس»: ١٨٦/٦، وتاج العروس «قوس»: ٤١١/١٦.

(٣) المصدر نفسه «قيس»: ٩٦٨/٣.

(٤) رسالة الحدود: ٣٨.

(٥) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري المعروف بابن بابشاذ النحوي اللغوي، توفي سنة ٤٦٩هـ، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن السراج، والتعليق في النحو. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٦٣، ومعجم الأدباء: ١٤٥٥/٤، والأعلام: ٢٢٠/٣.

(٦) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٥/٢.

(٧) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، وينظر: الاقتراح: ٥٩.

(٨) منتهى الوصول والأمل: ١٦٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه بأنّه: (حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ)[١].

هذه التعاريف وغيرها[٢] متقاربة من حيث جعل المسموع أصلاً في القياس على ما يجد في العربية من ألفاظ وتراكيب، وبفضل القياس استطعنا أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم نأخذ العربية جميعها بالسَّمَاع.

كأن نقول: طِبَاعة وصِحَافة، على مثال قول العرب: تِجَارة وزِرَاعة، وكأن ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولاً به... وهلم جرًّا، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم، وذلك لأنه كما يقول الأنباري: (لما كان غير منقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مَقِيسٍ في صناعة الإعراب)[٣].

أركان القياس:

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع فلابدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس. وفي هذا يقول الأنباري: (ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلّ قياس من أقيسة النحو)[٤].

---

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٠.

(٢) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، ومن أسرار اللغة: ١٠، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٩١.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، ٤٦.

(٤) لمع الأدلة: ٩٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

نشأته وتطوره:

القياس قديم في العربية، لجأ إليه النحاة منذ وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه بعد أن أصبح علمًا قائمًا بذاته، فيروي ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء ما نصه: (وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤليّ)[١].

وذكر ابن سلام أيضًا أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: (كان أول من بَعَجَ النَّحوَ ومَدَّ القياس والعلل)[٢].

ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه إنَّه: (كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه)[٣]، وقد عدّه ابن جني (سَيّد قومه وكاشف قناع القياس في علمه)[٤].

ولا ريب أنَّ النحاة بعد الخليل، بصريهم وكوفيهم، قد نهلوا من معين علمه، وعَبّوا من بحر فكره وعقله، فهذا سيبويه تلميذه الذي يمثل أنموذجًا على ذلك، إذ اعتد بالقياس اعتدادًا كبيرًا، وكتابه خير دليل على ذلك.

وفيه يقول ابن جني: (ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سَمْتهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، جاز لصاحب[٥] هذا العلم الذي جمع شَعَاعَه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا ويحذوه

---

(١) طبقات فحول الشعراء: ١/١٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/١٤.

(٣) أخبار النحويين البصريين: ٣١، وينظر: بغية الوعاة: ١/٥٥٧.

(٤) الخصائص: ١/٣٦٢.

(٥) يريد به سيبويه.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحوًا مما اعتقدوا في أمثالـه، لاسيما والقياس إليه مُصْغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل)[١].

وقد جاء بعد سيبويه نحاة اهتموا بالقياس، وأَوْلَوْهُ عنايتهم، ومنهم أبو الحسن الأخفش الذي لازم سيبويه وتلمذ له، وأخذ عنه، وألف في القياس كتاب «المقاييس في النحو»[٢]، ومنهم أبو عثمان المازني الذي كان يقول: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)[٣]، وليس كتابه «التصريف» الذي شرحه ابن جني إلا دليلاً على اعتنائه واهتمامه الكبير بالقياس على كلام العرب. ومنهم أبو العباس المبرد الذي قال فيه الأزهري: (كان من أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه)[٤]، وقد وصفه ابن جني بقوله: (يُعَدُّ جَبَلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقَرَّرَها، وأجرى الفروع والعِلَلَ والمقاييسَ عليها)[٥]، وقد عَدَّهُ الدكتور شوقي ضيف آخر أئمة المدرسة البصرية المُهِمِّين[٦].

وكان أبو بكر بن السراج من متأخري المدرسة البصرية الذين اهتموا بأصول العربية وجمعوا مقاييسها، فقد عني بالقياس عناية شديدة جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية[٧].

---

(١) الخصائص: ٣٠٩/١، ٣١٠.

(٢) ينظر: الفهرست: ٧٥، ومعجم الأدباء: ١٣٧٦/٣، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ٩٤.

(٣) المنصف: ١٧٥، ١٧٧، وينظر: الخصائص: ٣٢٨/١.

(٤) تهذيب اللغة: ٢٤/١.

(٥) سر صناعة الإعراب: ١٤٠/١.

(٦) ينظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ١٢٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم يقتصر الاهتمام بالقياس على البصريين فحسب، بل اهتم به النحاة الكوفيون إلا أنَّهم اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون(١).

وممن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي، فقد اعتد به، واعتمد عليه وتساهل فيه حتى إنَّه كان يرى أن النحو كله قياس، إذ قال(٢):

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ

وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

وقد سار نحاة الكوفة الذين جاءوا بعده على خطاه في التساهل في الرواية والقياس على كل مسموع من شعر أو نثر.

وإذا ما بلغنا القرن الرابع بزغ لنا نجم أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني اللذين كان لهما باع طويل في القياس، ونما على أيديهما نماء كبيرًا، وقد بلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس أن روى ابن جني عنه مقالة مفادها: (أخطئ في خمسين مسألة ولا أخطئ في واحدة من القياس)(٣).

أما ابن جني فقد حذا حذوه بل تفوق على أستاذه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق وهو القائل: (مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)(٤).

---

(١) ينظر: المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ١٥٩، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٢٩.

(٢) ينظر: معجم الشعراء: ٢٨٤، ومعجم الأدباء: ١٧٤٧/٤، وإنباه الرواة: ٢٦٧/٢، وبغية الوعاة: ١٦٤/٢.

(٣) الخصائص: ٩٠/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٩٠/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم تكن الدكتورة خديجة الحديثي مغالية ولا مجانبة للصواب عندما قالت: (استتبت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على ما نراه عند ابن جني الذي اعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من النحويين واللغويين كابن الأنباري والسيوطي، وعلى كتابه «الخصائص» بوجه أدق حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي علي الفارسي)[١].

وكان الأنباري من شدة تعلقه بالقياس يقول: (اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلَّه قياس، ولهذا قيل في حدِّه[٢]: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة)[٣].

أهمية القياس:

للقياس أهمية كبيرة جدًّا لا يمكن لأحد إنكارها؛ لأنه يغني المتكلم عن سماع كل ما يقوله العرب، وأنه يستطيع أن يصوغ من الألفاظ والعبارات التي لم ترد في المنقول، فهو من أهم الطرق في تنمية الألفاظ؛ لأنه وثيق الصلة بالوسائل الرامية إلى إغناء اللغة وترقيتها، أما ما سواه من الوسائل الأخرى كالاشتقاق والنحت والتعريب... فتطبيق له.

القياس عند اليزدي:

اليزدي من العلماء الذين احتفوا بالقياس، إذ اعتمد عليه، واتخذه أصلاً يستند إليه في قبول المذاهب وردّها، وفي إثبات حججه ومناقشاته، ولتوضيح هذا الكلام أورد بعض الأمثلة كقوله في تضعيف مذهب الفراء في مسألة «أشياء»: (إنها كانت في الأصل «أَشْيِئاءُ»، على زنة «أَفْعِلَاءَ»، فحذفت اللام منها، فصارت أَشْيَاءَ على زنة أَفْعَاءَ، ويُوجَّه قوله بأنها جمع شَيْءٍ، وشَيْءٌ مخفف عن شَيِّئٍ، كما

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٣١.

(٢) القائل به هو أبو علي الفارسي. ينظر: التكملة: ١٨١.

(٣) لمع الأدلة: ٩٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أن مَيْتًا مخففا عن مَيِّتٍ، وقد يجمع فَيْعِلٌ على أَفْعِلاءَ، كما جمع بَيِّنٌ على أَبْيِنَاء، فثبت أنها غير مقلوبة، بل محذوفة اللام، وهو ضعيف جدًّا؛ لأنّ فيه ارتكاب محذورين:

الأول: إن قياس شَيْءٍ على مَيْتٍ غير مستقيم؛ لأن الفرق بين المقيس والمقيس عليه ثابت، وهو أنّ الميِّت الذي خفف عنه المَيْتُ موجود كثير الاستعمال، بل أكثر استعمالاً من المخفف، فلذلك قيل بالتخفيف، بخلاف الشَّيء المخفف عنه الشَّيء فإنّه ليس بموجود(١)، ووجود المخفف فرع عن وجود المخفف عنه، فثبت أنه ليس كذلك)(٢).

وقوله في «استكان»: (وقيل(٣): هو مشتق من الكَيْن، وهو لحم باطن الفرج؛ إذ هو في أَذَلِّ موضع، أي: صار مثله في الذلّ. وقيل(٤): جاء كَانَ يَكِيْنُ، بمعنى: خَضَعَ، والوجه بناء على هذا هو الثاني، إذ لا يلزم الخروج عن القياس، ولا عدم المناسبة، ولو كان هذه اللغة مشهورة لكان أحسن الوجوه)(٥).

ومن ذلك قوله في اعتراضه على الميداني: (وقول الميداني(٦): يقال: أَكْرَمْتُهُ كَرَامَةً على حذف الهمزة من الأول وإبدال الهاء منها كما قالوا: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً. خطأ؛ لأنَّ الحذف والتعويض في الإقامة للمقتضي الإعلالي، ولا مقتضي

---

(١) وقد سبقه في هذا الرد على الفراء ابن جني، والأنباري، والسخاوي، وابن الحاجب. ينظر: المنصف: ٣٦٠، والإنصاف: ٣٠٢/٢، وسفر السعادة: ٦٩/١، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣).

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٦٠/١.

(٣) هو رأي أبي علي الفارسي، وتبعه على ذلك ابن القطاع. ينظر: المسائل الحلبيات: ١١٥، والخصائص: ٣٢٧/٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧٢٢/٦، وتهذيب كتاب الأفعال: ١٧٦/٢.

(٤) وهو رأي أبي سعيد الضرير البغدادي اللغوي، وحسنه الأزهري. ينظر: تهذيب اللغة: ٢٠٤/١، وقد وهم محقق كتاب شرح الشافية لليزدي إذ نسبه إلى أبي سعيد السيرافي والصواب ما ذكرت.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٩٣/١.

(٦) ينظر: نزهة الطرف: ٢٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في الكَرَامَةِ، وأيضًا لو كان الأمر كما قال لكان القياس أن يقال: كِرَامة بكسر الكاف لوجهين:

أحدهما: أن الأصل في الساكن إذا حرك أن يحرك بالكسر.

الثاني: أنه كان ينبغي أن يكسر ليكون دالاً على الهمزة المحذوفة؛ إذ كانت مكسورة، فلما لم يكسر دل على أنه ليس مما يقول في شيء)[١].

وقوله في النسب إلى أُخْتٍ وبِنْتٍ: (اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه[٢] أنّ التاء للتأنيث، وإن كانت بدلاً عن الواو المحذوفة، فكما لا تثبت في التحقير فلا يقال: أُخَيْتٌ وبُنَيْتٌ، لا تثبت في الإضافة، بل تحذف، وإذا حذفت وجب رد الاسم إلى ما كان عليه في الأصل، فبعد ردّ المحذوف تضيف فتقول: أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ، ولا يظهر على هذا المذهب فرق بين الإضافة إلى أخ وابن بتقدير الرد وبينهما إلى أُخْتٍ وبِنْتٍ.

وأما مذهب يونس[٣] فأن يُجري التاء مُجرى حرف أصلي، ويبقّي الاسم على ما كان قبل النسبة، فيقال: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ، فتعرف ثبوت الفرق على هذا المذهب. والحق الأول، والدليل عليه القياس المتقدم، وإلا لزم الترجيح من غير مرجح؛ إذ لا مرجح ههنا لتبقية التاء)[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٦٠/٣، ٣٦١، والأصول في النحو: ٧٧/٣، والتكملة: ٢٦٥، وشرح الكافية الشافية: ١٩٥٥/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦١/٣، وشرح الشافية للرضي: ٦٩/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٤٠٧/١، وتوضيح المقاصد: ١٤٦٢/٣، وجامع الدروس العربية: ٢١٨.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٣٩٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن ذلك أيضًا قوله في ذي الزيادة عندما تحدث عن أصل: «أوّل»: (وذهب طائفة[١] إلى أن أصله همزة وواو ولام، فيكون على هذا أصله «أَأْوَل» بهمزتين ثم واو، فقلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغمت في الواو التي هي عين، فصار: أوّلُ... وهذا المذهب أردأ؛ لأن قياس الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها أن تقلب ألفًا، وكان الواجب أن يقال بناء على أصلهم: أَأْوَلُ بهمزة ثم ألف ثم واو، كما يقال في أَأْدم: آدم، وأما قلبها واوًا فمن باب التحكم المحض؛ إذ لا مقتضي له أصلاً ورأسًا)[٢].

وقد يعتمد القياس في بعض الأحيان للرد على شراح الشافية، ومن ذلك قوله في تصغير إنسان: (وذكر الشارحون[٣] أنّ القياس في إنسان: أُنَيْسَان، والقياس والمنقول في الكتب أُنَيْسِيْنٌ[٤]، لأن الألف والنون فيه ليستا كما في سَكْرَان، بل هما كما في سِرْحَان فتنبه)[٥]، يعني: أنَّ تصغير إنسان: أُنَيْسِيَان، وكان القياس أن يقال: أُنَيْسِيْنٌ، ولكن بعض شارحي الشافية ذكروا أن القياس في تصغيره أُنَيْسَان إذ عدّوا الياء في أُنَيْسِيَان زائدة فعندما تحذف يبقى اللفظ «أُنَيْسَان»، أما اليزدي فقد قاسه على «سِرْحَان» إذ يقال في جمعه وتصغيره: سَرَاحين، وسُرَيْحِيْن، وما ذكره اليزدي في قوله: «والمنقول في الكتب أُنَيْسِيْن» فيه نظر؛ وذلك لأني وجدت من النحاة واللغويين من ذهب إلى أن القياس هو «أُنَيسان» كالصيمري[٦]، وابن سيده[٧]،

---

(١) وهو أحد قولي الفراء فيما حكاه ثعلب عنه. ينظر: المنصف: ٤٤٨، والممتع: ٣٥٨/١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٥٩٤/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١٣)، وشرح الشافية لركن الدين: ٣٥٨/١.

(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٨٣/١، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٤/١، وشرح الشافية للجاربردي: ٩٤، وشرح الشافية للنظام: ١٠٣.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٣٣٨/١.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٠٩/٢.

(٧) ينظر: المخصص: ٢٧٠/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وابن الأثير(١)، وابن منظور(٢)، وقد تبعهم على ذلك أبو حيان(٣)، ونقره كار(٤)، والغزي(٥)، وزكريا الأنصاري(٦)، والفاكهي(٧).

والذي أراه جواز الأمرين، أي: أُنَيْسَان، وأُنَيْسِيْن قياسا على ظَرِبَان(٨)؛ لأنهم قالوا في تصغيره: ظُرَيْبَان، لقولهم: ظَرَابِيّ(٩)، وقيل في جمعه: ظَرَابين، فعلى هذا يجوز: ظُرَيْبِيْن(١٠)، فقياس إنسان قياس ظَرِبان؛ لأنهم قالوا في جمعه: أَنَاسِيّ، وأَنَاسِيْن(١١).

وممّا ورد من ذلك قوله في شواذ النّسب كالأَزَلِيِّ والثُّلاثِي: (وقال الشارحون(١٢): الأزَلِيُّ منسوب إلى: لَمْ يَزَل، فحذفوا «لَمْ» وقلبوا الياء ألفا، وثُلاثِيّ منسوب إلى ثلاثة لا إلى ثُلاث؛ لأن المراد لفظ منسوب إلى ثَلاثَة. وأنا أقول: لفظ الأَزَل موجود، فلا حاجة إلى هذا التّكلف، والثُّلاثيّ منسوب إلى ثُلاث بمعنى أنَّه من الكلمات التي جاءت حروفها ثُلاث، كما تقول: هو بغداذي، أي: من بغداذ، فلا

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٧٥/١.

(٢) ينظر: لسان العرب «أنس»: ١١/٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٨/٩.

(٤) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٦٣.

(٥) ينظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٩٥.

(٦) ينظر: المناهج الكافية: ٦٣.

(٧) ينظر: كشف النقاب: ٥٠٠.

(٨) الظَّرِبان: دويبة على هيئة الهر منتن الريح كثير الفسو. ينظر: الصحاح «ظرب»: ١٧٤/١، ولسان العرب «ظرب»: ٥٧١/١، وتاج العروس «ظرب»: ٢٩٤/٣.

(٩) ينظر: لسان العرب «قحا»: ١٧١/١٥.

(١٠) ينظر: الارتشاف: ١٧٤/١، ١٧٥.

(١١) ينظر: تهذيب اللغة: ٦٠/١٣، ٦١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٥٣/٨.

(١٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٤١٤/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٢٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حاجة إلى ارتكاب الخروج عن القياس، هذا وقد عرفت أن مثل كُرْسِيٍّ منسوب أصلا، فهذا أولى، فلا يُخالف القياس إلا بثبت قطعي)[١].

ولم يكن شراح الشافية أول من قال بهذا بل سبقهم في ذلك بعض أهل العلم، قال الجوهري: (والأَزَل بالتحرك: القِدَم، يقال: أَزَلِيٌّ، ذكر بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقِدَمِ: لَمْ يَزَلْ، ثم نسب إلى هذا فلم يستقم إلا باختصار، فقالوا: يَزَلِيٌّ، ثم أبدلت الياء ألفا؛ لأنّها أخف، فقالوا: أَزَلِيٌّ، كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذِيْ يَزَنَ: أَزَنِيٌّ، ونصل أَثْرَبِيّ[٢])[٣].

وقد ذكر الغزي كلامًا يؤيد ما قاله اليزدي، فقال: (قوله[٤]: «وأزلي منسوب إلى لم يَزَلْ»، لا ضرورة إلى ذلك بل هو منسوب إلى الأَزَل على القياس)[٥].

ولم يخل الشرح من الإشارة بين الفينة والأخرى إلى ما شذّ عن القياس، أو ما خرج عن القياس، أو مما ليس بجار على القياس، فقد دأب الشارح على التنبيه على ذلك، وذكر القياس في الألفاظ الشاذة أو الخارجة عن القواعد الصرفية، ومن أمثلته قوله في اسم المَرَّة: (وشذ مما ذكر قولهم: لَقِيْتُهُ لِقَاءَةً، وأَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً، والقياسُ: لَقْيَةً، وأَتْيَةً)[٦]؛ وذلك لأن مصدر الثلاثي المجرد إذا لم يكن فيه تاء يبنى للمرة على «فَعْلَةٍ» بفتح الفاء وسكون العين، ولَقَى وأَتَى ثُلاثي مجرد لا تاء في مصدره، على حين جعله سيبويه في الكتاب من القليل، إذ قال: (وقالوا: أَتَيْتُهُ

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤٠١/١.

(٢) منسوب على يثرب.

(٣) الصحاح «أزل»: ١٦٢٢/٤، وينظر: مقاييس اللغة «أزل»: ٣٩، ولسان العرب «أزل»: ١٤/١١.

(٤) أي: قول الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ١٢٥.

(٥) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٢٥.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٢٨٧/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إِتْيَانَةً، ولَقِيْتُهُ لِقَاءَةً واحدةً، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام، كما قالوا: أَعْطَى إِعْطَاءَةً، واسْتَدْرَجَ اسْتِدْرَاجَةً، ونحو: إِتْيَانَةً قليل، والاطراد على فَعْلَةٍ)[١]، وتبعه على ذلك ابن السراج[٢].

ومن ذلك قوله: (وأما قولهم: المَظِنَّة[٣] بالكسر، والمَقْبُرة بالضم، فليس بجار على القياس، والقياس فيهما الفتح؛ لأن مضارعها يَظُنُّ ويَقبُرُ، بضم العين، وقد جاء المَشْرُقَةُ والمَشْرُبَة بالضم أيضًا، وإنما قال[٤]: والمَقْبُرة فتحًا وضمًّا؛ لأنّ لحاق التاء الخروج عن القياس، فيكون الخروج عنه في الضم مرتين)[٥].

وقوله في إثبات الياء، نحو «سَلِيْقَة» عند النسب: (لما ذكر أن القياس حذف الواو والياء، فالإثبات يكون شاذا خارجًا عنه، وكان القياس في سَلِيْقِيّ وسَلِيْمِيّ: سَلَقِيٌّ، وسَلَمِيٌّ، ومن الكتاب[٦]: وقد تركوا التغيير في مثل حَنِيْفَة، ولكنه شاذ قليل، وقد قالوا في سَلِيْمَةَ: سَلِيْمِيٌّ، وفي عَمِيْرَةِ كَلْبٍ، عَمِيْرِيٌّ. وقال يونس: هذا قليل خبيث)[٧].

ومما ورد كذلك قوله: (وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ شاذ، لأن الهمزة انقلبت نونًا، والقياس: صَنْعَاوِيٌّ، وبَهْرَاوِيٌّ، ورَوْحَاوِيٌّ)[٨]؛ وذلك لأن النسب إلى ما آخره همزة بعد الألف إن كانت للتأنيث قلبت واوًا.

---

(١) الكتاب: ٤/٤٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/١١٠.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٩٠: (وغير الجاري كالمظنة بالكسر، إذ قياسه مَظَنَّة بالفتح؛ لأنه من ظَنَّ يَظُنُّ، فالكسر فيه شاذ).

(٤) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٠.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٩٢، وينظر: بغية الطالب: ٤٧، وزبدة الأقوال: ١٠٤، وفتح الأقفال: ١٣٠، ١٣٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٩.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٥٨.

(٨) المصدر نفسه: ١/٣٨٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهناك ظاهرة تجدر الإشارة إليها عند اليزدي، وهي أن حرصه على مبدأ القياس والمحافظة عليه جعله يقارن بين قياس وقياس آخر، فنراه يستعمل اصطلاح «الأقيس» وهو تعبير يريد منه الترجيح بين قياسين لمسألة واحدة وفقًا لتعليلات يراها، ومن ذلك قوله في مجيء الصفة المشبهة على وزن «فَعْل» كشَكْسٍ: (وشَكْسٌ، أي: صعب الخُلُق[١]، والفرّاء بكسر العين، وهو أقيس)[٢].

ومما ورد من ذلك أيضا قوله في أوزان التصغير الثلاثة: (والمراد بقولهم: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ ليس حقيقتها، بل صورتها؛ لأن مثل مُيَيْتٍ وهُوَيْرٍ[٣] في الحقيقة فُيَيْلٌ وفُوَيْلٌ، لا فُعَيْلٌ ومثل مُقَيْتِلٍ، كذا مُفَيْعِلٌ، ومثل قُرَيْدِدٍ فُعَيْلِلٌ، لا فُعَيْعِلٌ، ومثل مُصَيْبِيْحٍ وأُخَيْرِيج مُفَيْعِيلٌ وأُفَيْعِيل، لا فُعَيْعِيلٌ، فدل على أن المراد اعتبار عدد الحروف والحركات. واعلم أنه لو كررت اللام ولم يكرر العين لكان أقيس؛ لأن تكرار العين حقيقة لا يوجد إلا نادرًا، كقولك في خَفَيْفَدٍ[٤]: خُفَيْفِدٌ وخُفَيْفِيْدٌ، وأما تكرار اللام ففي الرباعي والخماسي الأصليين والملحق بهما، فتكرار اللام على حسب ما يقتضيه قياس الوزن... ثابت، وهذا مما غفل عنه القدماء والمتأخرون من النحاة فتنبه)[٥].

يفهم من هذا النص أن اليزدي وحده من قال بهذا، وهذا كلام صحيح، لأني قد اطلعت على كثير من كتب النحو والصرف، فلم أقف على مثل هكذا رأي، وهو يحسب له.

---

(١) جاء في لسان العرب «شكس»: ١١٢/٦: (الفراء: رجلٌ شَكِسٌ، وهو القياس).

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٦٣/١.

(٣) تصغير هارٍ، وهو اسم فاعل من هار الجرف والبناء يهور، إذا سقط. ينظر: الصحاح «هور»: ٨٥٦/٢، ولسان العرب «هور»: ٢٦٨/٥، وتاج العروس «هور»: ٤٤٦/١٤.

(٤) الخفيفد، والخفيدد: السريع، والظليم الخفيف. ينظر: الصحاح «خفد»: ٤٦٩/٢، ولسان العرب «خفد»: ١٦٣/٣، وتاج العروس «خفد»: ٦٠/٨.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٣٠٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال في موطن آخر في تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة كـ«حَوْلايا»: (وفي حَوْلايا[١]، وهي اسم موضع: حُوَيْلِيٌّ، على زنة فُعَيْعِيلٍ؛ وذلك لأن الألف لما حذفتها بقي الاسم في التصغير على حُوَيْلاي، فانقلبت الألف ياء لكونها بعد كسرة التصغير، فاجتمع ياءان السابقة منهما ساكنة، فلزم الإدغام، فصار حُوَيْلِيًّا، والحكم في هذا الباب الصرف؛ لأن عدمه إنما كان لأجل الألف، وقد زالت. ومنهم من قال[٢]: حُوَيْلٍ، مجريًا لها مجرى قاضٍ، ووجهه أنّه حذف الألف لكونها زائدة، أو حذفت الياء الأخيرة طلبًا للخفة، فيقول: هذه حُوَيْلٍ، ومررتُ بِحُوَيْلٍ، ورأيتُ حُوَيليًا، وقد قال المصنف في شرح المفصل[٣]: «كذلك في الأصل»، والأقيس ما تقدم)[٤].

وقد جاء في شرح المفصل لابن يعيش ما نصه: (وأما حَوْلايَا، وهي اسم موضع، فتقول في تصغيره: حُوَيْلِيٌّ؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة فيبقى حَوْلاي، على خمسة أحرف والرابع منها ألف فلا تسقط بل تقلب ياء؛ لانكسار اللام بعد ياء التصغير وتدغم فيما بعدها فيصير حُوَيْلِيّ، والذي وقع في نسخ الكتاب «حُوَيلٍ» كأنه حذف الألف وما قبلها، فبقي حَوْلا، ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فقال: حُوَيْلٍ، منقوصًا، والصواب ما ذكرناه متقدمًا)[٥].

---

(١) حولايا: قرية كانت بالنهروان. ينظر: معجم البلدان: ٣٢٢/٢، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٩/٥، والرضي في شرح الشافية: ٢٤٦/١ أن حولايا اسم رجل.

(٢) والقائل به هو الزمخشري، ينظر: المفصل: ١٧٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٦.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٣٢٧/١، وينظر: بغية الطالب: ٦٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهناك أمر مهم لابدَّ من الإشارة إليه وهو موقفه من القياس على الكثير والقليل والنادر والشاذ، فقد ذكر اليزدي أن كثرة الاستعمال لا يلزم قياسيته، وهذا واضح من خلال قوله عند كلامه على «التَّفْعَال»: (فإن قلت: أقياسيٌّ هو أم سماعيٌّ؟ قلت: نص بعضهم على قياسيته. وقيل[١]: سئل الزمخشري عن هذا فقال: كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسيًّا، ولا يبعد أن يقال سماعي، ولا يلزم من كثرته قياسيته، وإني لم أسمع استعمال مثل: تَخْرَاج وتَحْسَان وتَحْمَاد)[٢].

وهذا إن دل على شيء، فإنَّما يدل على أن اليزدي لم يجعل من شروط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، وقد ضرب مثالاً للقياس على القليل، فقال: (الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالفه، إذ لو لم يكن كذلك لوجب إجراء التأويل في كل قليل، وإلا لزم تخصيص أحد المتساويين، فاستلزم ذلك ارتفاع القليل أصلاً ورأسًا)[٣].

أما القياس على النادر، فقد ذكر أنه لا يقاس عليه، ومن ذلك قوله عندما تحدث عن التزام الحذف والتعويض في نحو: تَعْزِيَةٍ[٤]، فقال: (وقد جاء الأصل من غير حذف وتعويض نادرًا، قال الشاعر[٥]:

---

(١) جاء في شرح المفصل المسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي: ٨٦/٣ (العمرانيُّ: سألت صاحب الكشاف فقلت: الفِعَّيلى أهو على القياس أم مقصور على السماع؟ فقال: هو كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياسًا)، وقد وهم اليزدي في كلامه هذا، إذ إن العمراني كان سؤاله عن الفعيلى لا عن التفعال.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٧٨/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩٥.

(٤) تعزية مصدر الفعل «عَزَّى» وأصلها «تَعْزِيّ» حذفوا إحدى الياءين تخفيفا، وعوض عنها تاء التأنيث. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٢٩٩/١.

(٥) البيت بلا نسبة، وهو في إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٩٩، والمنصف: ٤٤٢، والمخصص: ١٨٩/١٤، والمفصل: ١٩٢، والمقرب: ٤٩٠، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فَهْـــيَ تُنَـــزِّيْ دَلْوَهَـــا تَنْزِيًّـــا

كَمَـــا تُنَـــزِّيْ شَـــهْلَةٌ صَـــبِيًّا

ولا قياس عليه)[١].

وأما موقفه من القياس على الشاذ، فقد نص على أن لا يكون المقيس عليه شاذًّا خارجًا عن القياس، فإن خرج عن طريق القياس فإنه لا يقاس عليه، فقال: (فالجائي على غير ما ذكر من الطرائق شاذ خارج عن القياس لا اعتداد به فلا يقاس عليه، فمن ذلك قولهم في تصغير إنسان: أُنَيْسِيَانٌ، وكان القياس أن يقال: أُنَيْسِيْنٌ، وفي تحقير عَشِيَّة: عُشَيْشِيَةٌ، والقياس: عُشَيَّةٌ، وفي غِلْمَةٍ، وصِبْيَةٍ: أُغَيْلِمَةٌ، وأُصَيْبِيَةٌ، والقياس: غُلَيْمَةٌ وصُبَيَّةٌ)[٢].

ومن ذلك قوله عند كلامه على تصحيح بعض الألفاظ وعدم إعلالها في نحو: القَوَد، والصَيَّد، وأَغْيَلَتْ، واسْتَنْوَقَ، فقال: (وإنما صحّحوا في هذه الألفاظ وتركوا مقتضى القياس إشعارًا بما هو الأصل في الباب، ومع ذلك شاذة يتبع فيها السَّماع)[٣].

يريد اليزدي أن يبين أن هذه الألفاظ من الشواذ في القياس المطرد في الاستعمال، ولكن لا يجوز القياس عليها؛ لأن المسموع المخالف لما عليه قياس بابه يؤخذ به، ولكن لا يقاس عليه، وهذا ما أكده ابن جني، إذ قال: (اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشَذَّ عن القياس، فلابُدَّ من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره...)[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٧٤/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٧/١، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٤/١، ٢٧٥.

(٣) المصدر نفسه: ٨٣٤/٢.

(٤) الخصائص: ٩٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن أمثلته أيضًا قوله: (وقد جاء على الشذوذ ألفاظ نحو: أَقْوُس وأَثْوُب في قَوْسٍ وثَوْبٍ، وأَعْيُن وأَنْيُب في عَيْنٍ ونَابٍ، فلا يقاس عليها)[١].

قال سيبويه في الكتاب: (أما ما كان «فَعْلاً» من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على «أَفْعَال» وذلك سَوْطٌ وأَسْوَاطٌ، وثَوْبٌ وأَثْوَابٌ، وقَوْسٌ وأَقْوَاس، وإنما منعهم أن يبنوه على «أَفْعُلٍ» كراهية الضمة في الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على «أَفْعَالٍ»...)[٢].

وقال أيضا: (وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد «أَفْعُل» فجاء به على الأصل، وذلك قليل، قالوا: قَوْسٌ وأَقْوُس، وقال الراجز[٣]:

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا)[٤].

يلاحظ من هذا النص أن سيبويه لم يستعمل لفظ «الشذوذ» بل استعمل لفظة «القليل»، وقد سار على نهجه الرضي في شرحه للشافية، إذ قال: (وقد جاء فيه أَفْعُل قليلاً نحو: أَقْوُس وأَثْوُب وآيُر وأَعْيُن)[٥].

في حين عدّ ابن الحاجب[٦]، وابن عصفور[٧]، وأبو حيان الأندلسي[٨]، هذه الألفاظ من الشواذ، أما ابن مالك فقد عدها من الألفاظ التي تحفظ، إذ قال: (أَفْعُل

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤١٦/١.

(٢) الكتاب: ٥٨٦/٣.

(٣) الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه: ٣٩٠/٢، ولسان العرب «ثوب»: ٢٤٥/١، وتاج العروس «ثوب»: ١٠٩/٢، وله أو لحميد بن ثور في: شرح التصريح: ٥٢٢/٢، وبلا نسبة في: المقتضب: ١٣٢/١، والممتع: ٣٣٦/١.

(٤) الكتاب: ٥٨٧/٣، ٥٨٨.

(٥) شرح الشافية للرضي: ٩٠/٢.

(٦) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٧.

(٧) ينظر: المقرب: ٤٦٥، ٤٦٦.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٩٥/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لصحيح العين كفَلْسٍ، ولمؤنث كعَنَاقٍ وذِرَاعٍ وعُقَابٍ، ويحفظ في نحو: عَيْنٍ، وثَوْبٍ، وعَبْدٍ...)[1].

والذي يبدو لي أن سيبويه كان دقيقًا في وصفه لهذه الألفاظ حينما وصفها بقوله: (وذلك قليل)؛ لأن القياس أن تبنى على «أَفْعَال»؛ لأنها من بنات الياء والواو، والذي منعهم أن يبنوه على «أَفْعُل» كراهية الضمة في الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على «أَفْعَال»؛ أما الذين بنوه على «أَفْعُلٍ» فقد نظروا إلى أن «أَفْعُلاً» هي الأصل لـ«فَعْلٍ»، فلم يفرقوا بين ما كان عينه حرفا صحيحا أو حرف علة، فعد هذا الجمع قليلا؛ لأن الأكثر فيها أن تجمع على «أَفْعَال» وهذا هو القياس المطرد.

أما الذين وصفوا هذه الألفاظ بالشذوذ فلم يكونوا مخطئين؛ لأنهم نظروا إليها بأنها ألفاظ خارجة عن القياس المطرد؛ وذلك لأن حقها أن تكسر على «أَفْعَالٍ» لا على «أَفْعُلٍ»، فكل ما كان خارجًا عن القياس يعد عندهم شاذًا ولا يقاس عليه، والله أعلم.

ويلاحظ في شرحه أنه قد اعتد بظاهرة قياس الحمل[2]، واستعملها استعمالاً واسعًا، وكأنها عنده وسيلة لجبر ما انكسر من تلك القواعد، ومحاولة لإرجاع تلك الشوارد إلى أقرب قاعدة تناسبها، ولو عن طريق التأويل. فقد وضع لها ضوابط محددة كانت له بمثابة قواعد إرشادية، ومعالم توجيهية، صيغت بشكل أولويات، وأفضليات، ومقدمات ترجيحية، يستحضرها في ذهنه كلما خطرت مناسبة تستدعي قياسًا حمليًا، ومن هذه الضوابط:

---

(١) سبك المنظوم وفك المختوم: ٢٤٩.

(٢) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: ١٨٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١- **الحمل على المعهود الثابت أولى:**

جاء هذا عندما عَدَّ مذهب الخليل وسيبويه[١] في «أَشْياءَ» هو المذهب الأصح؛ لأنهم قالوا بأن «أَشْيَاءَ» ممنوعة من الصرف؛ لأنها مقلوبة عن فَعْلاء، على حين جعل مذهب الكسائي[٢] هو المذهب المرجوح؛ لأنه جعل «أشياء» ممنوعة من الصرف بغير علة، إذ قال: (وأما مرجوحيته فلما ذكر من أن القلب في كلامهم موجود، ومنع الصرف بغير علة غير معهود، فالحمل على المعهود الثابت أولى)[٣].

٢- **الحمل على القليل الذي لا يخالف القياس أهون من الحمل على الكثير الذي يخالفه:**

ذكره اليزدي حين عَدَّدَ مذاهب العلماء في أصل حروف كلمة «أَوَّل» فرجح المذهب القائل بأن أصلها وَوَل، واستبعد المذهبين الآخرين وهما «وَأَلَ» و«أَوَلَ»[٤].

٣- **الحمل على الأكثر أولى:**

ذكره اليزدي عندما استدل على صحة مذهب من قال بأن «إنسانًا» مشتق من الإنس، فيكون وزنه «فِعْلانًا» إذ قال: (إنَّ فِعْلانًا خَيْر من إِفْعِلان[٥]؛ لأنه وإن كان موجودا كإِضْحِيَانٍ لكنه قليل، وأما فِعْلانٌ فكثير كثرة لا تخفى، فالحمل على

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، والممتع: ٥١٣/٢، ٥١٨.

(٢) ينظر: المنصف: ٣٥٩، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٣٧٨.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١٥٩/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٩٥/١.

(٥) لأن بعض النحويين رأى أن أصل إنْسَانٍ: إِنْسِيَانٌ، على زنة إِفْعِلان، فحذفت اللام منه اعتباطا، فصار إنسانا، فيكون على زنة إِفْعَان. ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأكثر أولى. قال سيبويه[١]: ويكون على فِعْلانٍ اسمًا نحو: ضِبْعَانٍ، وسِرْحَانٍ وإِنْسَانٍ)[٢].

٤- **الحمل على الكثير أولى:**

استعمله اليزدي حين رجح مذهب سيبويه[٣] القائل بأن تِنْبَالَةً[٤] فِعْلاَلَةٌ لا تِفْعَالَةٌ إذ قال: (والمرجح مذهب سيبويه لأن تِفْعَالةً نادر بعيد من الأوزان، وفِعْلالةً كثير، فالحمل على الكثير أولى؛ إذ لا تحقق للاشتقاق)[٥].

٥- **الحمل على الموجود أولى، وإن سلم عدمه فالحمل على الزائد عند التعارض أولى:**

أشار إليه اليزدي عندما ذكر أن التاء زائدة في «تَتْفُل» وأنه على زنة «تَفْعُل»، إذ قال: (تَفْعُلٌ موجود في الجملة، أعني هو كائن في الفعل، وإن لم يشتهر في الاسم، وأما فَعْلُلٌ فمعدوم مطلقًا، فالحمل على الموجود أولى، وإن سُلِّم عدمه فالحمل على الزائد عند التعارض أولى؛ لكثرته بالنسبة إلى الأصول)[٦].

٦- **الحمل على الغالب أولى:**

جاء هذا الحمل عندما رأى أنّ مذهب سيبويه[٧] هو الصحيح بكون الميم زائدة في «هَمَرِش»[٨] وأنه على زنة فَعَّلٍ، إذ قال: (والصحيح الأول، والدليل

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٥٩/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٦٠٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٨/٤، وتبعه على ذلك جمهرة منهم الفارابي في ديوان الأدب: ٧١/٢.

(٤) التِّنْبَالَة والتِّنْبَال: القصير من الرجال. ينظر: العين: ١٤٧/٨، ولسان العرب «تنبل» ٨٠/١١.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦١٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٦٢٤/١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢٩٨/٤.

(٨) الهمرش: العجوز الكبيرة، وقيل: هي المضطربة الخَلْق. ينظر: الصحاح «همرش»: ١٠٢٧/٣، ولسان العرب «همرش»: ٣٦٥/٦، وتاج العروس «همرش»: ٤٦٥/١٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عليه أمران: أحدهما: أنّ التكرير صورة دالٌّ على كونه حقيقيًّا غالبًا، والحمل على الغالب أولى)[١].

٧- **الحمل على المعلوم قطعًا أولى من الحمل على المظنون:**

قاله اليزدي عندما تحدث عن عدم زيادة الهاء في «هِرْكَوْلة»[٢] عند غير الخليل: (وإنما خولف الخليل[٣] مع وجود المناسبة بين المشتق والمشتق منه، كما ترى لوجود مثل قِرْطَعْبٍ، والحمل على المعلوم قطعًا أولى من الحمل على المظنون، ومعنى تَرْكُلُ، أي: تَضْرِبُ بالرجل الأرض، من الرَّكْلِ)[٤].

ويلاحظ كذلك في شرحه أنه يعتد في بعض المواطن بالقياس العقلي، ومن أمثلته قوله في مضارع «فَعِلَ»: (والقياس العقلي أن يأتي على ثلاثة أوجه، بالفتح والضم والكسر، كما كان للماضي المفتوح العين، إلا أنّ الضم والكسر كلّ واحد منهما ليس بأصل. أما الأول، فلأنّه غير وارد، وأما فَضِلَ يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ، وحَذِرَ يَحْذُرُ، ودِمْتَ تَدُوْمُ، ومِتَّ تَمُوْتُ فمن التداخل، ومعناه فيها أنّه قد جاء ماضي كل واحد مفتوح العين ومكسورها، ومضارعه مفتوح العين ومضمومها فأخذ الماضي من مكسور العين، والمضارع من المضموم العين، وأما الثاني، فلأنّه قليل جدًّا)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦٣٧/٢.

(٢) الهِرْكَوْلَة: الجارية الضخمة، أو العظيمة الوركين، أو الحسنة الجسم والخلق والمشية. ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٩/٦، والصحاح «هركل» ١٨٤٩/٥، ولسان العرب «هركل»: ٦٩٥/١١.

(٣) لأن أكثر العلماء يرون أن هذه الهاء أصل في هِرْكَوْلَة؛ لقلة زيادة الهاء أولاً. ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش: ٢٠٥، والممتع: ١٤٩/١، وشرح الشافية للرضي: ٣٨٥/٢، ولسان العرب «هركل»: ٦٩٥/١١، وشرح الشافية لركن الدين: ٦٣٨/٢.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٠/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٢٤٩/١، وينظر مثلا: ٢٥٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الثالث:

الإجماع

الإجماع في **اللغة** مصدر الفعل الرباعي أَجْمَعَ، وله معنيان: أحدهما: العزم على الأمور والإحكام عليه، تقول: أجمعتُ الخروجَ، وأجمعتُ عليه، إذا عزمت عليه[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٢]، وقول رسول الله ﷺ: (مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ فَلا صِيَامَ لَهُ)[٣]، أي: من لم يعزم عليه فينويه. والآخر: الاتفاق، ومنه قولهم: أَجْمَعَ القومُ على كذا، أي: اتفقوا عليه[٤].

والفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول يتصور من الواحد وبالمعنى الثاني لا يتصور إلا من اثنين فأكثر[٥].

ويرجع تعريف الإجماع في **الاصطلاح** إلى المعنى الثاني، وهو الاتفاق.

وقبل تعريف الإجماع في اصطلاح علماء العربية، لابُدَّ من الإشارة إلى أمر مهم وهو أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة، وإما أن يراد به إجماع العرب، والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة على حكم ما.

ومن هنا كان تعريف الإجماع في الاصطلاح هو: إجماع أهل البلدين – البصرة والكوفة– على أمر يتعلق بالصناعة النحوية والصرفية[٦]. قال السيوطي: (والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة)[٧]. وعرفه ابن بابشاذ بأنّه:

---

(١) ينظر: لسان العرب «جمع»: ٥٧/٨، والمصباح المنير «جمع»: ١٠٨/١.

(٢) سورة يونس: من الآية ٧١.

(٣) الحديث في: سنن أبي داود: ٣٢٩/٢، وسنن الترمذي: ٩٩/٣، والمعجم الكبير للطبراني: ١٩٦/٢٣، ٢٠٩، والسنن الكبرى للبيهقي: ٣٣٩/٤.

(٤) ينظر: القاموس المحيط «جمع»: ٧١٠، وتاج العروس «جمع»: ٤٦٣/٢٠.

(٥) ينظر: الكليات: ٤٢.

(٦) ينظر: الخصائص: ١٩٠/١، والاقتراح: ٥٥.

(٧) الاقتراح: ٥٥، وينظر: ارتقاء السيادة: ٥٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(إجماع الأمة من أهل كل علم على ما أجمعوا عليه)[١]، أو (إجماع العلماء بهـا[٢] على صحتها وانتشارها، وكثرتها)[٣].

ويبدو لي أن تعريف ابن بابشاذ للإجماع أوسع من تعريف السيوطي؛ إذ لم يجعله مقصورًا على أهل البلدين، بينما قصر السيوطي الإجماع على أهل البلـدين بحيث لا إجماع إلا إجماعهم، معنى ذلك أن نحاة الأمصار لا أثر لهم في الإجماع، وإنما يقتصر دورهم على الاقتداء بهم.

وقد أفرد له ابن جني في «الخصائص» بابًا عنوانه: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة، قال فيه: (اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه)[٤].

فقوله هذا معناه: أن الإجماع إذا خالف المنصوص أو المقيس عليه لم يكن حجة بل يجب تقديم النص عليه. وقد استدل بهذا الأصل علماء العربية[٥] في عدة مواضع، سواء أكان في إثبات الحكم أم في الرد على مخالفيهم في الآراء.

ويأتي سيبويه في طليعة من استعمل الإجماع في أصوله، سواء أكان إجماع العرب أم إجماع النحويين قبله، ومن ذلك قولـه: (وإلا خـالف جميـع العـرب والنحويين)[٦]، وقوله: (فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون)[٧]، ولم يكن هذا

---

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٥/٢.

(٢) الضمير عائد إلى النصوص، إذ قال ابن بابشاذ قبل هذا الكلام: (إذ كان الاستقراء هو تتبع النصوص المذكورة والوقوف عندها، والإجماع هو إجماع العلماء بها)، شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤٧٥/٢.

(٤) الخصائص: ١٩٠/١، وينظر: الاقتراح: ٥٥.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢٦/١، ٤٥، ٦١، ٨٣، ٦٧/٢، ٢٥٠.

(٦) الكتاب: ١٩/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٣٩١/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الأصل واضح المعالم في كتابه، والسبب في ذلك (عدم وجود نحاة كثيرين مختلفي الآراء والمذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، ولم تكن الخلافات في الآراء قد ظهرت بصورة واضحة على النحو الذي نراه بعد زمنه، حيث تشعبت الآراء واختلفت المذاهب واستقرت قواعد النحو وأصوله وتبينت أدلة النحاة وحججهم، وخاصة في زمن ابن جني وابن الأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان ومن جاء بعدهم)[١].

أما إجماع العرب من غير النحويين على شيء فقد عدّه السيوطي حجة إن أمكن الوقوف عليه، وفي ذلك يقول: (وإجماع العرب أيضًا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، قال ابن مالك في «التسهيل»[٢]: استُدِلَّ على جواز توسيط خبر «ما» الحجازية ونصبه بقول الفرزدق[٣]:

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم

إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

ورده المانعون: بأنّ الفرزدق تميمي، تكلم بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين، فلم يُصبْ. ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومِنْ مُنَاهُم أن يظفروا له بزلة يُشَنِّعُون بها عليه مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله)[٤].

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٣٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٣/١، وقد تصرف فيه السيوطي.

(٣) البيت في ديوانه: ١٦٧، وينظر: الكتاب: ٦٠/١، والمقتضب: ١٩١/٤، والانتصار لسيبويه: ٥٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٩٤/١، والمسائل المنثورة: ١٩٤.

(٤) الاقتراح: ٥٦، وينظر: داعي الفلاح: ٢٣٨، ٢٣٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد ساق السيوطي هذا الكلام؛ ليستدل به على إثبات الإجماع السكوتي في اللغة، وأن ليس فيما ذكر دليل على هذا الإجماع، إذ لا يلزم من سكوتهم جواز ما ذكر؛ لأن للعلماء في بيت الفرزدق توجيهات متعددة، منها:

١-**أن سيبويه ذكر أن الأمر لا يكاد يُعْرَفُ**[١]؛ لأن من شروط إعمال «ما» عمل «ليس» في لغة أهل الحجاز ألا يتقدم خبرها على اسمها، نحو: ما زيدٌ قائمًا، فإن تقدم الخبر على الاسم بطل إعمال «ما»، فيقال: ما قائمٌ زيدٌ، بالرفع، وقد أعمل الفرزدق -وهو تميمي- «ما» عمل «ليس» مع توسيط الخبر بين الناسخ واسمه.

٢-أن يكون تقديره: وإذ ما في الدنيا أو في الوجود بشر مثلهم، فيكون «بشر» مبتدأ و«مثلهم» نعتًا له، و«في الدنيا» هو الخبر، فلما قدّم «مثلهم» انتصب على الحال، وهذا تخريج المازني[٢] والمبرد[٣] وأبي علي الفارسي[٤].

٣-أن يكون «مثلهم» منصوبًا على الظرف، كأنه قال: وإذ ما في حالهم وفي مكانهم في الرفعة بشر، كما تقول: وإذ ما فوقهم بشر، أي: فوق منزلتهم بشر، وإذ ما دونهم على الظرف، وهذا تخريج أبي سعيد السيرافي[٥]، والأعلم الشنتمري[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٦٠.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه: ٥٤، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/٩٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/٩١، ٩٢.

(٤) ينظر: المسائل المنثورة: ١٩٤.

(٥) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٦) ينظر: النكت للشنتمري: ١/٧١، ٧٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهناك تخريجات أخرى لهذا البيت ذكرها علماء العربية[١]، ولكني ارتأيت ألا أطيل في هذا الموضوع.

والإجماع كأصل من أصول النحو، اعترف به معظم علماء العربية، وإن لم يؤلفوا فيه، فقد امتلأت مؤلفاتهم باحتجاجاتهم به في إثبات القواعد وفي الرد على مخالفيهم.

أما اليزدي، فقد اعتمد على الإجماع، واتخذه دليلاً دعم به جملة من الآراء، ولكنه قليل جدًّا إذا ما قابلناه بالسماع والقياس، فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، وقد عبر عنه في شرحه بلفظ «المجمع» في بعض المواطن، وبلفظ «الاتفاق» في مواطن أخرى، ولم يستعمل في شرحه لفظ «الإجماع» إلا في موطن واحد[٢].

فمن وروده بلفظ «المجمع» قوله في تصحيح حرف العلة في المَوَتان: (ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون «المَوَتان» محمولاً على «الحَيَوان»؛ لكونه نقيضًا له؛ لأنّ علة التصحيح في الحَيَوان التنبيه بحركته على حركة مسماه، والمَوَتان مسماه لا حركة له، فيؤدي إلى أن يكون عدم العلة في المَوَتان علة فيه، وهذا يوجب كون وجود العلة وعدمها سواء، وكل علة كانت كذلك لا تصلح للعِلِّيّة.

والجواب: أنا لا نسلم أن العلة في المَوَتان عدم العلة، بل هي فيه كونه في المعنى نقيضًا للحيوان، والمغايرة بين هذا الكون وعدم العلة الظاهرة، وأيضًا لو جعل ما ذكرتم مانعا للعلية لزم كونه مطردًا لرفع التحكم، ولو كان كذلك لزم رفع

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٩٢، وأوضح المسالك: ٥٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥١٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المجمع عليه؛ لأنهم قالوا[١]: العرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير، واللازم باطل)[٢].

ومن ذلك أيضا قوله على كلام أبي الحسن الأخفش[٣] عندما جعل مخرج الألف هو مخرج الهاء، لا قبله ولا بعده، إذ قال: (القول باتحاد مخرجيهما باطل؛ لاستلزامه رفع المجمع عليه؛ لكونه خلاف العقل والحس. أما الأول: فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولابّد أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف، وإلا لزم التحكم، فالخصوصية التي بها يتمايزان تأبى الاتحاد...)[٤].

ومما ورد بلفظ «الاتفاق»، وهو الأكثر ورودًا في الشرح:

١-قوله في تصغير ما ثالثه واو ولم يكن البناء الذي اشتمل عليها أحد الأمرين، أعني أَفْعَلَ وفَعْوَلاً: **(ما لم يكن البناء أحد الأمرين، يجب قلب الواو ياءً فيه، وإدغام الساكن في المتحرك...، وفي هذا اتفاق، وذلك كقولك في: عُرْوَةٍ وفَرْوَةٍ: عُرَيَّةٌ وفُرَيَّةٌ، وكان الأصل: عُرَيْوَةٌ وفُرَيْوَةٌ، فقلبوا[٥] وأدغموا)**[٦].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٩١/٢، والاقتراح: ٦٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٨٠٤/٢، ٨٠٥.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١، والممتع: ٦٦٨/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٠/٣، والارتشاف: ٥/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٩٨٥/٢.

(٥) أي: قلبوا الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، وأدغموا لتلاقي المتماثلين الياء الساكنة والياء المتحركة.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٣١٧/١، وينظر: التكملة: ٤٩٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢-قوله في منع صرف «أحوى» بعد تصغيره على ما هو مذهب سيبويه[١] ومن تابعه[٢]: (**أما الأول[٣]: فكونه القياس؛ لأنه وزن الفعل الذي فيه زيادته، أعني الهمزة، فيجب الامتناع من الصرف، إذ خصوصية التصغير لا تخرجه عن كونه مانعًا من الصرف، بدليل امتناع صرف مثل: هو أُفَيْضِلُ منك بالاتفاق**)[٤].

ويقتضي المقام توضيح ما قاله اليزدي:

القياس في تصغير «أحوى»: أُحَيٌّ، غير منصرف للصفة ووزن الفعل؛ لأن أصله «أُحَيْوِي»، فقلبت الواو ياءً وأدغمت ياء التصغير فيها، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الياء الأخيرة نسيًا وجعل الإعراب على ما قبلها، فقيل: «أُحَيٌّ» غير منصرف للصفة ووزن الفعل، فإن وزن الفعل معتد به، ألا ترى أن «أُفَيْضِل» تصغير «أَفْضَل» غير منصرف للاعتداد بوزن الفعل، فكذا ههنا. قال سيبويه: (وكذلك «أحوى» إلا في قول من قال: «أُسيود»، ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع)[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٤٧١.

(٢) ينظر: النكت للشنتمري: ٢/٥٠٤، والمفصل: ١٧٧، وشرح الشافية لركن الدين: ١/٣٤٢.

(٣) أي: مذهب سيبويه ومن تابعه.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٢١.

(٥) الكتاب: ٣/٤٧١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣-قوله في زيادة همزة «جُرَائِض»: **(استدل على زيادة همزة جُرَائِضٍ بأنه قد جاء الجِرْواض والجِرْياض أيضًا، ومعناهما واحد، وهو عظيم البطن[١]، وأما جِرْواضٌ فَفِعْوالٌ باتفاق كجِلْوَاخٍ[٢]، فترى أن الهمزة ذاهبة، ولو كانت أصلية لم تذهب، فثبت أنّه فُعَائِل)**[٣].

٤-ما جاء في شرح قول ابن الحاجب في موضوع ذي الزيادة: **(وهمزة أَرْوَنانٍ[٤] دون واوِها)**[٥].

قال: (أي: هي زيادة، لا واوه، والألف والنون زائدتان باتفاق؛ لأنه إما أن يكون أَفْعَلانَ، أو فَعْوَلانَ. الثاني منتف، فيكون الأول)[٦].

وقد فات اليزدي وزن آخر، وهو «أَفْوَعَال» فيما ذهب إليه ابن الأعرابي[٧]، وقد ذكر العكبري كذلك لأرونان وزنًا آخر وهو «فَوْعَلان»؛ إذ قال: (والثالث: فَوْعَلانًا من أَرَن يأرَنُ أَرَنا، وهو النشاط، فعلى هذا الهمزة والراء والنون أصول، فوزنه فَوْعَلان)[٨].

يتبين من هذا النص أن هناك خطأ واضحًا، لأننا لو فرضنا أن الهمزة والراء والنون أصول لكان وزنه «فَعْولانَ» لا «فَوْعَلانَ».

---

(١) ينظر: الصحاح «جرض»: ١٠٦٩/٣، ولسان العرب «جرض»: ١٣١/٧.

(٢) في الصحاح «جلخ»: ٤٢٠/١ (الجلواخ: الوادي الواسع الممتلئ).

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٩١/١، وينظر: الكتاب: ٣٢٥/٤، والمنصف: ١٢١، والممتع: ١٥٤/١.

(٤) في لسان العرب «رنن»: ١٨٧/١٣ (يوم أَرْوَنَان: شديد في كل شيء).

(٥) الشافية في علم التصريف: ٧٩.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٦٨٤/٢، وينظر: الكتاب: ٢٤٨/٤، والممتع: ٩٦/١، وشرح الشافية لركن الدين: ٦٤٣/٢.

(٧) ينظر: الخصائص: ٢٨٧/٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٢٧/١٠، والمخصص: ٣٩٨/٢.

(٨) اللباب للعكبري: ٤٣٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥-ما جاء في شرح قول ابن الحاجب: **(فإن لم يكن فيه إظهار فبشبهة الاشتقاق كـ«ميم» مَوْظَب، ومَعْلَىً)**[١].

قال: (هذا هو القسم الذي لا تجامع الإظهار فيه شبهة الاشتقاق، وليس معها أغلب الوزنين، وقد ذكرنا أن العمل بالشبهة اتفاقًا، وذلك كقولهم: مَوْظَب ومَعْلىً.

فالأول: وهو اسم بقعة فلا ينصرف، إما أن يكون مَفْعَل من وَظَبَ، أو فَوْعَل من مَظَبَ، الثاني باطل لأنه مهمل، فتعين الأول؛ لأنه مستعمل، والثاني وهو اسم رجل، وإما أن يكون مَفْعَلاً من علا، أو فَعْلىً من مَعَلَ، الثاني غير جائز لإهماله، فتعين الأول لاستعماله)[٢].

لتوضيح ما قاله اليزدي، أي: إن لم يكن فيه إظهار شاذ[٣] على تقدير زيادة أية واحدة من الحرفين ترجّح شبهة الاشتقاق[٤]، كميم «مَوْظَب» مع الواو، وكميم «مَعْلًى» مع الألف، فإن جعل ميم مَوْظب زائدة فوزنه: مَفْعَل، وتركيبه من وَظَبَ، وهو بناء مستعمل، وإن جعل الواو زائدة فوزنه «فَوْعَل» وتركيبه من «مَظَبَ»، وهو تركيب غير مستعمل، وكذلك إن جعل ميم «مَعْلًى» زائدة فوزنه «مَفْعَل»، وتركيبه «علا»، وهو تركيب مستعمل، وإن جعل الألف زائدة فوزنه «فَعْلَىَ»، وتركيبه من «معل» وهو غير مستعمل.

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٨٠.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٦٩٨/٢، ٦٩٩، وينظر: مفتاح العلوم: ٢٩، وشرح الشافية للرضي: ٣٨٨/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٦٥٣/٢.

(٣) بيّن اليزدي في شرحه: ٦٩٢/٢ معنى الإظهار الشاذ فقال: (أن لا يكون مقتضى الإدغام مترتبا عليه في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف، ولا يقال لمثل ما في سُرُر أنه إظهار شاذ، لكن إظهار فقط).

(٤) معنى شبهة الاشتقاق: هو أن نجد لهذا البناء بناء آخر موافق له في الحروف الأصول من غير أن نعلم موافقته إياه في المعنى الأصلي، ومن هنا اشتبه أنه منه أو لا. ينظر: شرح الشافية للنظام: ٢٢٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد اعترض ركن الدين على كلام ابن الحاجب، بأن مثل «مَعَلَ» غير مستعمل، فقال: (وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن التركيب من الميم والعين واللام مهمل، فإن صاحب الصحاح[١] قال: مَعَلَنِي عن حاجتي، أي: عَجِلَني وذكر معاني أُخَرَ)[٢]، وتابعه اليزدي كذلك في هذا الاعتراض[٣].

وهناك أمثلة أخرى للاتفاق وردت في الشرح[٤].

(١) ينظر: الصحاح «معل»: ١٨١٩/٥ وقد سبقه في ذلك صاحب العين، ينظر: العين: ١٥٤/٢.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٦٥٤/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٦٩٩/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٣/١، ٣٥٣، ٣٧٥، ٥٦٢، ٦٦٦/٢، ٦٨٩، ٦٩٢، ٦٩٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الرابع:

العلة الصرفية

ماهية العلة في اللغة والاصطلاح:

العِلَّة في اللغة مأخوذة من «عَلَلَ»، وتأتي لمعان، ومنها:

الأول: تكرار الشيء، أو تكريره، ومنه العَلَلُ، وهي الشربة الثانية، يقال: عَلَلٌ بعد نَهَلٍ، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، إذا سقاه السقية الثانية(١).

الثاني: التشاغل والتلهي، يقال: تَعَلَّلَ بالأمر واعْتَلَّ: تشاغل، وعَلَّلَهُ بطعام وحديث ونحوهما، شغله بهما، ويقال: فلان يُعَلِّلُ نفسه بِتَعِلَّةٍ، وتَعَلَّلَ به، أي: تَلَهَّى به وتَجَزَّأَ، وتَعَلَّلَتُ بالمرأة تَعَلُّلاً: لَهَوْتُ بِهَا(٢).

الثالث: المرض، يقال: عَلَّ الرّجل يَعِلُّ عِلَّةً فهو عَلِيلٌ، ورَجلٌ عُلَلَةٌ، أي: كثير العِلَلِ(٣).

الرابع: السَّبَبُ، يقال: هذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سَبَبٌ له(٤)، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: (فَيَضْرِبُ(٥) رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ)(٦)، أي: بسبب الراحلة(٧).

---

(١) ينظر: العين: ٨٨/١، والصحاح «علل»: ١٧٧٣/٥، ومقاييس اللغة «علّ»: ٥٦٠.

(٢) ينظر: لسان العرب «علل»: ٤٦٩/١١-٤٧٠، والقاموس المحيط «علّ»: ١٠٣٥، وتاج العروس «علل»: ٤٤/٣٠.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة «علّ»: ٥٦٠، ولسان العرب «علل»: ٤٦٧/١١، وتاج العروس «علل»: ٤٤/٣٠.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩٥/١، ولسان العرب «علل»: ٤٧١/١١، وتاج العروس «علل»: ٤٨/٣٠.

(٥) الذي يضرب رجلها هو أخوها عبد الرحمن بن أبي بكر حينما أمره رسول الله ﷺ أن ينطلق بها إلى التنعيم فأردفها خلفه على جمل له.

(٦) الحديث في صحيح مسلم: ٨٨٠/٢.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٩١/٣، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ١٥٧/٨، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: ٣٠٩/٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والذي يراه الباحث أن هذا الأخير هو المناسب للمعنى الاصطلاحي؛ لأن لكل فعل واقع سببًا وغرضًا يساق من أجلهما، فلا فعل من دون عِلَّةٍ، أو سبب يوضح قصد تحصيل الحكم، أو يفسر حدوثه ووجوده.

فإن قلت: ما علاقة المعاني اللغوية الأخرى بالعلة إذا كانت بمعنى السبب؟ قلت: ربّما تكون لها علاقة بالعلة؛ لأن التكرار أو التكرير سميت العلة بذلك؛ لأنّ العالم أو المجتهد أو الباحث يعاود النظر كرّات في استخراجها، والتشاغل سميت العلة بذلك؛ لأنّ المجتهد تشاغل بالبحث لاستخراج العلل وإطلاق الأحكام عليها، أما المرض فقد سميت العلة بذلك، لأنّها غيّرت حال المحلّ أخذًا من علة المريض؛ لأنّها اقتضت تغيير حاله[١]، قال الكفوي[٢]: (وإنما سمي أحد أركان القياس عِلَّةً؛ لأنّ العِلَّةَ المرض، فكان تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في المريض ثم الصريح من العلة مثل: لِعِلَّةِ كذا فَلِسَبَبِ كذا)[٣].

العلة في الاصطلاح:

يرى الدكتور مازن المبارك أن العلة هي: (الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصياغة)[٤].

والملاحظ أن نقطة الالتقاء بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي هي كون الحكم الذي يطلقه النحوي أو الصرفي لابد أن يكون له سبب يدعو إليه ويسوغه. ورحم الله شيخ العربية الخليل بن أحمد الذي سئل عن العلل التي يعتل بها في

---

(١) ينظر: التعريفات: ١٥٤، والكليات: ٦٢٠، ٦٢١.

(٢) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، ولد في «كفا» بالقرم، وكان من قضاة الأحناف، وولي القضاء في «كفا» بتركيا، وبالقدس وببغداد، توفي سنة ١٠٩٤هـ، من مؤلفاته: تحفة الشاهان باللغة التركية في فروع الحنفية، والكليات باللغة العربية، تنظر ترجمته في: الأعلام: ٣٨/٢، وهدية العارفين: ٢٢٩/١.

(٣) الكليات: ٦٢١.

(٤) النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها: ٩٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النحو فقيل له –فيما يرويه الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علل النحو»–: (عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لِعِلَّةِ كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون عِلَّة لذلك. فإن سنح لغيري عِلَّة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)[1].

نشأتها:

الإنسان بفطرته ميّال نحو معرفة ما خلف الظواهر والأشياء، أي: الأسباب التي تسببت في ظهور شيء ما، أو ظاهرة ما، إذ (كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن سبب لكل ما يراه، سبب وجوده، وسبب نشوء ما يحيط به من مظاهر الحياة، ويبحث عن علل لها تفسرها وتربط بعضها بالبعض الآخر، وتبيين أحوالها وفائدتها وتأثيرها، وجدناه يطبق ذلك على كل ما يمر به وعلى مدى سني حياته وتطور إدراكه وعلى اختلاف العلوم التي يتعلمها. يعلل الظواهر الطبيعية في الأحياء والجوامد، يعلل الظواهر العقائدية وما يتبعها من أحكام ونتائج، ويعلل ما يبدو في اللغة التي يستعملها أداة للتفاهم. محاولاً أن يجد علة

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لكل صورة مميزة من صور التعبير. ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغة العربية إلى إيجاد علة لكل ما يراه من أحكام)[١].

ولعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من أوائل النحاة الذين اهتموا بالتعليل وبلغوا الغاية فيه، والذي قال عنه ابن سلام إنه: (أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل)[٢].

ومما يوضح التعليل عند ابن أبي إسحاق ما رواه أبو عمرو بن العلاء أنَّ ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد[٣]:

وَعَضُّ زَمانٍ يا ابنَ مَروانَ لَم يَدَع

مِنَ المالِ إِلّا مُسحَتًا أَو مُجَلَّفُ

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء رفعت «مُجَلَّفًا»، فقال: على ما يسوءك وينوءك[٤]. وغيرها من المواقف التي كانت تجري بينه وبين الفرزدق[٥].

أما ابن جني فكان يرى أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب، وأورد نصًّا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنّه قال: (سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟)[٦]. وعَدَّ هذا الخبر مبدأ التعليل عند النحاة، وأن النحاة محقون في تعليلاتهم بعد أن سمعوا هذا الأعرابي وأمثاله ممن يعللون ما ينطقون به وما يسألون عنه بلا تكلف[٧]، ودافع عنهم بقوله: (أفتراك تريد من أبي

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥.

(٢) طبقات فحول الشعراء: ١٤/١.

(٣) في ديوان الفرزدق: ٣٨٦، والرواية في الديوان «أو مُجَرَّفُ».

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٢/٢-١٨٣، ونزهة الألباء: ٢٧-٢٨.

(٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٢٢/١، والموشح: ٩٩، ١٠٠.

(٦) الخصائص: ٢٥٠/١.

(٧) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًّا غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فهلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرح لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمته)[١].

وجاء بعد هذين العلمين الخليل بن أحمد وتلامذته، فعللوا وتوسعوا في التعليل، ويرى الزّبيدي[٢] أن الخليل بن أحمد أول من استنبط علل النحو، فقال: (واستنبط من العروض، ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)[٣].

وقد أخذت المدارس النحوية جميعًا منذ الخليل بمبدأ العِلِّية، فكل حكم يعلَّل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، بل ذهبوا يغوصون على كوامن العلل وخفيَّاتها ودفائنها، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرِّب ملكاته الذهنية ومواهبه العقلية في استنباط علل جديدة لم يعلل بها السابقون على حسب ما استُخْزِنَ عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة[٤].

وكلما تقدم الزمن بالنحويين كانت العناية بأمر العلة والاهتمام بها يزداد حتى استفحل أمرها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق امتزاجًا، ويتضح ذلك عند الرماني من علماء القرن الرابع،

---

(١) الخصائص: ١/٢٥٠.

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن بشر الزّبيدي الإشبيلي، المتوفى سنة ٣٧٩هـ، من تصانيفه: الواضح، ولحن العامة، ومختصر العين، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/٢٥١٨، وإنباه الرواة: ٣/١٠٨، ١٠٩، والبلغة: ٢٦٢، وبغية الوعاة: ١/٨٤، ٨٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٤٧.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (مقدمة الدكتور شوقي ضيف): ب.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الذي كان يمزج النحو بالمنطق[١]، حتى قال فيه أبو علي الفارسي: (إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)[٢].

واستمرت الجهود واتسع البحث في العلل حتى أصبحت البراعة وجودة النظر فيها صفة يتميز بها أصحابها من سائر النحويين. وكما عني العلماء بالعلة النحوية، فقد عنوا بالتأليف فيها وبإفرادها بكتب خاصة تحمل هذا العنوان ومن هذه الكتب:

١- العلل في النحو، لمحمد بن المستنير المعروف بقطرب[٣]، وهو من الكتب التي لم يصل إلينا منها شيء.

٢- علل النحو، لأبي عثمان المازني[٤]، وهو أيضًا من الكتب المفقودة التي لم يصل إلينا منها شيء.

٣- علل النحو، لأبي علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني الملقب بـ«لغدة»، وله كتاب آخر هو «نقض علل النحو»[٥]، ولم يصل إلينا منهما شيء.

٤- علل النحو، لهارون بن الحائك الضرير النحوي[٦]، وهو أحد أعيان أصحاب ثعلب، وهو من الكتب التي لم يصل إلينا منها شيء.

---

(١) ينظر: النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها: ٩٤، ودراسات في كتاب سيبويه: ١٥٨.

(٢) نزهة الألباء: ٢٣٤، وينظر: معجم الأدباء: ١٨٢٦/٤، وبغية الوعاة: ١٨١/٢.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ٧٧، ومعجم الأدباء: ٢٦٤٧/٦، وإنباه الرواة: ٢٢٠/٣، وبغية الوعاة: ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: معجم الأدباء: ٧٦٣/٢، وبغية الوعاة: ٤٦٥/١، ومعجم المؤلفين: ٧١/٣.

(٥) ينظر: معجم الأدباء: ٨٧٤/٢، وإنباه الرواة: ٤٣/٣، وبغية الوعاة/ ٥٠٩/١، ومعجم المؤلفين: ٢٣٨/٣.

(٦) ينظر: معجم الأدباء: ٢٧٦٢/٦، والوافي بالوفيات: ١٢٦/٢٧، وبغية الوعاة: ٣١٩/٢، ومعجم المؤلفين: ١٢٨/١٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥-المختار في علل النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان[١]، وقد نقل عنه الزجاجي[٢]، وابن عصفور[٣].

٦-الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه الدكتور مازن المبارك سنة ١٩٥٩م، وهو من أقدم ما وصل إلينا من كتب علل النحو.

٧-المجموع على العلل، لأبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري الملقب بـ«مبرمان»[٤]، ولم يصل إلينا منه شيء.

٨-علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بابن الوراق، حققه الدكتور محمود جاسم الدرويش سنة ١٩٨٧م، وقد حققه تحقيقًا ثانيًا الدكتور محمود محمد محمود نصار سنة ٢٠٠٢م.

٩-علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، حققه الدكتور صبيح التميمي سنة ١٩٨٧م.

١٠-اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، وقد حققه الدكتور خليل بنيان الحسون، وحققه تحقيقًا ثانيًا الدكتور عبد الإله نبهان، وحققه أيضًا تحقيقًا ثالثًا محمد عثمان.

وثمة كتب أخرى تحدثت عن العلة النحوية، إلا أنها لم تحمل هذا العنوان كالخصائص لابن جني، والإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، والاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢٣٠٨/٥، والوافي بالوفيات: ٢٥/٢، والأعلام: ٣٠٨/٥، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: ٧١.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٠.

(٣) ينظر: الممتع: ٢٦٦/١.

(٤) ينظر: معجم الأدباء: ٢٥٧٤/٦، وإنباه الرواة: ١٩٠/٣، وبغية الوعاة: ١٧٧/١، ومعجم المؤلفين: ٣٠٧/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أقسامُ العِلَّةِ:

اختلفت وجهات نظر علماء العربية حول تقسيم العلة حيث قسموها عدة تقسيمات منها:

١- تقسيم ابن السراج:

إذ قسمها على: عِلَّة، وعِلَّةِ العِلَّة[١]: قال في مقدمة كتابه: (واعتلالات النحويين على ضربين: ضَرْبٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يُسَمَّى عِلَّةَ العِلَّةِ، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا[٢] ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات)[٣].

٢- تقسيم الزجاجي:

قسمها الزجاجي على ثلاثة أضرب، إذ قال: (وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قامَ زيدٌ فهو قائمٌ... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدًا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ«إنّ»؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال نصبت زيدًا بـ«إنَّ» في

---

(١) رد ابن جني على ابن السراج تسميته هذا النوع «علة العلة»، ورأى أن هذه التسمية تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ينظر: الخصائص: ١/١٧٤-١٧٥.

(٢) أي: وهذا الضرب الذي يسمى علة العلة.

(٣) الأصول في النحو: ١/٣٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قوله: إن زيدًا قائم، ولم وجب أن تنصب «إنّ» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية: فكلّ ما يعتل به في باب «إنّ» بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟...)[1].

٣- **التقسيم الثالث لابن جني:**

إذ رأى أن علل النحويين ضربان: أحدهما: واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا لاحق بعلل المتكلمين. كقلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، نحو: ضُوَيْرِب وقَرَاطِيْس، ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن.

والآخر: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له. كتصحيح واو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول في نحو تصغير «عُصْفُور» وتكسيره: عُصَيْفُور، وعَصَافُور، ولكن يكره[2].

٤- **التقسيم الرابع: للحسين بن موسى الجليس[3]:**

إذ قسم اعتلالات النحويين في كتابه «ثمار الصناعة» على صنفين:

أحدهما: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

(٢) ينظر: الخصائص: ٨٩/١، ١٤٦، والاقتراح: ٧٤.

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله المعروف بالجليس الدينوري، المتوفى في حدود سنة ٤٩٠هـ، من مصنفاته: ثمار الصناعة، والحروف السبعة من الكلام. تنظر ترجمته في: كشف الظنون: ٥٢٣/١، وهدية العارفين: ٣١٠/١-٣١١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والثاني: علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا، وهي: عِلَّة سماع، وعِلَّةُ تشبيه، وعِلَّةُ استغناء، وعِلَّةُ استثقال، وعِلَّةُ فرق، وعِلَّةُ توكيد، وعِلَّةُ تعويض، وعِلَّةُ نظير، وعِلَّةُ نقيض، وعِلَّةُ حمل على المعنى، وعِلَّةُ مشاكلة، وعِلَّةُ معادلة، وعِلَّةُ قرب ومجاورة، وعِلَّةُ وجوب، وعِلَّةُ جواز، وعِلَّةُ تغليب، وعِلَّةُ اختصار، وعِلَّةُ تخفيف، وعِلَّةُ دلالة حال، وعِلَّةُ أصل، وعِلَّةُ تحليل، وعِلَّةُ إشعار، وعِلَّةُ تضاد، وعِلَّةُ أولى(١).

وشرح هذه الأنواع التاج بن مكتوم(٢) في تذكرته، ومثل لها إلا علة التحليل، فقد اعتاص عليه شرحها وفكر فيها أياما فلم يظهر له شيء فيها، وشرحها الشيخ شمس الدين بن الصائغ(٣)(٤).

أما الصنف الثاني: وهو العلة التي تظهر حكمتهم فلم يتعرض له الجليس ولا بينه، وقد بينه ابن السراج فيما يسمى «عِلَّة العِلَّة»(٥).

---

(١) ينظر: الاقتراح: ٧١-٧٢، وداعي الفلاح: ٢٩١، ٢٩٤.

(٢) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، تاج الدين، أبو محمد الحنفي النحوي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، من تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافيته، وشرح الفصيح، والدر اللقيط من البحر المحيط، والتذكرة. تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢٠٤/١، وبغية الوعاة: ٣٢٦/١.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، شمس الدين ابن الصائغ الحنفي النحوي المتوفى سنة ٧٧٦هـ، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، والمباني في المعاني، والتذكرة في النحو. تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: ٢٠٠/٣، وبغية الوعاة: ١٥٥/١، والأعلام: ١٩٢/٦.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٧٢-٧٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥/١، والاقتراح: ٧٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العلة عند اليزدي:

نَهَجَ اليزدي نَهْجَ أسلافه من العلماء، فاهتم بالتعليل اهتمامًا كبيرًا، فقد جاء شرحه مملوءً بالتعليلات المتتابعة، إذ لا تكاد تمر مسألة صرفية عرض لها من دون أن يعللها؛ وذلك لأن القصد من التعليل الإيضاح والتفسير.

واهتمامه هذا هو الذي جعل شرحه متميزًا عن غيره من شروح الشافية، وسمة بارزة يتسم بها، غير أننا في معظم الأحيان لا نجد اليزدي يصرح بأن هذا علة للمسألة أو للحكم وإنما كان يستعمل ألفاظًا مثل «لأنّه»(١)، أو «لأنّ»(٢)، أو «لكونه»(٣)، أو «ذلك لأنّ»(٤)، إلى غير ذلك من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه.

بيد أنه صرح في بعض المواضع بلفظ العلة(٥)، ومن ذلك قوله في شرح قول ابن الحاجب في المنسوب: (وزيادة التثنية والجمع، إلا علمًا قد أعرب بالحركات، فلذلك جاء: قِنَّسْرِيٌّ، وقِنَّسْرِيْنِيٌّ)(٦): (التثنية والجمع، إما أن يراد بهما مدلولهما أو لا. فالأول: يجب حذف الزيادة الدالة على الكل؛ أعني التثنية والجمع، وهي النون والتاء والألف والواو، فتقول في: زَيْدَانَ، ومُسْلِمُونَ، ومُسْلِمَتَانِ، ومُسْلِمَاتٍ: زَيْدِيٌّ، ومُسْلِمِيٌّ، وعلة الحذف أنّه لا يخلو إما أن تبقى مع يائي الإضافة أو تحذف، والأول باطل فتعين الثاني؛ بيانه أنه لو بقيت الزيادة لكان مستلزمًا لكون الكلمة فيه إعرابين، واللازم باطل، وتقرير الملازمة أن الألف

---

(١) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٣، ١٣١، ١٣٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٩، ٢٣٤، ٢٤٩، وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣١، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٠، ١٣١، ١٨٦، ١٩٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٨٥، ٤٦٢، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٥٣، ٢٧٠، ٢٧٤، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣١، ٤٠٠ وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٥٨، ١٩٧، ٣٠٦، ٣١٧، ٣٦٨، ٣٩٧، ٥٠٦، وغيرها.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٣٧.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والواو حرفا الإعراب في التثنية والجمع، وإذا كان المراد بالتثنية والجمع التثنية والجمع لزم أن يكون إعرابهما بالألف والواو رفعًا والياء نصبًا وجرًّا، فيلزم من ذلك أن يقال: هذا زيدانِيٌّ، ورأيت زيدانِيًّا ومررت بزَيْدَيْنِيّ، وهذا مُسْلمونِيٌّ ومررت بمسلِمينِيٍّ ورأيت مسلمِينيًّا، وهذا باطل اتفاقًا، لاستلزامه أن يكون في الكلمة الواحدة رفعان ونصبان وجران، فتعين الحذف)[1].

ومن مظاهر شدة تعلقه بالتعليل تتابع العلل في الموضع الواحد، أو في المسألة الواحدة بحيث تكون لها أكثر من علة[2]، كلّ منها يصح أن يحمل الموضع عليه، ومن ذلك قوله في «اِنْطَلْقَ» بسكون اللام وفتح القاف: (وكان الأصل: اِنْطَلِقْ صيغة أمر المخاطب المذكر المفرد، من غير تغيير، فأسكنت اللام قياسًا على إسكان عين باب كَتِفٍ؛ لأن لفظة طَلِقَ ولفظة كَتِفَ متشاكلان صورة، فاجتمع الساكنان، فحرك الثاني لئلا يلزم الدور؛ إذ لو حرك الأول صار ما هو المفرور منه، وأما الفتح فإما للإشعار بأن الكلمة مغيرة عما كانت في الأصل؛ إذ الحركة الأجنبية أدل على ذلك من المعهودة في الجملة، وإما لأنّ الفتح أخف الحركات فناسب أن يجبر به ما جاء من التغيير الخارج عن القياس، وإما لأنهم أتبعوا حركة الطاء؛ إذ ليس بينهما إلا الحرف الساكنة، والحاجز الساكن كالعدم، وإما لأنهم كرهوا أن يكسروا فيكون في اللفظ مشاكلاً لقولهم: استَدْعِ، واسْلَنْقِ، فيوهم أنه محذوف منه ياء)[3].

فنلاحظ تتابع العلل في هذا النص من دون اضطراب أو تعقيد فنجد ههنا علة الإشعار، والخفة، والإتباع، والكراهية، وكذلك تعليله لزيادة الألف في «أنا» واختصاصها بالوقف: (وإنما زيدت الألف لأنّه لو لم يزد لزم إما الوقف على

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٥٢-٣٥٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٧، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤١٩، ٤٢١، ٢/٧٩٠، ٨٤٤، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه: ١/٤٨٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

متحرك، وإما الالتباس، بـ«أن» التي هي ناصبة للفعل، وكلاهما محذور، وأما اختصاص الألف؛ فلأنها أخف الحروف، أو لأنها هي المتولدة من إشباع الفتحة، أو لأنّ الألف أقعد في المدّ، لملازمتها له، والمدُّ مطلوب في الوقف إذا أمكن، أو لأنها الأصل، كما هو مذهب الكوفيين(١)، إذ من العرب(٢) من أثبت الألف في الوصل أيضا)(٣).

وغرضه من ذلك الإحاطة بالمسألة واستقصاؤها من كل الجوانب، فاليزدي عندما ينظر إلى المسألة ينظر إليها نظرة الناقد المتفحص الباحث عن الصواب، فلا يترك شاردةً ولا واردةً إلا ويذكرها.

ومن مظاهر اهتمامه بالعلة أنه يستدل عليها بالسَّبر والتقسيم(٤) في بعض المواضع من شرحه، بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي: يختبر ما يصلح وينفي ما عداه بطريقه، فيقتصر في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح، وإن لم يصرح بهذا المصطلح، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله: (وَرَنْتَلٌ، وهو الشديد: فَعْنَلٌ كجَحَنْفَلٍ، لا فَعَلَّلُ، ولا وَفَنْعَلٌ، ولا وَفَعْلَلٌ، لانتفاء الكل إلا الأوّل، فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يقولوا: فَعَلَّلٌ كسَفَرْجَلٍ، قلت: لكثرة زيادة النون الثالثة ساكنة...)(٥).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٣، والارتشاف: ٤٧٣/١، ومنهج الكوفيين في الصرف: ٨٥/١.

(٢) وهي لغة تميم، وبعض قيس، وربيعة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢١/١، والارتشاف: ٤٧٣/١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٣٣/١، ٥٣٤.

(٤) وهو أحد مسالك العلة، ينظر: الاقتراح: ٨٣-٨٤، وارتقاء السيادة: ٨٠.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦٥٣/٢، وينظر مثلا: ٥٨٦/١، ٥٩٧، ٦٣٠/٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٩، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فالسبر والتقسيم هو أحد الأساليب التي تستعمل للتأكد من صحة الفرض الموضوع للعلة، ويختبر مدى سلامة هذا الفرض وتأييده.

ومما يدل على عنايته بالتعليل اعتماده المحاورة بالأسئلة والأجوبة على الغالب في إيراد علله، فكان يورد تلك التعليلات بأسلوب المناقشة والمحاورة، لتأتي بأسلوب تعليمي واضح كي تكون مفهومة لدى القارئ. معتمدًا عقليته الفذة في اقتراح الأسئلة التي تتبادر للذهن، فيجيب عليها فهو السائل والمجيب. وهو ما يسميه بعض المعاصرين نحتا بـ«الفنقلة»[(١)]، نحو: فإن قُلْتَ... قُلْتُ[(٢)]. وقد ذكرت قبل قليل مثالاً يوضح ذلك.

والملاحظ كذلك أنّ اليزدي في شرحه نظر إلى العلة نظرة كلية، وأخرى جزئية، فهي لديه تامة، لكنها قد تتجزأ عندئذٍ تسمى بجزء العلة فيكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة، ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلة تامة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله في عدم إعلال الواو والياء لامين ألفًا: (بخلاف غَزَوْتُ ورَمَيْتُ، لانتفاء جزء العلة، إذ لم يتحركا، ... وبخلاف: عَزْوٍ ورَمْيٍ لانتفاء جزء العلة وهو انفتاح ما قبلهما)[(٣)].

ونلاحظ كذلك أن اليزدي في شرحه استعان عمليًا في تعليلاته الصرفية بأكثر أنواع العلل التي أشار إليها من سبقه من علماء العربية.

وفيما يأتي عرض لأهم العلل التي وردت في شرحه مع التمثيل لكل منها:

---

(١) وهي كلمة منحوتة من قولهم «فإن قيل، قلنا»، كالبسملة والحيعلة والحوقلة.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٢٨/١، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٥٧، ١٥٩، وغيرها.

(٣) المصدر نفسه: ٨٩٢/٢، وينظر مثلا: ١٥٢/١، ٣٠٨، ٣٦٧، ٤٧٢، ٨٠٩/٢، ٨١٠، ٨٣١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١- عِلَّة التَّخْفِيف أو الاسْتِخْفَاف:

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، ما لم يكن هناك إخلال بالكلام(١)، وعلل اليزدي بهذه العلة عدة أحكام صرفية، ومنها قوله في بناء الفعل الرباعي من نحو «دَحْرَج»: (وأما اختيارهم الفتح في الأول والثالث؛ فلكونه مشتملاً على الاستخفاف، إذ هو أخفها)(٢)، وقال معللاً بهذه العلة سبب حذف الهمزة في يُكْرِم، وحذف الواو في وَعَدَ يَعِدُ، وحذف إحدى التاءين في تَكَرَّمُ مضارع تَكَرَّمَ: (وإنما يحذف من حروف الماضي شيء في المضارع إذا كان المقتضي للحذف ناهضًا، فلا يجوز أن يحذف شيء منها اعتباطا، تقول: وَعَدَ يَعِدُ، فتحذف الواو، وذلك لاقتضاء المقتضي إياه، وتقول: تَكَرَّم في مضارع تَكَرَّمَ، فتحذف إحدى التاءين، وهي التي كانت في الماضي إذ لا سبيل إلى حذف حرف المضارعة، إذ لو حذف لم يبق مضارعًا، لكونه موقوفا عليه، والمقتضي للحذف ههنا للاستخفاف)(٣).

وقوله في مجيء اسم الزمان، واسم المكان من المنقوص على «مَفْعَل» بالفتح مطلقًا، من نحو: مَرْمَى ومَرْعَى: (وأما فتح المنقوص فللتخفيف، إذ به يتهيأ القلب)(٤)، أي: بالفتح يتهيأ قلب الياء للألف؛ لأنّ بقاء الياء من نحو «مَرْمِي» ثقيل.

---

(١) ينظر: علل النحو: ٦٠.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٣٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٥٦/١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩٠/١، وينظر مثلا: ١٧٢/١، ٢٣٥، ٢٥٣، ٤١١، ٤٢١، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٢- علة الاستثقال:

تعد هذه العلة من العلل التي راعتها العرب في كلامها، إذ إنّ المتكلم يرغب في الخفة ويتجنب الثقيل في الكلام(١)، وذلك أن يستثقلوا عبارةً، أو كلمةً، أو حرفًا، أو حركةً. فالقصد من هذه العلة تحصيل الخفة في الكلام والابتعاد عما يثقله، وهذا ما ذهبت إليه الدكتورة خديجة الحديثي، بقولها: (وهذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف)(٢)، وإلا كيف يكون التخفيف هو عين الاستثقال. قال ابن جني: (أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره)(٣).

وقد علل اليزدي بهذه العِلّة عدة أحكام، منها قوله في أبنية الاسم الرباعي المجرد: (وللاسم الرباعي المجرد خمسة أبنية، وهي المذكورة في المتن(٤)، والتقسيم يقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناءً، كما ذكر المصنف في شرحه(٥)؛ لأن للفاء ثلاثة أحوال هي الحركات الثلاث، وللعين أربعة أحوال هي الحركات الثلاث والسكون، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر، وللام الأولى أيضًا أربعة أحوال كالعين، وإذا ضُرِبَ أربعة في اثني عشر حصل ثمانية وأربعون، ثلاث صور منها مشتمل على التقاء الساكنين، وهو محذور، والبواقي غير منقولة عنهم استثقالاً لها، واستغناءً بالثلاثي عنها، إلا الخمس المذكورة في المتن)(٦).

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٧.

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٧٣.

(٣) الخصائص: ٥٥/١.

(٤) قال ابن الحاجب في الشافية: ١٤ (وللرباعي المجرد خمسة: جَعْفَرٌ، وزِبْرِجٌ، وبرثن، ودِرْهَمٌ، وقِمْطَرٌ، وزاد الأخفش نحو جُخْدَبٍ).

(٥) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٤).

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١٧٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومنها قوله في أبنية الفعل الرباعي المزيد: (الرباعي المزيد فيه ثلاثة أبواب[١]، ولم يبنوا أكثر منها استثقالاً له، واستغناءً بها عن غيره)[٢]،ومنها كذلك قوله في تصغيره مُعَاوِيَة: (وأما قولك: مُعَاوِيَة فالقياس في تصغيره حذف الألف؛ لأنّ الكلمة مشتملة على الزيادتين، فيجب تبقية الفُضْلَى وحذف غيرها... فبعد الحذف يكون الأصل في تصغيره: مُعَيْوِيَة، فتقلب الواو ياء للمقتضي المذكور، وهو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما ساكنة، فيتفق اجتماع ثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة نسيًا، كما في أخواته، فيصير: مُعَيَّة، على زنة فُعَيْلَةٍ، فتبين أنّ الأصل في الأمثلة المذكورة كلها[٣]: فُعَيْعِلَةٌ، فعدلت عنها إلى فُعَيْلَةٍ، والمقتضي ذلك استثقالهم اجتماع الياءات الثلاث)[٤].

٣- علة كثرة الاستعمال:

وهذه العلة من العلل التي اهتم بها علماء العربية اهتمامًا كبيرًا، فقد بينوا مواطن تلك العلة، وفصلوا الكلام فيها[٥]، قال السيوطي: (كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية)[٦]، ومما ورد من هذه العلة عند اليزدي قوله في وجوب الفتح في نحو: مِنَ الرَّجُلِ: (وإنما أوجبوه؛ لأن لام التعريف كثيرة الاستعمال، فناسب استجلاب الخفة عندها؛ لأن الفتح أخف)[٧].

---

(١) وهي تَفَعْلَلَ: تَدَحْرَج، وافْعَنْلَلَ: احْرَنْجَمَ، وافْعَلَلَّ: اقْشَعَرَّ. ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٢.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٣٦/١.

(٣) وهي: عَطَاء، وإِداوةٌ، وغَاوِيَة، فتصغيرها: عُطَيٌّ، وأُدَيَّةٌ، وغُوَيَّةٌ. ينظر: الشافية في علم التصريف: ٣٣.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٣٢٠/١، وينظر مثلا: ١٦٨/١، ١٨٣، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٥٦، وغيرها.

(٥) ينظر: علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه: ١٤.

(٦) الأشباه والنظائر: ٣٣١/١.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومن ذلك قوله في فتح الهمزة مع لام التعريف، وفي أَيْمُن: (ومن جملة ما خولف الأصل فيه الهمزة التي مع لام التعريف، والتي في كلمة أَيْمُنُ، فقد عُدِلَ عن الكسر إلى الفتح فيهما؛ وعلة ذلك أن اللام كثيرة الاستعمال، وكذا أَيْمُنُ؛ لأنها قسم، ويكثر استعماله، فأرادوا أن يثبتوا فيه نوعًا من الاستخفاف، ففتحوا لذلك وأوجبوه لئلا يكون للزوال إلى الجابر سبيل)[١]، وقال معللاً بهذه العلة حذف الهمزة من الفعل المضارع (يَرَى، وأَرَى، ويُرِي): (وكان الأصل: يَرْأَى، وأَرْأَى، ويُرْئِي، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت، والتزموا هذا العمل؛ لأن ذلك كثير الاستعمال في كلامهم، فناسب أن يكون فيه التخفيف دائمًا)[٢].

٤- عِلَّة أمن اللبس:

وهي من أهم العلل التي راعتها العرب في كلامها؛ لأنّ غرض المتكلم الإفهام، واللبس يمنع من ذلك[٣]، ومما ورد من هذه العلة عند اليزدي قوله في عدم قلب الواو ألفًا في قولهم: أَوَادِم جمع آدم: (فإنما لم تقلب فيه ألفًا؛ لأنه لو قلبت إياها لزم حذفها لالتقاء الألفين، ولو حذفت التبس المفرد بالمجموع، والمراد بالالتباس أنه بعد الحذف يصير على زنة فاعل، وإذا كان كذلك لم يعلم أَفَاعِلٌ هو أم أَفَاعِلُ؟ والفَاعِلُ مفرد، والأَفَاعِلُ مجموع)[٤].

ومنها قوله في تصحيح باب: اعْوَارَّ واسْوَادَّ: (لأنك لو أعللته لزمك نقل حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبها ألفًا، ثم حذف الهمزة، فبقي عارّ، وسادَّ، فلم يُدْرَ أفاعَلَ هو من المضاعف أو أَفْعَالَّ من الأجوف؟ فصححوا لرفع هذا اللبس)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٠٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٧٥٩/٢، وينظر مثلا: ٩٢٢/٢، ١٠٤٧.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: ١٩٦.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٧٨٥/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٨٤٦/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقال معللاً بهذه العلة عدم قلب الواو والياء في غَزَوَا ورَمَيَا: (لأنك لو قلبتهما التقى ساكنان، فلزم حذف إحداهما، فالتبس المفرد بالتثنية، إذ تكون كلاهما غزا، فاللبس المطرد هو المانع)[١].

٥- **عِلَّة الفرق:**

وهي علة يستدل بها للإبانة، وأشار اليزدي إلى هذه العلة في عدة مواضع، منها قوله: (لم يقولوا عُوَيْد؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين العُوَيْدِ الذي هو تصغير العُود، وبين العُيَيْدِ الذي هو تصغير العيد، إذ الطريق هكذا أقرب)[٢].

ومنها قوله: (فُعْلَى إن كانت اسمًا تقلب ياؤه واوًا، نحو طُوْبَى لشجر في الجنة، وطُوْبَى لك: أي طِيْبُ العيش لك، وكُوْسَى من الكَيْس، وكان أصلهما الوصف، لكنهما جاريان مجرى الاسم، إذ لا يكونان وصفين إلا بالألف واللام. وإن كانت صفة تقلب ضمتها كسرة لتسلم الياء، نحو: مِشْيَة حِيْكَى من حَاكَ الرّجلُ: إذا حَرَّكَ منكبيه في المشي، وقِسْمَةٌ ضِيْزَى[٣]، أي جائرة من ضَازَ، إذا جَارَ، وأعلّ في القبيلين هكذا للفرق بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا العمل؛ لأن الاسم أخف، فيحتمل ما لا تحتمله الصفة)[٤].

وعلل بهذه العلة أيضًا زيادة الألف في «مائة»: (فرقًا بينها وبين منه، ولم يعكسوا ليكون ألفها جابرًا لحذف لامها)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٨٩٣/٢، وينظر مثلا: ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٣٧٦، ٥٣٣، ٨٤٨/٢، وغيرها.

(٢) المصدر نفسه: ٣١٠/١.

(٣) ومنه قوله تعالى في سورة النجم: الآية ٢٢ ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٨٦٤/٢.

(٥) المصدر نفسه: ١١٠٣/٢، وينظر مثلا: ٣٨٢/١، ٣٩١، ٤٩٠، ٥٢٩، ٨٤٤/٢، وغيرها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٦- عِلّة الاستغناء:

هذه العلة كثيرة الدوران في كتب العربية، فقد اعتمدها سيبويه بكثرة في كتابه[١]، ومن ذلك قوله: (فترك هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء)[٢]، كما أفرد لها ابن جني بابًا في كتابه «الخصائص» سماه (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)[٣].

ومما علله اليزدي بهذه العلة قوله: (الصفة المشبهة بابها وقياسها أن تأتي من البابين المذكورين[٤]، وأما مجيؤها من باب فَعَلَ المفتوح العين فقليل، لاستغنائهم بالفاعل عنها)[٥]، ومن ذلك قوله في «رُدَّ» في لغة تميم: (وكان أصل ما هو لغة تميم كما هو لغة الحجاز[٦]، فنقلوا حركة الدال الأولى إلى ما قبلها لمصلحة الإدغام؛ إذ المدغم لا يكون إلا ساكنًا، فاجتمع الساكنان، فحرك الثاني، فأدغم الأول فيه، ولما نقل حركة المدغم استغني عن همزة الوصل فحذفت)[٧].

وقال في موطن آخر: (كثر ذلك التخفيف في قولهم: سَلْ؛ لأنّ التحقيق يستلزم همزتين، إحداهما همزة الوصل، والثانية عين الفعل، وكان الأصل: اسْأَلْ، فنقلت حركة العين إلى الفاء، فاستغنى بها عن همزة الوصل، فصار: سَلْ)[٨].

---

(١) وقد يطلق عليها سيبويه «الاكتفاء»، ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٧٨.

(٢) الكتاب: ١٥٨/٣.

(٣) الخصائص: ٢٦٧/١.

(٤) أي: باب فَعُلَ، وباب: فَعِلَ.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٢٦٤/١.

(٦) لأن الحجازيين يقولون في فعل الأمر: اُرْدُدْ.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٤٨٤/١، ٤٨٥.

(٨) المصدر نفسه: ٧٦١/٢، وينظر مثلا: ١٧٨/١، ١٨٣، ٢٣٦، ٣٤٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٧- **علة العوض أو التّعويض:**

تقوم هذه العلة على افتراض حَرْفٍ حُذِفَ وعُوِّضَ عنه حرف آخر، ومما ورد من هذه العلة عند اليزدي قوله في تصغير (أُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ): (والمحذوف من الأمثلة الواو، وهي لام، وكُنَّ في الأصل: أَخَوٌ وبَنَوٌ وهَنَوٌ، فجيء بتاء التأنيث وجعلوها عوضًا عن اللام، ودالة على التأنيث، ولكونها عوضا لم تكتب بالهاء، ولم يوقف عليها بهاء، فلما رُدَّت الكلمات إلى أصلها، وصُغِّرت صار: أُخَيْوًا وبُنَيْوًا وهُنَيْوًا)[١]، ومن ذلك قوله: (اعلم أنه تحذف الواو من فِعْلٍ بالكسر والسكون بعد نقل حركتها إلى العين، ويجاء بالتاء بعد اللام عوضًا عنها وجوبًا كقولك: عِدَةٌ، ومِقَةٌ[٢]. كان: وِعْدٌ ووِمْقٌ، فعمل به العمل)[٣].

وقال في موطن آخر: (الإقامة والاستقامة، والأصل إِقْوَامٌ واسْتِقْوامٌ، نُقلت حركة حرف العلة إلى ما قبلها، فسكنت سكونًا غير أصلي، وكانت كالمتحرك، وكان ما قبلها منفتحًا فقلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان، فحذفت، فيقي: إِقَامٌ، واسْتِقَامٌ على: إِفَالٍ، واسْتِفَالٍ، فعوض عن المحذوف التاء، كما مرّ، فصار: إقامة واستقامة)[٤].

٨- **عِلّة الاطِّرَاد «طرد الباب»:**

ومن تعليله بهذه العلة قوله: (ومن جملته يُكْرِمُ، والمقتضي لحذف الهمزة فيه أنَّه لو لم تحذف لزم اجتماع همزتين في المتكلم، إذ كان الواجب أن يقال: أُؤَكْرِمُ، واستثقال اجتماعهما واضح، فحذفوا الهمزة التي كانت في أَفْعَلَ، فبقي أُكْرِمُ، ثم حمل عليه نُؤَكْرِم، فحذفت منه أيضا لكونه أيضا للمتكلم، ثم حُمِلَ عليهما

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣١٤/١.

(٢) يقال: وَمِقَهُ يَمِقَهُ مِقَةً ووَمْقًا: أي أحبه. ينظر: لسان العرب «ومق»: ٣٨٥/١٠، وتاج العروس «ومق»: ٤٨٤/٢٦.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٨٢٥/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٨٨٣/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سائر صيغ المضارع طردًا للباب؛ إذ الياء والتاء أيضًا من حروف المضارعة، فبشبههما بأختيهما حُمِلَتا عليهما، فجاء يُكْرِمُ وتُكْرِمُ)[١]، ومن ذلك قوله في «جَاءٍ»[٢] في صورة الجر: (لما كان قلبها ياء في صورة الجر جاريا على سنن القياس حُمِلَ عليها صورتا النصب والرفع أيضًا طردًا للباب كما حمل غير أُكْرِمُ عليه)[٣]، ومن تعليله بهذه العلة قوله: (إنّ الواو تحذف إذا وقعت بين الياء، أو ما هو محمول عليها، والكسرة، فهذا هو المحمول عليها، وهو حروف المضارعة سوى الياء، كما تقول: تَعِدُ، وأَعِدُ، ونَعِدُ، وإنما حملت عليها طردًا للباب، ولكون الكل جيء به لمعنى المضارعة)[٤].

٩- علة التسمية:

ومن تعليله بهذه العلة قوله: (وسمي المعتل بالعين أجوف؛ لأنّه مجوف من الحرف الصحيح، وذا الثلاثة؛ لأنّه يصير عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك به ثلاثة أحرف، كقولك: قُلْتُ، وبِعْتُ)[٥]، ومنه قوله: (وسمي معتل اللام ناقصًا؛ لأنه فيه نقصان من جهة الإعراب، إذ لا يظهر فيه الرفع والجر كقولك: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، هذا في الاسم، وأما في الفعل، فلعدم رفعه وجزمه لفظًا، إذ رفعه بالسكون، وجزمه بالحذف، كقولك: هو يغزو، ويرمي، ولم يغزُ ولم يرمِ، وسمّي منقوصًا أيضًا بمعنى نُقِصَ عنه ما ذكر، وذا الأربعة؛ لصيرورته عند اتصال الضمير المذكور به أربعة أحرف، كقولك: غَزَوْتُ، ورَمَيْتُ)[٦]، ومن ذلك

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٥٧/١.

(٢) جاء اسم فاعل من جاء، أصلها جائيٌ اجتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء، ثم أعل إعلال قاضٍ، وهذا مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والمقتضب: ١١٥/١، والمفصل: ٣٢١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٧٨٦/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٨٢٠/٢، وينظر مثلا: ٣٤٢/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٦٦/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٦٦/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قوله في تسمية الفعل المضارع: (سمي به لمضارعته الاسم، ووجهها أنّه كما أنّ الاسم دائر بين كونه معرّفًا ومنكّرًا فالمضارع أيضًا دائر بين كونه حالاً ومستقبلاً)[١].

١٠- علة الإتباع:

ومن تعليله بهذه العلة قوله في «فِخِذ» بكسر الفاء والخاء: (وأمّا كسر الفاء فكأنّهم قصدوا به الإتباع المستجلب للتناسب الموجب للخفة؛ لأنّ حركة حروف الحلق أثقل من غيرها)[٢]، ومن ذلك قوله في كسر الميم والخاء في «مِنْخِرٍ»: (وأما كسر الحرفين فليس بلغة على الأصالة، وإنما هو للإتباع، أعني: إتباع الميم الخاء، وهم يتبعون الحرف في الحركة الحرف التي سبقتها، أو التي لحقت بها)[٣]، ومثل ذلك قوله في نحو «كِسِرات» بكسر السين جمع «كِسْرَة»: (وذلك لإتباع العين الفاءَ، إذ الإتباع أمر مطلوب لهم)[٤].

١١- علة الحمل على النَّظير:

ومن تعليلات اليزدي بهذه العلة قوله: (اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد، ونعلم أن اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي على زنة المفعول، تقول: مُعْطًى، ومُعْلًى، ومُحَاذًى، ومُشْتَرًى، ومُنْزَوًى، ومُسْتَصْفًى، ومُسْلَنْقًى. الكل للمعاني الأربعة بالقصر؛ لأن نظائرها: مُكْرَمٌ ومُجَرَّبٌ ومُقَابَلٌ ومُشْتَرَكٌ ومُنْقَلَبٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُسْحَنْكَكٌ)[٥]، ومن ذلك قوله في الاسم الممدود إذا كان مصدرًا:

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٣٧/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٢/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٩١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٢٣/١، وينظر مثلا: ٤٢١/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٦٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(المصادر المنشعبة كالإعْطَاءِ والرِّمَاءِ[١] والاشْتِرَاءِ والانْقِضَاءِ والارْعِوَاءِ[٢] والاسْتِصْفَاءِ والاحْلِيْلاءِ[٣] والاحْوِيْوَاءِ[٤] والاحْبِنْطَاءِ[٥]؛ لأن نظائرها: الإكْرَامُ والطِّلابُ والافْتِتَاحُ والانْفِصَالُ والاحْمِرَارُ والاسْتِخْرَاجُ والاغْدِيْدَانُ[٦] والاشْهِيْبَابُ[٧] والاحْرِنْجَامُ[٨])[٩]، وقال في موطن آخر: (من المواضع أن يكون الاسم الذي فيه الألف يجمع على أفْعِلَة، وذلك كِسَاءٌ وقَبَاءٌ[١٠]، فإن جمعها أَكْسِيَةٌ وأَقْبِيَةٌ؛ وذلك لأن نظائر ذلك قَذَالٌ وأَقْذِلَةٌ[١١] وحِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ)[١٢].

---

(١) الرِّماء: مصدر رامى، يقال: راميته بالسهام مراماة ورماء، ومنه المثل: قبل الرِّماء تملأُ الكنائنُ. ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٦٨/٢، وتهذيب اللغة: ٢٠١/١٥، وتاج العروس «رمي»: ١٨٢/٣٨.

(٢) يقال: ارْعَوَى فلان عن الجهل يَرْعَوِي ارْعِوَاءً حسنًا، وهو نزوعه عن الجهل وحسنُ رجوعه. ينظر: العين: ٢٤٠/٢، وتهذيب اللغة: ١٠٤/٣، وتاج العروس «رعو»: ١٦٢/٣٨.

(٣) احْلَوْلَيْت الشيء أَحْلَوْلِيه احْلِيْلاءً: إذا استحليته. ينظر: تهذيب اللغة: ١٥١/٥.

(٤) يقال: احواوى الفرس احويواءً: إذا صار أحوى. ينظر: جمهرة اللغة: ٢٣١٢/١، وتهذيب اللغة: ١٩٠/٥.

(٥) يقال: احبنطأ الرجل احبنطاء: إذا انتفخ كالمغتضب، أو من وجع. ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٨٨/٢.

(٦) يقال: اغدودن الشعر إذا طال وتم، أو اغدودن النبت إذا اخضر، واغدودن الرجل: إذا استرضى وسقط، ينظر: الصحاح «غدن»: ٢١٧٣/٦، وتاج العروس «غدن»: ٤٧٢/٣٥.

(٧) اشهاب الفرس اشهيبابًا: إذا غلب البياض على السواد. ينظر: الصحاح «شهب»: ١٥٩/١، ولسان العرب «شهب»: ٥٠٨/١.

(٨) احرنجم القوم: إذا اجتمعوا، واحرنجم الرجل: إذا أراد الأمر ثم رجع عنه. ينظر: لسان العرب «حرجم»: ١٣٠/١٢.

(٩) شرح الشافية لليزدي: ٥٦٧/١.

(١٠) القباء: من الثياب وجمعه أقبية وتقبى قباء، إذا لبسه. ينظر: الصحاح «قبا»: ٢٥٤٨/٦، وتاج العروس «قبو»: ٢٦٦/٣٩.

(١١) القذال: جماع مؤخر الرأس، يقال: قذلته ضربت قذاله. ينظر: الصحاح «قذال»: ١٨٠٠/٥، ولسان العرب «قذل»: ٥٥٣/١١.

(١٢) شرح الشافية لليزدي: ٥٦٨/١، وينظر مثلا: ٣٨٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٢- عِلَّة الحمل على المعنى:

ومن أمثلتها ما ذكره اليزدي بقوله: (لم تحقر: أَيْنَ ومَتَى ومَنْ ومَا وحَيْثُ؛ لكونها متضمنة معنى الاستفهام والشرط... ولم تحقر غَيْرُ؛ لكونها في معنى الاستثناء، ولا حَسْبُكَ ولا قَطُكَ ولا قَدُكَ؛ لكونها بمعنى الفعل، إذ معناها كَفَاكَ، ولكون الأخيرين لا يتأتى منهما بناء فُعَيْلٍ)[١]، ومن ذلك قوله: (وصح باب الفِعْلِ الذي بمعناه فِعْلٌ آخر مُصَحَّحٌ توافقًا للمعنى، وذلك قولهم: ازْدَوَجُوا، واجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا؛ لأنّه بمعنى تَفَاعَلُوا، ولا علة في تَعَاوَنُوا مثلاً، فحمل هذا عليه، وإن كان فيه السبب لأجل المعنى)[٢]، وقوله: (وصح مِقْوَلٌ، ومِخْيَطٌ؛ لأنهما محذوفان مخفّفان منهما[٣]، أو لأنّهما بمعناهما)[٤].

١٣- عِلَّة المُشابهة:

هذه العلة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا[٥]. قال سيبويه: (ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء)[٦].

ومما علله اليزدي بهذه العلة قوله في عدم كسر ما بعد ياء تصغيره من نحو: سَكْرَان: (الألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث، كقولك: سَكْرَان. وكما كان الألف والنون يمنعان من الصرف لمشابهتهما بألفي التأنيث، فكذا يمنعان من كسر ما بعد الياء لمشابهتهما؛ إذ لو لم يجريا في هذا الموضع أيضًا مجراهما، لزم انتقاض مشابهتهما، فلم تبقيا مشبهتين، لكنهما مشبهتان على كل حال، فتقول:

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٤٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ٨٤٦/٢.

(٣) أي: مخففان من مِقْوَال، ومِخْيَاط. ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٩/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٨٤٩/٢.

(٥) ينظر: علل النحو: ٦٧.

(٦) الكتاب: ٢٧٨/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سُكَيْرَان، فلا يُكسر)[١]، ومن ذلك قوله في النسب إلى ما آخره همزة بعد الألف: (جاز فيه الوجهان كقولك: عِلْبَاوِيٌّ، وعِلْبَائِيٌّ، أما القرار فلكونها شبيهة بالأصلية، وذلك أنّها للإلحاق، وأما القلب فلأنّها زائدة في نفس الأمر فشابهت حمراء)[٢]، ومنه قوله في الوقف على نحو: اضْرِبَنْ بالألف: (ووجهه أنها مشبهة بنون التنوين من حيث إنّ كل واحدة نون زائدة ساكنة، وقعت بعد الحرف الأخير من الكلمة)[٣].

١٤- علة الإشعار:

أشار إليها اليزدي في بعض المواضع، ومن ذلك قوله في «فِخْذٍ» بكسر الفاء وسكون الخاء، وهي إحدى اللغات الفرعية لـ«فَخِذٍ» بفتح الفاء وكسر الخاء: (أما الكسر فليكون كدليل على الكسر المحذوف ومشعرًا به)[٤]، ومنه قوله في النسب إلى الجمع إذا أريد بقاؤه على حاله: (إذا نسب إليه رُدّ إلى مفرده، ثم ينسب إليه، كما تقول في فَرائِضَ، ومَسَاجِدَ، وكُتُبٍ، وصُحُفٍ، وعُرَفَاءَ: فَرَضِيٌّ، ومَسْجِدِيٌّ، وكِتَابِيٌّ، وصَحَفِيٌّ، وعَرِيْفِيٌّ، وضم الصاد والحاء خطأ[٥]؛ وذلك لأن المقصود بالنسبة إلى الجمع الإشعار بأن الملابسة بين المنسوب والمنسوب إليه ثابتة، وذلك يحصل بالنسبة إلى المفرد لكونه جنسًا، فإذا قلت: مَسَاجِد شمل كل مسجد، فكذا إذا قلت: مَسْجِدِيٌّ، أفاد النسبة إلى كل مسجد، فعلى هذا لو نسب إلى الجمع لكان ضائعًا)[٦]، ومن ذلك أيضًا قوله في تحريك ثاني الساكنين: (ومنها قولهم: لم يَلْدَهُ، بسكون اللام وفتح الدال. وكان الأصل: لم يَلِدْهُ، بالكسر والسكون،

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٠١-٣٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ١/٥٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ١/١٧٢.

(٥) يريد في: صَحَفِيّ.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١/٤٠٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهو ظاهر، فَسُكِّنَت اللام قياسًا على باب كَتِفٍ[١]؛ لأنّه مثله في اللفظ، فالتقيا، فَحُرِّكَ الدّالُ، والفتح إما لأَخَفِيَّتِه، أو للإشعار أو للإتباع)[٢].

١٥- علة الكراهة:

ذكرها اليزدي في بعض المواضع، من ذلك قوله في عدم مجيء فُعِل، وفِعُل، في أبنية الاسم الثلاثي المجرد: (كأنهم كرهوا الإتيان من الضم إلى الكسر، ومن الكسر إلى الضم؛ لما فيه من الاستثقال البين)[٣]، وعلل بها كذلك عدم نقل تخفيف الهمزة في «سَئِمَ ورَؤُوْفَ» بين بينَ غير المشهور وهو أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها: (إما لكون الأمر متفقا عليه فيهما، وإما لكراهتهم شبه الألف المكسورة وشبه الألف المضمومة)[٤]، ومثله قوله: (ونقصوا إحدى اللامات مع الألف فيما أوله لام وحُلِّي بلام التعريف، وأدخل عليه لام الابتداء أو الجر، نحو: لَلَّبَنُ، والأصل: لا لْلَبَنُ، كراهة التقاء ثلاث لامات)[٥].

١٦- علة مراعاة الأصل:

ومن تعليله بهذه العلة قوله في إمالة الألف المنقلبة عن ياء: (وذلك نحو: نَابٍ؛ لأنّ أصله نَيَبٌ، لقولك في التصغير: نُيَيْبٌ، وفي التكسير أَنْيَابٌ، وكذلك الرَّحَى، لأنك تقول في التثنية: رَحَيان، وكذلك سَالَ؛ لأنّ مصدره السَّيْل، ومضارعه يَسِيل، وكذلك رَمَى؛ لأنك تقول في المضارع والمصدر: الرَّمْيُ

---

(١) لأن ما كان على زنة «فَعِلَ» مفتوح الفاء مكسور العين، مما ليس ثانيه حرف حلق، نحو: كَتِف، يجوز فيه لغتان فرعيتان: الأولى بفتح الفاء وسكون العين، والثانية بكسر الفاء وسكون العين، ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٢٠٩/١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٤٨٤/١، وينظر مثلا: ٤٩٠/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٦٨/١.

(٤) المصدر نفسه: ٧٦٧/٢.

(٥) المصدر نفسه: ١١٠٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويَرْمي)[١]، ومن ذلك قوله: (مجهول ماضي بابي الافتعال والأفعال من المعتل العين جار في اللغات[٢] مُجْرى قِيْلَ وبِيْعَ، نحو: اخْتِيْرَ وهو يائي وانْقِيْدَ، وهو واوي؛ وذلك لأنّ الأصل: اخْتُيِرَ وانْقُوِدَ، فقولك: تُيِرَ، وقُوِدَ موازن قُولَ وبُيِعَ، فلذلك جرى مجراه، فيجوز الكسر الخالص بالياء، والضمّ الخالص بالواو، نحو: اخْتُوْرَ وانْقُوْدَ والإشمام)[٣]، ومنه قوله في إبدال الياء من النون: (وتبدل من النون في نحو: أناسِيَّ؛ إذ أصله: أناسينُ، وظَرابيَّ، إذ أصله: ظَرابينُ: جمعي إنسانٍ، وظَرِبانٍ، وهو دويبة، وهو فصيح، كثيرٌ في الاستعمال، غير مطرد، تركه ضعيف)[٤].

١٧- علة تجنب الإجحاف:

ومن تعليله بهذه العلة قوله في النسب إلى مُهَيِّمٍ تصغير مُهَوِّم: (حذف الثانية[٥] واجب إلا في مثل هذه الصورة، وهي أن يستدعي الحذف إجحافًا بعد إجحاف؛ وتقديره أن مُهَيِّمًا يحتمل معنيين: أن يكون اسم فاعل من هَيَّمَ الحُبُّ الرّجلَ... والثاني: أن يكون تصغير مُهَوِّمٍ على قياس مُقَيْدِمٍ في مُقَدِّمٍ من هَوَّمَ: إذا نام، وبهذا الاعتبار تكون إحدى العينين محذوفة لأجل التصغير... فلو حذف مرة أخرى لزم حذفان، وهو غير جائز، بخلاف مُهَيِّم من هَيَّمَ، إذ لم يحذف منه شيء)[٦].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٧٢٥/٢.

(٢) أي في اللغات الثلاث التي في قِيْلَ وبِيْعَ، وهي الياء والواو والإشمام. فيقال فيها: قِيْلَ وبِيْعَ، وقَوْلَ وبُوْعَ، وقِيْلَ وبِيْعَ بالإشمام، وهو أن تضم الشفتين ثم تتلفظ بقِيْلَ وبِيْعَ تنبيها على أن أصل هذا الكسر هو الضم. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٠٦/٢-٨٠٧.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٨٨٩/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٩٣٦/٢.

(٥) أي: حذف الياء الثانية.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٣٦٧/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويقتضي المقام توضيح ما قاله اليزدي: إذا صغروا مُهَوِّمًا فقياسه أن تحذف إحدى الواوين ثم يُصَغَّر فتنقلب الواو الثانية ياء؛ لسكون ياء التصغير قبل هذه الواو، ثم تدغم ياء التصغير فيها، فيصير «مُهَيِّم» على لفظ اسم الفاعل من هَيَّمَ.

فلو قيل في النسبة إليه «مُهَيِّمِيّ» كما قالوا في النسبة إلى «مُهَيِّمٍ» في اسم الفاعل من هَيَّمَ حصل الالتباس فقيل في النسبة إلى مُهَيِّمٍ تصغير مُهَوِّم: مُهَيِّيْمِيٌّ، بالتعويض عن المحذوف في التصغير، ولم يعكسوا الأمر؛ لأنه كان هو أولى بالتعويض؛ لأنه قد حذفت منه إحدى الواوين. فزادوا ياء مع الكسرتين وأربع الياءات؛ لأن السكون من غير إدغام كالاستراحة، وهو في حروف المد أثبت وأقعد(١).

ومن ذلك قوله في تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها ساكن صحيح، نحو: مَسْأَلَةٍ، والخَبْءِ: (لا مدخل للقلب ههنا؛ لأنه إما أن ينقل حركتها إلى ما قبلها فيلزم التغيير، أو لا فيلزم التقاء الساكنين، ولا لجعلها بين بين، لشبه الالتقاء، فتعين الحذف، ولم تحذف مع الحركة لئلا يلزم الإجحافان)(٢).

أي: أن التخفيف في هذا النحو أن تنقل حركة الهمزة على ما قبلها فتحذف، فتصير مَسْأَلَةٌ، والخَبْءُ بعد النقل والحذف «مَسَلَةٍ والخَبُ»، وعلل بهذه العلة أيضا عدم الإدغام بعد حذف إحدى التائين من الفعل المضارع نحو «تتساقط»، إذ قال: (واعلم أنك إذا حذفت إحداهما لم يجز لك أن تدغم فيما بعدها؛ لأداء ذلك إلى الإجحاف بالكلمة، وإدخال همزة الوصل في المضارع، وإذا لم تحذف جاز نحو: تَذَّكَّرُوْن. قال تعالى: «تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ»(٣)، الأصل: تَتَسَاقَطْ)(٤)، أي جاز الإدغام إذا

---

(١) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١٥)، وشرح الشافية لركن الدين: ٣٨٤/١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٧٥٦/٢، ٥٧٥.

(٣) سورة مريم: من الآية ٢٥، وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات: ٤٠٩، والحجة للقراء السبعة: ١٩٨/٥، والبحر المحيط: ٢٥٥/٧.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٠٤٧/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لم تحذف ففي «تَذَّكَّرُوْن» أدغم إحدى التائين في الذال، وفي «تَسَّاقَطْ» أدغم إحدى التاءين في السين.

١٨- علة المشاكلة:

ومما ورد من هذه العلة قوله في عدم إسكان رابع الفعل الرباعي المجرد: (واجب عندهم بناؤه على الفتح إذا كان مفردًا مذكرًا غائبًا كدَحْرَجَ، وفي حكمه مثناه ومؤنثه ومثناها؛ إذ هو الأصل، وذلك ليكون مشاكلاً للمضارع بوجه ما، إذ المضارع معرب، فأرادوا أن يضاهيه بالحركة، ليكونا متوافقين في الفعلية، فاختاروا من الحركات الفتح؛ لكونه أخفها)[١]، ومن ذلك قوله في عدم قلب الياء ألفا والهمزة ياء في «شَوَاءٍ»: (هذا ما مفرده كذلك، أي كالجمع في وقوع الهمزة، فلا تقلب مراعاة لتشاكل الجمع والمفرد، لتحقق تابعية الجمع. وهو جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ: أي: سبقتُ[٢]، ناقص واويٌّ مهموز العين، واصل المفرد شَاءِوَةٌ، فقلبت الواو ياء كما في دَاعِيَة، وأصل الجمع شَوَاءِوٌ، فقلبت الواو ياء، كما في الدَّوَاعِي؛ لقلبها في المفرد، ولكونها مكسورًا ما قبلها صار شَوَائِيُ بهمزة قبل الياء، فأجري مجرى جَوارٍ محافظةً لمشاكلته للمفرد)[٣]، ومثل ذلك قوله في عدم قلب الياء ألفًا والهمزة ياء في أَدَاوَى[٤]، وعَلاوَى[٥] وهَرَاوَى[٦]: (الإِداوةَ مثلاً إذا جمعتها على سنن مَسَاجِد تكون أَدَاوِوُ بواوين، تنقلب الأخيرة؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها ياءً،

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٣٤/١-٢٣٥.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة «شأو»: ٤٦٧، وتاج العروس «شأو»: ٣٤٥/٣٨.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٩١٤/٢.

(٤) الإداوة: بالكسر المَطْهَرَة، وهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء. ينظر: لسان العرب «أدا»: ٢٤/١٤-٢٥، وتاج العروس «أدو»: ٥١/٣٧.

(٥) العلاوة: رأس الإنسان مادام على البدن، وما تعلق على البعير بعد حمله. ينظر: الصحاح «علا»: ٢٤٣٩/٦، ولسان العرب «علا»: ٩٠/١٥.

(٦) الهراوة: العصا أو العصا الضخمة. ينظر: الصحاح «هرا»: ٢٥٣٥/٦، ولسان العرب «هرا»: ٣٦٠/١٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فتكون أَدَاوِيُ، فتنقلب الأولى همزة كما في أوائل، فتكون مثل مطائي مقدرا، فتنقلب الكسرة فتحة، والياء ألفا، والهمزة ياء، فتكون أَدايا، إذ لم يكن مفردها كذلك؛ يعني في وقوع الهمزة بعد الألف وهكذا الكلام في عَلاوى، وهَرَاوى؛ لكنهم جاؤوا بالواو في الكلمات مشاكلة للجمع بالمفرد، حيث كان في المفرد بعد ألف في الجملة واو)[١].

١٩- علة الفرار من التقاء الساكنين:

وهي علة تسوغ حذف أحد الساكنين أو تحريك أحدهما فرارا من اجتماعهما، وقد علل بها اليزدي في عدة مواطن، منها قوله في «خَفْ، وبِعْ، وقُلْ»: (إذ كانت في الأصل: خَافَ، وبِيْعْ، وقُوْلْ؛ لأن بعد سلب التاء وإسكان الآخر من: تَخَافُ، وتَبِيْعُ وتَقُوْلُ، لا يبقى إلا المذكورات، فالتقى ساكنان، فارتفع بحذف المدة، لأن ما بعدها صحيح)[٢]،

ومن ذلك قوله: (تَخْشَيْنَ لخطاب المؤنث؛ لأنه كان في الأصل: تَخْشَيِيْنَ، على زنة تَفْعَلِيْنَ كتَذْهَبِيْنَ، فصارت الياء الأولى ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف والياء الثانية فحذفت الألف وبقِّيت الياء؛ لكونها ضميرا، فصار تَخْشَيْنَ على زنة تَفْعَيْنَ، بخلاف تَخْشَيْنَ لجمع المؤنث، فإنه على تَفْعَلْنَ)[٣]، وقد علل بهذه العلة أيضا تحريك بعض الحروف لالتقاء الساكنين، نحو: «اخْشَوُا اللهَ»: (وكان في الأصل: اخْشَيُوْا كاذْهَبُوا، فانقلبت الياء ألفا، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف. فحين وصلت حركت الواو بالضم)[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٩١٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٧٦/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٧٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الثالث

اعْتِرَاضَاتُ الْيَزْدِيِّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَالشُّرَّاحِ

المبحث الأول: اعتراضاته على ابن الحاجب

المبحث الثاني: اعتراضاته على ركن الدين

المبحث الثالث: اعتراضاته على الجاربردي

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المبحث الأول:

اعتراضاته على ابن الحاجب

أولاً- اعتراضاته في العبارة:

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في أنواع الأبنية: (**وَأَبْنِيَةُ الاسْمِ الأُصُوْلُ ثُلاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ، وَأَبْنِيَةُ الفِعْلِ ثُلاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ**)[١]، وقد أورد اليزدي قولاً لابن الحاجب في بعض نسخ الشافية: (**وَالأَوَّلانِ لِلْفِعْلِ**)[٢].

قال اليزدي: (وقوله: والأوّلان للفعل، يوهم أن لا يكونا للاسم، ولكن قوله السابق يدفع ذلك. والمراد بالفعل الفعل الأصلي أيضًا، وإلا لزم ما قلنا، ولهذا قال بعض الشارحين[٣]: في عبارته تعسف عظيم. واعلم أنَّه لو قال: الأبنية الأصول للاسم ثلاثية ورباعية وخماسية، وللفعل أولياها، لكان أسد)[٤].

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض، فقد سبقه ركن الدين، بقوله: (وتوجد ههنا نسخة هكذا: وأبنية الكلم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، والأوّلان للفعل، أي: الثلاثي والرباعي للفعل أيضًا، كما أنهما للاسم والأخير، أعني الخماسي للاسم فقط. ولو قال: والأخير الاسم فقط، لكان أصوب. وفي عبارته تعسّفٌ عظيم، والنسخة الأولى أولى وأصوب)[٥].

ومن الموازنة بين النصين نلحظ أنَّ ركن الدين ترك أثرًا واضحًا في شرح اليزدي إلا أن هناك فرقًا في معالجة المسألة، فاليزدي لم يتقيد بعبارة ركن الدين. وأرى أن ما اعترضا عليه ليس فيه فائدة كبيرة؛ لأن أغلب الشارحين للشافية لم

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٣٢/١، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٧٣/١.

(٣) هو ركن الدين، ينظر: شرحه للشافية: ١٧٣/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٣٢/١.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ١٧٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتطرقوا لهذا الاعتراض، ولم يشيروا إلى وجود مثل هكذا نسخة[١]، بدليل ما قاله محقق شرح ركن الدين للشافية: (ولم أعثر على هذه النسخة التي أشار إليها الشارح من بين نسخ متن الشافية التي اطلعت عليها، ولعلها مفقودة، ولم تصل إلينا)[٢].

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في الميزان الصرفي: **(وَيُعَبَّرُ عَنْ الزَّائِدِ بِلَفْظِهِ، إلا المُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الافْتِعَالِ فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإلا المُكَرَّرُ لِلإلحاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ بِمَا تَقَدَّمَهُ)**[٣].

يقول اليزدي: (اعلم أنَّ في عبارته وهنًا جدًّا؛ إذ هي توجب خلاف مقصوده وفسادًا آخر.

أما الأول: فلأنَّه قال: «بما تقدمه»، والضمير عائد إلى المكرَّر فيكون المعنى: فإنَّ المكرَّر يُعبّرُ بما تقدم المكرَّر، ومن هذا يلزم أن يقال في قَرْدَدٍ: فَعْلَدٌ، وهو ضدّ المطلوب، فكان الصواب أن يقول: بالمقابل لما تقدّمه.

وأما الثاني: فلأنَّ ما تقدم المكرَّر قد يكون الحرف الأصلي، وقد يكون غيره، فيلزم من ذلك إما المستحيل، وإما الممنوع.

أما الأول: فكما في زنة جِلْبَاب؛ إذ ما تقدم الباء هو الألف، ولا يمكن التعبير عن المكرر بالألف؛ لاستحالة تلاقي الألفين، مع أنَّه لو أمكن لكان ممنوعا.

وأما الثاني: فكما في زنة اِغْدَوْدَن؛ إذ ما تقدم الدال هو الواو، ولا يجوز التعبير بها، فلا تقول: افْعَوَّل؛ بل افْعَوعل، فكان المستقيم أن يقول: لما تقدمه من

---

(١) ينظر:شرح الشافية للرضي:٧/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٣، وشرح الشافية لنقره كار: ٥.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ١٧٣/١، الهامش (٣).

(٣) الشافية في علم التصريف: ٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحرف الأصلي، وقد زاد القيد هذا في الشرح[١]، فدلّ على أنه كان مريدًا به هذا، ولكن لفظه لا يعطي هذا المعنى)[٢].

أراد ابن الحاجب بتلك العبارة أن يبين أن المكرر للإلحاق أو لغير الإلحاق لا يوزن بلفظ ذلك المكرّر، وإنما يوزن بالحرف الأصلي الذي قبل ذلك المكرر، سواء أفصل بين الأصلي الذي قبله وبين المكرّر حرف زائد، نحو: جِلْبَاب، واغْدَوْدَن، وزِحْلِيل، أم لم يفصل، نحو: شَمْلَلَ، وقَرْدَدَ وكَرَّم، وسواء أكان المكرر من حروف الزيادة، نحو: حِلْتِيْت، أم لم يكن منها، نحو: احْمَرَّ، فيقولون مثلاً: جِلْبَاب على وزن فِعْلال، لا على وزن: فِعْلاب، وجَلْبَبَ على وزن فَعْلَلَ، لا على وزن فَعْلَبَ، وهلمّ جرًّا.

ولكن ظاهر عبارة ابن الحاجب «فإنه بما تقدمه»[٣]، يوهم خلاف المقصود، لذلك اعترض عليها اليزدي ووصفها بأن فيها وهنًا وفسادًا، وذكر بأن المستقيم أن يقول: (لما تقدم من الحرف الأصلي)، وأشار إلى أن ابن الحاجب زاد هذا القيد في الشرح، ولكن لفظه في المتن لا يعطيه.

فالاختصار في العبارة هو الذي أدَّى إلى هذا الوهم واللبس كما ترى واعتراضه في غاية الدقة والصواب؛ فإنَّه أوضح العبارة وأزال اللبس والإبهام.

واليزدي غير مسبوق بهذا الاعتراض من شراح الشافية، ولم يتبعه من الشراح في اعتراضه هذا إلا ابن الغياث، إذ ذهب إلى نحو ما ذهب إليه اليزدي، إلا أنَّه عبَّر عن اعتراضه بأسلوب مختلف، إذ قال: (ولو قال: بمقابل ما هو تكرير له من عين أو لام لكان أولى ليفيد ذلك ظاهرًا، ولأنّ ظاهره يوهم أنَّه يعبر عن

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه للشافية (ب/ ١): (وإلا المكرر للإلحاق، يعني أن المكرر أيضا لا يوزن بلفظه، وإنما يوزن بالحرف الأصلي الذي قبله).

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١/١٤١-١٤٢.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التاء الثانية في حِلْتِيْت بالياء مثلاً، ولأنَّ ظاهره لا يصح إلا على القول بأنَّ الزائد في نحو: كَرَّم الثاني على ما اختاره المصنف[١]...)[٢].

ثم أجاب عن هذا الاعتراض بقوله: (ويمكن توجيه كلامه بأنَّ المراد ما تقدمه من فاء أو عين أو لام وجودًا حقيقية أو حكمًا، ولا شك أن الأصلي يحكم بتقدمه على الزائد، وإنَّما وُزِنَ المكرّر بذلك تنبيهًا في الوزن على أنَّ الزائد حصل من تكرير حرف أصلي)[٣].

ويبدو أنَّ ما ذكره اليزدي هو الأقرب؛ لأنَّ ما قاله ابن الغياث لم يكن شاملاً لجميع الزائد المكرر كالفاء والعين معًا، نحو: «مَرْمَرِيْس، ومَرْمَرِيْت»، فتقول في وزنهما: «فَعْفَعِيْل»، بل اقتصر على المكرر من العين أو اللام فقط.

وكذلك ليس من الحق والإنصاف أن نعترض على ابن الحاجب فيما اختاره من المذاهب والآراء كما يقول ابن الغياث: (ولأن ظاهره لا يصح إلا على القول بأن الزائد في نحو «كَرَّم» الثاني)[٤]. والمذهب الذي اختاره ابن الحاجب وأومى إليه في المتن هو مذهب الأكثرين[٥].

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب: (**وَإلا المُكَرَّرُ لِلإلحاقِ أَوْ لِغَيْرِهِ**...)[٦]، يقول اليزدي: (قوله «للإلحاق أو لغيره» أي: سواء كان ذلك المكرر للإلحاق، كما في قَرْدَدٍ وجَلْبَبَ، أو لغير الإلحاق كما في كَرَّم ومُحْمَرٍّ فإنه يعبر عنه بما ذكرنا، واعلم أنّه ليس في

---

(١) قال ابن الحاجب في الشافية: ٧٥، (الزائد في نحو «كرم» الثاني، وقال الخليل: الأول، وجوز سيبويه الأمرين).

(٢) المناهل الصافية: ١/٣٤-٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٥.

(٤) المصدر نفسه: ١/٣٤.

(٥) هو مذهب يونس بن حبيب، واختاره ابن السراج، وابن جني، وركن الدين. ينظر: الأصول في النحو: ٣/٢٤٣، والمنصف: ١٦٤، والخصائص: ٢/٦٣، وشرح الشافية لركن الدين: ٢/٦٢١.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قوله هذا زيادة فائدة؛ لأن المكرر لا يخلو من أن يكون للإلحاق أو لغير الإلحاق؛ إذ الشيء لا يخلو عن الشيء أو نقيضه، فلا حاجة إلى إيراده؛ إذ المراد هو العموم، وهو في الإطلاق حاصل)[١].

ولعَلَّ ابن الحاجب أراد تعميم الحكم، أي: أنّ الزائد المكرر سواء أكان للإلحاق أم لغيره فإنه يعبر عنه بالحرف الأصلي الذي قبله، وهذا الأسلوب مستعمل في العربية والفقه، وإن كنت أرى أن ما ذهب إليه اليزدي هو عين الصواب؛ لأنّ هذا التفصيل ليس فيه فائدة كبيرة يمكن أن يضيف معاني جديدة، والإيجاز إذا لم يكن مخلا كان هو الأصوب. ولم يتطرق شراح الشافية إلى هذا الاعتراض من السابقين واللاحقين.

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب: (**وَبِالفَاءِ وَالعَيْنِ، أَوْ بِالعَيْنِ وَاللامِ، لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ، وَبِالفَاءِ وَاللامِ لَفِيْفٌ مَفْرُوْقٌ**)[٢].

يقول اليزدي: (قوله: وبالفاء والعين، أي: وسُمِّي المعتل بالفاء والعين كوَيْلٍ، أو بالعين واللام كحَوَى، لفيفًا مقرونًا؛ لاقتران حرفي العلة فيهما، وسُمِّي المعتل بالفاء واللام كوَقَى لفيفًا مفروقًا؛ لافتراق حرفي العلة فيه. وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأنه مخصوص بالثلاثي؛ لأن المعتل بالفاء واللام الأولى في الرباعي كوَسْوَسَ لم يسموه لفيفًا مفروقًا، وإن كان وجه التسمية فيه موجودًا، بل سُمِّي معتلاً، وإنَّه إن سمّاه به جاز؛ إذ لكلٍّ ما اصطلح عليه، ولكن الكلام في أنَّه ليس بمنقول)[٣].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٤٢/١.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٩.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١٦٧/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي هنا على إطلاق ابن الحاجب في قوله: «وبالفاء واللام لفيف مفروق»، فكأنه ينصرف إلى الفعل الثلاثي الذي اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وَلِيَ، ووَقَى، والفعل الرباعي المضعف الذي كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، مثل وَسْوَسَ، ووَلْوَلَ.

والمقصود هو الفعل الثلاثي فقط؛ لأن الثلاثي هو محلّ نظر الصرفيّ؛ إذ إنَّ اللفيف المفروق إذا أسند إلى الضمائر فإنه يعامل من جهة فائه كالمثال، ومن جهة لامه كالناقص، سواء أكان هذا اللفيف ماضيًا أم مضارعًا أم أمرًا، نحو: الفعل وَعَى، تقول: وَعَيْتُ، أَعِي، عِ[1].

أما حكم مضعف الرباعي، فلا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر به، وإنَّما الذي يتغير آخر الفعل فقط، يقال: وَلْوَلْتُ، وَلْوَلْنَا، وَلْوَلْنَ، وَلْوَلْتُمَا، وتَوَلْوَلْنَ.

ولعَلَّ ابن الحاجب أراد الفعل الثلاثي، بيد أنَّ هذا الإطلاق في العبارة هو الذي أدّى إلى هذا الفهم والاعتراض، واليزدي في اعتراضه مصيب؛ إذ إنَّ ابن الحاجب أطلق المسألة من دون أن يقيدها، فإن مثل: وَسْوَسَ، يصدق أنَّه لفيف مفروق، فكان المناسب أن يقيد العبارة بالثلاثي كما فعل الجرجاني في المفتاح، إذ قال: (أبنية الأفعال: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، فالثلاثي ينقسم على سبعةِ أبوابٍ، وهي: الصحيحُ، والمضاعفُ، والمهموزُ، والمثالُ، والأجوفُ، والناقصُ، واللفيفُ)[2].

وكذلك تحدث ابن الحاجب في المتن عن الأبنية بصورة عامة، سواء كانت أسماءً أم أفعالاً، إذ قال: (وتنقسم إلى صحيح ومعتل، فالمعتلُّ ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه)[3]، بعد ذلك تحدث عن أبنية الفعل: (فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف، وذو الثلاثة،...)[4]، ثم ذكر أن المعتل بالفاء والعين، أو بالعين

(١) ينظر: الصرف الكافي: ٨٥-٩٢.

(٢) المفتاح في الصرف: ٣٦.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٩.

(٤) المصدر نفسه: ٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

واللام، لفيفٌ مقرونٌ، ومن المعلوم أنَّ المعتل بالفاء والعين لا يوجد في الفعل، بل في الاسم فقط، كيَوْم، ووَيْل، ووَيْح، ووَيْب[١].

وكان على ابن الحاجب أن يفصل بين أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، ويجعل كلاً في موضعه لتكون أكثر وضوحًا وفهمًا للقارئ. أما قول اليزدي في اعتراضه: «بل سُمِّيَ معتلاً»[٢]، فقوله هذا يحتمل أمرين:

الأمر الأول: أن كل ما فيه حرف علة يُسَمَّى معتلاً، ولا يتوهم خروج مثل «وَسْوَسَ» من هذا التعريف بأنَّ اثنين من أصوله حرفا علة؛ لأنَّه إذا كان اثنان منها حرفي علة يصدق عليه أنَّ أحدها حرف علة ضرورة.

والثاني: أنَّه يقال للمعتل الفاء معتل[٣]؛ لأنَّ حرف العلة يظهر في أوله فيظهر كونه معتلاً من أول الكلام، وفيه نظر؛ لأنَّ معتل الفاء أو ما يسمى مثالاً مخصوص بالثلاثي، إلا في حالة واحدة إذا جعلنا الواو الثانية زائدة على مذهب من يرى زيادتها[٤]، في هذه الحالة يصح كونه مثالاً.

وهذا بعيد عن مراد اليزدي، فهو يرى في ذي الزيادة أنَّ: (مثل: زَلْزَل أصلي لا زائد فيه؛ إذ الأصل وجود الأصل، فما لم يثبت ثَبَتٌ على الزيادة لا يقال بها، وههنا لا ثَبَتَ، فوجب القول بالأصالة)[٥].

وجاء في شرح الرضي أنَّ رباعيَّ الاسم والفعل لا يكونان معتلين ولا مضاعفين ولا مهموزي الفاء، قال: (ولا يكون رباعيُّ الاسم والفعل معتلاً ولا مضاعفًا ولا مهموز الفاء، ولا يكون الخماسيّ مضاعفًا، وقد يكون معتل الفاء

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٤٢، والممتع: ٥٦٧/٢.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١٦٧/١.

(٣) ينظر: متن المقصود: ٢٠، والبيان والإيضاح لفهم متن مراح الأرواح: ١٤٠.

(٤) هذا المذهب نسب إلى الكوفيين. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٦٢/١، والارتشاف: ٢٤/١.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦٤٤/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فقط، ومهموزه، نحو: وَرَنْتَل[١]، وإِصْطَبْل، بل يكون الرباعي مضاعفًا بشرط فصل حرف أصلي بين المثلين كزَلْزَلَ)[٢].

ولعلّ الرضي أراد أنّ حرف العلة إذا وقع مع ثلاثة أحرف فصاعدًا من أصول الكلمة فهو زائد، في نحو: غُرَاب، وظَرِيْف، وعَجُوْز، وجَهْوَرَ، وشَرْيَفَ[٣]، وحَوْقَلَ[٤]، وإلا فهو أصل كثَوْب. أو مقلوب عن أصل كبَابَ؛ لأنّ وضع الكلمة لا يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما. فلو قدَّرنا حرف العلة زائدًا في ما كان على ثلاثة أحرف لزم أن يكون موضوعًا على حرفين بخلاف الوضع المفروض. وأما أن أحدهما لا يكون مضعّفًا، فإن عني بذلك أنه لا يكون مكررًا فغير مسلّم، لورود نحو: قَلْقَلَ، ووَسْوَسَ، وسِمْسِمْ، وفُلْفُلْ، وإن عني أن لامه الأولى والثانية مثلاً لا تكونان من جنس واحد مع كونهما أصلين فمسلّم، نحو: هِجَفّ، وخِدَبّ، اللام الثانية مزيدة للإلحاق بـ«هِزَبْر»[٥].

وهناك تقسيمات أخرى للأبنية أشار إليها الرضي في شرحه، قال: (وتنقسم الأبنية قسمة أخرى إلى مهموز وغير مهموز، فالمهموز قد يكون صحيحًا كأَمَرَ وسَأَلَ وقَرَأَ، وقد يكون معتلاً، نحو: آلَ ووَأَلَ ورَأَى، وكذا غير المهموز، نحو: ضَرَبَ ووَعَدَ. وتنقسم قسمة أخرى إلى مضاعف وغير المضاعف، والمضاعف

---

(١) وَرَنْتَلٌ: الشر، والأمر العظيم، وقيل: إنه اسم بلدة. ينظر: لسان العرب «ورنتل»: ٧٢٤/١١، وتاج العروس «ورنتل»: ٧٤/٣١.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣٢/١-٣٣.

(٣) شَرْيَفَ على وزن فَعْيَلَ، بمعنى قطع، يقال: شَرْيَفَ الفلاحُ الزّرعَ، إذا قطع شِرْيافَهُ، وهو ورقه الفاضل الذي يفسده. ينظر: ديوان الأدب: ٤٨٨/٢، وشمس العلوم: ٣٤٥٢/٦.

(٤) حَوْقَلَ الرجلُ: إذا كبر وفتر عن الجماع، وحَوْقَلَ أيضًا: إذا مشى فأعيا وضعف، والواو فيها زائدة، أما حَوْقَلَ بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فالواو فيها أصلية. ينظر: لسان العرب «حقل»: ١٦١/١١، وتاج العروس «حقل»: ٣١٥/٢٨.

(٥) ينظر: حاشية المحقين على شرح الشافية للرضي: ٣٢/١ «هامش رقم (١)».

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إما صحيح كمَدَّ أو معتل كودَّ وحيّ وقُوَّةٍ، وكذا غير المضاعف كضَرَبَ ووَعَدَ، وكذا المضاعف إما مهموز كأَزَّ أو غيره كمَدَّ...)[١].

ويبدو لي أنه يمكن أن نعدّ نحو «وَسْوَسَ» من المضاعف الرباعي المعتل، و«زَلْزَلَ» من المضاعف الرباعي الصحيح، قياسًا على المضاعف الثلاثي المعتل كوَدَّ، والصحيح كمَدَّ؛ إذ كل من الصحيح والمعتل إذا تماثل عينه ولامه في الثلاثي، وفاؤه ولامه الأولى وعينه ولامه الثانية في الرباعي يسمى مضاعفًا[٢].

ولم يتطرق شراح الشافية لمثل هذا الاعتراض؛ إما لعدم قوته، أو لأنّ لابن الحاجب مخرجًا ومسوغًا لما ذكره، والله أعلم.

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في المضارع «فَعِلَ» المثال المكسور العين: **(وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعِلَ فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً)**[٣].

يقول اليزدي: (وقوله: أو كسرت عينه إن كان مثالاً، فيه نظر؛ لأنّه لا يخلو إما أن يكون معناه: يُكْسَر عينه في كل ما كان مثالاً، فينتقض بكل مثال جاء مفتوح العين كيَوْجَل ويَوْحَلُ، وإما أن يكون معناه: لا تكسر العين إلا إذا كان مثالاً. والظاهر أن مراده هذا؛ لأنّه لو حمل على المعنى الأول لكان قوله[٤]: أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق في فعل المفتوح العين... غير سديد، لورود مثل: دَخَلَ يَدْخُلُ، ونَبَحَ يَنْبِحُ، وإن أراد المعنى الثاني فينتقض أيضًا بمثل: حَسِبَ يَحْسِبُ، إذ هو ليس بمثال، وقد كسر)[٥].

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٣٣/١.

(٢) ينظر: عنقود الزواهر: ٣٢٨.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٢٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣، وشرح الشافية لليزدي: ٢٣٧/١.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٢٥٠/١-٢٥١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إن قياس مضارع «فَعِلَ» بكسر العين -كما هو معروف- يكون على «يَفْعَلُ» بفتح العين، سواء أكان صحيحًا، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وأَمِنَ يَأْمَنُ، وعَضَّ يَعَضُّ، أم معتلاً نحو: وَجِعَ يَوْجَعُ، وخَافَ يَخَافُ، ورَضِيَ يَرْضَى، وقد خرج عن ذلك أفعال جاء مضارعها بالكسر وحده، وهي: وَرِثَ يَرِثُ، وولِيَ يَلِي، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَرِيَ المخ يري، ووَجِدَ يَجِدُ، وآنَ يَئِينُ[(١)]، وطَاحَ يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ[(٢)]، وأفعال أخرى جاء مضارعها بالفتح والكسر، وهي: حَسِبَ يَحْسَبُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ، ويَبِسَ يَيْبَسُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِسُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ويَيْئِسُ، ووَغِرَ يَوْغَرُ ويَغِرُ، ووَحِرَ يَوْحَرُ ويَحِرُ، ووَلِهَ يَوْلَهُ ويَلِهُ، ووَهِلَ يَوْهَلُ ويَهِلُ[(٣)]، والمتمعن في قول ابن الحاجب السابق وعبارته: (أو كسرت إن كان مثالاً) يلحظ في قوله إطلاقًا غير سليم، مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه وكان اعتراضه وجيهًا من خلال النظر إلى الأفعال السابقة، ولم يكن اليزدي أول من اعترض على هذه العبارة بل سبقه ابن الناظم، والرضي.

---

(١) أصله: أَوِنَ بكسر العين، لأنه لو كان بفتح العين في الماضي لكان مضارعه يؤون. ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٤، وشرح الشافية للرضي: ١٣٦/١، وشرح الشافية لركن الدين: ٢٧٨/١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب: ٣٤٤/٤ (وأما طاح يطيح وتاه يتيه، فزعم الخليل أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحْسِبُ، وهي من الواو، ويدلك على ذلك طوحت وتوهت، وهو أطوح منه وأتوه منه...)، وقال أيضًا: ٣٤٥/٤ (وقال: آن يئين، فهو فَعِلَ يَفْعِلُ من الأوان، وهو الحين).

(٣) تنظر هذه الأفعال في: الكتاب: ٣٨/٤، ٥٤، والمنتخب من غريب كلام العرب: ٥٦١/٢، وكتاب الأفعال لابن القوطية: ١٧، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع: ١٢/١، ١٤، وفتح الأقفال: ٢٨، ٣٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أما اعتراض ابن الناظم فتمثل بقوله: (كلام مبهم، وتقسيم غير صحيح؛ لأن المثال ما فاؤه واو أو ياء، فإن كان على «فَعِلَ» فاؤه ياء لم يجئ في عين مضارعه إلا الفتح، نحو: يَئِسَ يَيْأَسُ، ويَقِظَ يَيْقَظُ، بالفتح لا غير[١]، وإن كان واوًا فمنه ما لزم الفتح في عين مضارعه على الأصل، نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ، ومنه ما لزم الكسر توصلاً إلى التخفيف، نحو: وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ المخُّ يَرِي؛ إذا اكتنز، ومنه ما جاء بالوجهين، نحو: وَغِرَ يَغِرُ ويَوْغَرُ، ووَحِرَ يَحِرُ ويَوْحَرُ)[٢].

وإذا انتقلنا من ابن الناظم إلى الرضي وجدناه يعترض على قول ابن الحاجب بقوله: (فقوله: أو كسرت إن كان مثالاً، أي: مثالاً واويًّا، وليس الكسر بمطرد في كل مثال واوي أيضًا، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق)[٣].

والذي يلحظ أيضًا في قول ابن الحاجب المارّ ذكره أنّ كسر العين في مضارع «فَعِلَ» المثال قياسي وفي غيره سماعي، وتبعه في هذا ركن الدين[٤]، والجاربردي[٥]، وقد وهم أحد الباحثين إذ نسب هذا المذهب إلى أبي حيان الأندلسي والسيوطي، فقال: (وهذا مذهب ابن الحاجب، والسيوطي، وأبي حيان، وركن الدين، والجاربردي. فالسيوطي يجعل ذلك واجبًا في المثال، وجائزًا في الصحيح مع الفتح، وكذا فعل الباقون)[٦].

---

(١) هذا كلام غير سليم، قال سيبويه في الكتاب: ٣٨/٤ (وقد بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرف، كما قالوا: فَعُلَ يَفْعُلُ، فلزموا الضمة وكذلك فعلوا بالكسرة، فشبه به. وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَبِسَ يَيْبِسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ).

(٢) بغية الطالب: ٢٥، ٢٧.

(٣) شرح الشافية للرضي: ١٣٦/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٢٨٠/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٥٦.

(٦) ينظر: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: ١٦٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهذا الكلام غير سديد؛ لأن أبا حيان لم يجعل الكسر واجبا في المثال على الإطلاق وجائزًا في الصحيح فقط، وإنما جعله واجبًا في عدد من الأفعال، وجائزًا في الصحيح والمثال، فقال: (وأما «فَعِلَ» فقياس مضارعه «يَفْعَلُ» بفتح العين وجاء بكسرها وجوبًا في مضارع وَمِقَ ووَثِقَ ووَفِقَ وولِيَ ووَرِثَ ووَرِعَ ووَرِمَ ووَرِيَ المخّ ووَعِمَ وبكسرها جوازًا مع الفتح في مضارع حَسِبَ ونَعِمَ وبَئِسَ ويَئِسَ ووَغِرَ ووَحِرَ وولَهَ ووَهِلَ وولِعَ، ووزِعَ ووَهِنَ ووَبِقَ وولِغَ ووَصِبَ ووَرِعَ...)[١].

أما السيوطي فقد نقل هذا الكلام –أي: كلام أبي حيان– نفسه في المزهر[٢] ومما لا شك فيه أن الباحث لم يفرق بين الفعل الصحيح نحو: «حَسِبَ»، والفعل المعتل أو ما يسمى بالمثال، نحو: «وَغِرَ».

أمّا غيره من النحاة فقد جعلوا الكسر في المثال وفي غيره سماعيًّا؛ إذ القياس عندهم في فَعِلَ «يَفْعَلُ» بفتح العين، وما جاء مخالفًا له، فهو شاذ، وهذا مذهب الصيمري[٣]، والثمانيني[٤]، وابن سيده[٥]، والزنجاني[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن مالك[٨]، وابن الناظم[٩]، والساكناني[١٠].

---

(١) الارتشاف: ٧٦/١، ٧٧.

(٢) ينظر: المزهر: ٤٣/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٤٦/٢، ٤٧٨.

(٤) ينظر: شرح التصريف: ٣٧٩، ٤٣١.

(٥) ينظر: المخصص: ٢٧٨/٤.

(٦) ينظر: تصريف العزي: ١٦.

(٧) ينظر: الممتع: ٤٣٢/٢، ٤٣٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٨/٣.

(٩) ينظر: زبدة الأقوال: ٣٩.

(١٠) ينظر: الكافية في شرح الشافية، «لوحة ٢٥».

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فابن مالك يرى أن ما كان على فَعِلَ فقياس مضارعه أن يجيء على يَفْعَلُ، وما كسرت عين مضارعه فمقصور على السماع: (وهو على ضربين: أحدهما: متعين فيه الكسر، وهو ثمانية أفعال أولها وَمِقَ، وآخرها وَرِيَ المخ. والآخر: مروي فيه الفتح والكسر، ففتحه على القياس، وكسره شاذ وهو تسعة أفعال، أولها حَسِبَ وآخرها وَهِلَ)[١].

والساكناني يقول: (أو كسرت إن كان مثالاً واويًّا كوَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، فإن قلت: لما بدت وجوب المخالفة بينهما فهل يحكم بكونه من الشواذ؟ قلت: من العربية ترك قياس لقياس... كترك قياس الفتح لقياس حذف الواو وذهب بعض المتقدمين وأكثر المتأخرين من البصريين والكوفيين إلى أنّه من الشواذ وهو الأظهر، إلا أنه غير مختار عند المصنف)[٢].

ومن هذا يتجلى لنا أن إطلاق كسر عين المثال في المضارع غير دقيق؛ لما ينقضه، من نحو: وَسِنَ يَوْسَنُ، وأنّ باب فَعِلَ يَفْعِلُ قليل، والأفعال الواردة عليه قليلة لا تقوم بجعلها قياسًا مطردًا.

وقد ذهب نقره كار[٣] إلى نحو مما ذهب إليه اليزدي، بيد أنه رأى لو ذكر ابن الحاجب بعد قوله: «مثالاً» غالبًا لكان أولى. وهناك من شراح الشافية من حاول أن يجد مسوغًا لما قاله ابن الحاجب كعصام الدين الإسفراييني، وابن الغياث، فقال عصام الدين: (أو كسرت إن كان مثالاً لا بمعنى أنَّه يجب الكسر بل يجوز وإلا فيشكل بيَئِسَ يَيْأَسُ، فإن الكسر فيه شاذ على ما في القياس[٤])[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٨/٣.

(٢) الكافية في شرح الشافية، «لوحة ٢٥».

(٣) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٣٦.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٥٨٢/١.

(٥) شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ٣٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويرى ابن الغياث أن فتح العين في المضارع هو القياس وما جاء مكسورًا على حسب السماع: (إلا أنَّه لم يسمع إلا إن كان مثالاً، واويًّا نحو: وَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، ووجهه في المثال الواوي أنَّه يحصل موجب حذف الواو، أعني توسطها بين الياء المفتوحة والكسرة، فيحصل التخفيف، والمعنى أنه لا يوجد الكسر إلا في المثال كما قلنا في قوله[١]: أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرف حلق، لا أنّ كلّ مثال يجب كسر عينه، وسيجيء من كلامه في الإعلال[٢]، في عدم بناء نحو: وَدِدْتُ بالفتح ما يدلّ على أنّ هذا مراده. وقد شذّ كسر غير المثال، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ)[٣].

وما ذكره عصام الدين الإسفراييني فيه نظر؛ لأن كسر العين في مضارع «فَعِلَ» المثال الواوي نحو: وَرِثَ يَرِثُ واجب وليس بجائز، ليحصل التخفيف – حينئذ– بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة؛ ولأنها لو فتحت من نحو: وَلِيَ يَلِي، لأدى إلى الاستثقال إن بقيت الواو التي هي فاء في المضارع، وإلى إعلالين إن حذفت الواو، وهما: حذفها وقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٤].

وهذا ما أشار إليه سيبويه إذ قال: (و«وَلِيَ يَلِي»، أصل هذا «يَفْعَلُ»، فلما كانت الواو في «يَفْعَلُ» لازمة وتستثقل، صرفوه من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ» إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف «وَعَدَ»[٥]، كما شركت «حَسِبَ يَحْسِبُ»

---

(١) ينظر: المناهل الصافية: ٧٩/١.

(٢) قال ابن الحاجب في الشافية: ٩٥ (وتحذف الواو من نحو: يَعِدُ ويَلِدُ، لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثم لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ –بالفتح– لما يلزم من إعلالين في يَدُّ).

(٣) المناهل الصافية: ٨٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٣٦، والمناهج الكافية: ٣٦.

(٥) لأن مضارعه «يَعِدُ» وهو في الأصل «يَوْعِدُ»، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأخواتها «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«جَلَسَ يَجْلِسُ». فلما كان هذا في غير المعتل، كان في المعتل أقوى)[١].

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في مضارع غير الثلاثيّ المجرد: **(وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ «أَفْعَلَ»: «يُؤَفْعِلُ»، إلا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا لَزِمَ مِنْ تَوَالِي هَمْزَتَيْنِ فِي المُتَكَلِّمِ، فَخُفِّفَ الجَمِيْعُ)**[٢].

يقول اليزدي: (وبقوله: فخفف في الجميع، فيه نظر؛ لأنّه لا يخلو إما أن يراد به جميع المضارع، أو جميع الصيغ سوى الماضي فإنّه لا مدخل له، وكلا التقديرين غير سديد. أما الأول فلأنه يلزم منه أن يكون تقريره محتويًا على الاختلال والنقصان؛ وبيانه: أنه في صدد بيان حذف الهمزة مما هو محمول على المتكلم، وهذا كما يجري وجوبه في المضارع يجري وجوبه في كل ما ذكرناه سوى ما استثنيناه، فالحصر على المضارع لا يكون مستقيمًا. فإن قلت: الحصر من كلامه ليس بمستفاد. قلت: يستفيده المستفيد؛ لكونه في معرض التعليم والتبيين. وأما الثاني: فلأنه يؤدي إلى كون الأمر الحاضر أيضًا محمولاً في الحذف، ولا حذف، كما رأيت، وما ذكره في شرحه ينبئ أن مراده الأول؛ لأنه قال[٣]: كرهوا اجتماع الهمزتين فحذفوا الثانية، ثم لما كانت الياء والتاء والنون أخوات الهمزة من حيث كانت حروف مضارعة أجري الباب كله مجرى واحدا، فقيل: نُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، وتُكْرِمُ)[٤].

---

(١) الكتاب: ٥٤/٤.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٢٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٨).

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢٥٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثم ذكر اليزدي في كتاب آخر له قولاً يرى أنه أحسن من قول ابن الحاجب يقول: (وأما قولنا في الواسطة[١]: فهو من غيره حمل عليه فأحسن من ذلك، لكونه أسَدّ)[٢].

القياس في مضارع «أَفْعَلَ» يُؤَفْعِلُ، نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فإن يُكْرِمُ أصل: يُؤَكْرِمُ، كما تقول: «يُدَحْرِج»، ولكن الهمزة حذفت والسبب في حذفها أن المتكلم لو أخبر عن نفسه لزمه أن يقول: «أَنَا أُأَكْرِمُ»، مثل: «أُدَحْرِجُ» فتلتقي همزتان زائدتان، وذلك مستثقل، فوجب أن تحذف الهمزة الثانية، أي: همزة «أَفْعَلَ»؛ لأن الأولى هي حرف المضارعة فلا يجوز حذفها؛ لأن المضارعة تنتفي بانتفائها، وأيضًا فإن الثانية هي الموجبة لثقل الكلمة إذ كانت الأولى لا تثقل بها الكلمة، فكان الموجب للثقل أولى بالحذف، ثم أجروا ما في أوله حرف المضارعة مجرى الهمزة في الحذف[٣]، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان، ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مَرَّة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم[٤].

وقد ذكر ابن مالك أن مما تحذف منه الهمزة اطرادًا اسم الفاعل، واسم المفعول كذلك، فقال: (ومن الحذف المُطَّرد حذف همزة أفعل من المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، كقولك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ. والأصل أن يقال: يُؤَكْرِمُ، ومُؤَكْرَمٌ، ومُؤَكْرِمٌ، لكن حذفت الهمزة من «أُأَكْرِمُ» استثقالا لتوالي همزتين في صدر الكلمة، ثم حمل على ذي الهمزة أخواته، والمُفْعِلُ، والمُفْعَلُ، لتجري

---

(١) وهو أحد مؤلفات اليزدي المفقودة.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٥٨/١.

(٣) أي: نكرم، ويكرم، وتكرم.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٣/٣، وعلل النحو: ١٨٢/١، والمنصف: ١٨٤، وشرح التعريف بضروري التصريف: ٢٣٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النظائر على سَنَنٍ واحدٍ)[١]. يتبين من هذا النص أن ابن مالك يرى أن اسم الفاعل واسم المفعول محمولان على «أُكْرِمُ».

ولم يكن اليزدي مخطئًا وهو يعترض على ابن الحاجب في قوله: «فخفف في الجميع»؛ لأنّ قوله هذا يستدعي عدم حمل اسم الفاعل واسم المفعول عليه، والدليل على ذلك أنه لم يشر إليهما في شرحه، وإنما حصر الحذف في المضارع فقط، وهذا ليس بجيد؛ لأن الهمزة كما حذفت من نحو: نُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، حملاً على «أُكْرِمُ»، واسم الفاعل كذلك مُكْرِمٌ، والأصل مُؤَكْرَمٌ، واسم المفعول مُكْرَمٌ، والأصل مُؤَكْرَمٌ، هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن اسم الفاعل واسم المفعول أخوان للفعل المضارع في هذا الموضع، وإلا لماذا حذفت الهمزة من مُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم. وإن سلّم أنهما مما حملا على أُكْرِمُ أو أنهما ليس مما حملا عليه، لزم الحذف من الأمر الحاضر كقولك: أَكْرِمْ، ولا حذف؛ لأن الأمر من أَكْرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمْ بحذف الياء من يُكْرِمُ، فتبقى الكاف ساكنة، ولا يجوز الابتداء بالساكن، فوجب أن تردّ الهمزة الذاهبة؛ لأنها أولى من زيادة همزة ليست مرادة في الكلمة، فلذلك وجب ردّها من دون ألف الوصل، وقد ابتدأت مفتوحة على أصلها، فقالوا: أَكْرِمْ زَيدًا. قال عبد القاهر: (فأما أَكْرِمْ بفتح الهمزة في: يُكْرِمُ؛ فلأن الأصل فيه: يُؤَكْرِمُ، بالهمزة، حذفت لاستثقال توالي الهمزتين)[٢].

وأرى أن ابن الحاجب لم يكن مخطئاً أيضًا؛ لأن كلامه في المتن على الفعل المضارع فقط، إذ قصد في قوله: «فخفف في الجميع»، أي: في جميع صيغ المضارع من دون غيرها من الصيغ.

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٦٧.

(٢) المفتاح في الصرف: ٥٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولكن ابن الحاجب لو استعمل تعبير اليزدي لكان أسد؛ لأن قوله: «في الجميع» كأنه ينصرف إلى صيغ المضارع وحدها، أو إلى صيغ المضارع وما حمل عليها من الأمر واسم الفاعل، واسم المفعول.

والذي يلحظ كذلك أن ابن الحاجب كرر هذا الكلام في شافيته ولكن بأسلوب يختلف عما ذكره هناك فقال في باب تخفيف الهمزة: (والتزم في باب أُكْرِمُ حذف الثانية، وحمل عليه أخواته)[1]. مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه مرة أخرى، إذ قال: (ولو لم يورده لكان أحسن؛ إذ هو مكرّر، ولو أشعر مروره من قبل كان مستقيمًا، وقد تقدم الاعتراض الوارد عليه فيما سبق، وقوله ههنا: وحمل عليه أخواته مفهومه المخالف يستدعي عدم حمل اسم الفاعل والمفعول عليه، وهو فاسد؛ لأن الهمزة محذوفة في مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ أيضًا قياسًا على أُكْرِمُ، وأما استدعاء عدم الحمل فلأن الفاعل والمفعول ليسا من أخوات أُكْرِمُ، وإنما أخواته نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، وإن سُلِّمَ أنهما من أخواته لزم الحذف من الأمر المخاطب كقولك: أَكْرِمْ، وهو فاسد)[2].

واعتراض اليزدي هنا وهناك لم يعترض عليه غيره من شراح الشافية؛ لعدم قوته، والله أعلم.

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٩٢.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٧٨٩/٢، ٧٩٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في المصدر الميمي: (**وَيَجِيءُ المَصْدَرُ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ أَيْضًا عَلَى مَفْعَل قِيَاسًا مُطَّرِدًا، كَمَقْتَلٍ، ومَضْرَبٍ**)[١].

يقول اليزدي: (وفي قوله: قياسا مطردا، نظرٌ؛ لأنّه ينتقض بالمصدر من المثال إذا كان فاؤه واوًا ساقطة في الغابر؛ لأنك تقول: مَوْعِدٌ ومَوْجِدٌ، بالكسر لا غير، قال سيبويه[٢]: مَوْحَدٌ فتحوه إذا كان اسمًا موضوعًا ليس بمصدر ولا مكان، وإنما هو معدول عن واحد. وينتقض أيضًا بالمصدر من اللفيف المفروق؛ إذ حكمه حكم المعتل لا غير، تقول: مَوْقٍ بمعنى الوقاية، وهذا عند بعض المتأخرين. وقد ذكر في الصحاح[٣] ما معناه أنّ هذا النحو من اللفيف مصدر بالفتح كالمَوْقَى، فلا ينتقض به)[٤].

واعتراض اليزدي هنا على قول ابن الحاجب «قياسًا مطردًا»؛ فقد جعل القياس والاطراد في «مَفْعَل» بفتح العين فقط، ولم يذكر «مَفْعِل» بكسر العين، على الرغم من قياسيته؛ لأن المثال الواوي المحذوف فاؤه في المضارع يجيء منه المصدر الميمي على وزن «مَفْعِل»، نحو: المَوْعِد، والمَوْضِع، والمَوْجِد، من وَعَدَ، ووَضَعَ، ووَجَدَ، وإنما جاء على «مَفْعِل» بالكسر، وذلك من قبل أن «فَعَلَ» من بنات الواو التي فيهن فاء لا يجيء إلا على «يَفْعِل» بالكسر ولا يصرف عنه إلى

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٢٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٩٣.

(٣) وهم محقق شرح الشافية لليزدي إذ جعل هذا الكلام في مادة «وقى»، ولم أقف في مادة «وقى» على هكذا معنى، وإنما وجدته في الصحاح في مادة «وعد»: ٢/٥٥٢، إذ قال الجوهري: (فإن كان مع ذلك معتل الآخر فالمفعل منه منصوب، ذهبت الواو في يفعل أو ثبتت، كقولك: المَولَى والمَوْقَى والمَوْعَى من يَلِي ويَفِي ويَعِي).

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٨٠.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

«يَفْعُلُ»؛ لأن الواو مع الضمة أثقل[١]، فلما كان لا يُصْرَف عن «يَفْعِل» وكان معتلاً ألزموا «مَفْعَلاً» منه ما ألزموا «يَفْعِل»[٢]. وهذا أمر متفق عليه بين علماء العربية[٣]، قال سيبويه: (فكل شيء من هذا كان «فَعَلَ» فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على «مَفْعِل» وذلك قولك للمكان: المَوْعِد، والمَوْضِع، والمَوْرِد، وفي المصدر: المَوْجِدة، والمَوْعِدة)[٤].

وقال الفراء: (وما كان أوله واوًا مثل: وَزَنْتُ، ووَرِثْتُ، ووَجِلْتُ، فالمفعل فيه اسمًا كان أو مصدرًا مكسور، مثل قوله: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[٥]، وكذلك يَوْحَل ويَوْجَل المَفْعل منهما مكسور في الوجهين)[٦].

وكذلك مجيء المصدر الميمي من اللفيف المفروق على وزن «مَفْعِل» بالكسر؛ إذ حكمه حكم المعتل الفاء، تقول: المَوْقِي، والمَوْفِي بالكسر فيهما، وهذا ما ذكره صاحب المقصود[٧]، إذ قال: (و أما في الناقص فالمصدر الميميُّ، والزمان والمكان منه على وزن «مَفْعَل»، بفتح الميم والعين وسكون الفاء من

---

(١) أي: لا يقال في مضارع «وَعَدَ»: يَوْعُدُ بالضم، وإنما يَعِدُ وأصلها يَوْعِدُ، فحذفت الواو؛ لأنهم كرهوا الواو بين ياء وكسرة. ينظر: الكتاب: ٥٢/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٩٢/٤، ٩٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٨/٢، والمخصص: ٣٢١/٤، وتهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع: ١٧/١.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٩٥، ٩٦، وأدب الكاتب: ٣٦٨، والجمل في النحو: ٣٨٩، وديوان الأدب: ٢٢٦/٣، وكتاب الأفعال لابن القوطية: ١٩، واقتطاف الأزاهر: ٧٤.

(٤) الكتاب: ٩٢/٤.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٤٨.

(٦) معاني القرآن: ١٤٩/٢.

(٧) هذا الكتاب ينسب إلى أبي حنيفة النعمان، ويبدو أن اليزدي لم ير نسبته إليه؛ لأنّه قال في شرحه: ٢٨٠/١ (وهذا عند بعض المتأخرين)، إلا أن يقال مراده شراح المقصود، فعلى هذا يكون قوله «بعض المتأخرين» مقبولاً.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

جميع الأبواب. واللفيف المقرون كالناقص، واللفيف المفروق كالمعتل الفاء)[١]، أي: أنَّ حكم اللفيف المفروق في المصدر الميمي، والزمان والمكان حكم المثال، فكما أنّ المصدر الميمي من المثال، نحو «المَوْعِد» من «وَعَدَ» بالكسر، فكذلك اللفيف المفروق؛ إذ المنظور أولاً فاء الفعل فإلحاقه بما يناسبه في الفاء أولى[٢].

أما غيره من النحاة فقد حمله في الحكم على الناقص ليطرد بالمقرون، أي: بفتح العين، تقول: المَوْقَى، والمَوْفَى بالفتح فيهما كما تقول: مَرْمَى، ومَطْوَى من رَمَى وطَوَى، وهذا ما أشار إليه أبو القاسم المؤدب[٣]، والجوهري[٤]، والسكاكي[٥]، وأبو علي الشلوبيني[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، وغيرهم[٩]، قال أبو القاسم المؤدّب: (وما كان من الباب الذي يُسَمَّى ملتويًا[١٠] كان الاسم والمصدر منه بالفتح، نحو: المَوْقَى والمَوْعَى، وما أشبهها. قال الله عزّ وجلّ: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ

(١) متن المقصود: ٦.

(٢) ينظر: المطلوب في شرح المقصود: ٢٦، وروح الشروح على المقصود: ٢٦.

(٣) ينظر: دقائق التصريف: ١٣٤.

(٤) ينظر: الصحاح «وعد»: ٥٥٢/٢.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم: ٥١.

(٦) ينظر: التوطئة: ٣٧٦.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد: ٥٨.

(٨) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٧٠/١.

(٩) ينظر: زبدة الأقوال: ١٠٢، واقتطاف الأزاهر: ٧٤، وشرح تصريف العزي للتفتازاني: ٢٣٤، وشرح الأشموني: ٢٤٠/٢، وفتح الأقفال: ١٢٧، ١٢٨.

(١٠) يريد به اللفيف المفروق. ينظر: دقائق التصريف: ٣٣٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾[١]، وقال عزّ وجلّ: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٢]، وهكذا الكلام في ذوات الأربعة[٣])[٤].

ثم علل مجيئهما بالفتح بقوله: (وإنما فعلوا هذا مخالفة اللبس، ألا ترى أنّه لو قال: مَوْعِي، ومَوْقِي من وَعَى يَعِي، ووَقَى يَقِي، لأشبه المفعول عند الوقفة[٥]. فافهم مذاهب العرب)[٦]. وعلى هذا فلا ينتقض كلام ابن الحاجب باللفيف المفروق، وإنما ينتقض بالمصدر الميمي من المثال الواوي المحذوف فاؤه في مستقبله.

والملاحظ في شرح اليزدي أنه اشترط في الفعل الثلاثي أن يكون مثالاً واويًّا تسقط فاؤه في المستقبل، لأنّ مثل: وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِلَ يَوْحَل، قد أتى مصدرهما باللغتين، أي: بالفتح والكسر، قال سيبويه: (وقال أكثر العرب في: وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِلَ يَوْحَل: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ، وذلك أن يَوْجَلُ ويَوْحَلُ، وأشباههما في هذا الباب من فَعِلَ يَفْعَلُ قد يعتلُّ، فتقلب الواو ياء مرة وألفًا مرة، وتعتلُّ لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال)[٧].

---

(١) سورة الحج، من الآية ١٣.

(٢) سورة النجم، الآية ١٥.

(٣) يريد به ما كان رابعه حرف علة في المضارع، نحو: لها يلهو مَلْهَى. ينظر: دقائق التصريف: ٢٨٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٤.

(٥) لأن اسم المفعول مَوْقِيّ بكسر القاف وتشديد الياء أصله: مَوْقُويٌ، فاجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، فأدغمت ثم كسرت القاف لأجل الياء.

(٦) دقائق التصريف: ١٣٤.

(٧) الكتاب: ٩٣/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال أيضًا: (وحدثنا يونس وغيره أن ناسًا من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَلُ، ونحوه: مَوْجَل ومَوْحَل، وكأنّهم الذين قالوا: يَوْجَل[١]، فسلموه، فلما سُلِّم وكان يَفْعَل كيَرْكَبُ ونحوه شبهوه به)[٢].

يرى سيبويه: أن أكثر العرب تبني المصدر الميمي من نحو: «وَجِلَ يَوْجَل» على مَفْعِل بالكسر «مَوْجِل»؛ لأن واو «يَوْجَل» قد تعتل بقلبها مرة ياء ومرة ألفًا، فأشبهت واو «يَعِدُ»، فكسروها كما كسروا المَوْعِد، وإن اختلفت التغييرات، فكان تغيير «يَيْجَل» و«يَاجَل» قلبًا، وتغيير يعد حذفًا، لكن التغيير يجمعهما[٣].

ولكن هناك من العرب من يبنيه على «مَفْعَل» بالفتح «مَوْجَل» حتى ظن سيبويه أن أصحابها هم الذين قالوا: «يَوْجَل» فلم يعلوا الواو بالقلب في المضارع. فعلى الأكثر لا حاجة إلى هذا الشرط الذي اشترطه اليزدي[٤]، وإنما احترز به على لغة من سلموه من الإعلال.

والذي يبدو لي أنّ اليزدي لم ير أنّ نحو: مَوْجِل، ومَوْحِل مصدران ميميان، بل اسمان، كما ذهب إلى ذلك من قبل الجوهري، إذ قال: (فإن كانت الواو من يَفْعَلُ فيه ثابتة، نحو: يَوْجَل، ويَوْجَع، ويَوْسَن، ففيه الوجهان، فإن أردت به المكان والاسم كسرته، وإن أردت به المصدر نصبته، فقلت: مَوْجِل، ومَوْجَل)[٥]، ولو رآهما لأشار إليهما.

---

(١) الذين قالوا: «يوجل» هم أهل الحجاز. ينظر: الكتاب: ١١٠/٤، والجيم للشيباني: ٣٠٥/٣.

(٢) الكتاب: ٩٣/٤.

(٣) ينظر: المخصص: ٤٢٧/٣.

(٤) ولم يكن اليزدي وحده الذي أشار إلى هذا الشرط، بل هناك علماء آخرون، ومنهم: الجوهري، وأبو القاسم المؤدب. ينظر: الصحاح «وعد»: ٥٥٢/٢، ودقائق التصريف: ١٣٠.

(٥) الصحاح «وعد»: ٥٥٢/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وعندي أنّ اعتراض اليزدي على ابن الحاجب صحيح؛ لأن المصدر الميمي يكون على «مَفْعَل» بفتح العين إلا المثال الواوي، فإنه يأتي على «مَفْعِل» بالكسر، نحو: مَوْرِد ومَوْصِل، لذا وجدنا من اعترض على ابن الحاجب ممن تناول شرح شافيته غير اليزدي، ومنهم: الرضي(١)، والجاربردي(٢)، ونقره كار(٣)، وابن الغياث(٤)، يقول الرضي: (قوله: «قياسًا مطردًا» ليس على إطلاقه؛ لأنّ المثال الواوي منه بكسر العين كالمَوْعِد والمَوْجِل، مصدرًا كان أو زمانًا أو مكانًا، على ما ذكر سيبويه)(٥).

أما الجاربردي فقد اعترض على ابن الحاجب معتمدًا في ذلك على قول الجوهري، إذ قال: (أطلق المصنف الكلام، لكن قال في الصحاح(٦): ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كيَضَعُ فالمصدر منه بالكسر كالمَوْضِع وإن ثبت الفاء في مستقبله كيَوْجَل أو كان لامه أيضا حرف علة وإن سقط فاؤه في المستقبل كيَقِي فالمصدر منه مفتوح العين أيضا، كالمَوْجَل والمَوْقَى)(٧).

ومن هذين القولين نلحظ أنّ الرضي، والجاربردي قد تركا أثرًا واضحًا في شرح اليزدي إلا أنّ ثمة فروقًا في معالجة المسألة، فاليزدي لم يتقيد بعبارة الرضي، والجاربردي.

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/١٧٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٦٦، ٦٧.

(٣) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٤٤، ٤٥.

(٤) ينظر: المناهل الصافية: ١/٩٥.

(٥) شرح الشافية للرضي: ١/١٧٠.

(٦) ينظر: الصحاح «وعد»: ٢/٥٥٢، والنص مأخوذ بتصرف.

(٧) شرح الشافية للجاربردي: ٦٦، ٦٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهناك مسألة مهمة لابد من الإشارة إليها، وهي أنّ لغة طيِّئ تجعل المصدر الميمي كلّه بالفتح سواء كان الفعل معتلاً أو صحيحًا، وهذا ما ذكره ابن القوطية[١]، وابن القطاع[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والسيوطي[٥].

يقول ابن القوطية: (وطيِّئ تقول في هذه البنية كلها بالفتح، ولطيِّئ توسع في اللغات)[٦]. وقال ابن مالك: (والتزم غير طيّئ الكسر مطلقًا في المصوغ مما صحت لامه وفاؤه واو)[٧]، فعلى هذا لا يتجوز لابن الحاجب بلغة طيِّئ أن يجعل المصدر الميمي بالفتح مطلقًا من دون اللغات الأخرى.

(١) ينظر: كتاب الأفعال: ١٩.

(٢) ينظر: تهذيب كتاب الأفعال: ١٨/١.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد: ٥٨، وسبك المنظوم: ٢٠٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢٢٩/١.

(٥) ينظر: المزهر: ١٠١/٢.

(٦) كتاب الأفعال: ١٩.

(٧) تسهيل الفوائد: ٥٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في مصدر الرباعيّ المجرد: (**وَنَحْو دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ، ودِحْرَاجٍ**[١]، **وَنَحْو: زَلْزَلَ عَلَى زِلْزَالٍ بِالفَتْحِ وَالكَسْرِ**)[٢].

يقول اليزدي: (قوله: ونحو دَحْرَجَ، أي: مصدر الرباعي الأصلي يكون على زنة فَعْلَلَة، وفِعْلال، بكسر الفاء فقط، إن لم يكن مضاعفًا، وإن كان مضاعفًا كزِلْزَال جاز فيه الكسر والفتح، والكسر أفصح؛ لكونه أصلاً، ويجوز أن يكون جواز الفتح لكونه مضاعفًا، فالفتح أليق بما فيه نوع من الاستثقال، وتقديم الفتح على الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم. وفي هذا الإطلاق نظر؛ لأن المقارنة بين اللفظين توهم تماثلهما في الورود، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ فِعْلالاً في غير المضاعف لا يشيع شيوع فَعْلَلَة. من الكتاب[٣]: اللازم الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلَةٍ)[٤].

يتبين من هذا النص أن اليزدي يعترض على ابن الحاجب في أمرين:

الأول: في تقديمه للفتح على الكسر في المصدر الرباعيّ المضاعف.

الثاني: في جعله مجيء المصدر من «فَعْلَلَ» على «فَعْلَلَةٍ»، و«فِعْلالٍ» سيَّين.

---

(١) ذكر السيرافي أنه لم يسمع دِحْرَاج في دَحْرَجَ، وتبعه على ذلك: الصيمري، وابن يعيش، وابن عقيل، والأزهري، وهو مردود بنقل العلماء له. ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٤٦١/٤، والتبصرة والتذكرة: ٧٧٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٦، والمساعد: ٦٢٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤/٢، والعلماء الذين نقلوه هم: الزجاج، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، وابن جني، وغيرهم، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٩/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٠٩/٣، وليس في كلام العرب: ٦٠، والمنصف: ٦٩، والصحاح «دحرج»: ٣١٣/١.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٢٩.

(٣) الكتاب: ٨٥/٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢٨٥/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أما الأول: فقد عَدّ اليزدي تقديم الفتح على الكسر في مصدر الرباعي المضاعف –والمقصود بالرباعي المضاعف هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: «زَلْزَلْتُهُ زَلْزَالاً وزِلْزَالاً»– غير مناسب لكون الكسر أقدم، أي: أن الكسر في «فِعْلال» هو الأصل، وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه، فقال: (ويكون في فِعْلالٍ منه الكسر والفتح، والكسر أفصح؛ لأنّه أصله، والمختار أنّ وزنه فِعْلال)[١].

وما ذكره في شرحه للمفصل بقوله: (وأمّا المضاعف منه فجاء فيه فَعْلَلَةٌ وفِعْلالٌ وفَعْلالٌ بالفتح، وهو قليل، ووجهه أنّه لما كان مضاعفًا، والتّضعيف مستثقل، خُفِّف بقلب الكسرة فتحة، تقول: زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالاً وزَلْزَالاً)[٢].

نلحظ من هذين النصين أنّ ابن الحاجب قدم الكسر على الفتح ونَصَّ على أنّ فَعْلالاً بالفتح قليلٌ بيد أنّه لم يلتزم به في الشافية.

وقد علل سيبويه الفتح في «فَعْلال» بغير ما علل به ابن الحاجب، فقال: (وقد قالوا: الزَّلْزَال، والقَلْقَال، ففتحوا كما فتحوا أول التَّفْعِيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْلَلَةِ)[٣].

فكلام سيبويه هنا صريح بأنّ صيغة «فَعْلال» بالفتح منشعبة من صيغة «فَعْلَلَة» بحذف التاء وزيادة الألف قبل الآخر لتستقيم قاعدته التي أقرها أولاً بقوله: (فغيروا أوّله كما غيروا آخره)[٤]،؛ وذلك لأنه رأى بأن تاء الفَعْلَلَة عوض من ألف «فِعْلال» بالكسر، إذ قال: (وإنما ألحقوا الهاء عوضًا من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف «زِلْزَال». وقالوا: زَلْزَلْتُهُ زِلْزَالا، وقَلْقَلْتُهُ قِلْقَالاً، وسَرْهَفْتُهُ

---

(١) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٨)، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٠٧/١، ٣٠٨.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٨.

(٣) الكتاب: ٨٥/٤.

(٤) المصدر نفسه: ٧٩/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سِرْهَافًا، كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكِذَّاب[١]؛ لأنّ مثال: «دَحْرَجْتُ» وزنتها على أَفْعَلْتُ، وفَعَّلْتُ)[٢].

فظاهر كلامه أنّ مصادر الثلاثي المزيد والرباعي تجري على قياس واحد، إذ تستحصل جميعها بكسر أول المصدر وزيادة ألف قبل الآخر. وهذا إنْ دلّ على شيء فإنما يدل على أن صيغة «فِعْلال» بالكسر هي الأصل، والقياس لصيغة فَعْلَلَةٍ، وفَعْلالٍ بالفتح، ومن هذا يتبين صحة ما قاله اليزدي بأن تقديم الفتح على الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم.

وأما الثاني: فإنّ ظاهر قول ابن الحاجب: (ونحو دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ، ودِحْرَاجٍ)[٣]، يدلّ على أن الفَعْلَلَةَ، والفِعْلالَ، سيَّان في مجيء المصدر من فَعْلَلَ عليهما، وهذا ما أكده في شرحه للشافية، إذ قال: (ونحو: دَحْرَجَ يعني أن الرباعي يجيء على فَعْلَلَةٍ، وفِعْلالٍ بالكسر كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا، ودَرْبَخَ[٤] دَرْبَخَةً ودِرْبَاخًا، ونحو: زِلْزَالٍ بالكسر والفتح يعني أن المُكرّر فيه الأول والثاني يجيء كذلك ويكون في فِعْلال منه الكسر والفتح)[٥].

---

(١) وذلك مصدر أفعل على إفْعَال أبدًا، نحو: أَعْطَيْتُ إعطاءً، ومصدر فَعَّلَ منه التَّفْعِيل، نحو: كَسَّرْتُهُ تَكْسِيرًا، والفِعَّال نحو: كَذَّبْته كِذَّابًا. ينظر: الكتاب: ٧٨/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٨٥/٤.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٢٩.

(٤) دَرْبَخَ الرجل: إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره. ينظر: الصحاح «دربخ»: ٤٢٠/١، ولسان العرب «دربخ»: ١٥/٣، وتاج العروس «دربخ»: ٢٤٩/٧.

(٥) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٨).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وليس الأمر كذلك؛ لأن المصدر الأول وهو الفَعْلَلَة يشيع في جميع صور الرباعي المجرد، وما ألحق به، نحو: حَشْرَجَ حَشْرَجَةً[١]، وبَعْثَرَ بَعْثَرَةً، ووَسْوَسَ وَسْوَسَةً، وقَلْقَلَ قَلْقَلَةً، وبَيْقَرَ بَيْقَرَةً[٢]، وجَلْبَبَ جَلْبَبَةً. بخلاف المصدر الثاني، وهو الفِعْلال، فإنه لا يشيع في غير المضاعف شيوع فَعْلَلَةٍ.

قال سيبويه: (فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال: فَعْلَلَةٍ. وكذلك كلُّ شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، وزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً، وحَوْقَلْتُهُ حَوْقَلَةً، وزَحْوَلْتُهُ[٣] زَحْوَلَةً)[٤].

وقال أيضًا في موطن آخر: (فتقول: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدة، وزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً واحدة، تجيء بالواحدة على المصدر الأغلب الأكثر). وفي هذا القول دليل واضح على أن الفَعْلَلَةَ أكثر وأغلب من الفِعْلال في الورود.

وهذا ما أكده الرضي كذلك بقوله: (والفَعْلَلَةُ هو المطرد دون الفِعْلال، لا يقال: بَرْقَشَ[٥] بِرْقَاشًا، وكذلك الفِعْلالُ مسموع في الملحق بِدَحْرَجَ غير مطرد، نحو: حِيْقَال)[٦]، يريد أن ليس كل فعل رباعيّ مجرد وما ألحق به يجيء على صيغة «فِعْلال»، بل يجيء على «فَعْلَلَةٍ»؛ لاطّرادها وعمومها في جميع صور «فَعْلَلَ»، وهو كما ذكر؛ إذ إن هناك أفعالاً رباعية لم يقولوا في مصادرها فِعْلالاً

---

(١) حَشْرَجَ المحتضر عند الموت: غرغر وتردد نفسه. ينظر: الصحاح «حشرج»: ٣٠٦/١، ولسان العرب «حشرج»: ٢٣٧/٢، وتاج العروس «حشرج»: ٤٨٣/٥.

(٢) بَيْقَرَ الرجل: إذا هاجر من أرض إلى أرض، وأيضًا إذا عدا منكسًا رأسه ضَعْفًا. ينظر: مقاييس اللغة «بقر»: ١٠٤، ولسان العرب «بقر»: ٧٥/٤، وتاج العروس «بقر»: ٢٣١/١٠.

(٣) زحولته عن مكانه: أبعدته وأزلته. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٢٣/٣، ولسان العرب «زحل»: ٣٠٢/١١.

(٤) الكتاب: ٨٥/٤.

(٥) برقش الشيء: إذا نقشه بألوان شتى، أو بَرْقَشَ الرجلُ بَرقشةً، إذا ولى هاربًا. ينظر: الصحاح «برقش»: ٩٩٥/٣، ولسان العرب «برقش»: ٢٦٥/٦، وتاج العروس «برقش»: ٧٨/١٧.

(٦) شرح الشافية للرضي: ١٧٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بل فَعْلَلَةً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أنهم لم يقولوا في قَحْطَبَ[١] قِحْطَابًا، وفي عَرْبَدَ عِرْبَادًا[٢]، بل يقولون في مصدرهما: قَحْطَبَةً، وعَرْبَدَةً[٣]. وكذا في الملحق الرباعي فإنهم لم يقولوا في: هَوْذَلَ هِيْذَالاً[٤]، وفي هَرْوَزَ هِرْوَازًا[٥]، بل يقولون في مصدرهما: هَوْذَلَةً، وهَرْوَزَةً، وأما ما ذكره ابن جني بقوله: (ومن ذلك تاء الفَعْلَلَةِ في الرباعي، نحو: الهَمْلَجَةِ[٦]، والسَّرْهَفَةِ، كأنها عوض من ألف فِعْلال، نحو: الهِمْلاج، والسِّرْهَاف، قال العَجَّاج[٧]:

سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافِ

وكذلك ما لحق بالرباعي، من نحو: الحَوْقَلَة، والبَيْطَرَة، والجَهْوَرَة، والسَلْقَاة[٨]، كأنّها عوض من ألف حِيْقَال، وبِيْطَار، وجِهْوَار، وسِلْقَاء)[٩].

---

(١) قَحْطَبَهُ: إذا صرعه، وقحطبه بالسيف: إذا علاه فضربه. ينظر: الصحاح «قحطب»: ١٩٨/١، ولسان العرب «قحطب»: ٦٦٢/١، وتاج العروس «قحطب»: ٥٢٠/٣.

(٢) عربد السكران، ساء خلقه، ورجل معربد، يؤذي نديمه في سكره. ينظر: الصحاح «عربد»: ٥٠٨/٢، وتاج العروس «عربد»: ٣٧٦/٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٩، وشرح المراح للعيني: ٤٥، والفوائد الجليلة: ٢٩٢.

(٤) هَوْذَلَ الرجل في مشيه: إذا أسرع، وهوذل البعير ببوله: إذا اهتز وتحرك. ينظر: الصحاح «هذل»: ١٨٤٩/٥، ولسان العرب «هذل»: ٦٩٣/١١.

(٥) هروز فلان: إذا مات. ينظر: تهذيب اللغة: ٩٠/٦، ولسان العرب «هرز»: ٤٢٣/٥.

(٦) الهملجة والهِمْلاج: حسن سير الدابة في سرعة وبخترة. ينظر: تهذيب اللغة: ٢٧٣/٦، ولسان العرب «هملج»: ٣٩٣/٢، وتاج العروس «هملج»: ٢٨٥/٦.

(٧) في ديوانه: ١٦٩/١، والرواية في الديوان كذا: سرعفته ما شئت من سرعاف. وينظر: المقتضب: ٩٥/٢، والأصول في النحو: ٢٣٠/٣، والمنصف: ٦٩.

(٨) سَلْقَاة كان أصلها سَلْقَيَة، مثل دَحْرَجَة، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ينظر: الأصول في النحو: ٢٢٩/٣.

(٩) الخصائص: ٣٠٤/٢، ٣٠٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ففي قوله هذا نظر؛ إذ إنّه ذكر في مصدر بَيْطَرَ بِيْطَارًا، وفي مصدر جَهْوَرَ جِهْوَارًا، ولم أقف على وجود هذين المصدرين فيما رأيته من كتب اللغة، غير أنّ المصدر الأول وهو الفَعْلَلَة موجود.

ويبدو لي أن ابن جني قد قاسهما على نظائرهما من نحو: حِيْقَال، وسِلْقَاء. قال ابن عقيل: (فقد جاء في مصدر فَعْلَلَ: فِعْلال، نحو: سَرْهَفَ سِرْهَافًا، ولكن الشائع في فَعْلَلَ: فَعْلَلَةٌ، فمتى وافق في المصدر الشائع، حكم بالإلحاق، وإن لم يشاركه في غير الشائع، فبَيْطَرَ ملحق بدَحْرَجَ؛ لثبوت بَيْطَرَة، ولم يقولوا: بِيْطَارًا)[1].

وقال الشاطبي: (وأما الفِعْلالُ فلا، ولذلك لا تجده في الملحق إلا نادرا، فلا تقول: جَهْوَرَ جِهْوَارًا، ولا بَيْطَرَ بِيْطَارًا، ولا ما أشبهه، وقد قالوا: حَوْقَلَ الرّجل حَوْقَلَةً وحِيْقَالاً)[2].

وليس هذا فحسب، بل زعم بعض النحويين[3] أنّه لم يسمع في الملحق بـ«فَعْلَلَ» إلا حِيْقَالٌ مصدر حَوْقَلَ، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قد سمع غير حِيْقَالٍ ومن ذلك: سِلْقَاء مصدر سَلْقَى[4]، وجِعْبَاء مصدر جَعْبَى[5]، وهِرْوَال مصدر هَرْوَلَ[6].

---

(١) المساعد: ٧٣/٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٣٥٨/٤، ٣٥٩.

(٣) ينظر: المساعد: ٦٢٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٤/٢.

(٤) سَلْقَيته سِلقاءً: ألقيته على ظهره، وقد أورده المبرد في المقتضب: ٩٦/٢، وابن السراج في الأصول في النحو: ١١٤/٣، وابن جني في المنصف: ٦٩، والجوهري في الصحاح «سلق»: ١٤٩٧/٤.

(٥) جعبيته جِعْبَاء: أي صرعته. ينظر: الصحاح «جعب»: ٩٩/١.

(٦) هَرْوَلَ الرجل هرولةً وهِرْوالاً: وهي بين المشي والعدو. ينظر: جمهرة اللغة: ٨٠٢/٢، والمخصص: ٣٠٥/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وعبارة ابن الحاجب في شرح المفصل كانت أوضح من عبارته في الشافية؛ إذ إنه لم يطلق الكلام كما في الشافية بل قيده، إذ يقول: (كقولك: سَرْهَفَ سَرْهَفَةً وسِرْهَافًا بالكسر، وفَعْلَلَةٌ أكثر، وفِعْلال هو القياس، على نحو: أَفْعَلَ إِفْعَالٌ)[١].

وهذا ظاهر كلام سيبويه[٢] الذي ذكرناه آنفا؛ لأنَّ الأصل في مصدر ما زاد على ثلاثة أحرف أن يأتي بلفظ الفعل منونًا مكسور الأول بزيادة ألف رابعة، فتقول: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وكَذَّبَ كِذَّابًا، وكذلك قالوا في دَحْرَجَ دِحْرَاجًا؛ لأنَّ وزن «دَحْرَجَ» يماثل وزن «أَكْرَمَ» بالحركات والسكنات، كأنهم قالوا ذلك ليجري الباب كله على سنن واحد.

وأول من اعترض على ابن الحاجب في قوله هذا ابن الناظم[٣]، وتبعه على ذلك ركن الدين[٤]، إذ رأى ابن الناظم أن مقتضى كلامه أن الفَعْلَلَةَ والفِعْلالَ سواء في الورود، فقال: (وليس كذلك، ولكن قياس المصدر من فَعْلَلَ المكرر، نحو: زَلْزَلَ، وقَلْقَلَ، على فَعْلَلَة وفِعْلال، وقد تفتح فاؤه، فيقال: زَلْزَلَهُ زَلْزَلَةً وزِلْزَالاً وزَلْزَالاً. وقياس المصدر من فَعْلَلَ غير المكرر على فَعْلَلَةٍ فحسب، نحو: سَبْرَجَ عليه الأمر سَبْرَجَةً: عَمَّاهُ[٥]، وبَرْطَمَ بَرْطَمَةً: قَطَّبَ[٦]، وفِعْلالُ فيه محفوظ[٧]، لا يقال: سَبْرَجَ سِبْرَاجًا، ولا بَرْطَمَ بِرْطَامًا[٨]، ولكنه سُمِعَ بكثرة في غير ذلك، قالوا:

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٨٥/٤.

(٣) ينظر: بغية الطالب: ٤، ٤٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٠٨/١.

(٥) ينظر: لسان العرب «سبرج»: ٢٩٤/٢، والقاموس المحيط «سبرج»: ١٩٣، وتاج العروس «سبرج»: ٢٧/٦.

(٦) جاء في تهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع: ١١٢/١ (وبرطم الرجل قَطَّبَ وتَغَضَّبَ).

(٧) أي: يحفظ ولا يقاس عليه.

(٨) وليس كذلك، إذ ورد لفظ البِرْطام. ينظر: تهذيب اللغة: ٤١/١٤، والصحاح «برطم»: ١٨٧١/٥، ولسان العرب «برطم»: ٤٧/١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

دَحْرَجَ الشَّيء دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا، وسَرْهَفَهُ سَرْهَفَةً وسِرْهَافًا: نَعَّمَهُ وحَسَّنَ غِذَاءَهُ[١])[٢].

ومما سمع فيه أيضًا غير الذي ذكره ابن الناظم قولهم: قَرْفَصْتُ الرّجل، إذا شَدَدتُهُ قَرْفَصَةً وقِرْفَاصًا[٣]، وفَرْشَطَ الرَّجُلُ، أو الجمل فَرْشَطَةً وفِرْشَاطًا[٤].

وإذا انتقلنا من ابن الناظم إلى ركن الدين، وجدناه يعترض على قول ابن الحاجب بقوله: (اعلم أن ظاهر قوله؛ وهو: نحو: دَحْرَجَ على دَحْرَجَةٍ ودِحْرَاجٍ. يدل على أن الفَعْلَلَةَ والفِعْلال سيّان في مجيء المصدر من فَعْلَلَ عليهما، وليس كذلك؛ لأنّ المصدر من فَعْلَلَ غير المكرر على «فَعْلَلَةٍ» فحسب إلا إذا سمع فِعْلال، ... نعم قياس المصدر من فَعْلَلَ المكرر فَعْلَلَة، وفِعْلال، نحو: زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وزِلْزَالاً)[٥].

نلحظ من هذا النص أن ركن الدين يعترض على ابن الحاجب بما اعترض به ابن الناظم، إلا أن ثَمَّةَ تقديمًا وتأخيرًا وإيجازًا في العبارة، ومن الموازنة بين النصوص الثلاثة أعني: نص ابن الناظم، وركن الدين، واليزدي نلحظ أنّ ابن الناظم ترك أثرًا واضحًا في النصين الآخرين، غير أن اليزدي لم يتقيد بعبارته، فضلاً عن ذلك أنّه تنبه على أنّ تقديم ابن الحاجب للفتح على الكسر غير مناسب؛ لكون الكسر أقدم.

---

(١) ينظر: تهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع: ١٧٤/٢، ولسان العرب «سرهف»: ١٥١/٩.

(٢) بغية الطالب:٤٤، ٤٥.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ١١٥٣/٢.

(٤) فرشط الرجل: إذا ألصق إليتيه بالأرض وتوسَّد ساقيه، وفرشط الجمل: إذا تفحَّجَ ليبول، ينظر: لسان العرب «فرشط»: ٣٧١/٧، والقاموس المحيط «فرشط»: ٦٨٠، وتاج العروس «فرشط»: ٥٢٥/١٩.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ٣٠٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويمكن تلخيص ما ذهب إليه النحاة والصرفيون في مصدر الفعل الرباعيّ المجرد وما ألحق به على النحو الآتي:

أولاً: ذهب أكثر النحاة والصرفيين إلى أن الفَعْلَلَةَ هو المصدر المقيس المطرد الذي لا ينكسر، وأنّ الفِعْلالَ ليس بمقيس بل هو مقصور على السماع، ومن هؤلاء: الصيمري(١)، وابن مالك(٢)، وأبو حيان(٣)، والشاطبي(٤)، وغيرهم(٥). قال ابن مالك في ألفيته:

(فِعــــلاَلٌ او فَعلَلَـــــةٌ لِفَعلـــــلاَ

وَاجعَـــل مَقِيـــسًا ثَانِيًـــا لاَ أوَّلاَ)(٦).

ثانيًا: ذهب بعضهم إلى أنَّهما مقيسان مطلقًا، وهو ظاهر كلام الزمخشري(٧)، وابن الحاجب(٨)، وابن مالك في التسهيل(٩).

ثالثًا: ذهب آخرون إلى أن الفَعْلَلَةَ هو المقيس، وأما فِعْلالٌ فهو مسموع في غير المضاعف، وقياس في المضاعف من نحو: زَلْزَلَ، وهو مذهب ابن الناظم(١٠)، وركن الدين(١١)، وابن هشام(١٢)، والأزهري(١٣).

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧٧٢/٢.

(٢) ينظر: متن ألفية ابن مالك: ٢٩.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٢٥/١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٥٨/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٦، والمساعد: ٧٣/٤، وشرح الأشموني: ٢٣٦/٢.

(٦) متن ألفية ابن مالك: ٢٩.

(٧) ينظر: المفصل: ١٨٩.

(٨) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٨).

(٩) ينظر: شرح التسهيل: ٥٨، وشرح عمدة الحافظ: ٧٢٢/٢، وسبك المنظوم: ٢٠٢.

(١٠) ينظر: بغية الطالب: ٤٤، ٤٥.

(١١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٠٨/١.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٩.

(١٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في المصغر: (**فَإِنْ كَانَتْ مَدّةٌ ثَانِيَةٌ فَالوَاو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَابٍ**)[١].

يقول اليزدي: (في قوله: مدة ثانية نظر؛ لأنّ المدة أعمّ من أن تكون أصلية أو غير أصلية، ومبدلة أو غير مبدلة، فينتقض قوله بمثل مُوْقِظ، إذ الثاني مدة، فيجب أن يقال بالواو، وبمثل مدّة قِيْرَاطٍ، ودِيْنَارٍ، وشِيْرَازٍ[٢]، ودِيْمَاسٍ[٣]، مما ثانيه المدّة المبدلة من حرفي التضعيف، فإنه لا يجوز أن يقال: قُوَيْرِيْطٌ، ودُوَيْنِيْرٌ، وشُوَيْرِيْزٌ، ودُوَيْمِيْسٌ، بل بحرف التضعيف. قال سيبويه[٤]: تقول: قُرَيْرِيْطٌ، ودُنَيْنِيْرٌ)[٥].

بعد ذلك أجاب اليزدي عن الأول وهو «مُوْقِظ» بقوله: (ويمكن أن يجاب عن الأول بأنّ المراد بالمدة غير الأصلية، وبحثه السابق في: مِيْزَانٍ ومُوْقِظٍ مشعر بذلك[٦]، ولكن لا محيص عن الانتقاض بالثاني. ولو قال: فإن كانت مدة زائدة غير مبدلة من أحد المتجانسين، كان مستقيمًا)[٧].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٣٣.

(٢) الشيراز، بالكسر: هو اللبن الرائب المستخرج ماؤه، ومدينة تقع في وسط بلاد فارس، بينها وبين نيسابور مائتان وعشرون فرسخًا، قيل سميت بذلك؛ لأن ملك الفرس شيراز بن طهمورث هو الذي بناها، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم البلدان: ٣/٣٨٠، وتاج العروس «شرز»: ١٥/١١٧.

(٣) الديماس: سجن كان للحجاج بن يوسف، سمي بذلك لظلمته، والسَّرَب، والحَمَّام. ينظر: لسان العرب «دمس»: ٦/٨٨، وتاج العروس «دمس»: ١٦/٨٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/٤٦٠.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/٣١١.

(٦) جاء في الشافية: ٣٢ (ويردّ نحو: باب، وناب، وميزان، ومُوْقِظ، إلى أصله، لذهاب المقتضي).

(٧) شرح الشافية لليزدي: ١/٣١١، ٣١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم أر من شراح الشافية من اعترض على ابن الحاجب سواه، فقد كان اليزدي في اعتراضه هذا منفردًا، ولم أجد مسوغًا لاعتراضه على عبارة ابن الحاجب؛ وذلك لأنّ عبارته كانت واضحة ومفهومة، ولا يوجد فيها لبس؛ لأن المراد من قوله: «مدة ثانية» هي المدة الزائدة لا الأصلية؛ إذ إنّ ابن الحاجب قد تحدث قبل هذا عن المدة الأصلية، فقال في المتن: (ويرد نحو: بَابٍ، ونَابٍ، ومُوْقِظٍ إلى أصله لذهاب المقتضي)[١]، وكذلك ما ذكره في شرحه للشافية، إذ قال: (فإن كانت مدة ثانية، يعني: فإن كانت بعد ألف المكبر ألف، أو واو، أو ياء، لا أصل لها قلبوا الجميع واوًا؛ لأنّهم لما اضطروا إلى تحريكها وجب قلبها حرف لين، وكانت الواو أقعد، لانضمام ما قبلها، فلذلك قالوا في ضَارِبٍ: ضُوَيْرِبٌ، وفي ضِيْرابٍ: ضُوَيْرِبٌ)[٢].

والملاحظ في شرحه أن هناك وهمًا واضحًا لابد لي أن أبينه، وهو قوله: (بعد ألف المُكبَّر ألف)، وكان الصواب أن يقول: (بعد فاء المُكبَّر ألف)؛ لأنّ نحو «ضَارِب» على وزن «فَاعِل» الألف فيه واقعة بعد الفاء، ويبدو أنّ هذا الخطأ من الناسخ، وهناك ملاحظة أخرى وهي قوله: (أو واو، أو ياء لا أصل لها قلبوا الجميع واوًا)، فما فائدة قلب الواو واوًا؟ الجواب: لا فائدة فيه[٣]، والصواب هو بقاؤها على حالها عند التصغير في نحو: «طُوْمَار»[٤]، فنقول في تصغيرها: «طُوَيْمِيْر».

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٣٢.

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١١).

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٣٣٢/١، وحاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٨١.

(٤) الطُّومار: الصحيفة، وهو على وزن «فوعال». ينظر: لسان العرب «طمر»: ٥٠٣/٤، وتاج العروس «طمر»: ٤٣٤/١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وبعد: فإن ما ذكره اليزدي بأنّ مثل «مُوْقِظ» ينتقض به، ليس كذلك؛ لأنّ الواو في «مُوْقِظ» أصلية مبدلة من الياء، وكان أصله «مُيْقِظُ»؛ لكونه من اليَقَظَة، فانقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرته قلت: مُيَيْقِظٌ، فيرجع إلى ما كان قبل الإعلال في التكبير. أما نحو: قِيْرَاط، ودِيْنَار، فإن الياء فيهما مبدلة كذلك من الحرف المضاعف؛ لأنهما في الأصل قِرَّاط، ودِنَّار، فالياء في قيراط بدل من الراء، والياء في دينار بدل من النون. فعند تصغيرهما تقول: قُرَيْرِيْط، ودُنَيْنِيْر؛ لما مر.

وهذا ما أكده الغزي في حاشيته، إذ قال: (فلا يَرِدُ، نحو: مُوْقِظ، ودِيْنَار، وقِيْرَاط؛ لأنَّ المدة فيها بدل)[1].

وعندي أنّ ما قاله اليزدي: (ولو قال: فإن كانت مدة زائدة غير مبدلة من أحد المتجانسين، كان مستقيمًا)[2]، جيد في بابه، ولكن يبقى الاعتراض على ابن الحاجب ليس بالقوي، لوجود ما يسوغه، والله أعلم.

---

(١) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٨١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٣١٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في جمع التكسير: (**وَالرُّبَاعِيُّ نَحْو: جَعْفَرٍ، وَغَيْرِهِ، عَلَى جَعَافِرَ قِيَاسًا، وَنَحْو: قِرْطَاسٍ عَلَى قَرَاطِيسَ، وَمَا كَانَتْ زِنَتُهُ مُلْحَقًا، أَوْ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِمَدَّةٍ، أَوْ بِغَيْرِ مَدَّة، يُجْرَى مُجْرَاهُ، نَحْو: كَوْكَبٍ، وجَدْوَلٍ، وعِثْيَرٍ**[١]، **وتَنْضُبٍ**[٢]، **ومِدْعَسٍ**[٣])[٤].

يقول اليزدي: (وفي قوله: وما كان على زنته. نظر؛ لأنَّ أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلاء على زنة جَعْفَر، ومُفْعَلاً مفعول الإفعال على زنة جُخْدَب على رأي الأخفش، وكلاهما غير ملحق، فيجب أن يكون على فَعَالِل. وقد مَرَّ أنَّ جمع الأول فُعْلٌ، لا غير[٥]، وباب الثاني التصحيح، ومثل مَنَاكير نادر، فالإطلاق ليس بسديد)[٦].

---

(١) العِثْيَرُ: هو الغبار، وقيل: كل ما قلبت من الطين أو التراب بأطراف أصابع رجليك إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره. ينظر: لسان العرب «عثر»: ٥٤٠/٤، وتاج العروس «عثر»: ٥٢٧/١٢، ٥٣٠.

(٢) التَّنْضُبُ: هي شجرة ضخمة، تقطع منها العمد للأخبية، وقيل: شجر تتخذ منه السهام. ينظر: تهذيب اللغة: ٣٤/١٢، والصحاح «نضب»: ٢٢٦/١.

(٣) المِدْعَسُ: هو الرمح تدعس به. ينظر: لسان العرب «دعس»: ٨٣/٦، وتاج العروس «دعس»: ٧٧/١٦.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٥٤.

(٥) قول اليزدي هنا «لا غير» ليس بمستقيم؛ إذ جاء جمعه على «فُعْلان»، وهذا ما أكده بنفسه في شرحه: ٤٥٤/١، إذ قال: (فالأول: جمعه على فُعْلٍ كقولك في أَحْمَر: حُمْرٌ، وعلى فُعْلان بالضم والسكون فيهما كقولك فيه: حُمْرَان).

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٤٦٠/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يتبين من هذا النص أنَّ اليزدي يعترض على ابن الحاجب في قوله: «وما كان على زنته»؛ إذ جعل كل ما كان على زنة الأبنية الرباعية الأصلية وهي: جَعْفَر، وزِبْرِج[١]، وقِمَطْر[٢]، ودِرْهَم، وجُخْدَب بفتح الدال على رأي الأخفش يجمع على فَعَالِلَ، وليس الأمر على إطلاقه؛ لأنَّ أَفْعَلَ الذي مؤنثه فعلاء جمع على فُعْلٍ، وفُعْلانَ، وهو على زنة جَعْفَرٍ، فتقول في جمع أَحْمَرَ: حُمْرٌ، وحُمْرَانُ، ومُفْعَلاً مفعول الإفعال على زنة جُخْدَب جُمِعَ جَمْعَ تصحيح، فيقال في جمع مُكْرَمٍ: مُكْرَمُوْنَ، أما مثل مَنَاكير جمع مُنْكَر[٣] مفعول الإفعال فنادر.

وقد أشار الرضي إلى أجزاء من هذا الاعتراض، لكنَّه عَدَّ ذلك القول من ابن الحاجب تجوزًا، فقال: (قوله: وما كان على زنته. أي: زنة الرباعيّ، أعني عدد حروفه، سواء كان مثله في الحركات المعينة والسكنات كجَدْوَل، وكَوْثَر، أو لا، كتَنْضُب، وهذا القول منه تجوّز؛ لأنّه يعتبر في الوزن الحركات المعينة والسكنات، فلا يقال: تَنْضُب على زنة جَعْفَر نظرًا إلى مطلق الحركات إلا على مجاز بعيد، وكذا يعتبر في الزنة زيادة الحروف وأصالتها... لكن يجوز تجوزًا قريبًا في الملحق، فيقال: إنّه على زنة الملحق به، فيقال: جَدْوَل، وكَوْثَر، على زنة جَعْفَر، ولا يقال: إنّ حِمَارًا على زنة قِمَطْرٍ، لما لم يكن ملحقًا به)[٤].

---

(١) الزِّبْرِج، بالكسر: الزينة من وَشْيٍ أو جَوْهَرٍ، أو نحو ذلك، وقيل: الزبرج: الذهب، أو زينة السلاح، أو السحاب الرقيق فيه حمرة. ينظر: لسان العرب «زبرج»: ٢٨٥/٢، وتاج العروس «زبرج»: ٥/٦.

(٢) القِمْطَر: الجمل الضخم، وقيل: الجمل القوي السريع، وقيل: الرجل القصير، وقيل: ما يصان فيه الكتب. ينظر: الصحاح «قمطر»: ٧٩٧/٢، ولسان العرب «قمطر»: ١١٦/٥.

(٣) مَنَاكِير جمع مُنْكَر، هو رأي سيبويه، أما ابن الحاجب فقد رأى أنّه جمع مَنْكُور، والأول هو الصحيح؛ إذ إن أغلب علماء العربية يقولون به. ينظر: الكتاب: ٦٤١/٣، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٢١)، وشرح الشافية للرضي: ١٨١/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٤٧٢/١، وجامع الدروس العربية: ٢١١.

(٤) شرح الشافية للرضي: ١٨٣/٢، ١٨٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد حاول الغزي أن يجد مسوغًا لابن الحاجب فيما قاله، فقال: (والمراد بزنة ما كان على زنته الترتيب في الحركة والسكون لا أشخاص الحركات ليدخل تَنْضُب ونحوه، وفي شرح الشيخ نظام الدين[١]: وهذان، أي: تَنْضُب ومِدْعَس مما يقارب زنة الرباعيّ أو هو هي)[٢].

وعندي أنّ ما قاله اليزدي هو الصواب؛ لأنّ الإطلاق في العبارة يوهم القارئ والسامع أنّ كل ما كان على زنة الرباعيّ يجرى مجراه.

ولو سار ابن الحاجب على ما رسمه الزمخشري في المفصل، لكان أفضل وأوضح؛ إذ إنّه تكلم أولاً على جمع الرباعيّ سواء أكان اسمًا أم صفةً مجردًا من تاء التأنيث أم غير مجرد على مثال واحد، وهو فَعَالِل، ثم تكلم على جمع ما كان ثلاثيًّا فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجَدْوَل ونحوه، أو لغير الإلحاق وليست بمدّة كأَجْدَل ونحوه[٣].

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب في الوقف على المقصور: **(وَقَلْبُهَا وَقَلْبُ كُلِّ أَلِفِ هَمْزَةً ضَعِيْفٌ، وَكَذَلِكَ قَلْبُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ حُبْلَى هَمْزَةً أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً)**[٤].

يقول اليزدي: (واعلم أنّ في عبارته نظرًا؛ لأنّ قوله: «قلب كل ألف» به مندوحة عن قوله أولاً: «قلبها»، وعن قوله في بحث حُبْلَى: «همزة». وكان الصواب أن يقول: وقلب كلّ ألفٍ همزة، وما للتأنيث خاصة واوًا، أو ياءً ضعيف؛ ليكون أخْصَرَ وأَسَدَّ)[٥].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٤٨.

(٢) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٤٧-١٤٨.

(٣) ينظر: المفصل: ١٦٩، ١٧١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٥٢٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي هنا على ابن الحاجب؛ وذلك لأنَّه كرَّر في عبارته ذكر لفظ القلب، والهمزة، ولم يكن لهذا التكرار داعٍ.

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض، فقد سبقه الرضي(١)، وركن الدين(٢)، أما اعتراض الرضي فمتمثل بقوله: (قوله: «همزة» لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل: قلبُ كلّ ألفٍ همزةً)(٣)، وأما ركن الدين فقد ذكر اعتراضًا شبيهًا بهذا إلا أنَّه زاد عليه: (اعلم أنّ في عبارته نظرًا؛ لأنّ قوله: «وقلبُ كلّ ألفٍ» يغني عن قوله: «وقلبُها» وعن ذكر الهمزة في قوله: وكذا(٤) قلب ألف التأنيث نحو: حُبْلَى همزة)(٥)، والملاحظ أن ركن الدين قد ترك أثرًا واضحًا في شرح اليزدي.

وقد حاول الجاربردي أن يعتذر لابن الحاجب، فقال: (وقال بعض الشارحين(٦): في عبارته نظرٌ؛ لأنّ قوله: «وقلبُ كلّ ألفٍ» يغني عن قوله: «وقلبُها» وعن ذكر الهمزة في قوله: «وكذا قلبُ ألفِ نحو حُبْلَى همزةً». ويمكن أن يقال: عدل إلى هذه العبارة؛ لأنّه لو اكتفى بقوله: «وقلبُ كلّ ألفٍ همزةً»، لاحتمل أن يتوهّم متوهّم أنّ المراد هي الألف التي تكون ثابتة حال الوصل. وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل، ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفًا انقلب بعد ذلك همزة وهو ظاهر، وأيضًا لما كان يذكر أن ألف حُبْلَى ينقلب واوًا، أو ياءً يوهم أنّه مختص بهذا، ومخرج من قوله: «كلّ ألفٍ» فلذلك أفردها بالذكر)(٧).

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٢/٢٨٥.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٥.

(٤) في متن الشافية: «وكذلك» بدل «وكذا» وزيادة «في» قبل «نحو حبلى». ينظر: الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ١/٥٣٥.

(٦) هو ركن الدين، ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٣٥.

(٧) شرح الشافية للجاربردي: ١٧٣، ١٧٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وتبعه على هذا الاعتذار نقره كار[١]، وزكريا الأنصاري[٢]، وما ذكره الجاربردي اعترض عليه اليزدي بقوله: (وتعلم أنّ التعميم المستفاد من لفظ «كُلّ» يستوعب صورة الانقلاب أيضًا، فثبت أنّ هذا الاعتذار تكلف)[٣]، وعندي أنّ ما ذهب إليه المعترضون هو الصواب.

ثانياً- اعتراضاته في مسائل أخر

١- اعتراضاته في الحدود:

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: (**التَّصْرِيفُ: عِلْمٌ بِأُصُوْلٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ**)[٤].

يقول اليزدي: (قوله: «أحوال أبنية الكلم» ليس بشامل أيضًا؛ لخروج أكثر أبواب التصريف عن الحدّ...، ويشهد على ارتكابه هذا الخطأ قوله[٥]: «بعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين»؛ لأنَّه يعلم من كون البعض راجعًا إلى الأحوال كون البعض الآخر راجعًا إلى الأبنية؛ إذ لو لم يكن راجعًا إليها لكان إمَّا راجعًا إلى الأحوال، وهو فاسد؛ لاستلزام كون البعض غير البعض؛ لأنَّه حينئذ يكون الكلّ، أو راجعًا إلى شيء غير الأحوال والأبنية، وهو أيضا فاسد؛ لانحصار علم الصرف على ما هو راجع إلى معرفة نفس الأبنية، وما هو راجع إلى معرفة أحوالها، وأيضًا دخول البعض مطلقًا يستلزم خروج البعض مطلقًا، سواء كان

---

(١) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٢٤.

(٢) ينظر: المناهج الكافية: ١٢٤.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٢٨/١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

راجعًا إلى أحد الأمرين أو إلى شيء غيرهما، وعلى كل تقدير يكون الحدّ مختلاً)[١].

وقال ابن الحاجب في شرحه معللاً لقوله في المتن «يُعْرَفُ بها أحوالُ»: (وإنما قال: «أحوال»، ولم يقل: «أبنية الكلم» كما قال بعضهم؛ لئلا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين، فإنها من التصريف، وليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ لأن الوقف على «جَعْفَرٍ» و«زَيْدٍ» وأشباههما بالسكون أو بالروم والإشمام ليس راجعًا إلى علم ببناء كلمة، وكذلك نحو قولك: «لم يضربِ الرّجلُ»، وكذلك نحو قولك: «أنا أضْرب بَّعْدَك»، وغيره من أبواب التصريف)[٢].

واعترض اليزدي عليه بأن قال: (وفيه نظر؛ لأنَّ معرفة الأبنية ومعرفة أحوال الأبنية كلتيهما تكونان مقصودتين في علم التصريف، إذ علم التصريف ليس منحصرًا على معرفة أحوال الأبنية، حتى إذا ذكرت الأحوال فقط يتمُّ الحدُّ، بل معرفة نفس الأبنية أيضًا من التصريف، كمعرفة الماضي والمستقبل والأمر والنهي والفاعل والمفعول وغير ذلك، وكما يقال: كلّ اسم رباعيّ فجمعه على فَعَالِل، وكلَّما كان الماضي على زنة «أَفْعَلَ» كان مصدره على زنة «إفْعَال»، والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة مفعول كلِّ باب قياسًا مطردًا، وغير ذلك مما يطول ذكره، فإنَّ مثل ذلك كله من أبواب التصريف، وليس راجعًا إلى معرفة أحوال الأبنية)[٣].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٥.

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١)، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١/١٦٦، ١٦٧، والنكت: ٢/٣٥١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي على ابن الحاجب في قوله: «أحوال أبنية الكلم»؛ لأنَّ ابن الحاجب جعل علم التصريف منحصرًا في معرفة أحوال الأبنية من دون معرفة الأبنية، وليس الأمر كذلك؛ لأن معرفة الأبنية وأحوال الأبنية كلتيهما مقصودتان في علم التصريف، لذا وصف قول ابن الحاجب السابق بأنّه ليس بشامل؛ لخروج أكثر أبواب التصريف، بعد ذلك ذكر اليزدي أنَّ ما يشهد على ارتكاب ابن الحاجب هذا الخطأ قوله في شرحه: (بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين)[١]؛ لأنَّه يعلم من كون البعض راجعًا على الأحوال كون البعض الآخر راجعًا إلى الأبنية ولا خفاء في أنَّ الأبنية من التصريف.

وهذا ما دفع الجاربردي إلى القول بأنَّ هذا الشرح المنسوب إلى ابن الحاجب ليس من تصانيفه، فقال: (ويظهر لك من هذا التحقيق أنّ الشارحين[٢] إن أرادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين، حيث قيدوا بالبعض أنَّ البعض الآخر الراجع إلى الأبنية ليس من التصريف، فلا بأس بخروجه، فهو ليس بمستقيم؛ لما مثلوا له بالإدغام في نحو: شَدَّ يشدُّ، وفتح القاف وسكون اللام من انْطَلِقْ ولا خفأ في أنَّه من التصريف، وإن أرادوا أن ذلك البعض كان داخلاً في العلم، فزاد قوله: «أحوال» ليدخل البعض الآخر أيضًا، فلا يستقيم أيضًا؛ إذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت من أنَّ إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه...)[٣].

---

(١) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١)، وينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٦٧/١.

(٢) المقصود بهما: ابن الحاجب، وركن الدين. ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١)، شرح الشافية لركن الدين: ١٦٧/١، ١٦٨.

(٣) شرح الشافية للجاربردي: ١٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثم أتم كلامه بقوله: (ثم لو وقع في كتابنا هذا دقائق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف فلا بأس به فإنا قد سمعنا أنَّ هذا الشرح ليس من تصانيفه، بل كان قد أملى عليه أشياء متفرقة، فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان، وجمعوها)[١].

وأرى أن السبب الذي جعل الجاربردي يقول هذا الكلام والادعاء ليثبت أنَّه لابد من زيادة لفظ «أحوال» لينطبق الحدُّ على علم التصريف، ويخرج عنه ما ليس منه؛ إذ معرفة أبنية الكلم ليست منه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية، أي: يعرف بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك، فإنَّ جميع ذلك راجع على أحوال الأبنية، لا إلى نفس الأبنية، واستدل على ذلك بقول ابن الحاجب: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، ... و...)[٢]، إذ جعل جميع ذلك من أحوال الأبنية[٣].

وقد اعترض عليه اليزدي، والاعتراض في الأمر نفسه صحيح، إذ قال: (وهو أيضًا وهم؛ لأنَّ الفرق بين الإدغام في كلمتين وبينه في كلمة واحدة لائح لا يردُّهُ رادٌّ، وكذا كون الأول من الأحوال، والثاني من الأبنية لائح، وكيف يكون علم صوغ الكلمة وعلم الوقف عليها بعد صوغها سواء؟ والحق أنَّ جَعْلَ جميع الأبواب داخلة تحت الأحوال، ورفض كلام الشرح برأسه تعسف يجري مجرى المكابرة)[٤].

ولم يكن اليزدي أول المعترضين على الحدّ، فقد سبقه الرضي، وركن الدين، أما اعتراض الرضي فتمثل بقوله: (قوله: «أحوال أبنية الكلم» يخرج من الحدّ معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي

---

(١) شرح الشافية للجاربردي: ٢.

(٢) الشافية في علم التصريف: ١٥، ١٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٢٧/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والمضارع، والأمر، والصفة، وأفعل التفضيل، والآلة، والموضع، والمصغر، والمصدر، وقد قال المصنف[١] بعد مُدْخِلاً لهذه الأشياء في أحوال الأبنية: «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي، والمضارع» إلخ، وفيه نظر؛ لأنَّ العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعيّ والمزيد فيه وأبنية المضارع منها وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصريفٌ بلا خلاف، مع أنّه علم بأصول تعرف به أبنية الكلم، لا أحوال أبنيتها...)[٢].

وإذا انتقلنا من الرضي إلى ركن الدين وجدناه يعترض على ابن الحاجب بقوله: (ولقائل أن يقول: الحدّ المذكور غير جامع؛ لأنه يخرج عنه أبواب التصريف التي تعرف بها أبنية الكلم. لا يقال: إذا دلَّ الحدّ على أنَّه تعرف بها أحوال أبنية الكلم دلّ على أنَّه يعرف بها أبنية الكلم أيضًا، بمفهوم الموافقة؛ لأنا نقول: لا يدل عليه بمفهوم الموافقة؛ لأنَّ شرط مفهوم الموافقة أن يكون المسكوت عنه مساويًا للمنطوق أو أولى منه، وهو منتفٍ ههنا)[٣].

ثم أجاب عن هذا الاعتراض بقوله: (ويمكن أن يقال: إنَّما لم يذكر الأبنية وذكر أحوالها؛ لأنَّ كل واحد يعرف أنَّ معرفة الأبنية من التصريف، ولم يعرف أنَّ معرفة أحوالها من التصريف، ولهذا تعرض لذكر معرفة أحوال الأبنية ولم يتعرض لذكر معرفة الأبنية)[٤].

ثم بعد ذلك ذكر تعريفًا يرى أنه الأصوب، وهو كذلك، فقال: (ولو قال: علم بأصول تعرف بها أبنية الكلم وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر، لكان أصوب؛ لأنَّه لم يتوجه الإشكال المذكور حينئذٍ)[٥].

---

(١) ينظر: الشافية في علم التصريف: ١٥، ١٦.

(٢) شرح الشافية للرضي: ١/٤، ٥.

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ١/١٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ١/١٧٠.

(٥) المصدر نفسه: ١/١٧٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وما أجاب عنه ركن الدين، فيه نظر؛ لأنَّ علم التصريف عند ابن الحاجب يهتم بأحوال أبنية الكلم فقط، والمراد بها التغيرات الطارئة على أبنية الكلم، وذلك كالماضي، والمضارع، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والتصغير، والزيادة، والتخفيف، والإعلال، والإدغام، وغيرها.

أما شراح الشافية الآخرون، فكان موقفهم موقف المتابع المؤيد لابن الحاجب في قوله: «أحوال»، ومن هؤلاء: نقره كار(١)، والحسين الرومي(٢)، والنظام(٣)، وزكريا الأنصاري(٤)، وعصام الدين الإسفراييني(٥)، والفتني(٦).

إذ نجد نقره كار قد أجاب عن اعتراض الرضي، وإن لم يصرح باسم المعترض، فقال: (فإن قلت: قد خرج من التعريف بقوله: أحوال الأبنية أكثر أبواب التصريف؛ وذلك لأنَّ التصريف يبحث عن أصول تعرف بها نفس أبنية الماضي، والمضارع، والمصدر، والأمر، والأسماء المشتقة... وقد يبحث عن أصول تعرف بها أحكام لا تعلق لها بنفس الأبنية ولا بأحوالها، كالوقف، والقلب، والإسكان، وتجاور الساكنين، والإدغام، وتخفيف الهمزة إذا كانت في الآخر(٧)،... إن الماضي، والمضارع، والمصدر، وغيرها أحوال عارضة للأبنية، مثلاً إذا قلت: «طَلَبَ» ماضٍ، فقولك: «طَلَبَ» بناءٌ، وقولك: مَاضٍ حالة عارضة له،

---

(١) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٤، ٥.

(٢) ينظر: حاشيته على شرح الجاربردي: ١١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٨.

(٤) ينظر: المناهج الكافية: ٤، ٥.

(٥) ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ٤.

(٦) ينظر: كفاية المفرطين: ٥.

(٧) لم يقل الرضي مثل هذا، بل قال في شرحه: ١/٥ (إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما، فإن هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال أبنية).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كالقلب والإدغام العارضتين[١] لـ«قَالَ، ومَدَّ»، فالمراد من الماضي، والمصدر، مفهوماتها لا ما صدقت عليه هذه الأشياء)[٢].

وكذلك نجد النَّظَّام يعلّل ما ذهب إليه ابن الحاجب بقوله: (وإنما قيل: «أحوال الأبنية» ولم يقل: الأبنية؛ لأنَّ تلك الأصول لا تفيد معرفة أبنية الكلم أنفسها من حيث هي أبنية، وإنما تفيد معرفتها من حيث هيئآتها واعتباراتها اللاحقة بها، كصيغ الماضي، والاستقبال، والأمر، وغيرها، وكالإمالة، وتخفيف الهمزة، وما شاكلهما... والتصريفي يصرف الأبنية من حال إلى حال حسبما يوجبه الغرض لا من حيث أبنية مخصوصة جزئية بل أعمّ من ذلك)[٣].

من خلال هذه النصوص التي ذكرتها نلحظ أنَّ نظرة الشراح قد تعددت حول حدّ التصريف، ويمكن تلخيص ذلك بثلاثة مذاهب:

أحدها: أن التصريف يبحث عن أحوال الأبنية لا عن البناء نفسه، وكل أبواب التصريف أحوال للأبنية. وقد ذهب إلى هذا ابن الحاجب في تعريفه للتصريف[٤]، وتبعه على ذلك الجاربردي[٥]، ونقره كار[٦]، وحسين الرومي[٧] وغيرهم[٨].

---

(١) يبدو لي أن في هذه الكلمة تحريفًا، ولعل الصواب يكون: «العارضين».

(٢) شرح الشافية لنقره كار: ٤، ٥.

(٣) شرح الشافية للنظام: ١٨، ١٩.

(٤) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١١.

(٦) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٥.

(٧) ينظر: حاشيته على شرح الجاربردي: ١١.

(٨) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٨، والصافية لقره سنان: ١٢٥، والمناهج الكافية: ٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والثاني: أنَّ التصريف يبحث عن أمرين، وهما: الأبنية، وأحوالها. وذهب إلى هذا ركن الدين[١] واليزدي[٢].

والثالث: أنَّ التصريف يبحث عن ثلاثة أمور، وهي: الأبنية، وأحوالها، وغيرهما. وذهب إلى ذلك الرضي[٣]، وتبعه على ذلك ابن الغياث[٤]، مع اختلاف يسير في الرؤى، إذ عدّ بعض أحكام الوقف كالوقف بالنقل والتضعيف من الأحوال.

من هذه المذاهب نلحظ أن الخلاف مجمله فيما يدخل في الأبنية من مباحث التصريف، وما يخرج منها، وكذلك ما يدخل في الأحوال وما يخرج منها.

والملاحظ كذلك أنَّ اليزدي في شرحه كرر اعتراضه على ابن الحاجب عندما شرح قوله في المتن: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء...)[٥].

فقال: (وقوله: «كالماضي والمضارع» إلى قوله: «والجمع». ليس بمعرفة أحوال ما ذكره من التصريف؛ بل معرفة نفسه منه. وأما التقاء الساكنين فقد يكون بعضه راجعًا إلى معرفة أحوال الأبنية، كما تقول: التقاء الساكنين مغتفر في الوقف، كقولك: جاءني زَيْدْ، فإن الياء والدال ساكنان، وقد يكون بعضه راجعًا إلى نفس الأبنية، لا إلى أحوالها، كما تقول: التقاؤهما في نحو: ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾[٦] مغتفرٌ؛

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١/١٧٠-١٧١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/١٢٥-١٢٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/٤-٥.

(٤) ينظر: المناهل الصافية: ١/٥٥-٥٦.

(٥) الشافية في علم التصريف: ١٥-١٦.

(٦) سورة الرحمن: من الآيات ٣٩، ٥٦، ٧٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لكون الأول مدة، ... فالحاصل أنَّه إذا كان بعض أحكام التقاء الساكنين راجعًا إلى أحوال الأبنية، فلا يكون كل أحكامه راجعًا إلى الأحوال، فيكون البعض الآخر راجعًا إلى الأبنية، وإلا رجع إلى أجنبي منهما، وهو باطل، وقد سلف)[١].

وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين بأنَّ (الخلاف في هذه الأمور لا يترتب عليه أثر في الأمور الإجرائية الصرفية، وهذا هو المهم، فالتقاء الساكنين مثلاً لن يختلف في أصله سواء عند من نظر إليه أنَّه حالة بناء، أم بناء، أم غير ذلك، ولذلك فإنَّ الوقوف كثيرًا عند هذه المسألة غير مجدٍ)[٢].

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: (**التَّصْرِيفُ: عِلْمٌ بِأُصُوْلٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ**)[٣].

يقول اليزدي: (قوله: «التي ليست بإعراب» يدلّ على أنّ كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حدّه، وعلم النحو ليس بمنحصر في الإعراب، بل مباحث البناء أيضًا من جملته، فيدخل في حدّه كلُّ بحث هو من جهة البناء، فثبت أنَّه دخل في حدّه بعض علم النحو، وهو عنده مغاير لعلم التصريف، فلا يكون حدّه مانعًا)[٤].

قال ابن الحاجب في شرحه تعليلاً لقوله في المتن «التي ليست بإعراب»: (فلما قيل: «أحوال أبنية الكلم» دخل الإعراب؛ لأن البنية يكون أيضًا على حال باعتباره، فاحتيج إلى إخراجه، فقيل: «التي ليست بإعراب»؛ لأنَّ علم الإعراب ليس من علم التصريف، فوجب إخراجه)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٨٦/١.

(٢) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: ٤٤.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١٢٧/١.

(٥) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يفهم من هذا النص أنَّ ابن الحاجب يرى أن الإعراب حالة من أحوال بناء الكلمة –وتبعه على هذا ركن الدين[١]، والجاربردي[٢]، واليزدي[٣]، ونقره كار[٤]، والنظام[٥]، والكرمياني[٦]– فأراد أن يخرجه من الحدّ، فقال: (التي ليست بإعرابٍ)، فقوله هذا يدل على أنّ كلّ حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حدّه، فإذا سلّمنا أنّ الإعراب من أحوال أبنية الكلم، فلماذا لم يذكر ابن الحاجب البناء مع الإعراب؟!

وقد اعترض ابن الناظم[٧]، وتبعه ركن الدين[٨]، على حدّ التّصريف بأنّه غير مانع؛ لشموله العلم بأصول يعرف بها البناء، واللفظ لابن الناظم: (هذا التعريف غير مانع؛ لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء، ككون النكرة المفردة اسمًا لـ«لا» التبرئة، نحو: «لا رَجُلَ في الدار»، وكون المفرد المعرفة

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٦٨/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٠/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٢٤/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٤–٥.

(٥) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٨.

(٦) ينظر: الفوائد الجليلة: ٢٨١. والكرمياني: هو إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني، المعروف بشريفي، وكان مشهورًا بفنون شتى، ولد في سنة ٩٨٠، وكانت وفاته في ذي القعدة من سنة ١٠١٦، ومن مصنفاته: نظم الفقه الأكبر لأبي حنيفة، وموزون الميزان، وتكملة لشرح ابن الكمال على مفتاح العلوم، وتائية في نظم إيساغوجي في المنطق. تنظر ترجمته في: كشف الظنون: ١٠٢١/٢، ١٢٨٧، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ١٧/١، والأعلام: ٣٥/١، وهدية العارفين: ٢٩/١.

(٧) ينظر: بغية الطالب: ٢.

(٨) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٦٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

منادى، نحو: «يَا زَيْدُ»، وكون الاسم مقطوعًا عن الإضافة في اللفظ، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١]، مما هو من علم النحو لا التصريف)[٢].

وأضاف ركن الدين: (وحينئذٍ لو قال: التي ليست بإعراب، ولا بناء آخر الكلمة، لكان أولى)[٣].

وأجاب الجاربردي عن كلمات ابن الناظم، ومن تبعه أنَّ قول ابن الحاجب: «ليست بإعراب» مخرج لعلم النحو بأقسامه، أي: بحث المبنيات والمعربات، ويشهد لذلك أنه يقال: «هذا كتابُ إعرابِ القرآنِ»، مثلاً، وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، كما يشهد له قول ابن الحاجب في أول كتاب الشافية: (أن ألحق بمقدمتي في الإعراب)[٤]، يريد كافيته، وهي مشتملة على مباحث المعربات والمبنيات، وليس على المعربات فقط[٥].

وأجاب اليزدي عن كلمات الجاربردي في الجواب الأول بقوله: (وهو غير سديد؛ لأنّ هذا الإطلاق فيه تجوز. وهو في الحدود غير جائز)[٦].

وعن الجواب الثاني: (وهذا أيضًا لا يصلح للدفع؛ لأنّه يستلزم التحكم، وبيانه أنّه قد ذكر في الكافية بعض مباحث الصّرف، مثلاً في الجمع والتثنية، وغير ذلك، وبعضها في الشافية، فالحكم بكون بعضها من النحو وبعضها من الصرف، حكم لا عن سندٍ. هذا وإن جعل الصرف جزءًا من النحو لم يلزم هذا التحكم، ولكن يختل الحدُّ لا محالة)[٧].

---

(١) سورة الروم، من الآية ٤.

(٢) بغية الطالب: ٢.

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ١٦٩/١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٥.

(٥) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٩.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ١٢٨/١، وينظر: بغية الطالب: ٢.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ١٢٨/١، وينظر: النكت: ٣٥٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وجاء في شرح النظام: (وخرج بباقي الحدّ صنعة الإعراب؛ لأنّها أصول تعرف بها أحوال الأبنية التي هي الإعراب، ولا بأس بذكر المبنيات في النحو فإنَّ ذكرها هناك استطراد)[١].

وما قاله النظام، فيه نظر؛ لأنّ مباحث المبنيات في النحو ليست من باب الاستطراد، بل هي من صميم النحو، والدليل على ذلك أنَّ بعض العلماء عرّفوا النحو بأنَّه: (علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما)[٢]، أو هو (علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناءً)[٣].

ويرى زكريا الأنصاريّ أنّ قول ابن الحاجب: «ليست بإعرابٍ» من باب التغليب[٤]، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[٥].

وقد اعترض الرضي كذلك على حد ابن الحاجب فيما يتعلق بقوله: «ليست بإعراب»، إذ ادّعى أنَّ هذا القول لا داعي له؛ لأنَّ الأبنية لا تعتبر فيها الحركات والسكنات في الحرف الأخير، وإنما تعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير[٦]، إذ قال: (لم يكن محتاجًا إليه؛ لأنَّ بناء الكلمة... لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال

---

(١) شرح الشافية للنظام: ١٨.

(٢) التعريفات: ٢٤٠، وينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٢٢.

(٣) شرح الحدود النحوية: ٤٤-٤٥.

(٤) ينظر: المناهج الكافية: ٤.

(٥) سورة التحريم: من الآية ١٢.

(٦) ذكر الرضي في شرحه: ٢/١ أن المراد ببناء الكلمة: (هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة، وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فَرَجُلٌ مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضُد، وهي كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم، وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلا احترز عنه أيضًا؟)[١].

يريد الرضي في هذا النص أن يبيّن أنَّ الإعراب طارٍ على الآخر، فمثلاً: جَمَلٌ، وضَرَبَ على بناء واحد، وكذا رَجُلٌ ورَجُلاً ورَجُلٍ، على بناء واحد، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه.

فاعتراض الرضي هنا على ابن الحاجب يكون من وجهين:

أحدهما: أنَّ الإعراب ليس من حالات بناء الكلمة، وبهذا لم يكن ابن الحاجب محتاجًا إليه.

الثاني: كون الإعراب فرضًا من حالات بناء الكلمة، فكان على ابن الحاجب أن يحترز من البناء كما احترز من الإعراب؛ لأن الكلام ليس كله معربًا[٢].

وأجاب نقره كار، وتبعه زكريا الأنصاري[٣] عن كلمات الرضي، فقال: (إنَّا سلمنا أنّه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير ولكن لا نسلم أنَّه لا يقال لأحواله أنَّها أحوال الأبنية؛ وذلك لأنَّه قد يطلق على أحوال بعض الشيء أنَّها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال إنَّه لا حاجة إلى قوله: «ليست بإعراب» بناء على أنَّه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير)[٤].

وأجاب الكرماني كذلك عن اعتراض الرضي بقوله: (والجواب عنه: أنّ المراد بعدم الاعتبار بحركة الآخر فيه أنَّ البناء لا يتغير باختلاف حركاته كما يتغير باختلاف حركات الأول والوسط، وهذا لا يمنع كون الإعراب الطارئ على الآخر الذي هو من حروف البناء من أحوال البناء، ألا ترى أنَّ الإعلال والإبدال

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١/٥.

(٢) ينظر: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: ٤٥.

(٣) ينظر: المناهج الكافية: ٥.

(٤) شرح الشافية لنقره كار: ٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قد لا يتغير بهما البناء فمثل: بَوَائِع بالهمزة، ويَزْدُلُ بالزاي على بناء ضَوَارِب، ويَنْصُرُ كما أنَّ أصلهما كذلك، أعني: بَوَايِع بالياء، ويَسْدُلُ بالسين[١]، على أنَّ الإعراب بالحروف يتغير به البناء قطعًا، وأما الجواب عن قوله: وإن دخل فلزم الاحتراز فمعلوم مما سبق أولاً)[٢].

حيث ذكر في أول الكتاب عندما شرح قول ابن الحاجب «ليست بإعراب»، فقال: (يخرج النحو فإنَّه وإن كان مشتملاً على بيان البناء والانصراف وعدمه وغيرها أيضا، لكن لما كان مباحث الإعراب معظم مباحثه يقال له: علم الإعراب كما يشهد به قول صاحب الأصل[٣]: «بمقدمتي في الإعراب» على قياس ما قيل في وجه تسمية علم أصول الدين: بالكلام[٤]، من أن مسألة الكلام، أي: القرآن أشهر مباحثه)[٥].

يريد أن يقول: إنّ إطلاق الإعراب من باب ذكر الجزء والمراد به الكلّ، وهذا الذي ذكره واستدل به الكرمياني هو ما استدل به الجاربردي[٦].

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلخص مواقف شراح الشافية من قول ابن الحاجب الذي أشرنا إليه آنفا على النحو الآتي:

---

(١) وذلك كقولهم: يزدل ثوبه في يسدل، وهذا الإبدال جائز، لا واجب، حيث تبدل الزاي من السين إذا كانت ساكنة واقعة قبل الدال؛ لأنها من المهموسة، والدال من المجهورة، وبينهما منافاة، فأبدلوا منها الزاي لموافقتها لها في الصفير، والدال في الجهر، ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٣٢٥.

(٢) الفوائد الجليلة: ٢٨٢.

(٣) المقصود به ابن الحاجب. ينظر: الشافية في علم التصريف: ٥.

(٤) هناك عدة أقوال في أوجه تسميته بالكلام، ومنها: إنما سمي بذلك؛ لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه، فقد تنازع الناس في كلام الله عز وجل نزاعًا كبيرًا. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٣١/١.

(٥) الفوائد الجليلة: ٢٨١.

(٦) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أولاً: أن قسمًا من الشراح وقف مدافعًا عما قاله ابن الحاجب، كالجاربردي[١]، ونقره كار[٢]، والنَّظَّام[٣]، وقره سنان[٤]، والغزي[٥]، وعصام الدين الإسفراييني[٦]، وزكريا الأنصاري[٧]، والكرماني[٨]، وابن الغياث[٩].

ثانيًا: أن قسمًا آخر منهم وقف معارضا له كابن الناظم[١٠]، والرضي[١١]، وركن الدين[١٢]، واليزدي[١٣]، والحسين الرومي[١٤].

وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه أصحاب الرأي المعترض. إذ إنَّ الحدَّ لابد أن يكون جامعًا مانعًا، خاليًا من الألفاظ المجازية، وأن تستعمل فيه الألفاظ المناسبة النَّاصَّة المعتادة[١٥]، وأن تنزيل لفظة «الإعراب» منزلة لفظة «النحو»، فيه تجوّز. وهو في الحدود غير جائز، وهذا كما ذكره ابن الناظم بقوله: (المجاز خلاف الأصل والظاهر، فيجب أن يجتنب في التعاريف تخصيص الشيء بما ليس له

---

(١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٤-٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٨.

(٤) ينظر: الصافية: ١٢٥.

(٥) ينظر: حاشيته على شرح الجاربردي: ٩.

(٦) ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الاسفراييني: ٤.

(٧) ينظر: المناهج الكافية: ٤.

(٨) ينظر: الفوائد الجليلة: ٢٨١-٢٨٢.

(٩) ينظر: المناهل الصافية: ٣٠/١.

(١٠) ينظر: بغية الطالب: ٢-٣.

(١١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٥/١.

(١٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٦٩/١.

(١٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٢٧/١-١٢٨.

(١٤) ينظر: حاشيته على شرح الجاربردي: ٩.

(١٥) ينظر: الإشارات والتنبيهات: ٢١٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالفعل؛ لأنَّه ينبغي أن يصان عن المجاز وسلوك الظاهر، وأيُّ تعريفٍ لم يجتنب فيه ذلك فهو مَدْخُول)[١].

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب: (**الوَقْفُ: قَطْعُ الكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا**)[٢].

يقول اليزدي: (وقال[٣] في قوله: «عَمَّا بعدها»، أعني: على تقدير أن يكون بعدها شيء. وهو مختل؛ لأنَّه قد لا يكون بعدها شيء، فيوهم أنَّه يجب أن يكون بعدها شيء ليكون القطع وقفًا، فانتفاء القيد لا يخل؛ لأنَّ المراد حصول الإطلاق، وهو بدونه حاصل، ووجوده يوهم الفساد، كما عرفت. وفي قوله: «الكلمة» أيضًا خلل؛ لأنَّه يخرج الوقف على مثل: «قُلْ»، عن كونه وقفًا؛ لأنَّه ليس بكلمة، بل هو كلام. وهو فاسد بالإجماع)[٤].

ولم يتعرض علماء النحو المتقدمون لتعريف «الوقف» على شكل نص، مع أنَّهم فصلوا أحكامه، ووجوهه، وقد عزا أحد الباحثين ذلك إلى أمرين: (الأول: لم يكن سائدًا في وقتهم الاهتمام بالحدود قدر شغلهم بالأحكام، وما ورد عن العرب في كل باب، الثاني: وضوح ماهيته، مما لا يدعو إلى إيضاح الواضح)[٥].

وما ظهر تعريف الوقف إلا عند المتأخرين لما بدأ الاهتمام بالحدود والتقسيمات. ولَعَلَّ تعريف ابن الحاجب السابق هو أول تعريف جاءنا بنص، بيد أنَّه لم يسلم من الاعتراض، فقد اعترض عليه الرضي[٦]، وتبعه في ذلك اليزدي،

---

(١) بغية الطالب: ٣.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١٠٣).

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٥١٢/١.

(٥) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: ٥٦.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧١/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والفاكهي[١]، فقال الرضي: (قوله: «عَمَّا بعدها» يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء، ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختيارًا لجعلها آخر الكلام، لكان أعمّ)[٢].

وما قاله الرضي فيه خلل؛ لأنَّه يرد عليه ما يرد على ابن الحاجب، لقوله: «الكلمة»؛ لأنه يخرج الوقف على مثل: «قُلْ»، عن كونه وقفًا؛ لأنَّه ليس بكلمة بل كلام. وأما اعتراض الفاكهي، فتمثل بقوله: (حد الوقف الاختياري: هو قطع النطق عند إخراج آخر اللفظ، أي: الملفوظ به -وإن لم يكن بعده شيء- فهو أولى من قول البعض[٣]: قطع الكلمة عَمَّا بعدها؛ لأنَّ الواقف قد يقف ولا يكون بعد ذلك شيء؛ ولأنَّه يخرج الوقف على مثل: «قُلْ» عن كونه وقفًا؛ لأنَّه ليس بكلمة بل كلام)[٤].

والملاحظ في كلام الفاكهي أنَّه استمد اعتراضه من كلام الرضي، واليزدي من دون الإشارة إليهما.

وقد ذكر اليزدي في شرحه تعريفات أخرى، لكنَّها غير منسوبة، وقد اعترض عليها أيضًا، إذ قال: (وقيل[٥]: الوقف أن يسكت القارئ على آخر الكلمة، ويسقط الحركة. وهذا أيضًا غير سديد؛ لأنَّه يرد عليه ما يرد على المصنف لقوله «الكلمة»، وإيرادان آخران:

---

(١) الفاكهي: هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، المكي الشافعي، ولد في مكة المكرمة سنة ٨٩٩هـ، قدم مصر، ثم عاد إلى مكة، وفيها توفي سنة ٩٧٢هـ، من مؤلفاته: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى. تنظر ترجمته في: النور السافر: ٢٤٩-٢٥٠، والأعلام: ٦٩/٤، ومعجم المؤلفين: ٢٨/٦.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢٧١/٢.

(٣) يقصد بهذا البعض ابن الحاجب. ينظر: الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٤) شرح الحدود النحوية: ٢١٧.

(٥) لم أهتد إلى قائله.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أحدهما: أنه يخرج سكوت غير القارئ عن الحدّ. وهو باطل؛ لأنَّه قد يسكت المتكلم والقارئ. فإن قيل: أراد بالقارئ المتكلم والقارئ، فهو أمر لا ثبت عليه؛ لأنَّه لا يعد المتكلم قارئًا.

والثاني: أنه يخرج وقف القارئ على ما لا حركة له كدعا؛ إذ إسقاط الحركة مبني على وجودها، فحيث لا حركة لا إمكان لإسقاطها. وهو خلاف المتفق عليه)[١].

وقال أيضًا: (وقيل[٢]: سمي وقفًا؛ لأنّ الواقف يقف عن تحريكه. وهو ليس بسديد؛ لأنَّه قد يكون الواقف غير مُحَرِّكٍ، كما إذا كان الموقوف عليه غير مُحَرَّكٍ، كما مضى، فلا وقوف عن التحريك. وقد يكون الواقف عن التحريك غير واقف كما إذا قلت: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ، فإنَّك تقف عن التحريك، وتعدُّ واصلاً)[٣].

وما قاله اليزدي صحيح؛ لأنَّ مثل «دعا» لا حركة له، فكيف يقف الواقف عن تحريكه؟ ولأنَّ نحو: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ فيمن سَكَّن ووصل لا يُعَدُّ واقفًا؛ إذ ليس كل إسكان وقفًا؛ لأنه لابدَّ من سكتة بعد الإسكان ولو خفيفة. وإلا لم يعد المسكن واقفًا[٤].

والملاحظ كذلك أنَّ اليزدي ذكر تعريفًا يرى أنَّه الأحسن، فقال: (والأحسن أن يقال: الوقف قطع اللفظ المفيد، فاللفظ يشمل الكلمة والكلام، وقيدنا بالمفيد ليخرج الهذيان؛ لأنَّ قطعه لا يسمى وقفًا)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥١٣/١.

(٢) لم أهتد إلى قائله أيضًا. ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١٠٣)، وشرح الشافية لركن الدين: ٥٢٣/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٦٨.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥١٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩٤/٢.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٥١٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وما ذكره اليزدي جيد في بابه؛ لأنَّ اللفظ جنس بعيد، فهو يطلق على الكلمة والكلام والكلم، ويطلق أيضًا على المهمل كـ«دَيْز» والمستعمل كـ«عمرو»، ومع ذلك تعريفه ليس بشامل، إذ لا يدخل في حدِّه ما لم يفد؛ لأنَّ المفيد عند النحاة ما دل على معنى مطلقًا، فلو قلنا في نحو: دَيْز، أو دَيْزٌ قائم، لا يجوز عليه الوقف؛ لأنه غير مفيد.

وقد تابع كثير من شراح الشافية[١] ابن الحاجب في تعريفه المارّ ذكره من دون اعتراض. وليس هذا فحسب، بل نجد أنَّ الغزي يدافع عن الجاربردي فيما قاله ويعترض على اليزدي، إذ قال: (قوله[٢]: «أي على تقدير أن يكون بعدها شيء»، أي: ولو فرضًا كما أفصح به الشيخ نظام الدين[٣] وليس المراد إذا كان بعدها شيء كما توهم الشارح[٤]، ويدخل في التعريف الو قف على نحو: «قُلْ» خلافًا له أيضًا؛ لأنَّه في اللفظ كلمة والوقف من الأحكام اللفظية)[٥]، وما قاله ليس ببعيد.

وحاول النحاة من بعد ابن الحاجب أن يضعوا للوقف تعريفًا جامعًا مانعًا، ومن تلك التعريفات غير ما ذكره ابن الحاجب، وأورده الرضي، واليزدي: تعريف أبي حيان، وهو قوله: (قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة)[٦]، وقد اختاره وأشار

---

(١) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٢٣/١، وشرح الشافية للجاربردي: ١٦٨، وشرح الشافية لنقره كار: ١٢١، وشرح الشافية للنظام: ١٧١، وشرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١١١، وكفاية المفرطين: ١٢٧، والمناهل الصافية: ٧٩/٢.

(٢) أي: قول الجاربردي، وهذا القول ليس له، بل هو قول ابن الحاجب، وتبعه في هذا. ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١٠٣)، وشرح الشافية للجاربردي: ١٦٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٧١.

(٤) وهو الخضر اليزدي، ينظر: شرحه للشافية: ٥١٢/١.

(٥) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٦٨.

(٦) الارتشاف: ٣٩٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إليه الفاكهي[١]، ومن ذلك تعريف المرادي، وهو قوله: (هو قطع النطق عند آخر الكلمة)[٢]، ويؤخذ عليه ما أخذ على ابن الحاجب بذكره «الكلمة»، وإن كان هذا التعريف حظي بقبول كثير من علماء العربية المتأخرين[٣].

ومن ذلك تعريف ابن عقيل، إذ قال: (هو قطع الموقوف عليه عن الاتصال)[٤]. ويؤخذ عليه أنَّه قد لا يكون بعد الموقوف عليه شيء يتصل به، وأيضا فهو تعريف مدخول؛ لاشتماله على ألفاظ المحدود.

ومن ذلك أيضًا تعريف القوشجي[٥]، وهو قوله: (هو حبس النَّفَس على لفظٍ، وقطع الصوت عنه، بحيث لو أريد التلفظ بشيء بعده احتيج إلى صوت جديد)[٦].

ويؤخذ عليه أنَّه ذكر ما لا فائدة منه وهو «حبس النفس»، ولو قال: هو قطع الصَّوتِ عند آخر اللفظ، لكان أفضل وأوضح، ولعل تعريف أبي حيان هو أقلها مؤاخذة؛ لأنَّه يشمل اللفظ المهمل، والمستعمل.

ومع هذا يبقى لابن الحاجب، الفضل والريادة في التعريف.

---

(١) ينظر: مجيب الندا: ٥٧٦، وشرح الحدود النحوية: ٢١٦-٢١٧، والفواكه الجنية: ٤٣٤.

(٢) توضيح المقاصد: ١٤٦٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣/٤، وشرح التصريح: ٦١٥/٢، والكواكب الدرية: ٦٢٨/٢، وشذا العرف: ٢٣٤.

(٤) المساعد: ٣٠١/٤.

(٥) هو علاء الدين بن محمد بن القوشجي، وقيل اسمه علي بن محمد القوشجي، ولد في سمرقند وتوفي في الإستانة سنة ٨٧٩هـ، من مصنفاته: تفسير الزهراوين البقرة وآل عمران، وحاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية، وحاشية على أوائل حواشي الكشاف للتفتازاني. تنظر ترجمته في: الشقائق النعمانية: ٩٧، والبدر الطالع: ٤٩٥٨، والأعلام: ٩/٥، ومعجم المؤلفين: ٢٢٧/٧.

(٦) عنقود الزواهر: ٥١٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في المقصور والممدود: (**المَقْصُوْرُ: مَا آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ، كَالعَصَا، وَالرَّحَى، وَالمَمْدُوْدُ: مَا كَانَ بَعْدَهَا فِيْهِ هَمْزَةٌ، كَالكِسَاءِ، وَالرِّدَاءِ**)[١].

يقول اليزدي: (واعلم أنَّ على كلٍّ واحد من هذين الحدَّين سؤالين: أما على الأول: فأحدهما: أنَّ ذكر الإفراد لغوٌ؛ لأنَّ الآخر محال أن يكون حرفين؛ إذ ما قبله يصدق عليه أنَّه ما قبل الآخر، وهو لا يكون الآخر؛ لارتفاع القبلية والبعدية، ولصيرورة الاثنين واحدًا.

الثاني: أنَّه إما أن يراد بالألف الألف، أو الهمزة، أو كلاهما، أو لا واحد منهما. والكل باطل، أمَّا الأول فلاستحالة اجتماع الألفين. وأما الثاني فلخروج المحدود كالعصا، ودخول غيره كالقُرْء[٢]. وأمّا الثالث فلأن المشترك لا يستعمل في كلا مفهوميه. وأمّا الرابع: فظاهر. فإن قلت: اجتماع الألفين محال بحسب الخارج؛ لكنَّه ممكن بحسب التقدير، فإنهم قالوا: مثل صحراء كانت مقصورة، فزيدت ألف أخرى توسعة فقلبت همزة.

قلت: لفظ الآخر يأبى ذلك فيه؛ إذ لا يكون إلا حرفًا واحدًا، فلا مجال للتقدير أيضًا)[٣].

وبعد ذلك ذكر اليزدي ما على الحد الثاني، أي: حد الممدود، فقال: (وأما على الثاني: فأحدهما: أنَّ مثل الماء يدخل، وليس بمحدود باتفاق؛ إذ ألفه مبدلة عن أصل.

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٦٨.

(٢) يبدو أن هذا اللفظ ليس هكذا، وإنما هو «الفَرَأ»، والدليل على ذلك ما ذكره ركن الدين في شرحه: ٥٥٦/١، إذ قال: (فإن التزم بأن الهمزة ألف أيضًا دخل في حدّه الخَطَأ والفَرَأ).

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٦١/١-٥٦٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الثاني: أنَّ «في» تدل على الظرفية، فيوهم تغاير الظرف والمظروف، كقولك: الماء في الكوز، ولا تغاير ههنا، وذهل الشارحون عن هذا حيث استعملوه في شروحهم، فقالوا: في آخره همزة، فتنبه)[١].

يتبين من هذين النصّين أنّ اليزدي يعترض على ابن الحاجب في الحدين اللذين ذكرهما؛ إذ إنَّه في حدّ المقصور قيد الألف بالمفردة، وهذا لا حاجة إليه؛ لأنَّ هذا القيد يوهم أن يكون الآخر على حرفين، وهذا محال، أو أن يكون في الآخر ألفان، وهذا باطل أيضًا؛ لاستحالة اجتماع الألفين في الطرف، أو أنه أراد بالألف الهمزة من نحو: الخَطَأ، والفَرَأ[٢]، وهذا غير داخل في المحدود، هذا ما اعترض به اليزدي على ابن الحاجب، ولم يكن ابن الحاجب أول من قيد الألف بالمفردة، بل سبقه في ذلك: الرماني[٣]، وابن جني[٤]، وابن بابشاذ[٥]، والأنباري[٦]، وابن معطٍ[٧]، إذ عرف ابن جني المقصور بأنَّه: (كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة، نحو: عصا، ورحى)[٨].

أما ابن بابشاذ فقد حدَّه بقوله: (هو كل ما كان في آخره ألف مفردة في اللفظ)[٩]، وإنما قال «في اللفظ»؛ لأنَّ الهمزة تكون طرفًا فتكتب على صورة الألف، نحو: رشا، وخطا، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الاعتبار باللفظ لا بالخط،

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٦٢/٢.

(٢) الفرأ: الحمار الوحشي، وقيل الفتي منها. ينظر: الصحاح «فرأ»: ٦٢/١، ولسان العرب «فرأ»: ١٢١/١.

(٣) ينظر: رسالة الحدود: ٧١.

(٤) ينظر: اللمع في العربية: ١٦.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ٤٢.

(٧) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٩.

(٨) اللمع في العربية: ١٦.

(٩) شرح المقدمة المحسبة: ٤٤٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض، فقد سبقه في ذلك: ابن الناظم[١]، والرضي[٢]، وركن الدين[٣]، أما الجاربردي فقد حاول أن يدافع عن ابن الحاجب في هذا. فبين أنه احترز بـ«مفردة» عن مثل: صحراء؛ لأنه كان في آخره في الأصل ألف زيدت ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث، ثم قلبت الثانية همزة فيصدق أن في آخره ألفا في الأصل[٤]. وهو مردود بنحو: الفتى، والعصا؛ إذ لو نظر إلى أصلهما لم يجعلهما مقصورين[٥].

وقد اعترض الغزي على ما اعترض به اليزدي على ابن الحاجب، فقال: (قوله[٦]: «لكن ليست بمفردة إذ قبل الألف ألف أخرى»، فيه ردّ لقول الشارح[٧]، إن ذكر الإفراد لغو؛ لأن الآخر محال أن يكون فيه حرفان[٨]، ووجه الرد أن معنى كونها مفردة انفرادها عن أخرى قبلها، أي: ليست بمصاحبة لألف سابقة عليها كما في الممدود، فإنَّه يصدق أن آخره ألف قبلها أخرى، وإن لم يكن تلك أخرى، ولقوله أيضًا: إنَّ اجتماع ألفين محال ووجه ردّه أيضًا أنَّ اجتماعهما تقديري كما قرره ولا مانع منه وقوله حينئذٍ لفظ الآخر يأبى ذلك فلا مجال للتقدير أيضًا مبني على ما فهمه وتقدم سقوطه)[٩]، وما قاله الغزي فيه تكلف واضح.

---

(١) ينظر: بغية الطالب: ١١٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٦/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٨٩.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٥/٢.

(٦) أي: قول الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ١٨٩.

(٧) المقصود به هو اليزدي، ينظر: شرحه للشافية: ٥٦١/١-٥٦٢.

(٨) في الأصل: «حرفين»، وهو تحريف.

(٩) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٨٩.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وما ذكره اليزدي من أنَّ ابن الحاجب لو أراد بالألف الهمزة لخرج المحدود كالعصا، ودخل غيره كالفَرَأ، أي: أن الفَرَأ ليس بمقصور؛ لأنَّ آخره همزة لا ألف وقد وجدت الفراء[١]، وابن السكيت[٢]، ونفطويه[٣]، وغيرهم[٤]، يعدون هذا ونحوه من المهموز المقصور.

ومن خلال اطلاعي على الكتب النحوية والصرفية وجدت أنَّ عباراتهم في تعريف المقصور قد تنوعت[٥]، ويقال للمقصور -أيضًا- منقوص[٦]، يقول سيبويه: (فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر)[٧]. فنلاحظ أن سيبويه استعمل لفظة المنقوص، بدلاً من المقصور.

وعرفه ابن ولاد[٨] بقوله: (كل اسم كانت في آخره ألف لفظٍ زائدة كانت أو أصلية منصرفًا كان ذلك الاسم أو غير منصرف)[٩].

---

(١) ينظر: المقصور والممدود: ٤٧، ٥١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤، ١٠٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨.

(٤) ينظر: العين: ٢٨٢/٨، وتاج العروس «فرأ»: ٣٤٥، ولسان العرب «فرأ»: ١٢١/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ٧٩/٣، والجمل في النحو للزجاجي: ٢٨٣/٣، والتبصرة والتذكرة: ٦٠٨/٢.

(٦) ينظر: المقصور والممدود للفراء: ٧، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٣/١، والمخصص: ٤٢١/٤.

(٧) الكتاب: ٥٣٦/٣.

(٨) ابن ولاد: هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد النحوي التميمي المصري، المتوفى سنة ٣٣٢هـ. تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ٢١٩، وتاريخ العلماء النحويين: ٣٧، ومعجم الأدباء: ٤٦٠/١، وإنباه الرواة: ١٣٤/١.

(٩) المقصور والممدود: ١٣٥/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال أبو علي الفارسي: إنَّ (المقصور من الأسماء ما كان آخره ألفًا، وكانت منقلبة عن ياء أو واو أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق)[١].

يفهم من هذه النصوص أنَّ المقصور لا يخرج عن كونه اسمًا، وفي المعرب، وفي آخره ألف.

وعندي أنَّ تعريف ابن الحاجب لم يكن كذلك، فإنه يدخل فيه: الاسم المبني، نحو: متى، وإذا، والفعل نحو: غزا، ويخشى، والحرف، نحو: إلى، وحتى؛ لأنّه لم يبين ماهية المقصور، وإنما قال: (ما آخره ألف مفردة)[٢].

ويمكن أن يقال: إنَّ خير تعريف للمقصور هو تعريف ابن مالك، فهو جامع مانع، فقد عرفه بقوله: (هو الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة)[٣]. فالمتمكن يخرج المبني كـ«ما» الاسمية، واللزوم يخرج المثنى المرفوع، والأسماء الستة المنصوبة، فإن ألفها لا تلزم في الإعراب كله.

وأما حدّ الممدود فقد اعترض عليه اليزدي كذلك من جهتين:

الأول: أنَّه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف، بدل عن أصل، نحو: «ماء» أصله «مَوَه»[٤]، قلبت الواو ألفًا، والهاء همزة، مع أنّ هذا ليس بممدود باتفاق، وفي دعوى الاتفاق نظر؛ لأنّ الفراء[٥]، ونفطويه[٦]، وابن ولاد[٧]، وأبا

---

(١) التكملة: ٢٨٥.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٦٨.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢١٥/١.

(٤) ألفه مبدلة من واو بدليل تكسيره على: أمواه وتصغيره على مويه، وهمزته بدل من هاء والواو قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ينظر: الصحاح «موه»: ٢٢٥٠/٦، ومقاييس اللغة «موه»: ٢٨٦/٥، ولسان العرب «موه»: ٥٤٣/١٣.

(٥) ينظر: المقصور والممدود: ٩٤.

(٦) ينظر: المقصور والممدود: ٣٤.

(٧) ينظر: المقصور والممدود: ٤٨/١، ٧٠، ١١٩/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

علي القالي[١]، وابن سيده[٢]، وابن يعيش[٣]، يعدون هذا ونحوه من الممدود، قال الفراء: (ومن الممدود الماءُ، والشَّاءُ، والدَّاءُ)[٤]. وعند ابن يعيش أنَّ نحو: ماء، وشاء، أسماء ممدودة، وإن لم تكن الألف التي قبل الهمزة زائدة، إذ إنَّ الشرط عنده هو وقوع الهمزة بعد مطلق الألف[٥].

والأسماء التي آخرها همزة قبلها ألف بدل من أصل قليلة، نحو: ماء، وشاء[٦]، وداء[٧]، وراء[٨]، وآء[٩]، وإطلاق مصطلح الممدود عليها إمّا من باب التسامح، وإمّا من باب الإطلاق اللغوي، كقول العرب: مَالٌ ممدودٌ، وحبلٌ ممدودٌ، ودَهْرٌ ممدودٌ، لا على الجهة التي اصطلح عليها علماء العربية من التسمية في صناعتهم.

---

(١) ينظر: المقصور والممدود: ٣٠١.

(٢) ينظر: المخصص: ٤/٤٢٢، ٥/١٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦/٣٨.

(٤) المقصور والممدود: ٩٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٦/٣٨.

(٦) شاء، جمع شاة، أصله عند سيبويه «شَوَيٌ» أو «شَوَوٌ»، وعند السجستاني «شَوَهٌ». ينظر: الكتاب: ٣/٤٦٠، والمذكر والمؤنث للسجستاني: ١٥٥، والمسائل الشيرازيات: ٢/٥٥٠، ٥٥٤.

(٧) داء: أصله «دوأ» وهو اسم جامع لكل مرض. ينظر: المسائل الحلبيات: ٣٩، والصحاح «دوأ»: ١/٥١، ولسان العرب «دوأ»: ١/٧٩.

(٨) راء: أصله «روأ» وهو ضرب من الشجر واحدته «راءة». ينظر: العين: ٨/٣١٣، والصحاح «روأ»: ١/٥٤، ولسان العرب «روأ»: ١/٩٠، وتاج العروس «روأ»: ١/٢٥٥.

(٩) آء: أصلها: «أوأ» وهو ضرب من الشجر واحدته «آءة». ينظر: جمهرة اللغة: ١/٢٥٠، ولسان العرب «أوأ»: ١/٢٤، وتاج العروس «أوأ»: ١/١٣٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولَعَلَّ أول من أشار إلى أنَّ هذه الأسماء لا تسمى ممدودة هو أبو علي الفارسي(١)، كما أشار إليه ابن الناظم(٢)، وركن الدين(٣)، والجاربردي(٤)، والسيوطي(٥).

الثاني: أنّ ابن الحاجب قد ألبس بقوله «فيه» إذ إنَّ «في» تدل على الظرفية، فيوهم تغاير الظرف والمظروف، كقولك: الماء في الكوز، ولكن قوله في الحدِّ: «ما كان بعدها فيه همزة»(٦)، لا تغاير ههنا، وما قاله اليزدي سديد؛ إذ إنَّ حدَّ الممدود لم يدل دلالة واضحة على أنَّ آخر الاسم همزة، وإنما ألف فيه همزة.

وقد ذكر اليزدي قبل هذا الاعتراض تعريفًا بديلاً لما قاله ابن الحاجب، ووصفه بأنَّه أظهر، وهو كذلك؛ لأنه يسلم من الهنات اللفظية، وشامل للمراد، إذ قال: (ولو قال: ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، كان أظهر)(٧).

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض، فقد سبقه ابن الناظم(٨)، والرضي(٩)، وركن الدين(١٠)، والجاربردي(١١)، قال الرضي: (قوله: «بعدها فيه»، أي: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول، وإن قلنا إنَّ الضمير في «فيه» لـ«ما»، فسد الحدّ، بنحو: جاءٍ وجائيةٍ، والأولى أن يقال: الممدود ما كان

---

(١) لم أعثر على هذا القول في مصنفاته، ولعله في كتاب لم يصل إلينا بعد.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ١١٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٧/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٩٠.

(٥) ينظر: الهمع: ٣٤٧/٣، والنكت: ٢٦٨/٢.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٦٨.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٥٦١/١.

(٨) ينظر: بغية الطالب: ١١٣، ١١٤.

(٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٢٥/٢.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٧/١.

(١١) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٩٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

آخره همزة بعد الألف الزائدة؛ لأنَّ نحو: ماء، وشاء، لا يسمى في الاصطلاح ممدودًا)[١].

أمّا اعتراض ركن الدين، فتمثل بقوله: (بل يشكل: أمّا أولاً: فلأنَّه ليس آخر الممدود ألف بعدها همزة، بل آخره همزة[٢]. وأمّا ثانيًا: فلأنَّه يدخل في تعريفه ما آخره همزة بعد ألف بدل عن أصل، نحو: ماء، وراء، أصلهما: مَوَه، وروي من رَوَيْتُ الحديث، قلبت الواو ألفًا، وهاء ماء، وياء راي همزة، مع أنَّه لا يسمى ممدودًا)[٣].

ثم ذكر تعريفًا يراه أولى من تعريف ابن الحاجب، فقال: (فلو قيل: الممدود ما في آخره همزة بعد ألف زائدة كان أولى)[٤].

من هذين النصين نلاحظ أنهما قد تركا أثرًا واضحًا في اعتراض اليزدي وإن كان هناك فرقٌ في معالجة المسألة.

ولم يقتصر الاعتراض على هؤلاء فقط، بل اعترض عليه كذلك ابن هشام الأنصاري[٥]، ونقره كار[٦].

والملاحظ كذلك أنَّ اليزدي اعترض على حد المقصور والممدود جملة، إذ قال: (وعلى الحدين كليهما أنَّ المراد بقوله «ما» المتمكن ولا دلالة لها عليه)[٧].

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٣٢٥/٢.

(٢) هذا كلام مردود، فقد رده الجاربردي، واليزدي. ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١٩٠، وشرح الشافية لليزدي: ٥٦١/١.

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٦٧/١.

(٥) ينظر: النكت: ٢٦٧/٢-٢٦٨؛ لأن كتابه على الشافية مفقود، وقد نقل السيوطي عنه عدة نقول، ومنها هذا الاعتراض.

(٦) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٣٤.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٥٦٢/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهذا كلام صحيح؛ إذ إنَّ تعريف ابن الحاجب يخلو من بعض عناصر التعريف الجامعة المانعة، وهي: الاسم، والتمكن، ووقوع الهمزة بعد الألف الزائدة، فإنَّه يدخل في تعريفه كل ما كان آخره همزة قبلها ألف، من نحو: ماء، وهؤلاء، واللاء، وجاءٍ، ويشاءُ، وهلمّ جرًّا.

٢ـ اعتراضاته في الحكم

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في مضارع غير الثلاثي المجرد: **(وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً، نَحْو: تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ، فَلا يُغَيَّرُ، أَوْ لَمْ تَكُنِ اللَّامُ مُكَرَّرَةً، نَحْو: احْمَرَّ، واحْمَارَّ، فَتُدْغَمُ)**[(١)].

يقول اليزدي: (وقوله: «أو تكن اللام...»[(٢)]، هذه هي الصورة الثانية المستثناة من الحكم بكسر ما قبل الآخر. نقول: إذا كانت اللام مكررة فلا يكسر، بل يدغم، أي: يدغم ما قبل الآخر في الآخر، تقول: يُشَاقُّ، ويَحْمَرُّ، ويَشْهَابُّ. وكان الأصل: يُشَاقِقُ، ويَحْمَرِرُ، ويَشْهَابِبُ، فأدغمت لاقتضاء المقتضي ذلك.

واعلم أنّ هذا الحكم غير سديد؛ لعدم شموله. بيانه أنّه إما أن يراد بهذا الحكم الوجوب، أو الجواز، وكلاهما باطلان.

أما الأول: فلأنه إن أريد به الوجوب لزم محذوران:

أحدهما: ألا يكون فك الإدغام في مثل: لَمْ يَحْمَرِرْ، ولَمْ يَشْهَابِبْ، جائزًا. وهو باطل؛ لكون الجواز متفقًا عليه.

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٢٤، وقد وردت لفظة «فتدغم» في بعض شروح الشافية بالياء «فيدغم». ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/١٣٩، وشرح الشافية لركن الدين: ١/٢٨٤.

(٢) حذف اليزدي «لم» من هذه العبارة، ويبدو أنه اعتمد على نسخة من نسخ الشافية لم تكن فيها «لم»، وهذا ما أشار إليه محقق الشافية الدكتور حسن العثمان، إذ اعتمد في تحقيقه للشافية على ثلاث نسخ، اثنتان منها من دون «لم». ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢٤ الهامش رقم (٣).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والثاني: أن يجب فيما هو ممتنع فيه، وهو كقولك: يَحْمَرِرْنَ، ويَحْمَارِرْنَ. وفساد اجتماع الوجوب والامتناع ظاهر.

وأما الثاني: فلأنّه إن أريد الجواز لزم أن يكون الإدغام في مثل: يَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ جائزًا، وليس كذلك؛ لأنّ الجواز يستلزم تساوي الطرفين، ولا جائز أن يفكّ ويظهر، وأيضًا قوله: «فلا يُغَيَّرُ» حكمٌ وجوبيٌّ، فيكون «فَتُدْغَمُ» أيضًا وجوبيًّا، لوقوعه عقيبه، وكون سياق الكلام دالاً على ذلك)[1].

ومن ثَمَّ رأى أن الصواب كان أن يقول: (أو يكن الآخر مكرّرًا؛ ليشمل مثل: يُشاقّ، وقد أشرنا إليه، إذ ليس فيه لام مكررة؛ بل فيه التضعيف. والقبيلان في هذا الحكم سيَّان)[2].

ولم يكن اليزدي أول من اعترض على ابن الحاجب، بل سبقه الرضي في ذلك، بيد أنَّ اعتراضه كان مغايرًا عمّا ذهب إليه اليزدي، إذ قال: (قوله: «أو لم تكن اللام مكررة»، كان أولى أن يقول: أو تكن اللام مدغمة؛ لأن نحو: يَسْحَنْكِكُ مكرر اللام ولم يدغم)[3].

وما قاله الرضي ليس بأولى مما قاله ابن الحاجب، بل العبارتان مشتملتان على قصور، فكما أن عبارة المتن لا تشمل نحو: اسْحَنْكَكَ يَسْحَنْكِكُ، وجَلْبَبَ يُجَلْبِبُ، فاللام في هاتين الكلمتين مكررة، ولكن لا يجوز فيهما الإدغام؛ لأن الكاف الثانية في «اسْحَنْكَكَ» والباء الثانية في «جَلْبَبَ» كررت لإلحاقه ببناء «احْرَنْجَمَ» و«دَحْرَجَ»، فلو أدغم لزال الإلحاق، وبطلت الموازنة، فينتقض الغرض المطلوب من تكرير الحرف[4]، وكذلك عبارته التي اختارها لا تشمل نحو: عَازَّ يُعَازُّ، ومَادَّ

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ١/٢٥٦.

(٣) شرح الشافية للرضي: ١/١٤٠.

(٤) ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش: ٦٤، ٩٠، ٤٥٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يُمَادُّ، وشَاقَّ يُشَاقُّ، لأنّ هذه الكلمات على زنة «فَاعَل»، وليست مكررة اللام ولا اللام فيها مدغمة بل هي مدغم فيها(١).

ويبدو أنَّ ما استثناه ابن الحاجب هنا، أي: المدغم، نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ، لا حاجة إلى استثنائه؛ إذ إنّه كان في الأصل مكسورًا فأُدغم لاجتماع المثلين، فذهب الكسر للإدغام. وهذا ما أشار إليه بعض شراح الشافية كنقره كار، وابن الغياث(٢)، إذ قال نقره كار: (واعلم أنّه لا حاجة إلى قوله: «أو لم تكن اللام مكررة»؛ لأنّ ما قبل الآخر في هذين البابين(٣) مكسور أيضًا؛ لأنّ يَحْمَرُّ ويَحْمَارُّ في الأصل يَحْمَرِرُ: ويَحْمَارِرُ، أسكن الراء الأولى منهما وأدغمت في الثانية، بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما، إذ اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، نحو: يَحْمَرِرْنَ ويَحْمَارِرْنَ...)(٤).

والغزي بيّن أنّه يصح استثناؤه وتركه فيقول: (فيصح ترك استثنائه نظرًا للأصل وهو التحقيق، ويصح استثناؤه كما فعل المصنف نظرًا للحال، لكن عبارته لا تشمل نحو: يُشاقُّ؛ لأنّه ليس مكرر اللام)(٥).

ولاقت هذه المسألة اعتراضًا أيضًا من الساكناني(٦)، وقد حاول ابن الغياث بعد أن اعترض أن يجد مخرجًا لما قاله ابن الحاجب، فقال: (ويمكن توجيه كلامه بأنّ مراده: أو تكن اللام مكررة تكريرًا يقتضي إدغام الأول في الثاني، كما يقتضيه في نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ، فيؤخذ نحو: احْمَرَّ واحْمَارَّ على سبيل التقييد، أو

---

(١) ينظر: حاشية المحققين على شرح الشافية للرضي: ١٤٠/١، الهامش رقم (١).

(٢) جاء في المناهل الصافية: ٨٦/١ (ولو ترك استثناء المدغم لكان أولى؛ لأنه في الحقيقة مكسور ما قبل الآخر، وإنما ذهبت الكسرة للإدغام).

(٣) أي: في الباب الثلاثي المزيد فيه، نحو: افْعَلَّ، وافْعَالَّ، وفي الباب الرباعي المزيد فيه، نحو: افعلَلّ، ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٣٧.

(٤) المصدر نفسه: ٣٧، ٣٨.

(٥) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٥٩.

(٦) ينظر: الكافية في شرح الشافية: (لوحة ٢٦).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بأنّ معناه أنّ اللام إذا كانت مكررة لم يجب كسر ما قبل الآخر، بل يفصل فيه بأنّه إن كان مقتضى الإدغام موجودًا أدغم، وإلا كسر الأول، ويكون معنى قوله: «فتدغم»: أنها حينئذ يمكن إدغامها، وذلك حيث يرتفع المانع، أو بأنّ معنى «فتدغم»: بحيث تدغم)[١].

وما أجاب به ابن الغياث ليس ببعيد عن الصواب، ولكن كان ينبغي على ابن الحاجب أن يستثني الثلاثي المضاعف غير المجزوم نحو: شَاقَّ يُشاقُّ، فإنّه يمتنع فيه كسر ما قبل آخره لوجوب الإدغام.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في مصدر الثلاثي المزيد والرباعيّ: **(وَالتَزَمُوا الحَذْفَ وَالتَّعْوِيْضَ فِي نَحْوِ: تَعْزِيَةٍ، وإِجَازَةٍ، واسْتِجَازَةٍ)**[٢].

يقول اليزدي: (اعلم أنّ في قوله: «والتزموا الحذف» إلى آخره نظرين:

أحدهما: أنّ الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تَعْزِيَةٍ واسْتِجَازَةٍ مسلّم، بمعنى أنّه لا يجوز أن يقال: تَعْزِيّ واسْتِجَازٌ، ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إِجَازَةٍ غير مسلّم؛ لأنّه يجوز ترك التعويض في مصدر أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٣]. فإن قلت: يحمل المذكور على الشاذ، فلا يسوغ القياس عليه. قلت: الحمل على السائغ أولى، كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة، وأيضًا نصّ النحاة على جواز تركه فلا يُخَالفُ النصّ، وعلى هذا ذهب الفراء[٤] إلى أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه سادًّا

---

(١) المناهل الصافية: ٨٥/١.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٢٧.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٧٣، سورة النور: من الآية ٣٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مسدَّ التاء، وعند سيبويه[١] الجواز مطلقًا ثابت. وقولهم: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، كما ذكرنا يقوي الأصح)[٢].

الأصل في مصدر أَجَازَ إِجْوَازٌ؛ لأنّه من أَجَازَ يُجِيْزُ، فهو كقولك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا إلا أنّه لما اعتلت العين من أجازَ بقلبها ألفًا أعلّوا المصدر حملاً على الفعل بنقل حركة العين إلى ما قبلها فاجتمع ساكنان العين والألف، فحذفت العين لالتقاء الساكنين، فبقي إِجَازٌ. ثم عوّضوا من المحذوف تاء التأنيث، فصار إِجَازَة[٣].

وهناك طريق آخر: لما اعتلت العين من أجاز بقلبها ألفًا أعلّوا المصدر حملاً على الفعل بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم قلبت العين ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وكانت الألف بعدها ساكنة فحذفت إحداهما[٤] لالتقاء الساكنين. ثم عُوِّض من المحذوف تاء التأنيث، فقالوا: إِجَازَة[٥].

ويجوز ترك التعويض فيه، فتقول: أَجَازَ إِجَازًا كقولهم: أَرَاهُ إِرَاءً، وأَجَابَ إِجَابًا، وهذا ما أشار إليه سيبويه، إذ قال: (وذلك قولك: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً، واسْتَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً، وأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله تعالى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾[٦]. وقالوا:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٨٣/٤.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٢٧٤/١، ٢٧٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٤/١.

(٤) مذهب الخليل وسيبويه أن «أَفْعَلَ» الأجوف مصدره على «إِفْعَلَة» بحذف ألف المصدر والتعويض عنها بتاء في آخره، ومذهب الفراء والأخفش أنّ مصدره على «إفالة» بحذف العين. ينظر: الكتاب: ٨٣/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٦، والممتع: ٤٩٠/٢.

(٥) ينظر: المخصص: ٣١٥/٤.

(٦) سورة النور: من الآية ٣٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اخْتَرْتَ اخْتِيَارًا، فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه. وقالوا: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، مثل: أَقَمْتُهُ إِقَامًا؛ لأنّ من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا)[١].

يتجلى لنا من هذا النص أنّ سيبويه لم يفصّل بين ما كان مضافًا وغير مضاف، فهو يجيز أَقَامَ إِقَامًا. وقد تبعه على ذلك ابن السراج[٢]، والزمخشري في المفصل، إذ قال: (ويجوز ترك التعويض في أَفْعَل دون فَعَّلَ. قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، وتقول: أَرَيْتُهُ إِرَاءً)[٣]، وقد رأيت ما يؤكد ذلك أيضًا قوله في الفائق: (وأوجه منه أن يكون الإِمَاقُ مصدر أَمَاقَ، على ترك التعويض كقولهم: رَأَيْتُهُ[٤] إِرَاءً، وكقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ وهو أَفْعل من المَوْق بمعنى الحمق)[٥].

أما الفراء، فيجيز حذفها فيما كان مضافًا نحو الآية التي مر ذكرها آنفًا، فكأنَّ الإضافة عوض من التاء، فقال: (وأما قوله: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، فإنّ المصدر من ذوات الثلاثة، إذا قلت: أَفْعَلت كقيلك: أَقَمْتَ وأَجَرْتَ وأَجَبْتَ، يقال فيه كله: إِقَامَةً وإِجَارَةً، وإِجَابَةً، لا يسقط منه الهاء. وإنَّما أدخلت لأن الحرف قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أَقَمْتُهُ إِقْوَامًا وإِجْوَابًا فلما سكنت الواو وبعدها ألف الإِفْعَال فسكنتا سقطت الأولى منهما. فجعلوا فيه الهاء كأنَّها تكثير للحرف... وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾؛ لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها في الإضافة)[٦].

---

(١) الكتاب: ٨٣/٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٢/٣.

(٣) المفصل: ١٩٢.

(٤) يبدو لي أنّ هذه اللفظة محرفة، والصواب أريته؛ لأنّ إراءً مصدر «أرى».

(٥) الفائق في غريب الحديث: ٢٨١/٢.

(٦) معاني القرآن للفراء: ٢٥٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد أيده في قوله هذا جمع من علماء العربية، ومنهم ابن الحاجب، والرضي، قال ابن الحاجب في شرح المفصل: (وإنما يكون ترك التعويض عند وجود الإضافة، كأنّهم جعلوها عوضًا، وأما «أَرَيْتُهُ إِرَاءً» فشاذٌّ غير معمول عليه)[١].

أما الرضي فقد رأى أن رأي الفرّاء هو الأولى، إذ قال: (وخصّ الفراء ذلك بحال الإضافة؛ ليكون المضاف إليه قائمًا مقام الهاء، وهو أولى؛ لأنّ السماع لم يثبت إلا مع الإضافة)[٢].

وعندي أنّ ما قاله ابن الحاجب والرضي فيه نظر؛ لأنّ سيبويه لم يذكر أنّ نحو: أَرَيْتُهُ إِرَاءً شاذ، بل صرّح بأنّ (من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا)[٣]، فأنى لهما هذا الادعاء، أما ما ذكره الرضي فقد ثبت السماع بغير الإضافة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

من خلال هذه النصوص يتضح لنا أن ما قاله ابن الحاجب من التزام الحذف والتعويض، ليس بشيء؛ وذلك لأن ترك التعويض في نحو «إِقَامَة» جائز. ويمكن الجواب عنه بأنّ ابن الحاجب يرى أنّ الإضافة نابت مناب التعويض فهي تقوم مقام التاء وهي لازمة لمصدر أَفْعَلَ الأجوف فهو يرى مذهب الفراء، ولا يمكن إلزامه بمذهب لا يراه.

وعندي أنّه لو قال: والتزموا الحذف والتعويض في نحو: تَعْزِيَةٍ، واسْتِجَازَةٍ، وغالبًا في نحو: إِجَازَةٍ، لكان أولى وأحسن.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧١.

(٢) شرح الشافية للرضي: ١/١٦٥.

(٣) الكتاب: ٤/٨٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أما النظر الثاني، فقد ذكره اليزدي بقوله: (والثاني: أنّ الحذف والتعويض في تَعْزِيَة مبنيان على فرض كونها تفعيلاً، ولا حاجة إلى هذا الفرض، إذ هو مُسْتَدعٍ لما الأصل عدمه، أعني: الأصل عدم الحذف والتعويض، فإذن الجدير أن يقال: إنها تَفْعِلَةٌ؛ لئلا يلزم شيء منهما)[١].

وهذا وارد على الزمخشري أيضًا؛ لأنّ ظاهر كلامه يدل على الالتزام مطلقًا؛ إذ قال: (وقالوا فيما اعتلت عينه من أَفْعَل واعتلت لامه من فَعَّل إِجَازَة وإِطَاقَة وتَعْزِيَة وتَسْلِيَة معوضين التاء من العين واللام الساقطتين)[٢]. يريد الزمخشري بقوله هذا أنّ المحذوف من «تَعْزِيَة» اللام، ودخلت التاء عوضًا من المحذوف[٣]. على حين أنّ ابن السراج في الأصول لم يحدد الحرف الساقط من الكلمة، إذ رأى أنّ الأصل في تَعْزِيَة: تَعزّي، فحذفت زايًا من الزاي المشددة، ومن المعلوم أنّ المشدد حرفان[٤].

والذي لا يُقْضَى منه العجب أنّ ابن الحاجب اعترض على الزمخشري بقوله هذا، وارتكبه ههنا، إذ قال: (والوجه أن يقال: إنّ تَعْزِيَةً تَفْعِلَةٌ؛ لأنّ فَعَّلَ قياسه إما تَفْعِيلٌ وإما تَفْعِلَةٌ، وإذا استثقل تَفْعِيلٌ فالوجه أن يُحْمَلَ تَعْزِيَةٌ على أنه تَفْعِلَةٌ، ولا حاجة إلى أن يحمل على التَّفْعِيلِ، ثُمَّ حذفت اللام، ثُمَّ عُوِّضَ، فإنَّه تعسف من غير حاجة)[٥].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٢٧٥/١.

(٢) المفصل: ١٩٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٦.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٣٢/٣.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

واليزدي غير مسبوق باعتراضه هذا من شراح الشافية الذين سبقوه، وقد تبعه على النظر الثاني من الشراح: النظام[١] والفتني[٢].

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: **(وَالأَصْلُ الكَسْرُ فَإِنْ خُوْلِفَ فَلِعَارِضٍ، كَوُجُوْبِ الضَّمِّ فِي مِيْمِ الجَمْعِ، وَمُذْ)**[٣].

يقول اليزدي: (فأما موجب الخلاف في الضم، فمن ذلك وجوب الضم في ميم الجمع، كقوله تعالى ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[٤]، وإنما يكون واجبًا إذا لم تقع الميم بعد هاء مكسورة، كقوله تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٥]، و«عَلَيهِمُ اللهُ»؛ لأن الكسر في هذا النحو أقعد للإتباع، ومنهم مَنْ لا يلتفت إلى الإتباع ويضمّ، ومنهم من يضمهما جميعا[٦]. وأما الإيجاب فلأنّ الواو تظهر في القراءة التي تلحق كقولك: عليكُمُو، فدَلَّ أنّ الأصل الضم، فالإيجاب لإجراء الأصل على موضعه. ومن ذلك أيضًا ضم ذال مُذْ في قولك: مُذُ اليوم؛ وذلك لأنّ أصلها مُنْذُ بالضم، فعند تحريك الحركة الأصلية أولى[٧]. وفي قوله «ميم الجمع» نظر؛

---

(١) ينظر: شرح الشافية للنظام: ٧٣.

(٢) ينظر: كفاية المفرطين: ٥١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٥٨.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٩٢.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٩٣.

(٦) وهو حمزة والكسائي فقد كانا يضمان الهاء والميم معا. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٠٩، والحجة للقراء السبعة: ٥٨/١، وحجة القراءات: ٨٢، والعنوان في القراءات السبع: ٤١.

(٧) حكى اللحياني: مُذِ اليوم، ومُذِ الليلة، بكسر الذال على الأصل. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لما عرفت من كون الوجوب مشروطًا بعدم وقوع الميم بعد الهاء المكسورة، فالإطلاق غير سديد)[١].

اعتراض اليزدي هنا على ابن الحاجب يتعلق بحكم ميم الجمع، وميم الجمع لا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن، ولا كلام في الأول لعدم تعلقه بهذا الاعتراض، فيبقى الثاني وهو إذا كان ما بعد ميم الجمع ساكنًا، ولا يخلو في هذه الحالة أن يكون ما قبل ميم الجمع هاء مكسورة، أو أن تكون الميم بعد ضمة، سواء أكانت على الهاء أم على غيرها، فإن كان ما قبلها هاء مكسورة جاز في تحريكها لملاقاة ساكن بعدها الوجهان: الضَّمُّ والكسر، وقد قُرِئ بالوجهين، نحو قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾[٢]، بضم الميم، تحريكًا لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها، أي: الضم، وتركت الهاء على كسرها؛ لأنّه لم تأت ضرورة تُحْوج إلى ردّها إلى الأصل؛ ولأنّ الهاء إنما تبعت الياء؛ لأنّها شُبِّهت بها ولم تتبعها الميم لبعدها منها، وهي لغة بني أسد، وأهل الحرمين[٣]، وبالكسر للإتباع، أو لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضم الهاء بعد الكسر، وكذلك استثقلوا ضمة الميم بعد الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلام العرب مثل «فِعُل» بكسر الفاء وضم العين، أو على الأصل في التقاء الساكنين[٤]، وقد عَدَّ الرضي الكسر في الميم هو الأشهر والأقيس[٥]، أما اليزدي فعدّه في هذا النحو أقعد[٦].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤٨٨/١.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٦١، وسورة آل عمران: من الآية ١١٢.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦٠/١، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٥.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٦١/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٧/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤١/٢، وشرح الكافية: ١٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨٨/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وعندي أنّ الضم هو الأشهر والأقيس؛ وذلك لأنّ كسر الميم لم يرد إلا في قراءة أبي عمرو(١)، ويعقوب الحضرمي(٢)، أما أكثر القراء فقد قرؤوا بالضم، كابن عامر، وابن كثير، وابن محيصن، وعاصم، وأبي جعفر، ونافع(٣). وإن كان ما قبل ميم الجمع مضمومًا فتحريكها بالضم واجب في الأعرف للإتباع والنظر إلى الأصل، ومن العرب من يكسر على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين، ومن ذلك ما أنشده الكوفيون(٤):

فَهُمُ بَطَانَتُهُمْ وَهُمْ وُزَرَاؤُهُمْ

وَهُمِ القُضَاةُ وَمِنْهُمِ الحُكَّامُ

وهي لغة لبعض بني سُلَيْم، وقد عدّها ابن جني(٥) من القلة ومخالفة الجمهور، وما كانت هذه صفته وجب أن يُلْغَى ويُطَّرَح ولا يقاس عليه غيره. ولَعَلَّ ابن الحاجب حين أطلق وجوب الضم في ميم الجمع نظر إلى الأعرف، ومع هذا ما كان له أن يطلق الوجوب.

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٠٩، والحجة للقراء السبعة: ٥٨/١، والمبسوط في القراءات العشر: ٨٨، والتيسير في القراءات السبع: ١٩.

(٢) كان يعقوب يكسر الميم إذا كسر الهاء قبلها، في نحو قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ سورة البقرة من الآية ٩٣، ويضمها إذا ضم الهاء قبلها، فيضم نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ﴾ سورة البقرة من الآية ٢٤٦، وسورة النساء من الآية ٧٧، ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ٨٨، والنشر في القراءات العشر: ٢٧٤/١.

(٣) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٠٩، والحجة للقراء السبعة: ٥٨/١، والمبسوط في القراءات العشر: ٨٨.

(٤) البيت قائله مجهول، ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٣.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد اعترض عليه من شراح الشافية ابن الناظم[١] والرضي[٢]، ونقره كار[٣]، وابن الغياث[٤]، قال ابن الناظم: (وقد ظهر من هذا أن إطلاق وجوب الضم في ميم الجمع قبل ساكن ليس بصواب، وإنما الصواب تقييده بأن يقال: كوجوب الضم غالبًا في ميم الجمع بعد ضمة)[٥]. وقال الرضي: (قوله: «كوجوب الضم في ميم الجمع» ليس على الإطلاق؛ وذلك أنّ ميم الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة، فالأشهر في الميم الكسر...)[٦].

ومن الموازنة بين هذين النصين، نلحظ أنّ ابن الناظم، والرضي قد تركا أثرا واضحا في شرح اليزدي، إلا أنّ هناك فرقًا في معالجة المسألة.

وهناك مسألة مهمة، وهي أنّ ابن الحاجب قد استدرك ذلك في شرحه على الشافية، إذ قال: (فَمِنْ مَا خُولِفَ وجوب الضمّ في ميم الجمع، في مثل قولك: عَلَيْكُمُ اليَوْمَ، مما لم يقع فيه بعد هاءٍ بعد ياءٍ أو كسرة ردّ الهاء إلى أصلها في الضمّ، بدليل القراءة المكية في ضم الميمات بواوٍ بعدها)[٧].

---

(١) ينظر: بغية الطالب: ٩٤، ٩٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٢٤٠، ٢٤١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١١٤.

(٤) ينظر: المناهل الصافية: ٢/٦٥.

(٥) بغية الطالب: ٩٦.

(٦) شرح الشافية للرضي: ٢/٢٤٠، ٢٤١.

(٧) شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٢٤).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: (ويجوزُ الحذفُ في نحو: سَيْدٍ، ومَيْتٍ، وكَيْنُوْنَةٍ، وقَيْلُوْلَةٍ)(١).

يقول اليزدي: (ومن صور جواز الحذف قولهم: كَيْنُوْنَةٌ، وقَيْلُوْلَةٌ، وقد تقدم أنّها فَيْعَلُوْلَةٌ(٢). وإطلاق الجواز غلط؛ إذ حذف العين لازم، وإنما التزم لكثرة حروف الكلمة وتاء التأنيث، وقد جاء الأصل نادرًا، قال(٣):

يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنَا سَفِيْنَهْ

حَتَّى يَعُوْدَ الوَصْلُ كَيَّنُوْنَهْ

ولولا مجيء الأصل لما حكم بهذا الخفيف الملتزم)(٤).

واعتراض اليزدي هنا على ابن الحاجب؛ لأنّه أطلق الجواز، وإطلاقه ليس بسديد؛ لأنَّ الصرفيين(٥) رأوا أنَّ الحذف في نحو: كَيْنُوْنَةٍ، وقَيْلُوْلَةٍ، ونحوهما واجب؛ لأنَّ نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرفٍ، وهذه على ستة، وقد

---

(١) الشافية في علم التصريف: ١٠٣، وقد ذكر محقق الشافية الدكتور حسن العثمان أنّ هذه الكلمات وردت أيضًا بالتثقيل في بعض النسخ، أي: نحو: سَيِّد ومَيِّت وكَيَّنُونَة، وقَيَّلُوْلَة، ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣، الهامش رقم (٥).

(٢) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٨٧٣/٢، وهو مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين، وعليه الكسائي في أحد قوليه. ينظر: الكتاب: ٣٦٥/٤، ٣٦٦، وأدب الكاتب: ٤٠٨، ٤٠٩، ودقائق التصريف: ٢٦١.

(٣) لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين، وحكي عن المبرد أنه قال: أنشدني النهشلي. ينظر: المنصف: ٣٩٢/٤، وسفر السعادة: ٥٦٤/٢، ولسان العرب «كون»: ٣٦٨/١٣، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٢/٤، وحاشية على شرح بانت سعاد: ١٧٠/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٨٨٤/٢، ٨٨٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٦٦/٤، والمقتضب: ١٢٦/٢، والمنصف: ٢٩٩، والإنصاف: ٢٨٦/٢، واللباب للعكبري: ٥٠٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/١٠، والممتع: ٥٠٢/٢، والهمع: ٤٦٣/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لزمها تاء التأنيث، فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزًا، نحو: سَيِّد كان في العدد الأكثر لازمًا، أعني نحو: كَيَّنُوْنَة[١].

قال سيبويه: (وأما قولهم: مَيْتٌ، وهَيْنٌ، ولَيْنٌ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هَائرٍ؛ لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيْنُوْنَةٍ، وقَيْدُوْدَةٍ، وصَيْرُوْرَةٍ، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموهن الحذف، إذا كثر عددهن، وبلغن الغاية في العدد)[٢].

وقال أبو عثمان المازني: (ومما اختصوا به المعتلّ في المصدر ولا يكون في غيره من المصادر: كَيْنُوْنَة، وقَيْدُوْدَة وصَيْرُوْرَة، وأصلها فَيْعَلُوْلَة، نحو: كَيَّنُوْنَة، وقَيَّدُوْدَة وصَيَّرُوْرَة، ولكنهم ألزموه الحذف إذا بلغ الغاية في العدد إلا حرفا واحدًا)[٣]، يريد المازني أن يبين أن كَيَّنُوْنَة وقَيَّدُوْدَة على ستة أحرف، وغاية العدد سبعة أحرف، فإنما ينقص حرف واحد.

ولهذا فإنَّ ما ذكره ابن الحاجب من كون الحذف جائزًا في نحو: كَيْنُوْنَةٍ يُعَدُّ مخالفًا لما عليه الصرفيون، وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه للشافية أنَّ الحذف في نحو: كَيَّنُوْنَة أكثر من نحو: سَيِّدٍ، إذ قال: (قوله: ويجوز الحذف في نحو: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ نوع آخر من الإعلال، إلا أنَّه على سبيل الجواز، وهو أنَّ باب فَيْعِلَ مما اعتلت عينه، نحو: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وفَيْعلولة، نحو: كَيَّنُوْنَةٍ وقَيَّلُوْلَةٍ، يجوز حذف العين، فيقال: سَيْدٌ ومَيْتٌ، وكَيْنُوْنَةٌ وقَيْلُوْلَةٌ، إلا أن الحذف في كَيْنُوْنَةٍ وقَيْلُوْلَةٍ أكثر منه في باب سَيِّدٍ ومَيِّتٍ؛ لطوله بالزيادة وتاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن)[٤].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٨٦/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٥/٣.

(٢) الكتاب: ٣٦٦/٤.

(٣) المنصف: ٢٩٥.

(٤) شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٥١).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد اعترض على ابن الحاجب كثير من شراح الشافية كابن الناظم[١]، والرضي[٢]، وركن الدين[٣]، والجاربردي[٤]، وعصام الدين الإسفراييني[٥]، وابن الغياث[٦].

أما اعتراض ابن الناظم فمتمثل بقوله: (فلا يستقيم جعله من باب ما تحذف عينه على وجه الجواز؛ لأنَّه أصل مرفوض، لا يصار إليه إلا في الضرورة، فليس هو من باب سَيْدٍ، ومَيْتٍ)[٧].

وإذا انتقلنا من ابن الناظم إلى الجاربردي وجدناه يعترض على قول ابن الحاجب إلا أنَّه بعد ذلك حاول أن يجد مسوغًا لما ذكره، إذ قال: (وكلام المص[٨] يدل على أنَّهما: مما يجوز فيه الحذف، وفيه نظر؛ لأنَّه لم يستعمل لمثل كَيْنُوْنَة وقَيْلُوْلَة أصل يكون هو مخففا عنه إلا نادرًا في قوله:

يَا لَيْتَ أنَّا ضَمَّنَا سَفِيْنَهْ

حَتَّى يَعُوْدُ الوَصْلُ كَيَّنُوْنَهْ

وإن كان كذلك، لم يجز جعلها من باب ما يحذف عنه على سبيل الجواز؛ لأنَّه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا لضرورة. ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ شيئًا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها، كما في قُلْ، وبِعْ، والإِقَامةِ، والاستقامةِ، بل هو

---

(١) ينظر: بغية الطالب: ٢١٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٥٢/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٠٤/٢، ٨٠٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٩٨.

(٥) ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٨١.

(٦) ينظر: المناهل الصافية: ٢٦٢/٢.

(٧) بغية الطالب: ٢١٦.

(٨) المص: يريد المصنف، ولكنه حذف النون والفاء للاختصار.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مثل: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، في جواز الحذف، ثم التزموه)[١]؛ لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث.

وعندي أنَّ ما أجاب به الجاربردي ليس ببعيد، ولكنَّه يبقى الأمر مخالفا لما عليه علماء العربية، من أنَّ الحذف فيها على سبيل الوجوب لا الجواز، وكان على ابن الحاجب أن لا يطلق الجواز عليها.

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في الإدغام: **(وَاللَّامُ المُعَرِّفَةُ تُدْغَمُ وُجُوْبًا فِي مِثْلِهَا، وَفِي ثَلاثَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَغَيْرُ المُعَرِّفَةِ لازِمٌ، فِيْ نَحْوِ: «بَلْ رَّانَ»، وَجَائِزٌ فِي البَوَاقِي)**[٢].

يقول اليزدي: (تدغم لزومًا في الراء؛ لشدة التقارب نحو: «بَرَّانَ»[٣] في «بَلْ رَانَ»[٤]، وجوازًا في البواقي، وأجرى الزمخشري[٥] صورة الراء على الأحسن لا على اللازم، وهكذا في الكتاب[٦])[٧].

---

(١) شرح الشافية للجاربردي: ٢٩٨، وينظر: النكت: ٤١٤/٢.

(٢) الشافية في علم التصريف: ١٢٧.

(٣) قرأ بالإدغام «بَرَّان» أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وخارجة عن نافع، وحمزة، والكسائي، والأعمش، وقرأ بالإظهار «بَلْ رَانَ» حفص عن عاصم، والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم، والحلواني عن نافع، وكذا رواية محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع، والحسن، وابن أبي إسحاق. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ٦٧٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١١١/٥، والمبسوط في القراءات العشر: ١٠٢، ٤٦٧، وغاية الاختصار: ١٦٩/١، والبحر المحيط: ٤٢٨/١٠، ومعجم القراءات: ٣٤٧/١٠.

(٤) سورة المطففين: من الآية ١٤.

(٥) ينظر: المفصل: ٣٣٨.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٥٧/٤.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتبين من هذا النص أنَّ اليزدي يعترض على ابن الحاجب في قوله هذا؛ إذ إنَّه جعل إدغام اللام غير المعرَّفة في الراء لازمًا، وليس الأمر كما قال؛ وذلك لأنَّ جمهور الصرفيين(١) جعلوه جائزًا، ولم يجعلوه لازمًا، وفي مقدمتهم سيبويه، إذ قال: (فإذا كانت غير لام المعرفة، نحو: لام «هَلْ» و«بَلْ»، فإن الإدغام في بعضها أحسن. وذلك قولك: هَرَّأَيْتَ؛ لأنَّها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب، كما أنَّ الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال. وإن لم تدغم فقلت: هَلْ رَأَيْتَ فهي لغة لأهل الحجاز، وهي عربية جائزة)(٢).

وقال المبرد: (فإن كان اللام لغير المعرفة جاز الإدغام والإظهار، والإدغام في بعض أحسن منه في بعض إذا قلت: هَلْ رّأيت زيدًا، وجَعَلَ رّاشِدٌ جاز أن تسكن فتقول: جَعَرَّاشِد كما تسكن في المثلين، والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكنًا فإن كان متحركًا اعتدل البيان والإدغام)(٣).

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٠/٣، واللامات: ١٥٤، والتبصرة والتذكرة: ٩٥٨/٢، واللباب للعكبري: ٥٤١، والممتع: ٤٤٠/١، ٤٤١، والتسهيل: ٨٤، وشرح الشافية لركن الدين: ٩٤٩/٢، والهمع: ٤٩٨/٣.

(٢) الكتاب: ٤٥٧/٤.

(٣) المقتضب: ٢١٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال الزمخشري كذلك: (وإن كانت غيرها، نحو: لام هل وبل، فإنَّ إدغامها فيها جائز ويتفاوت جوازه إلى حسن، وهو إدغامها في الراء، كقولك: هَل رَّأيت، وإلى قبيح[١] وهو إدغامها في النون كقولك: هَل نّخرج، وإلى وسط وهو إدغامها في البواقي وقُرِئ: «هَثُّوِّبَ الكُفَّارُ»[٢])[٣].

يتجلى لنا من هذه النصوص وغيرها أن ابن الحاجب خالف جمهور أهل العربية، ولم يخالف في ذلك غيره، بيد أنَّه في شرح المفصل قال: (فإن كانت لام التعريف التزم ذلك؛ لكثرة دورها في كلامهم، وإن كانت غيرها فأمرها منقسم إلى متأكّدٍ وحسن، والمتأكد إدغامها في الراء في مثل: «هَلْ رَأَيْتَ»؛ لشدة قربها ولما في الراء من التكرار)[٤].

---

(١) جعل الإدغام في النون قبيحًا، ليس بمستقيم، فإنَّها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف فيها عنه، ومثلها لا يوصف بالقبح، وقد روي عن الكسائي: «هل نحن» سورة الشعراء من الآية ٢٠٣، و«بل نحن» سورة الواقعة من الآية ٦٧، بالإدغام فيهما، ووافقه ابن محيصن. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٢٣، والتيسير في القراءات السبع: ٤٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٢.

(٢) سورة الإنشقاق: من الآية ٣٦، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وهشام، في المشهور عنه، وهي أيضًا قراءة أبي عمرو برواية هارون الأعور، ويونس بن حبيب، والباقون عن أبي عمرو، لا يدغمون. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٦٧٦، والمبسوط في القراءات العشر: ٩٧، ٤٦٨، والكافي في القراءات السبع: ٥٦.

(٣) المفصل: ٣٣٨.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٧٣٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكلامه هذا يوحي بأنَّه يجيز ذلك، بخلاف الشافية، وشرحها لابن الحاجب، إذ يقول: (وأما غير المعرفة فإدغامها لازم في نحو: «بَلْ رَانَ»، جائز في الباقي، وإنما أدغمت في الراء لزومًا؛ لشدة التقارب بينهما ولم يُدْغَم الراء في الأفصح[١]؛ لما فيها من التكرير والذي جوَّزه اغتفر ذهاب التكرير؛ لشدة التقارب)[٢].

وهناك مسألة مهمة، وهي أنَّ ابن الباذش في الإقناع قال: (وأما لام «بَلْ» فأجمعوا على إدغامها عند الراء، وهي ثلاثة مواضع: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾[٣]، و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾[٤]، و﴿بَلْ رَانَ﴾[٥]، واختلفوا في إدغامها عند سبعة أحرف)[٦]. وليس كما قال من الإجماع، فقد روي عن قالون أنه أظهر اللام عند الراء في الآيات الثلاث من جميع طرقه، وما رواه حفص عن عاصم في «بَلْ رَانَ» بالإظهار، وما روي عن نافع كذلك[٧].

---

(١) يبدو لي أن في العبارة نقصًا، ولعل العبارة هكذا: (ولم يدغم الراء في اللام، في الأفصح؛ لما فيها من التكرير...)، وهذا ما أشار إليه ركن الدين في شرحه ٢/٩٥٠: (ولا تدغم الراء في اللام، في الأفصح، لما في التكرير، والمجوز اغتفر ذهاب التكرير؛ لشدة التقارب).

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٦٠).

(٣) سورة النساء: من الآية ١٥٨.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٥٦.

(٥) سورة المطففين: من الآية ١٤.

(٦) الإقناع في القراءات السبع: ١٠١.

(٧) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١١٥، والبحر المحيط: ١٠/٤٢٨، ٤٢٩، وروح المعاني: ١٥/٢٧٩.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ولم يكن اليزدي أول من اعترض على ابن الحاجب، بل سبقه في ذلك ابن الناظم[١]، والرضي[٢]، وركن الدين[٣]، قال الرضي: (وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو: لام هَلْ وبَلْ وقُلْ فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام: أحدهما: أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما، ولك أن لا تدغم، نحو: هَلْ رَأَيْتَ، قال سيبويه: ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز، وهي عربية جائزة، ففي قول المصنف: لازم في نحو: بَلْ رَانَ نظر)[٤].

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في إدغام تاء الافتعال: (**وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِيْهَا وُجُوْبًا عَلَى الوَجْهَيْنِ، نَحْو: اتَّأَرَ، واثَّأَرَ**)[٥].

يقول اليزدي: (ومن الواجب مثل قولهم: اِثَّأَر[٦]، وهو ما كان فاؤه ثاء إما بقلب الأولى الثانية، وهو الأفصح، إذ هو مقتضى قياس الإدغام، فيقال في ثَرَدَ: اتَّرَدَ، وإما بالعكس، فيقال: اثَّرَدَ، وهكذا اتَّأَرَ، واثَّأَرَ، ومُتَّرِدْ، ومُثَّرِدْ. من الكتاب[٧]: «بعضهم يقول: مُثَّرِدٌ، وهي عربية جيدة، والقياس: مُتَّرِدٌ»، أي: بالتاء. ومعنى اثَّأَرَ: أخذ ثأره. وفي إطلاق الوجوب نظر، وقد وافق الزمخشري[٨])[٩].

---

(١) ينظر: بغية الطالب: ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٩٤٩/٢، ٩٥٠.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٢٧٩/٣.

(٥) الشافية في علم التصريف: ١٢٨.

(٦) اثَّأر: أصله ائتأر، فأبدلت التاء ثاء، وأدغمت، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه: ٣٨:

وَالنِّيبُ، إن تَعرُ مِنّي رَمَّةً خَلَقًا بَعدَ المَماتِ فَإِنّي كُنتُ أَثَّئِرُ

فقوله: أَثَّئِرُ، أصله: أثتئر، فأبدلت التاء ثاء، وأدغمت. ينظر: دقائق التصريف: ١٧٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ٤٦٧/٤، ولكن وردت لفظة «مُثَّرِد» فيه على صورة مخالفة لشرح اليزدي وهي «مُثْتَرِد»، والذي يبدو لي أن الكلمة «مُتَّرِدٌ» بالتاء وليس بالثاء. ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٤٤٢/٥-٤٤٣.

(٨) ينظر: المفصل: ٣٤٠.

(٩) شرح الشافية لليزدي: ١٠٣٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتبين من هذا النص أنّ اليزدي يعترض على ابن الحاجب؛ إذ إنّه جعل إدغام الثاء في تاء الافتعال واجبًا، وليس على إطلاقه؛ وذلك لأنّ سيبويه نقل عن العرب جواز الإدغام والإظهار، فقال: (وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن الحرفان منفصلين، ازداد ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثلان إذ لم يكونا منفصلين أثقل؛ لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون. فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ: مُثَّرِدٌ؛ لأنهما متقاربان مهموسان. والبيان حسن. وبعضهم يقول: مُثترِدٌ[1]، وهي عربية جيدة. والقياس مُتَّرِدٌ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر)[2].

وقال أبو سعيد السيرافي: (وقالوا: في افتعل من الثَّرِيْد: اثْتَرَدَ، وقالوا: اتَّرَدَ، واثَّرَدَ؛ لأنَّ كل واحد من الثاء والتاء يدغم في صاحبه، ولم يسقطوا: اتَّرَدَ، لمشابهة باب اتَّزَنَ)[3].

وقال أيضًا: (في مُثَّرِد وهو مفتعل من الثّريد ثلاث لغات: مثترد، وهو الأصل، ومُتَّرِد على إدغام التاء في الثاء، وهو القياس والأولى؛ لأنَّ الأول إنما يدغم في الثاني، ومُثَّرِد بقلب الثاني من جنس الأول، وإدغام أحدهما في الآخر. أمَّا الإدغام فلتقاربهما وهما مع التقارب مهموسان، وذلك مما يقوي إدغام أحدهما في الآخر. وأما البيان؛ فلأنهما ليسا بحرفين متجانسين يضطر الناطق إلى الإدغام إذا سكن الأول منهما)[4].

---

(١) ذكرت آنفًا أن الكلمة محرفة، والصواب «مُتَّرد»، وليس كما توهم بعضهم أنها «مُثَّرِد» بالثاء، والذي جعلهم يتوهمون ذلك قول سيبويه «والقياس مُتَّرِدٌ». ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١٠٣٨/٢ الهامش رقم (٤).

(٢) الكتاب: ٤٦٧/٤.

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٧٣.

(٤) شرح السيرافي للكتاب: ٤٤٣/٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتجلى لنا من هذه النصوص أن الإدغام والإظهار جائز، ولم يخالف في هذا إلا الزمخشري[١]، وتبعه صدر الأفاضل الخوارزمي[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن الحاجب[٤] في إطلاق وجوب الإدغام، وعدم جواز الإظهار، بيد أنَّ سيبويه جعل البيان «الإظهار» حسناً.

وقد اعترض على ابن الحاجب من شراح الشافية: الرضي[٥]، والنَّظَّام[٦]، والفتني[٧]، وابن الغياث[٨]. قال الرضي: (قوله: «وتدغم الثاء فيها وجوبا» فيه نظر؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنه يقال: مُثْتَرِدٌ، ومُتَّرِدٌ، ونحوه)[٩].

٣ـ اعتراضه في الاشتقاق

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**فَإِنْ فُقِدَ الاشْتِقَاقُ فَبِخُرُوْجِهَا عَنْ الأُصُوْلِ، كَتَاءِ تَتْفُل[١٠] وتَرْتُبٍ**)[١١].

يقول اليزدي: (وقوله: «فإن فُقِدَ» التقدير: إن فقد الاشتقاق فالمعرفة بخروج الزنة عن أوزان الأصول على تقدير كون الحرف أصلاً. واعلم أنَّ الاشتقاق في تَرْتُبٍ[١٢] ناهض، وهو يغنيه عن هذا الطريق؛ إذ الاشتقاق المحقق مقدم. قال

---

(١) ينظر: المفصل: ٣٤٠.

(٢) ينظر: التخمير: ٤/٤٧٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٥١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٦٠).

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٢٨٨.

(٦) ينظر: شرح الشافية للنظام: ٣٥٦.

(٧) ينظر: كفاية المفرطين: ٢٤٩.

(٨) ينظر: المناهل الصافية: ٢/٣٦٦.

(٩) شرح الشافية للرضي: ٣/٢٨٨.

(١٠) التتفل: الثعلب، وقيل جروه. ينظر: العين: ٨/١٢٣، والصحاح «تفل»: ٤/١٦٤٤، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٣٨٥.

(١١) الشافية في علم التصريف: ٧٤.

(١٢) قال ابن سيده في المحكم: ٩/٤٨٢ (والتَّرْتُبُ، والتَّرْتَبُ، والتَّرْتُبُ، كُلُّهُ: الشيء المقيم الثابت).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سيبويه[١]: تُرْتَبٌ من رَتَبَ. وإذا اعتبر الاشتقاق في مثل تَرَبُوْتٍ[٢] مع بُعْدِهِ في المعنى فاعتباره في هذا الذي التناسب المعنوي بين اللفظين لائح، يكون أولى وأجدر)[٣].

اعترض اليزدي هنا على ابن الحاجب؛ وذلك لأنَّ ابن الحاجب استدل بعدم النظير[٤] على زيادة التاء في «تَرْتُبٍ» مع أنَّ الاشتقاق المُحَقَّقَ يشهد بذلك، والاشتقاق مُقَدَّمٌ في الاستدلال على الزيادة من عدم النظير.

وهذا ما أكده ابن الحاجب نفسه، إذ قال في الشافية: (وتُعْرَفُ الزيادةُ بالاشتقاق، وعَدَمِ النظيرِ، وغَلَبَةِ الزيادةِ فيه، والترجيحُ عند التعارض. والاشتقاقُ المُحَقَّقُ مُقَدَّمٌ)[٥]. فتحصيل معرفة زيادة التاء فيه بطريق آخر يناقض قوله هذا.

قال ابن يعيش: (فأما الاشتقاق فهو أقواها دليلاً، وأعدلها شاهدًا، والعلم الحاصل بدلالته قطعيٌّ، والعلم الحاصل من المثال والكثرة[٦] ظنِّيٌّ وتخمينٌ. فإذا

---

(١) جاء في الكتاب: ٣١٥/٤ (وكذلك تُرْتَبٌ، وتُدْرَأ؛ لأنهن من رَتَبَ ودرأ).

(٢) يقال: جمل تَرَبُوْتٌ، وناقة تَرَبُوْت، أي: ذَلُوْلٌ، والذكر والأنثى فيه سواء. ينظر: تهذيب اللغة: ١٩٤/١٤، والصحاح «ترب»: ٩١/١، وتاج العروس «ترب»: ٦٥/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٦٢٥/١.

(٤) عرَّفَهُ ابن عصفور في الممتع: ٥٨/١ بقوله: (أن يكون الحرف إن قُدِّرَ زائدًا كان للكلمة التي يكون فيها نظير، وإن قُدِّرَ أصلاً لم يكن لها نظير، أو بالعكس، فإنَّه إذ ذاك، ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير).

(٥) الشافية في علم التصريف: ٧٠.

(٦) المقصود بالمثال والكثرة: عدم النظير، وغلبة الزيادة فيه. ينظر: شرح الملوكي لابن يعيش: ١٢٠.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

شهد الاشتقاق بزيادة حرف فاقطع به وأمْضِه)[١]. والاشتقاق في «تَرْتُبٍ» يشهد بزيادة تائه الأولى؛ لأنَّه مشتق من «رَتَبَ»، فإنَّه يقال: رَتَبَ الشَّيْءُ: إذا ثَبَتَ[٢].

وقد حاول بعض شراح الشافية[٣] أن يدافع عن ابن الحاجب، فذكر أنَّ هذا الاشتقاق لم يثبت عند ابن الحاجب، فلهذا ذكره في عدم النظير، وليس هذا بشيء؛ إذ إنَّ ابن جني[٤]، والثمانيني[٥]، وابن إياز[٦]، ذكروا أنَّ التاء الأولى في ترتب زائدة لوجهين: أحدهما: الاشتقاق، والثاني: عدم النظير. ولا يمتنع اجتماع دليلين من أدلة الزيادة يقضيان زيادة الحرف[٧]، بيد أنَّه لا يصح أن يُقَدَّمَ عَدَم النظير مع إمكان حمله على المقدم عليه، وهو الاشتقاق، الذي هو أعدل وأقوى أدلة الزيادة؛ وذلك لأنَّ مرتبة الاستدلال بعدم النظير تالية للاشتقاق ولا يجوز تقديمه إذا كان هناك اشتقاق محقق، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (إذا قام الدليل، فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وُجِدَ فلا شك أنَّه يكون مؤنسًا، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا)[٨]، أي: إن لم يقم دليل فإنَّك محتاج إليه في معرفة الزائد.

ولا يُسَوَّغُ قول من أراد أن يجد مسوّغًا لابن الحاجب بقوله: (المراد من إيراده أنَّه يخرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير النظر إلى

---

(١) شرح الملوكي لابن يعيش: ١١٩.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٢٥٣/١، والصحاح «رتب»: ١٣٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٤٨٢/٩، والقاموس المحيط «رتب»: ٨٨.

(٣) ينظر: حاشية الجاربردي على شرحه للشافية: ٢١٨.

(٤) ينظر: المنصف: ١١٩.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٩، ٢٣٠.

(٦) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: ٥٣.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٢٢٦، واللباب للعكبري: ٤٢٩، وشرح التعريف بضروري التصريف: ٥٣.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اشتقاقه)[١]. وهذا كلام ليس بسديد، فكيف لا ينظر إليه، والاشتقاق عند ابن الحاجب مقدم في معرفة الزائد من الأصلي على الدليلين الآخرين.

وقد أخذ زكريا الأنصاري هذا الكلام واستدل به دفاعًا عن ابن الحاجب، غير أنَّه بعد أن انتهى من كلامه هذا، قال: (وفيه نظر)[٢]، يتجلى لنا من هذا أنَّه لم يقتنع به، ولكنَّه أضعف الإيمان.

والملاحظ كذلك أنَّ اليزدي احتج على ابن الحاجب حين عَدَّ مثل «تَرَبُوت» في الاشتقاق مع أنَّه بعيد من حيث المعنى بينه وبين ما اشتق منه، إذ قيل إنَّه مشتق من التراب، فالمناسبة اللفظية بين اللفظين ظاهرة، وأما المعنوية فهي أنَّ معناه الذَّلول فيوافق معنى التُّراب؛ إذ في الذِّلة من الترابية شيء. فلما كان كذلك حكم على أنَّه مشتق منه، وهذا ما أكده ابن الحاجب بقوله: (وتَرْبُوتٌ[٣] فَعْلُوت من التُّراب عند سيبويه[٤] رحمه الله؛ لأنَّه الذَّلُولُ والذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ تناسب التُّراب، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾[٥]، فلما كان كذلك حكم على أنه مشتق منه وجُعِلَ الواو والتاء زائدتين ومثل هذا الاشتقاق البعيد لا يَقْوَى بمُجَرَّد ما لم يُقَوَّ بغيره وتقويته أن يقال الواو والتاء في آخر مثله كَثُرَتْ زيادتها كقولهم: رَغَبُوتٌ وجَبَرُوتٌ ورَحَمُوتٌ ورَهَبُوتٌ، وهذا بمجرَّده يستقلُّ، فإذا ضُمَّ إليه ذلك قوي في النَّفْسِ أمرُهُ)[٦].

---

(١) شرح الشافية للجاربردي: ٢١٨، وينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٥٠.

(٢) المناهج الكافية: ١٥٠.

(٣) في جميع مراجع اللغة الراء مفتوحة، وليست ساكنة، ولعله خطأ من الناسخ. ينظر: الصحاح «ترب»: ٩١/١، ولسان العرب «ترب»: ٢٢٩/١، وتاج العروس «ترب»: ٦٥/٢.

(٤) ليس هذا مذهب سيبويه، والدليل على ذلك ما جاء في الكتاب: ٣١٦/٤ إذ قال: (وكذلك التَّرَبُوت؛ لأنَّه من الذَّلول، يقال للذلول: مُدَرَّب، فأبدلوا التاء مكان الدال)، يريد أنَّ أصل تَرَبُوت دَرَبُوت وهو مشتق من الدُّرْبَة، وإنما هو مذهب ابن السراج. ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٧/٣.

(٥) سورة البلد، الآية ١٦.

(٦) شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (ب / ٣١)، (أ / ٣٢).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فابن الحاجب هنا يقر ويعترف بأنَّ مثل هذا الاشتقاق بعيد لا يقوى بمجرده ما لم يقو بغيره، ومع ذلك عَدَّه في الاشتقاق فكان الأولى والأجدر منه أن يَعُدَّ «تَرْتبًا» فيه؛ وذلك لأنَّ المناسبة اللفظية والمعنوية بين المشتق والمشتق منه لائحة ولا يحتاج إلى ما يقويه.

ولم يكن اليزدي أول من اعترض على ابن الحاجب في ذلك، بل سبقه الرضي، وركن الدين، أما اعتراض الرضي فمتمثل بقوله: (يقال: أمْرٌ تَرْتُبٌ؛ أي: رَاتِبٌ ثَابتٌ من رَتَبَ رُتُوبًا؛ أي: ثبت، وما كان له أن يعده في المفقود اشتقاقه؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا)[١].

وأما اعتراض ركن الدين فقد كان على شكل سؤال معترض، إذ قال: (يقال: أمْرٌ تُرْتَبٌ؛ أي: راتبٌ. ولقائل أن يمنع فقدان الاشتقاق منه؛ لأنَّه من: رَتَبَ؛ أي: ثَبَتَ)[٢].

وهناك مسألة مهمة، وهي أن ركن الدين ضبط حركات «تَرْتُب»[٣] فقال: (وكتاء «تُرْتَب» بضم التاء الأولى وفتح التاء الثانية وسكون الراء، فإنَّه لو حكم بأصالة التاء الأولى لكان على وزن «فُعْلَل» بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام، وهو ليس في أبنيتهم فالتاء الأولى زائدة، وهو على وزن «تُفْعَل»)[٤].

وليس الأمر على إطلاقه؛ لأنَّ ما قاله ركن الدين مبني على مذهب سيبويه[٥] ومن تبعه على ذلك، إذ إنَّ «فُعْلَل» بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٣٥٨/٢، ٣٥٩.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٦٠٩/٢.

(٣) قال العكبري في اللباب: ٤٤٦ (وقد زيدت التاء أولاً في الأسماء، نحو: تُرْتَب، وفيه ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية، وضم التاء الأولى وفتح الثانية وضمهما).

(٤) شرح الشافية لركن الدين: ٦٠٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٤، ٢٨٩، والمنصف: ٥٥، واللباب للعكبري: ٤٢٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لم يثبت عندهم، وإنما أثبته الأخفش[١]، فإذا كان الأمر كذلك فإنَّ معرفة زيادة التاء في «تُرْتَب» بضم التاء الأولى وفتح التاء الثانية يكون عند الأخفش من طريق الاشتقاق فقط، وليس من عدم النظير. فكان على ركن الدين أن يفصل القول في هذه المسألة.

وعندي أنَّ ما قاله المعترضون هو الصحيح؛ لأنَّ الاشتقاق يرشد إلى زيادة التاء في «تَرْتُبٍ» وليس مما فقد الاشتقاق، وكان على ابن الحاجب أن يَعُدَّهُ في الاشتقاق المحقق.

٤ـ اعتراضه في ترتيب المسائل الصرفية

قال ابن الحاجب في أبنية الأفعال الماضي الثلاثي والمزيد فيه: **(وَغَيْرُ مُلْحَقٍ، نَحْو: أخْرَجَ، وجَرَّبَ، وقَاتَلَ، وانْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واشْهَابَّ، واشْهَبَّ، واغْدَوْدَنَ، واعْلَوَّطَ، واسْتَكَانَ، قِيْلَ: افْتَعَلَ، مِنَ السُّكُوْنِ[٢]، فَالمَدُّ شَاذٌّ، وَقِيْلَ: اسْتَفْعَلَ، مِنْ كَانَ[٣]، فَالمَدُّ قِيَاسِيٌّ)**[٤].

يقول اليزدي معترضًا على ابن الحاجب في إيراد اسْتَكَانَ في هذا الموضع: (واعلم أنَّ في إيراده هذا البحث في هذا الموضع تحريفًا؛ لأنَّه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة؛ إذ هو في تعداد الأبنية، لا في تفتيش الأصل والزائد)[٥]، واليزدي غير مسبوق بهذا الاعتراض من شراح الشافية، وما ذكره سديد؛ لأنَّه إن كان اسْتَكَانَ على زنة اسْتَفْعَلَ فهو من الأوزان المذكورة آنفا

---

(١) ونسب أيضًا إلى الفراء والكوفيين. ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٠، والارتشاف: ٥٨/١، وائتلاف النصرة: ١٠٨.

(٢) وهو رأي ابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم: ٧٢٢/٦.

(٣) وهو رأي أبي علي الفارسي، وأبي العلاء المعري، والزمخشري. ينظر: المسائل الحلبيات: ١١٥، ورسالة الملائكة: ٢١٤، والكشاف: ١٩٧/٣.

(٤) الشافية في علم التصريف: ١٧، ١٨.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٩٤/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كـ«اسْتَخْرَجَ»، وإن كان على زنة افْتَعَلَ فهو من الأوزان المذكورة آنفًا كذلك كـ«اقْتَدَرَ»، ولا داعي لذكره هنا.

وقد حاول الغزي أن يدفع قول اليزدي حين شرح قول الجاربردي ما نصه: (قوله[1]: واسْتَكَانَ، لما ذكر أنَّ غير الموازن سبعة واسْتَكَانَ من جملتها أشار إلى أنَّه إمّا افْتَعَلَ أو اسْتَفْعَلَ...)، قال الغزي: (قوله: لما ذكر أنَّ غير الموازن سبعة إلخ، اعتذر للمصنف في ذكر هذا البحث هنا دفعًا لقول من قال: إنَّه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة؛ لأنَّه في مقام تعداد الأبنية لا في تبيين الأصل والزائد)[2].

وقد جعل الجاربردي اسْتَكَانَ في حاشيته على شرحه أنَّه ثامن لا سابع، إذ قال: (قوله[3]: واسْتَكَانَ من جملتها، بمعنى أنَّه إمّا اسْتَفْعَلَ، أو افْتَعَلَ فيكون كاسْتَخْرَجَ أو اقْتَدَرَ؛ لا أنّه واحد من السبعة التي أريد عدها؛ لأنَّه ثامن لا سابع)[4]، وما قاله فيه نظر؛ لأنَّه لا حاجة إلى ذلك.

---

(١) أي، قول ابن الحاجب.

(٢) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٤٠.

(٣) أي: قول الجاربردي.

(٤) حاشية الجاربردي على شرحه للشافية: ٤٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الثاني:

اعتراضاته على ركن الدين

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: (**التَّصْرِيفُ: عِلْمٌ بِأُصُوْلٍ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ**)[١].

قال ابن الحاجب في شرحه معللاً لقوله في المتن: (يعرف بها أحوال أبنية الكلم): (وإنَّما قال: «أحوال» ولم يقل «أبنية الكلم» كما قال بعضهم[٢]؛ لئلا يرد عليه أحكام الوقف، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين، فإنها من التصريف وليست راجعة إلى أبنية الكلم؛ لأنَّ الوقف على جَعْفَرٍ وزَيْدٍ وأشباههما بالسكون أو بالروم والإشمام ليس راجعًا إلى علم ببناء كلمة...)[٣].

يقول ركن الدين: (ينبغي أن يقول: بعض أحكام الوقف أيضًا؛ لأنَّ بعضهما راجع إلى أبنية الكلم أيضًا، وهو الوقف بتضعيف الآخر، في نحو: جَعْفَرٍ)[٤].

يتجلى لنا من كلام ركن الدين أنه يرى أن الوقف بالتضعيف –وهو نوع من أنواع الوقف الذي يكون في المتحرك الصحيح الآخر، غير الهمزة المتحرك ما قبلها[٥]، نحو: هذا خالدّ، وهذا فَرَجّ– من أبنية الكلم لا من أحوالها.

مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو وهم؛ لأنَّ التضعيف والإشمام في كونهما عارضين للبناء بعد كماله سواء، وليس لزيادة الحرف

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٦.

(٢) قال الرضي في شرحه للشافية: ٧/١ (والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك).

(٣) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ١).

(٤) شرح الشافية لركن الدين: ١٦٨/١.

(٥) ينظر: المقتصد: ٢٥٩، ٢٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٣١٤/٢، ٣١٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ونقصانه مدخل في نفس البناء، إذ لو ثبت للزيادة مدخل لثبت للنقصان مدخل، ولا قائل بهذا)[١].

واليزدي مسبوق بهذا الاعتراض فقد سبقه الجاربردي، ولكن بأسلوب يختلف عما ذهب إليه اليزدي، إذ قال: (وأورد عليه بعض الشارحين[٢] بأنَّه ينبغي أن يقال: بعض أحكام الوقف أيضًا؛ لأنَّ بعضها راجع إلى أبنية الكلم أيضًا وهو الوقف بتضعيف الآخر، نحو: جعفرّ، وفيه نظر؛ لأنَّا قد ذكرنا أنَّ بعض أحكام الإدغام راجع على الأبنية وهو ما يكون في كلمة واحدة، وبعضها إلى أحوال الأبنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين فبأي شيء يفرق بين أحوال جعفر إذا وقف عليه بالسكون، أو بالروم أو بالإشمام أو بالتضعيف، فجعل بعضها راجعًا إلى الأبنية والبعض الآخر إلى أحوال الأبنية تحكم؛ إذ الوقف بالإشمام مثلاً في حالة كالتضعيف في حالة أخرى ولا أثر لكون التغيير في بعض الصور بالحرف. ألا يرى إلى قول الشارحين: الإعراب داخل في أحوال أبنية الكلم؛ لأنّ البنية تكون أيضًا على حال باعتباره فإنَّه يدل على ما قلنا إذ الإعراب أعم من أن يكون بالحركات أو بالحروف)[٣].

وقد اعترض الجاربردي نفسه على أجزاء من هذا الكلام في حاشيته، فقال: (قوله: إذ الإعراب أعم. وفيه نظر؛ لأنَّ الإعراب سواء كان بالحروف أو بالحركات لا يخرج الكلم من بناء إلى بناء، وتضعيف الآخر يخرج جَعْفَرًا من الرباعيّ إلى الخماسيّ، فالتضعيف يكون من الأبنية، والإعراب من الأحوال مطلقًا)[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٢٦/١.

(٢) وهو ركن الدين، ينظر: شرحه للشافية: ١٦٨/١.

(٣) شرح الشافية للجاربردي: ١٠.

(٤) حاشية الجاربردي على شرحه: ١٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ العارض لا يعتد به ولم أر من علماء العربية من عَدَّ نحو: «جَعْفَرّ» عند الوقف بالتضعيف من أبنية الاسم الخماسيّ المجرد.

والذي يلحظ أنَّ اليزدي أشار إلى أنَّ بعض من شرح رَدَّ على ركن الدين، إلا أنَّه لم يسمه، إذ كان من دأبه في شرحه عدم ذكر اسمه، والمقصود به هو الجاربردي، وبعد ذكره ذلك عقب عليه بقوله: (والرّدّ في نفس الأمر صحيح)[١].

والذي أراه أنَّ الوقف بأنواعه هو من أحوال أبنية الكلم لا من أبنية الكلم. وإن كان بعضهم[٢] يرى أن الوقف ليس من بناء الكلمة ولا من أحوالها.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في معاني «افْتَعَلَ»: (**وَافْتَعَلَ لِلمُطَاوَعَةِ غَالِبًا، نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَلِلاتِّخَاذِ، نَحْو: اشْتَوَى، وَلِلْمُفَاعَلَةِ**[٣]**، نَحْو: اجْتَوَرُوا، واخْتَصَمُوا، وللتَّصَرُّفِ، نَحْو: اكْتَسَبَ**)[٤].

يقول ركن الدين: (وثالثها: أن يأتي للمُفَاعَلَةِ، نحو: اخْتَصَمُوا واجْتَوَرُوا، إذا تَخَاصَمُوا وتَجَاوَرُوا. واعلم أنَّه لو قال: للتَّفَاعُلِ كان أولى)[٥].

اعترض اليزدي على قول ابن الحاجب أولاً، ثم على قول ركن الدين ثانيا، إذ قال: (وقد وقع في بعض النسخ مكان قوله: «وبمعنى تَفَاعَل» قوله

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٢٦/١.

(٢) هو الرضي، ينظر شرحه للشافية: ٥/١.

(٣) ذكر محقق الشافية الدكتور حسن العثمان أن هناك نسخا للشافية وقع فيها مكان قوله «وللمفاعلة» قوله «وبمعنى تفاعل»، ينظر: الشافية في علم التصريف: ٢١، الهامش رقم (٤).

(٤) الشافية في علم التصريف: ٢١. وقد نقل ابن الحاجب هذه العبارة من كتاب المفتاح في الصرف لعبد القاهر إلا أنه غير فيها قليلاً، ففي المفتاح: ٥٠ (وافتعل للمطاوعة غالبًا، نحو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتِّخَاذِ، نحو: اطَّبَخَ واشْتَوَى، وللتَّصرُّفِ، نحو: اكْتَسَبَ، وللمُفَاعَلَةِ، نحو: اجْتَوَرُوا واخْتَصَمُوا).

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ٢٦٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

«وللمُفَاعَلَة»، وهكذا قال في الشرح[١]، وهو غلط؛ لأنَّ الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون، لا بمعنى المفاعلة؛ لا تقول: اخْتَصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، كما تقول: خَاصَمَ، بل اخْتَصَمَا، كما تقول: تَخَاصَمَا. وقال شارح[٢]: لو قال للتفاعل كان أولى. وهو ليس بسديد؛ لأنَّ الأولوية إنما يطلق إذا كان جائز مفضل[٣]، ولا جائز ههنا، فإبهامه خطأ)[٤].

وفي شرح الجاربردي نحو مما قاله اليزدي، إذ قال: (وما وقع في بعض النسخ من قوله: «وللمفاعلة» بدل قوله: «وبمعنى تفاعل» خطأ؛ لأنَّه لو كان للمفاعلة لوجب أن يقال في مثاله: اجْتَوَرَ زَيْدٌ عَمْرًا، واخْتَصَمَ بَكْرٌ خَالِدًا، مثلاً لا اجتوروا، واختصموا يعرف بالتأمل)[٥].

وقد حاول الغزي أن يدافع عن ركن الدين حين شرح قول الجاربردي: (وما وقع في بعض النسخ)[٦]، وفي الوقت نفسه ردّ قول اليزدي من دون أن يصرح باسمه، فقال: (وعلى هذا البعض شرح الشريف ورَدَّ المُفَاعَلَة إلى معنى التَّفَاعُل لما فيها من الاشتراك في الفعل، والقرينة قول المصنف، نحو: اجْتَوَرُوا، واخْتَصَمُوا، ثم قال: لو قال، أي: المصنف: للتفاعل كان أولى، وهو ظاهر بالتأمل فيما قلته يظهر سقوط قول شارح[٧]: «لأنَّ الأولوية إنما تطلق إذا كان جائزًا مفضلاً ولا جائز هنا فإيهامه خطأ»)[٨].

---

(١) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط: (ب / ٦).

(٢) هو ركن الدين، ينظر شرحه للشافية: ٢٦٣/١.

(٣) في هاتين اللفظتين خطأ نحوي، والصواب «جائزًا مفضلاً»، ولم ينبه على ذلك محقق شرح الشافية لليزدي.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٢٢٨/١، وينظر: النكت: ٣٧٧/٢.

(٥) شرح الشافية للجاربردي: ٥٠.

(٦) المصدر نفسه: ٥٠.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢٢٨/١.

(٨) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٥١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وعندي أن ما ذكره الغزي، ليس بسديد؛ وذلك لأنَّ صيغة «فَاعَلَ» و«تَفَاعَلَ» لكل منهما مقام يختلف، وإن كانتا تتفقان في الدلالة على المشاركة؛ لأن بناء «فَاعَلَ» في نحو قولك: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وكَارَمْتُ عَلِيًّا، يدل على أنَّ أحدهما فاعل صراحة ويدل على أن الثاني فاعل ضمنًا. أما في بناء «تَفَاعَلَ» نحو: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وخَالِدٌ، وتَشَارَكَ مُحَمَّدٌ وعَلِيٌّ، فيدل على المشاركة في الفعل بين الاثنين صراحة، وكذلك هو الحال في نحو: اخْتَصَمُوا واجْتَوَرُوا؛ لأنَّهما بمعنى تَخَاصَمُوا وتَجَاوَرُوا؛ لأن نسبة الاختصام والاجتوار إلى أحد الفاعلين لم تفهم صراحة وإلى الآخر ضمنًا، بل إلى الأمرين صراحة.

وأول من استعمل معنى المفاعلة في معاني «افْتَعَلَ» هو عبد القاهر الجرجاني[١] وتبعه على ذلك ابن الحاجب في بعض نسخ شافيته، وفي شرحها، ولم يتبعه من شراح الشافية في ذلك ما عدا ركن الدين[٢].

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في معاني «اسْتَفْعَلَ»: **(واسْتَفْعَلَ للسؤال غالبًا، إمّا صريحًا، نحو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أو تقديرًا، نحو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتّحَوُّلِ، نحو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، و[٣]: إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ)**[٤].

---

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٥٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٩/١، وشرح الشافية لنقره كار: ٣١، وشرح الشافية للنظام: ٥٨، والمناهج الكافية: ٣١، وكفاية المفرطين: ٣٩، والمناهل الصافية: ٧٥/١.

(٣) هذا مثل يضرب للضعيف يصير قويًا عندنا لعزنا، والبغاث طائر أبغث اللون، أي: فيه بقع بيض وسود، وهو دوين الرَّخمَة بطيء الطيران، وهو مما يصاد. ينظر: الأمثال: لأبي عبيد: ٩٣؛ وإصلاح المنطق: ٢٦٣، والعقد الفريد: ٢٧/٣، وجمهرة الأمثال: ١٢٠، ١٤٢، والمفتاح في الصرف: ٥١، وشرح الشافية للرضي: ١١١/١.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٢١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يقول ركن الدين: (اعلم أنه إن أريد به تحوله إلى صفة المشتق منه فالأولى أن يقال: أن يأتي للتشبّه)[١].

اعترض اليزدي على كلامه هذا، فقال: (وليس هذا بحتم؛ لأنَّه قد يكون للتحول الحقيقي، وللتحول غير الحقيقي، والأخير منزل منزلة الأول... فلا حاجة إلى لقب جديد لأجل هذا المعنى)[٢].

وما ذكره ركن الدين موافق لما ذهب إليه ابن الناظم في بغيته، إذ قال: (الصواب: وللتَّشبيه، نحو: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، واسْتَنْسَرَ البُغَاثُ، واسْتَتْيَسَتْ العَنْزُ، إذا تشبهت بالتيس في الركوب على الإناث، وليس المراد أنَّ الطين صار حجرًا، ولا البغاث نسرًا، ولا العنز تيسًا)[٣].

وما ذكره اليزدي سديد؛ وذلك لأن الطين يتحول حقيقة إلى حجر، كقولك: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ، أي: صار متصفًا بصفة الحجر، وهذا التحول على جهة الحقيقة لا على وجه التشبيه، وهذا الأمر معروف لدى علماء الجيولوجيا «علم الأرض»، ويطلقون عليه اسم: «الحجر الطيني»، وهذا النوع من التحول أطلق عليه اليزدي التحول الصوري[٤]، وقد يكون «اسْتَفْعَلَ» للتحول غير الحقيقي، نحو قولهم: اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَرْجَلَتِ المَرْأَةُ، واسْتَسْعَلَتِ المرأةُ[٥]، أي: أنَّ الجمل صار متصفًا بصفة الناقة، وأن المرأة صارت متصفة بصفة الرجل، وأنَّ المرأة صارت متصفة بصفة السعلاة، ويمكن عدّ هذا النوع من التحول من باب التشبيه. ولكن الأقرب أن يكون منزلاً منزلة الأول، أي: أنَّه قد انتقل من حالته التي كان عليها

---

(١) شرح الشافية لركن الدين: ١/٢٦٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٣١.

(٣) بغية الطالب: ٢٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ١/٢٣٠.

(٥) استسعلت المرأة، أي: صارت كالسعلاة، ويكنى بذلك عن كبرها. ينظر: دروس التصريف: ٧٨، ٧٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إلى حالة أخرى، من دون إيجاد لقب جديد لأجل هذا المعنى؛ لأنَّه قد يكون غير شامل، كما في «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ».

وهذا المعنى الذي ذكره ابن الحاجب لـ«اسْتَفْعَلَ» أشار إليه سيبويه من قبل، إذ قال: (وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك: اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ)[١]، وقد سار على نهجه علماء العربية الذين جاءوا من بعده سواء أكانوا قدماء أم محدثين[٢].

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في بناء الفعل الرباعيِّ: (**وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ، نَحْو: دَحْرَجْتُهُ ودَرْبَخَ، أَيْ: ذَلَّ**)[٣].

يقول ركن الدين: (اعلم أنَّ للرباعيّ المجرد عن الزوائد بناءً واحدًا وهو فَعْلَلَ، ولم يتصرفوا كما تصرف في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها لثقل الرباعيّ، وإنّما جوَّزوا استعمال الفتحات الثلاث فيه؛ لخفتها)[٤].

اعترض اليزدي على تعليله هذا، فقال: (فيه ضعف؛ لأنَّ استعمال الفتحات غير محتاج إلى اعتذار، وإنما الواجب هو، وكلامه يوهم أنَّه على خلاف الأصل، ولكنه ارتكب لباعث يقتضيه، تعرف هذا إذا تأملت، ولو كان مكان قوله: «جوزوا» أوجبوا، لم يرد عليه شيء)[٥].

---

(١) الكتاب: ٤/٧١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣/١٢٨، ونزهة الطرف للميداني: ١٦، والممتع: ١/١٣٢، ودروس التصريف: ٧٨.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٢٢.

(٤) شرح الشافية لركن الدين: ١/٢٦٧.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١/٢٣٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وما ذكره اليزدي سديد، وذلك لأنَّنا لم نسمع بـ«دُحْرَجَ» ولا بـ«دِحْرِجَ» وهلم جرًّا، ولو كان هذا جائزًا لسمعناه، وإنما التزموا الفتحات فيه؛ طلبًا للخفة؛ لأنَّ أنسب ما يحرك به الفعل هو الفتح؛ إذ إنَّه أخف الحركات، فإن قلت: فقد وردت صيغة «دُحْرِجَ» بضم الأول وكسر الثالث، قلت: اختير للفرق بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، وهذا مما تراعيه العرب في كلامها.

وهذا ما ذكره ابن الحاجب في شرحه، إذ قال: (وللرباعي المجرد بناء واحد لم يتصرفوا فيه؛ لثقله، والتزموا الفتحات في الوزن الذي استعملوه؛ لخفتها، وسكّنوا الثاني؛ ليتحقق الخفة، إذ ليس في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة؛ لما فيه من الاستثقال، وكان الثاني أولى بالتسكين؛ لتعذره في الأول والرابع، وكرهوه في الثالث؛ لأنَّ الرابع قد يَسْكُنُ فسكّنوا الثاني لذلك، ولم يضعوا للمزيد فيه إلا ثلاثة أمثلة لثقل الأربعة)[١].

ويقتضي المقام توضيح ما قاله ابن الحاجب، لا يجوز أن يكون الأول ساكنًا؛ لتعذر الابتداء بالساكن، فحرك الثاني بالفتح لخفته، ولا يجوز أن يكون الثالث ساكنًا أيضًا؛ لأنَّه يؤدي إلى التقاء الساكنين إذا سكن الرابع لاتصاله بضمير رفع متحرك، نحو: دَحْرَجْتُ، ودَحْرَجْنَ، ولا يجوز أن يكون الرابع ساكنًا؛ لأنَّه يؤدي إلى التقاء الساكنين أيضًا، إذا اتصل الفعل بضمير رفع ساكن كألف الاثنين، وواو الجماعة، نحو: دَحْرَجَا، ودَحْرَجُوا، أو بتاء التأنيث، نحو: دَحْرَجَتْ. ولم أر من شراح الشافية[٢] من قال بالجواز سوى ركن الدين.

---

(١) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٧).

(٢) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٥٣، وشرح الشافية لنقره كار: ٣٢، والكفاية في النحو: ٩٩، والمناهج الكافية: ٣٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في تكسير ما كان على «فَيْعِلٍ»: (**فَيْعِلٌ، نَحْو: مَيّتٍ، عَلَى أَمْوَاتٍ، وجِيَادٍ، وأَبْيِنَاءَ**)[١].

يقول ركن الدين: (قوله: «فَيْعِل» إلى آخره، أي: الاسم الذي على وزن «فَيْعِل» يجمع على «أَفْعَال»، نحو: ميِّت وأَمْوَات، وعلى «فِعَال» بكسر الفاء، نحو: جَيِّد وجِيَاد، وعلى أَفْعِلاء، نحو: بَيِّن وأَبْيِنَاء، والبَيِّن: الرجل الفصيح[٢]، وهَيِّن وأَهْوِنَاء)[٣].

وقد اعترض عليه اليزدي بقوله: (وقال شارح: «أي: الاسم الذي على وزن فَيْعِل يجمع على أَفْعَال»، وهو خطأ)[٤].

وما قاله اليزدي سديد؛ وذلك لأنَّ ابن الحاجب أراد بـ«فَيْعِل» الوصف، ولكن كان على ابن الحاجب أن يقول: فَيْعِل الوصف؛ لأن الأبنية التي ذكرها قبل هذا الموضع ابتدأ في كل واحد منها بالاسم، ثم ذكر الصفة، ومن ذاك على سبيل التمثيل لا الحصر قوله: (أَفْعَلُ: الاسم كيف تَصَرَّفَ، نحو: أَجْدَل، وإِصْبَع، وأَحْوَص، على أجادل، وأصابع، وأحاوص، وقولهم: حُوْصٌ، للَمْحِ الوصفية. وأَفْعَلُ الصفة، نحو: أَحْمَرَ على حُمْرَان، ولا يقال: أَحْمَرُون؛ لتميُّزه عن أَفْعَلِ التفضيل)[٥].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٥٣.

(٢) جاء في كتاب العين: ٣٨١/٨ (والبَيِّنُ من الرجال: الفصيح).

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ٤٧١/١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٤٥٨/١.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٥٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فذكر فَيْعِل بَغْتَةً بعد هذه الأبنية يوهم أن يكون مراده الاسم. وذكر اليزدي أنَّ قول ابن الحاجب «نحو ميِّت»: (لا يدفع ذلك؛ لاحتمال كونه للتمثيل المجرد)[١].

وما ذكره ليس بمستقيم؛ لأنَّه إذا كان نحو «ميِّت» كونه للتمثيل وكذلك جياد، وأبيناء، فماذا يبقى إذن؟ وما فائدة ذكره من دون تمثيل وقد رأيناه عندما يذكر الوزن يذكر معه أمثلته.

والذي يدل على أنَّ مراد ابن الحاجب بـ«فَيْعِل» الوصف، ما جاء في كتاب سيبويه في باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف، إذ قال: (وأما فَيْعِل فبمنزلة فَعَّال، نحو: قيّم وسيّد وبيّع، يقولون للمذكر بيِّعون وللمؤنث بيِّعات، إلا أنهم قالوا: ميِّتٌ وأموات، شبهوا «فَيْعِلاً» بـ«فَاعِلٍ» حين قالوا: شَاهِدٌ وأشْهَادٌ... وقالوا: هَيِّنٌ وأَهْوِنَاء، فكسروه على أَفْعِلاء، كما كَسَّروا فاعلاً على فُعَلاء، ولم يقولوا: هوناء كراهية الضمة مع الواو، فقالوا ذا... وقالوا: طَيِّبٌ وطِيَابٌ، وجَيِّدٌ وجِيَادٌ، كما قالوا: جِيَاعٌ وتِجَارٌ، وقالوا: بَيِّنٌ وأَبْيِنَاءٌ، كهَيِّن وأَهْوِنَاء)[٢].

وقد سار ابن الحاجب على خطا الزمخشري في المفصل من دون تحديد يذكر، إذ قال الزمخشري: (وفَيْعِل يكسر على أَفْعَال وفِعَال وأَفْعِلاء، نحو: أَمْوَات وجِيَاد وأنبياء[٣]، ويقال: هَيّنون وبَيّعات)[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤٥٧/١.

(٢) الكتاب: ٦٤٢/٣، ٦٤٣.

(٣) ولعل الصواب يكون «أبيناء»؛ لأنه جمع «بَيِّن» على وزن «فَيْعِل» أما «أنبياء» فجمع «نَبِيّ» على وزن «فَعِيلٍ». ويبدو لي أنه خطأ مطبعي.

(٤) المفصل: ١٧١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فالملاحظ أنَّ الزمخشري لم يحدد ماهية فَيْعِل. أهو اسم أم صفة؟ لكن عبارة الزمخشري أفضل وأحسن من عبارته؛ إذ إنَّه ذكر أنَّ فَيْعِلاً يجمع جمع تصحيح بخلاف ابن الحاجب. مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (فاعلم أنَّ ذكره أبنية التكسير يوهم أنَّه لا تصحيح فيه، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّك تقول: مَيِّت ومَيِّتُون، كما تقول: أَمْوَات)[١].

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في الوقف على المختوم بالتاء: **(وَإِبْدَالُ تَاءِ التَّأْنِيْثِ الاسْمِيَّةِ هَاءً فِي نَحْوِ: رَحْمَة، عَلَى الأَكْثَرِ، وَتَشْبِيهُ تَاءِ هَيْهَاتَ بِهِ قَلِيْلٌ)**[٢].

يقول ركن الدين: (وتشبيه تاء هيهات بتاء التأنيث قليل. ولو أشبهت تاء هيهات بتاء التأنيث، وذلك بأن تجعل هَيْهَاتَ مفردة وأصلها: هَيْهَيَة، فانقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقلب ياؤه[٣] هاء في الوقف وهو قليل، وإن جعلت جمع «هَيْهَيَة» أصلها: هَيْهَاة[٤] فحذفت اللام على غير قياس. ويمكن أن يقال: قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي: هَيْهَات، فوقفت بالتاء لا غير)[٥].

يفهم من هذا النص أنَّ: هَيْهَات يمكن جعلها مفردة، وأصلها: هَيْهَيَة، فانقلبت الياء الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقلبت تاؤه هاء في الوقف، أو جعلها جمعًا لـ«هَيْهَيَة» التي وزنها «فَعْلَلَة»، فانقلبت الياء الثانية ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان قياس جمعها أن تقلب اللام ياء، فيقال: هَيْهَيات،

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٤٥٨/١.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٦٣.

(٣) الصواب: تاؤه. ويبدو أنه خطأ مطبعي.

(٤) ويبدو لي أن في هذه الكلمة تحريفًا، ولعل الصواب يكون: هيهيات.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ٥٣٨/١، ٥٣٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كشَوْشَيَات[١]، إلا أنَّهم حذفوا اللام على غير قياس، أو أن اللام حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفًا، مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه في قوله الأخير، إذ قال: (وقال الشارح[٢]: يمكن أن يقال: قلبت الثانية للمقتضي، فاجتمعت ألفان، فحذفت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تحذف الأخرى للدلالة على الجمع، وهو ممنوع؛ لامتناع الإعلال ههنا؛ لأدائه إلى الالتباس بالمفرد لو أعلَّ، كما في رَمَيَا، فالحذف اعتباطي، كما قالوا، وعلى هذا يكون جمعًا، فَعِلَّةُ تشبيهها بتاء التأنيث يقوي المذهب الثاني، وتعذر الحذف الاعتباطي يقوي المذهب الأول)[٣].

وذكر بعد ذلك أنَّ الحق أن يقال: إنَّ هَيْهَات اسم فعل[٤]، فلا معنى لتقدير الإفراد والجمعية فيه، وأما تشبيه تاء هيهات بتاء التأنيث قليل؛ لأنَّ تاءه ليست للتأنيث، فقلبها ليس إلا لشبه لفظي، ولا معنى يقتضي ذلك، فلذلك قلّ، والذي حمل الواقف عليها بالهاء على وقفه بها أنَّها جاءت مفتوحة ومضمومة بالتنوين وغيرها، فجعلت شبيهة بتاء زَلْزَلَة، وقد جاءت مكسورة أيضًا[٥].

وما علل به ركن الدين هو مذهب ابن جني في «الخصائص»، إذ قال: (واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غير محذوفة لكانت هَيْهَيَات، لكنها حذفت؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعه مخالفًا لجمع المتمكن،

---

(١) جمع شوشاة وهو وصف، يقال: ناقة شوشاة، أي: سريعة، وامرأة شوشاة: كثيرة الحديث. ينظر: تهذيب اللغة: ٣٠٥/١١، ولسان العرب «شوا»: ٤٤٥/١٤.

(٢) وهو ركن الدين، ينظر: شرحه للشافية: ٥٣٩/١.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٣١/١.

(٤) وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه، وابن الحاجب. ينظر: الخصائص: ٢٠٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦١٣.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٣١/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

نحو: الدَّوْدَيات[١]، والشَّوْشَيات، كما حذفت في قولك: ذان وتان واللذان واللتان)[٢].

ويرد عليه بما رُدَّ به على ركن الدين؛ لأنه لو أعل بقلب الياء ألفًا، ثم حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأدّى إلى التباس المفرد بالجمع كما في: غَزَوَا، ورَمَيَا؛ لأنَّك لو قلبتهما التقى ساكنان، فلزم حذف أحدهما، فالتبس المفرد بالتثنية، إذ تكون كلاهما: غَزَا، وكذلك رَمَا، أمّا حذف الألف في ذان وتان، وحذف الياء في اللذان واللتان؛ فلأنّه لا يؤدي إلى التباس المفرد بالتثنية.

وعندي أنَّ ما ذهب إليه أغلب علماء العربية من أنَّ هَيْهَات اسم فعل هو الصحيح، ولا معنى لتقدير الإفراد والجمعية فيه، وأنَّ تاءه ليست للتأنيث.

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في الوقف: **(وَأَمَّا ثلاثةَ ارْبَعَهْ فِيْمَنْ حَرَّكَ فلأَنَّه نَقَلَ حَرَكَةَ هَمْزَةِ القَطْعِ لَمَّا وَصَلَ، بِخِلافِ «ألمَ اللهُ»[٣] فَإنَّه لَمَّا وَصَلَ التَقَى سَاكِنَانِ)**[٤].

يقول ركن الدين: (وإنما ذكر هذا الكلام ههنا؛ لأنَّ من الناس من يتوهم أنَّ حركة الميم هي الحركة المنقولة من لام «الله» إليها، فدفع هذا الوهم بأنَّ ما ذكرناه في «ثلاثةَ ارْبَعَهْ» للضرورة، وهي منتفية ههنا)[٥].

---

(١) جمع دَوْدَاة: وهي أرجوحة للصبيان، أو أثر الأرجوحة، والأرجوحة: خشبة يوضع وسطها على تل ثم يجلس غلام على أحد طرفيها وغلام آخر على الطرف الآخر، فتترجح الخشبة بهما، ويتحركان فيميل أحدهما بالآخر. ينظر: العين: ٨/١٠١٠، وجمهرة اللغة: ١/٢٣٢، ٢٣٣، ولسان العرب «دوا»: ١٤/٢٧٨.

(٢) الخصائص: ٣/٤٣، ٤٤.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١، ٢، وهي قراءة الجماعة بفتح الميم وإسقاط الألف عند الوصل. وقرأ الحسن، وعمرو بن عبيد، وعاصم في رواية الأعشى، والبرجمي عن أبي بكر، وأبو جعفر الرؤاسي بإسكان الميم وقطع الألف. ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٢٠٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٤٢، والمبسوط في القراءات العشر: ١٦٠.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٦٤.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ١/٥٤١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قال اليزدي معترضًا عليه بقوله: (وهو غلط. والصواب أن يقال: من همزة الله؛ إذ لا نقل لحركة اللام)[١].

وما ذكره اليزدي سديد؛ لأنّه لا توجد حركة فوق لام لفظ الجلالة حتى تنقل إلى الحرف الذي قبله.

فقول ركن الدين: (من الناس من يتوهم أنَّ حركة الميم...)، هو مذهب الكوفيين[٢]، إذ ذهبوا إلى أنَّه يجوز نقل حركة الوصل إلى الساكن قبلها، واستدلوا على ذلك بآيات من القرآن الكريم، ومنها هذه الآية التي ذكرها ابن الحاجب في شافيته، ولا حجة لهم فيها؛ لأنَّ حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين، وهما الميم واللام من «الله»، وكانت الحركة فتحة، وإن كان القياس الكسر، مراعاة لوجود التفخيم في لفظ الجلالة «الله».

وهذا ما علل به ركن الدين[٣] واليزدي[٤] ومن العلماء من علل بغير ذلك، إذ قال: (وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنَّ قبلها ياء قبلها كسرة، فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة، والياء تعد بكسرتين، فيؤدي في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات، وذلك ثقيل جدا، فعدلوا عنه إلى الفتح؛ لأنَّه أخف الحركات)[٥].

وعندي أنَّ هذا التعليل غير مقنع وضعيف؛ وذلك لأنَّ هناك آيات شبيهة بتلك الآية التي مرت آنفًا، مع أنَّ الحرف الساكن لم يحرك فيها بالفتح بل حرك

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٥٣٣/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩/١، والإنصاف: ٢٤٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٤٩٤/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨١/١.

(٥) الإنصاف: ٢٤٤/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالكسر، ومن تلك الآيات، قوله تعالى: ﴿مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[١]، وقوله عز وجل: ﴿وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ﴾[٢].

وبعد... فإنَّ ما ذكره ركن الدين هو سهو منه؛ إذ إنَّ محقق شرحه لم يشر إلى وجود نسخة تبين أنَّ هذا الخطأ وقع في إحدى نسخ الشرح لنقول إنَّه خطأ من الناسخ لا من الشارح، والله أعلم.

المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في الوقف بالنقل: **(وَنَقْلُ الحَرَكَةِ فِيْمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيْحٌ إلا الفَتْحَةَ، إلا فِي الهَمْزَةِ، وَهُوَ أَيْضًا قَلِيْلٌ، مِثْل: هَذَا بَكُرْ، وخَبُؤْ، وَمَرَرْتُ ببَكِرْ، وخَبِئْ، ورَأَيْتُ الخَبَأْ. وَلا يُقَالُ البَكَرْ)**[٣].

يقول ركن الدين: (اعلم أنَّه لابُدَّ لجواز النقل للوقف من أن يكون الحرف الموقوف عليه صحيحًا، وأن تكون حركته إعرابيةً؛ لأنَّه لو كان معتلاً، نحو: ظَبْيٍ، ودَلْو لم يُنْقَل؛ لأنَّه يفضي إلى الإعلال بتغير الكلمة. ولو كانت حركته بنائية نحو حركة «أَمْسِ» و«مِنْ قَبْلُ»، لم تنقل؛ لأنَّ حركة الإعراب يؤذن بها العامل؛ لا حركة البناء. لكنه قد جاء قليلاً في الأفعال، نحو: اضْرِبُهْ، وضَرَبْتُهْ، كقوله[٤]:

عَجِبتُ وَالدَّهرُ كَثيرٌ عَجَبُه

مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لَم أَضرِبُه

---

(١) سورة ق، من الآيتين ٢٥، ٢٦.

(٢) سورة ق، من الآيتين ٣٣، ٣٤.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٦٧.

(٤) هذا البيت من الرجز لزياد الأعجم. ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤، ١٨٠؛ والكامل: ١٢١/٢، والنكت للشنتمري: ٦٠٠/٢، ٦٠١، وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٨/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وكقول الآخر[١]:

فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذَا زَحِّلُهْ

أي: بَعِّدْهُ)[٢].

يتبين من هذا النص أنَّ ركن الدين يشترط أن تكون الحركة المنقولة إعرابية، فلا تنقل حركة نحو «أمس»، و«من قبل»، قال: لأنَّ حركة الإعراب يؤذن بها العامل، لا حركة البناء، ويبدو لي أنَّ ركن الدين استشف هذا الكلام من بعض علماء العربية كالعكبري، إذ قال: (وأما النقل، فهو أن تنقل الضمة في الرفع والكسرة في الجر إلى الساكن قبلها... وإنما فعلوا ذلك اهتمامًا بالإعراب)[٣].

وفي كلام سيبويه[٤]، وابن السراج[٥]، وابن عصفور[٦]، وأبي حيان[٧]، أنَّ الوقف بالنقل جائز في كل هاء مذكر قبلها ساكن صحيح، نحو: «هِنْدٌ ضَرَبَتُهْ»، و«أَخَذَتُ عَنُهْ»، قال سيبويه: (هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضَرَبَتُهْ، واضْرِبُهْ، وقَدُهْ، ومِنُهْ، وعِنُهْ. سمعت ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حَرَّكوا؛ لتبيانها)[٨].

---

(١) هذا بيت من الرجز لأبي النجم العجلي، نسبه إليه سيبويه، وليس في ديوانه. ينظر: الكتاب: ١٨٠/٤، والأصول في النحو: ٣٨٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٩، والمقرب: ٣٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١/٤، ولكنها برواية «أزحِلُهْ».

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٥٦٣/١.

(٣) اللباب: ٤١٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٨٤/٢.

(٦) ينظر: المقرب: ٣٨٧.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣٩٩/١، ٤٠٠.

(٨) الكتاب: ١٧٩/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقال أبو حيان: (ومثال النقل قولهم في عَمْرُو: عَمُر، وفي مررت بِبَكْـرِ: بِبَكِرْ، ومنه: اضْرِبُهْ في اضْرِبْهُ، وفي ضَرَبَتُهْ. وهذا مطرد في الوقف على هـاء المذكر وقبلها ساكن صحيح، نحو: أَخَذْتُ هذا مِنُهْ)[١].

وما اشترطه ركن الدين هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقولـه: (وفيه نظر؛ لأنَّه قد جاء: اضْرِبُهْ، وضَرَبَتُهْ. وفي الكتاب: «قَدُهْ، ومِنُهْ، وعَنُهْ»[٢]، وقال أبو النجم: «فَقَرِّبَنْ هَذَا وهَذَا زَحِّلُهْ»، والتزحيل: التبعيد)[٣].

يتبين من نص اليزدي أنَّه لم يشترط ما اشترطه ركن الدين لجـواز النقـل للوقف من أن تكون حركته إعرابية، وأنَّه كرر ما قاله واستشهد به ركن الدين، إلا أنَّ ركن الدين نص على أنَّ النقل لم يجئ إلا في الأفعال، وأنَّه قليل، وليس الأمـر كذلك؛ وذلك لأنَّ النقل قد جاء في الحروف المتصلة بهاء المذكر أيضًا، نحو: مِنُهْ، وعَنُهْ، ولأنَّ سيبويه وغيره لم يشيروا إلى أنَّه قليل في هذا الموطن، نعم عدّ ابـن الحاجب هذا النوع من الوقف قليلاً، ولكنه بصورة عامة كالتضعيف في القلـة؛ إذ لم يؤثر عن أحد من القراء إلا ما نقل عن أبي المنذر سلام[٤]، أنَّـه كـان يقـرأ «والعَصِرْ»[٥] بكسر الصاد. قال ابن مجاهد: (وهذا لا يجوز إلا فـي الوقـف)[٦]، وروي عن أبي عمرو «بالصَّبْرِ»[٧] بكسر الباء إشمامًا، وهذا أيضًا لا يجـوز إلا

---

(١) الارتشاف: ٣٩٩/١، ٤٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٥٨/١.

(٤) هو سلام بن سليمان المزني، أبو المنذر القارئ النحوي البصري، نزيل الكوفة، قرأ القرآن على أبي عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهما، وقـرأ عليـه يعقـوب الحـضرمي، وإبراهيم بن الحسن العلاف، توفي سنة ١٧١هـ، ينظر ترجمته في: ميزان الاعتـدال: ١٧٧/٢، وتاريخ الإسلام: ٦٢٧/٤، وإكمال تهذيب الكمال: ١٧٨/٦، وتهذيب التهذيب: ٢٨٤/٤.

(٥) سورة العصر: الآية ١.

(٦) كتاب السبعة في القراءات: ٦٩٦.

(٧) سورة العصر: من الآية ٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في الوقف[١]. وزعم بعضهم أنَّ الكسائي كان يستحب أن يقف على: مِنْهُ، وعَنْهُ، بشم النون الضمة[٢].

المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(وَكَالهَمْزَةِ أَوَّلاً مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ فَقَطْ، فَأَفْكَلٌ، أَفْعَلُ، وَالمُخَالِفُ مُخْطِئٌ)**[٣].

يقول ركن الدين: (ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط، فتلك الهمزة زائدة، وإن لم يدل عليه الاشتقاق؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة في أول الكلمة مع ثلاثة أصول فقط، فأَفْكَلٌ -وهو الرِّعدة[٤]- أَفْعَلٌ، والمخالف - وهو القائل إنَّها أصلية ووزنه فَعْلَلٌ- مخطئٌ؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة فيما كانت أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول فقط، يدل عليه فيما له اشتقاق، كأحمر وأسود وأبيض وأرنب، وفي كون الأرنب مشتقًا نظر)[٥].

ما كان على ركن الدين أن يذكر الأرنب بعد ما له اشتقاق، ثم يقول: إنَّ فيه نظرًا، وركن الدين أورد لفظة الأرنب في أمثلة ما تعرف زيادته بالغلبة اقتداءً بشرح ابن الحاجب، غير أنَّه لم يشر إلى ذلك، قال ابن الحاجب: (ومِمَّا يُعْرَفُ زيادته بالغلبة ما كان أوله همزة مع ثلاثة أصول فقط، كأَفْكَلٍ، وزنه أَفْعَلٌ، والمخالف مُخْطِئٌ؛ لكثرة وقوع الهمزة زائدة في نحوه كأحمر وأسود وأبيض وأرنب)[٦].

---

(١) ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٦٩٦، والحجة للقراء السبعة: ٤٣٩/٦.

(٢) ينظر: المصدران أنفسهما: ٦٩٦، ٤٣٩/٦.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٧٥، ٧٦.

(٤) ينظر: الغريب المصنف: ٩٠/١، والصحاح «فكل»: ١٧٩٢/٥، ولسان العرب «فكل»: ٥٢٩/١١، وتاج العروس «فكل»: ١٨٨/٣.

(٥) شرح الشافية لركن الدين: ٦٢٦/٢.

(٦) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣٤).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وما قاله ركن الدين هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه، فقال: (ولم يتعرض المصنف لذكر الاشتقاق وعدمه، وإن وقع ذكره الأرنب عقيب ذكره أحمر وأسود وأبيض، وإنما المقصود ههنا ذكر الأمثلة سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة، وذكر غير المشتق عقيب المشتق لا يستلزم صيرورة غير المشتق مشتقًا فتنبه، والحق أنَّ المصنف أراد بذكره أعمَّ النوعين)[١].

وهذا كلام سديد وسليم؛ إذ إنَّ ابن الحاجب -كما رأينا آنفًا- ذكر الأمثلة من دون الإشارة إلى الاشتقاق وعدمه، والنظر الذي ذكره عليه لا على ابن الحاجب؛ وذلك لأنَّه ذكر قبل الأمثلة الاشتقاق. وابن الحاجب حين فعل ذلك أراد بها العموم، أي: ما كانت مشتقة وغير مشتقة، كما فعل ذلك الزجاجي من قبل، إذ قال: (فأما الهمزة فتزاد أولاً في ما كان عدده بها أربعة أحرف، نحو: أحمر، وأصفر، وأبيض، وأفكل، وأيْدَع[٢]، وما أشبه ذلك)[٣].

فالملاحظ أنَّ الزجاجي ذكر المشتق أولاً، نحو: أحمر وأصفر وأبيض، وغير المشتق ثانيًا: نحو: أفكل وأيدع[٤].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦٤٩/٢-٦٥٠.

(٢) الأيدع: صبغ أحمر، ويقال منه: يدّعت الشيء أيدّعه تيديعًا: إذا صبغته بالأيدع. ينظر: العين: ٢٢٥/٢، وتهذيب اللغة: ٩٠/٣، وتاج العروس «يدع»: ٤٢٦/٢٢.

(٣) الجمل في النحو: ٣٩٩.

(٤) أيدع غير مشتق على مذهب سيبويه، جاء في الكتاب: ٣٠٧/٤ ما نصه: (ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكل وأيدع لم تصرفه. وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف. وإنَّما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقًا؛ لكثرة تبينها زائدة في الأسماء والأفعال).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في زيادة الهاء: (**وَقَالَ الخَلِيْلُ: الهِرْكَوْلَة للضَّخْمَةِ، هِفْعَوْلَةٌ؛ لأَنَّهَا تَرْكُلُ فِي مَشْيِهَا، وخُوْلِفَ**)[١].

يقول ركن الدين: (وقال الخليل: الهركولة للجارية الضخمة، أو العظيمة الوَرِكَيْن[٢]، وزنها هِفْعَوْلَةٌ، من الرَّكْلِ –وهو الضرب بالرجل الواحدة– لأنَّها تركل في مشيها، لاستلزام الضخمة الركل عند مشيها. وهو أيضًا بعيد؛ لأنَّها قد تمشي من غير رَكْلٍ، ولأنَّه خلاف الظاهر مع عدم الحاجة إليه لمجيء مثل قِرْطَعْبٍ)[٣].

اعترض اليزدي على ركن الدين في قوله هذا، فقال: (فاستبعد هذا الاشتقاق لعدم استلزام مشي الهِرْكَوْلَةِ الرَّكْلَ، وعدم الاستلزام المذكور لا يستلزم الاستبعاد؛ إذ لا يجب دوام المشتق منه في الاشتقاق؛ إذ يقال الضاربُ للمنقضي منه الضَّرْب. فإن قلت: دوام المشتق منه شرط في كون المشتق حقيقة على الأصح، والأصل عدم المجاز. قلت: الحقيقة والمجاز أمران حَزَبا الاشتقاق، وانتفاء كل لا يستلزم انتفاء الاشتقاق، وأيضًا لا قائل بأنَّ الضارب ليس مشتقًا حالة انقضاء الضرب، فالحاصل أنَّ انتفاء الركل الدائم لا يستلزم انقضاء كون الهِرْكَوْلَة مشتقًا منه، وإنَّما الأمر الذي يستلزم الاستبعاد هو القول ببناء الهِفْعَوْل المعدوم نظيره)[٤].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٧٨، وينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٣٥).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٩/٦، ولسان العرب «هركل»: ٦٩٥/١١، وتاج العروس «هركل»: ١٣٠/٣١.

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ٦٣٨/٢.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٠/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولو اكتفى ركن الدين بقوله: (لأنَّه خلاف الظاهر مع عدم الحاجة إليه لمجيء مثل قِرْطَعْبٍ) لكان أسدّ من استبعاده لهذا الاشتقاق، بأنَّ الهركولة قد تمشي من غير ركل، وعدم مشيتها تلك المشية لا يمنع من ذلك.

وقد نُسِبَ هذا الرأي القائل بأنَّ الهاء زائدة إلى الخليل، جاء في المنصف: (وقد حكي عن الخليل أنَّه كان يقول: إنَّ الهاء في هركولة زائدة؛ لأنَّها تركل في مشيها وهي في هذا القول هِفْعَوْلَة)[١].

وجاء كذلك في سر الصناعة: (وذهب الخليل فيما حكى عنه أبو الحسن إلى أنَّ هِرْكَوْلَة: هِفْعَوْلَة، وأنَّ الهاء زائدة، قال: لأنَّها التي تَرْكُلُ في مشيتها)[٢].

ولكن ما في كتاب العين يخالف هذا المحكي؛ إذ إنَّ الخليل جعل الهِرْكَوْلَة مشتقة من مادة «هَرْكَلَ» لا من «رَكَلَ»[٣]، وفي هذا دليل واضح على أنَّه عَدَّ الهاء في هركولة أصلية لا زائدة. ولعلَّ هذا القول لأبي الحسن الأخفش نفسه، والدليل على ذلك أنه يرى زيادة الهاء في أول الكلمة كهِجْرَع للطويل[٤]، وهِبْلَع للأكول[٥]. وأنَّ السري الرَّفَّاء[٦] الذي توفي قبل ابن جني ذكر قولاً ما نصه: (وأبو الحسن الأخفش يقول فيه[٧] شيئًا ليس هذا موضعه، وفي هِرْكَوْلَة)[٨].

---

(١) المنصف: ٥٤.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/٢٢٠.

(٣) ينظر: العين: ٤/١١٣.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٢٢٠، والممتع: ١/٢١٩، وتاج العروس «هجرع»: ٢٢/٣٨٣.

(٥) ينظر: المصادر نفسها: ٢/٢٢٠، ١/٢١٩، ٢٢/٣٨٣.

(٦) أبو الحسن السري بن أحمد الكندي الموصلي، الشاعر المشهور، ولد بمدينة الموصل، لقب بالرفاء؛ لأنه كان يرفأ الثياب، توفي سنة ٣٦٢هـ. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/٣٥٩، وشذرات الذهب: ٤/٣٨١، وهدية العارفين: ١/٣٨٣.

(٧) أي: في هِبْلَع.

(٨) المحب والمحبوب: ١/١٠٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ومهما يكن من شيء، فإنَّ هناك من علماء العربية من قوّى هذا المذهب القائل بزيادة الهاء في نحو: «هِرْكَوْلَة»، وإن كانت خارجة عن نظائرها كابن جني[١] وابن يعيش[٢]، إذ قال ابن جني بعد أن ذكر رأي العلماء فيها: (ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن، والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثلاثة[٣] بأسًا، ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضي به ولا يلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإنَّ سبيلك إذا صحت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بها، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضد مذهبه، ألا ترى أنَّهم قضوا بزيادة اللام في «ذلك» و«هنالك» و«عَبْدَلٍ» وإن لم تكثر نظائر هذا، فكذلك يقضي بزيادة الهاء في «هِجْرَع» و«هِبْلَع» و«هِرْكَوْلَة» و«أُمَّهات» لقيام الدلالة. ولعمري إن كثرة النظير مما يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقِسْه)[٤].

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب فيما تعدد فيه الزائد الغالب زيادته مع فقد الاشتقاق: (**فَإِنْ تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيْهَا أَوْ فِيْهِمَا، كَحَبَنْطًى**)[٥].

يقول ركن الدين: (فإن تعدد الحرف الغالب عليه زيادته في ذلك المحلّ، مع ثلاثة أصول فيما لم يكن اشتقاق ولا خروج عن أصله ولا بزنة أخرى له، حكم بزيادة تلك الحروف المتعددة في محالِّها إن كانت اثنتين[٦]، كما في مُقْعَنْسِسٍ –

---

(١) ينظر: المنصف: ٥٥، وسر صناعة الإعراب: ٢٢٢/٢.

(٢) شرح المفصل: ٥/١٠، وشرح الملوكي: ٢٠٥.

(٣) والأسماء الثلاثة هي: هِجْرَع، وهِبْلَع، وهِرْكَوْلَة.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٢٢/٢.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٧٨، ٧٩.

(٦) ولعل الصواب يكون: (إن كانت ثلاثًا)؛ لأن الحروف الزائدة هي: الميم، والنون والسين الأخيرة، ولم يشر إلى ذلك محقق شرح ركن الدين. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٦٩٣/٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهو الشديد[١]- وفي محالِّها إن كانت اثنتين، كحَبَنْطى، يحكم بزيادة الميم والنون والسين الأخيرة في مُقْعَنْسِس، وبزيادة النون والألف في حَبَنْطَى)[٢].

يتجلى لنا من هذين النصين أن ابن الحاجب لم يذكر مثالاً لقوله: (أو فيها)، بل ذكر مثالاً لقوله: (أو فيهما)، وهو حَبَنْطَى[٣]، فاستدرك عليه ركن الدين وجاء بلفظ مُقْعَنْسِسٍ لمثال قوله: (أو فيها)، مما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو خطأ؛ إذ الغرض فقدان الاشتقاق، وهو في ذلك واضح؛ لأنَّه اسم الفاعل من الاقْعِنْسَاس)[٤].

جاء في شرح الشافية لابن الحاجب: (فإن لم يكن اشتقاق ولا خروج عن الأصول بنفسه، ولا بزنة أخرى له، ولم تكن غلبة مخصوصة تدلُّ على الزيادة مما ذكرناه فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحَبَنْطَى يحكم بزيادة النون والياء[٥] جميعًا؛ لأنَّ كل واحدة منهما غالبة في محلها في الزيادة مع ثلاثة أصول فوجب الحكم بزيادتهما)[٦].

فيتضح من هذا النص أنْ لا يكون هناك اشتقاق، وهذا ما يؤيد صحة اعتراض اليزدي على ركن الدين، إذ إنَّ لفظ «مُقْعَنْسِس» الزائد فيه معلوم بالاشتقاق؛ لأنَّه اسم فاعل من لفظ الاقْعِنْسَاس، يقال: اقْعَنْسَسَ الرجلُ اقْعِنْسَاسًا فهو مُقْعَنْسِسٌ.

---

(١) وقيل: هو المتأخر أيضًا. ينظر: تهذيب اللغة: ١٢٥/١، والصحاح «قعس»: ٩٦٤/٣، ولسان العرب «قعس»: ١٧٨/٦.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٦٣٩/٢.

(٣) الحَبَنْطى: القصير البطين، أو العظيم البطن، أو الممتلئ غيضًا أو بطنة. ينظر: جمهرة اللغة: ٤٨/١، والصحاح «حبط»: ١١١٨/٣، ولسان العرب «حبط»: ٢٨١/٧.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٢/٢.

(٥) يبدو أن ههنا تحريفًا، ولعل الصواب يكون: «والألف»؛ لأن الزائد في «حبنطًى» النون والألف، لا الياء.

(٦) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٣٥).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم يقتصر اعتراضه على ركن الدين فقط، بل اعترض كذلك على ابن الحاجب فيما مثل به، والجاربردي، إذ قال: (ولقائل أن يقول: كون حَبَنْطًى فَعَنْلًى، معلوم بالاشتقاق، والمفروض فقدانه، فلا يستقيم، قال سيبويه[١]: وحَبَنْطًى؛ لأنَّه من حَبِطَ، أي: نونه زائدة... وأورد آخر[٢]: اهْجِيْرَى للعادة[٣]، وقال[٤]: «قيل سمي بذلك؛ لأنّه يهجر إليها»، فتعرض للاشتقاق، والكلام فيما هو مفقود فيه)[٥].

وقد استدل اليزدي على اشتقاق «حَبَنْطًى» بقول سيبويه المار ذكره آنفًا، ولكني لم أقف عليه في الكتاب، ويبدو لي أنَّه فهم ذلك من أقواله ونقله بالمعنى، فمن ذلك قوله: (وتلحق خامسة مع زيادة غيرها لغير التأنيث، ولا تلحق خامسة في بنات الثلاثة إلا مع غيرها من الزوائد؛ لأنَّ بنات الثلاثة لا تصير عدة الحروف أربعة إلا بالزيادة، لأنَّك تريد أن تجاوز الأصل، فيكون الحرف على «فَعَنْلى» في الاسم والصفة، فالاسم نحو: القَرَنْبَى[٦]، والعَلَنْدَى[٧]، والوصف: الحَبَنْطَى)[٨].

---

(١) لم أقف على هكذا نص في الكتاب.

(٢) وهو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٢٣٢.

(٣) جاء في الصحاح «هجر»: ٨٥٢/٢ (والهِجِّيْرُ، مثال الفِسِّيق، الدأب والعادة. وكذلك الهِجِّيرى والإهْجيري. يقال: ما زال ذاك هِجِّيراه، وإهْجيراه، وإجْرِيَّاه، أي: عادته ودأبه).

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٢.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٢/٢.

(٦) القرنبى مقصور: دويبة طويلة القوائم شبيهة الخنفساء، أو أعظم منه شيئًا. ينظر: العين: ٢٦٤/٥، والصحاح «قرب»: ٢٠٠/١، ولسان العرب «قرنب»: ٦٧١/١.

(٧) العلندى: البعير الضخم الشديد، وكذلك الفرس، وقيل: هو الغليظ من كل شيء، وقيل: هو ضرب من شجر الرمل يهيج له دخان شديد. ينظر: العين: ٤١/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٧/٢، ولسان العرب «علد»: ٣٠١/٣.

(٨) الكتاب: ٢٦٠/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فالملاحظ أن سيبويه جعل النون والألف في حَبَنْطًى زائدتين للإلحاق بـ«سَفَرْجَل» فلم يبق منه إلا «حَبِطَ»، ولو استدل اليزدي بكلام المازني، لكان أوضح، إذ قال: (ومثل ذلك: حَبَنْطًى، ودَلَنْظًى[١]، وسَرَنْدًى[٢]، النون والألف زائدتان، لأنَّك تقول: حَبِطَ بطنه، ودَلَظَهُ بيده، وسَرَدَهُ، فهذا من الثلاثة، وقد ألحق بالخمسة)[٣].

فتلاحظ أنَّه أبان عن هذه الحروف الزوائد بالاشتقاق.

وأما ما ذكره الجاربردي مثالا لقول ابن الحاجب: (أو فيها)، فلا يستقيم؛ إذ إنَّ كون «إهْجِيْرَى» «إفْعِيْلَى»[٤] معلوم بالاشتقاق. جاء في كتاب العين: (رأيته يَهْجُر هَجْرًا وهِجِّيْرَى وإجِّيْرَى لغة وإهْجِيْرَى لغة فيه)[٥]. وجاء في المحكم أيضًا: (وهَجَرَ في نومه ومرضه يَهْجُر هَجْرًا وهِجِّيْرَى وإهْجِيْرَى: هَذَى)[٦]، وغيرها من كتب اللغة[٧].

ثم أورد اليزدي –بعد أن اعترض على ابن الحاجب، وركن الدين، والجاربردي– أمثلة عدم فيها الاشتقاق، إذ قال: (والمثال الجامع للوصفين قولهم:

---

(١) الدلنظى: السمين، وقيل: الضخم الغليظ المناكب، وقيل: الشديد الصلب. ينظر: الصحاح «دلظ»: ١١٧٣/٣، ولسان العرب «دلظ»: ٤٤٤/٧، وتاج العروس «دلظ»: ٢٢٨/٢.

(٢) السرندى: الجريء من الرجال، وقيل: الشديد. ينظر: العين: ٣٤٠/٧، ولسان العرب «سرد»: ٢١٢/٣، وتاج العروس «سرد»: ١٨٧/٨.

(٣) المنصف: ٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٥) العين: ٣٨٧/٣.

(٦) المحكم والمحيط الأعظم: ١٥٧/٤.

(٧) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٦٩/١، وتهذيب اللغة: ٣٠/٦، والمخصص: ٤٩٦/١، ولسان العرب «هجر»: ٢٥٣/٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قَرْنُوَةٌ[١]، موازن تَرْقُوَةٍ، لضرب من النبت، نصَّ في الكتاب[٢] أن لا اشتقاق لـه، وقولهم: بَرَهْرَهَةٌ للجارية البيضاء. من الكتاب أيضًا عقيب ذكرها وذكر أخواتها مع ذكر اشتقاق بعض أخواتها وترك اشتقاقها[٣]: «إذا رأيت الحرفين قد ضعفا فاجعل الاثنين منهما زائدين ولا تَكَلَّفَنَّ أن تطلب ما اشتق بلا تضعيف فيه»، هذا تحقيق فقدان الاشتقاق، أما غلبة الزيادة فتحقيقها أنَّ الواو قبل التاء في آخر الكلمة غالبة كقَلَنْسُوَةٍ، وهذا ظاهر، وأمر التاء أظهر)[٤].

ولم يكن اليزدي أول من ذكر أمثلة لقول ابن الحاجب «بالزيادة فيها»، بل سبقه في ذلك الرضي، غير أنَّه ذكر حَبَنْطًى متابعًا في ذلك ابن الحاجب، ولم يعترض عليه، إذ قال: (قوله: «بالزيادة فيها»، أي: في الغوالب، كما في قَيْقَبَان[٥]، وسَيْسَبَان[٦]. قوله: «أو فيهما»، أي: الغالبين، كما في حَبَنْطَى، وقد عرفت زيادة

---

(١) القرنوة: هي حشيشة، وقيل هي عشبة يضرب ورقها إلى الحمرة، وقيل: خضراء غبراء على ساق، لها ورق كالسنبلة، وقيل: عشبة يطول ورقها كورق الحندقوقا، وهذه العشبة تتخذ في دباغة الجلود. ينظر: كتاب النبات: ١٠٧/٣، والمعتمد في الأدوية: ٢٨١، ولسان العرب «قرن»: ٣٤٠/١٣.

(٢) جاء في الكتاب: ٣١٥/٤ (وأما قَرْنُوَة فهي بمنزلة ما اشتققت مما ذهبت فيه الواو نحو: خِرْوَع فِعْوَل؛ لأنه من التخرع والضعف؛ لأنَّه ليس في الكلام على مثال: قَحْطُبَة، فالواو والياء بمنزلة أختهما).

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٧/٤-٣٢٨.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٣/٢.

(٥) القيقبان: وهو خشب تتخذ منه السروج. ينظر: الصحاح «ققب»: ٢٠٤/١، ولسان العرب «ققب»: ٦٨٥/١، وتاج العروس «ققب»: ٦٧/٤.

(٦) السيسبان: شجر ينبت من حبة ويطول ولا يبقى على الشتاء، ورقه كورق الدفلى، حسن ثمره، نحو خرائط السمسم إلا أنها أدق، وقيل: هو نوع من العنب. ينظر: شمس العلوم: ٣٠٧٠/٥، ولسان العرب «سبسب»: ٤٦٠/١، وتاج العروس «سبسب»: ٥٨/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النون والألف فيه بالاشتقاق أيضًا؛ لأنَّه العظيم البطن، من حَبِطَتِ الماشيةُ حَبَطًا، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذُّرَقِ[١])[٢].

مع أنَّه ذكر قبل هذا الكلام ما نصه: (اعلم أنَّ الحرف الغالب زيادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق)[٣]، فنلاحظ أنَّه ذكر عدم الاشتقاق مع تعدد الغالب زيادته، فكان عليه أن يعترض على ابن الحاجب؛ لأنَّ المفروض فيما هو مفقود فيه.

أما بقية شراح الشافية، فمنهم من تابع ابن الحاجب ولم يذكر سوى حَبَنْطًى[٤]، ومنهم من تابع الجاربردي[٥] ومنهم من تابع الرضي[٦]، وعندي أنَّ ما ذكره اليزدي هو الصحيح.

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في الإمالة: **(وَلا تؤثِّرُ الكَسْرَةُ فِي المُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ، وَنَحْو: مِنْ بَابِه، ومَالِهِ، والكِبَا[٧] شَاذٌّ، كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا[٨]، وبَابٌ، ومَالٌ، والحَجَّاجُ، والنَّاسُ، لِغَيْرِ سَبَبٍ. وَأَمَّا إِمَالَةُ الرِّبَا فَلأَجْلِ الرَّاءِ)**[٩].

---

(١) الذُّرَق: النبتة التي تسمى الحَنْدَقُوق. ينظر: العين: ١٣٣/٥، وديوان الأدب: ٢٥٤/١، والصحاح «ذرق»: ١٤٧٨/٤، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ٢٩٤.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣٩١/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٨٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٥٩، وشرح الشافية للنظام: ٢٢٢.

(٥) ينظر: الكفاية في النحو: ٤٠٠، والمناهج الكافية: ١٥٩، وشرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٤١، وكفاية المفرطين: ١٦٨.

(٦) ينظر: المناهل الصافية: ١٥٧/٢.

(٧) الكِبَا: بالكسر والقصر: الكناسة والتراب الذي يكنس من البيت. ينظر: المقصور والممدود للوشاء: ٤٨، وتهذيب اللغة: ٢١٧/١٠، ولسان العرب «كبو»: ٢١٣/١٥، وتاج العروس «كبو»: ٣٧٣/٣٩.

(٨) المَكَا بالفتح والقصر: جحر الثعلب ومجثم الأرنب. ينظر: العين: ٤١٩/٥، والمقصور والممدود للقالي: ١١٧، والصحاح «مكا»: ٢٤٩٦/٦، وتاج العروس «مكو»: ٥٥١/٣٩.

(٩) الشافية في علم التصريف: ٨٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول ركن الدين: (ولا تؤثِّرُ الكسرة الواقعة بعد ألف منقلبة عن واو، نحو: من بابِهِ، ومالِهِ، ومن بابٍ، ومالٍ؛ لضعف هذا السبب وهو الكسرة، لكون الألف منقلبة عن واو، ولا ترجع إلى الياء بحال)[١].

اعترض اليزدي على قوله هذا؛ وذلك لأنَّه جعل الكسرة التي لا تؤثِّرُ في جواز إمالة الألف المنقلبة عن واو بعدها، إذ قال: (ومن الشارحين من جعل الكسرة في قوله: «ولا تؤثِّرُ الكسرة» الواقعة بعد المنقلبة عن الواو، ولم يجرها على الإطلاق، وهو ليس بسديد؛ لأمرين: أحدهما: أنَّه يستلزم أن تكون إمالة الكِبَا قياسية، وظاهر أنَّ المصنف حكم بشذوذها[٢].

والثاني: أنَّه يقتضي فساد قوله: «وأما الرِّبا فلأجل الراء»؛ إذ التقدير أنَّ الكسرة التي لا تؤثر هي الواقعة بعد الألف، لا الواقعة قبلها، فتكون حينئذٍ إمالة «الرِّبا» على القياس، فلا يحتاج إلى التأويل؛ لكنه يؤول، فثبت أنَّ الصحيح أن يكون مراد المصنف الإطلاق)[٣].

وإذا رجعنا إلى شرح ابن الحاجب لشافيته يتضح لنا أنَّه لم يقيد الكسرة بعد المنقلبة عن الواو، إذ قال: (ولا يؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو، لضعف هذا السبب عما هو عن واو ولا تُرْجِعُ إلى الياء بحال، فإمالتهم الكِبَا ومن بابه، ومالِه شاذ، كما شذ العَشَا، والمَكَا، والحَجَّاج، والنَّاس، وباب، ومال، في الرفع بغير سبب، وأمَّا إمالتهم الرِّبَا؛ فلأجل الراء، وكون الكسرة عليها ككسرتين)[٤].

فالملاحظ أنَّ الكسرة لا تؤثر في إمالة الألف المنقلبة عن الواو سواء أكانت قبلها أم بعدها، فلا تمال إذا كانت كذلك، أما إمالتهم نحو: من بابِهِ، ومالِهِ والكِبَا، فشاذٌ؛ لأنَّها من ذوات الواو فلا تمال، ولا تؤثر في إمالتها الكسرة، فلذلك كانت

---

(١) شرح الشافية لركن الدين: ٦٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣٦).

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٧٢١/٢، ٧٢٢.

(٤) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣٦).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إمالتها على خلاف القياس، وكذلك كان قياس «الرِّبا» أن لا تمال؛ لأنَّه من ذوات الواو، لقولهم في التثنية: رِبَوَان، وأجابوا بأنَّ السبب لمّا كان قويًا أثَّر، وهو كون الكسرة على الراء ككسرتين(١). وقد رأيت ابن يعيش يجعل السبب في ذلك أنَّهم قالوا في تثنيتها: رِبَيَان، جعلوه من الياء وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوله(٢).

وقد رأيت من اللغويين من عكس هذا الأمر، فجعل تثنية رِبَا رِبَيَان بالياء على التخفيف، وأصله من الواو؛ وذلك لأنَّ مادة «الرِّبَا» من «ربو» يقال: رَبَا الشيء يَرْبُو رُبُوًّا ورَبْوًا بالفتح ورِبَاءً بالكسر والمد: إذا زَادَ ونَمَا، وإنَّما ثُنِّيَ بالياء؛ للإمالة السائغة فيه من أجل الكسرة(٣). فتثنية رِبَا على رِبَوَان بالواو على الأصل، وقد يقال: رِبَيَان بالياء على التخفيف وأصله الواو.

ولم أر من شراح الشافية(٤) من ذهب إلى ما ذهب إليه ركن الدين، بل كلهم يجرون الكسرة على الإطلاق إلا الرضي، فقد اعترض على القاعدة الصرفية برمتها وهذا أمر آخر غير الذي نحن بصدده، إذ قال: (أقول أظن قوله: «ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن الواو»، وهمًا نشأ له من قول صاحب المفصل: «إن إمالة الكِبَا شاذ»، قال: أي الزمخشري(٥): «أما إمالة الربا فلأجل الراء»، هذا قوله، وقال سيبويه(٦): «ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: والإمالة في هذا أضعف؛ لأن الكسرة لا

---

(١) ينظر: المفصل: ٢٨٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦٤/٩.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٢٧/١٠.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٩، وشرح الشافية لنقره كار: ١٦٦، وشرح الشافية للنظام: ٢٣٥، وشرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٤٦، وكفاية المفرطين: ١٧٥.

(٥) ينظر: المفصل: ٢٨٧، ونصه يقول: (وقد شذ عن القياس قولهم: الحجَّاج والنَّاس ممالين وعن بعض العرب: هذا مالٌ وبابٌ، وقالوا: العَشَا والمكَا والكِبَا وهؤلاء من الواو، وأما قولهم: الرِّبَا فلأجل الراء).

(٦) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تلزم»، فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو، ولو لم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو، لم يقل إنّ الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة؛ لكون الألف عن واو، قال: -أعني سيبويه- إنما يمال مَالٌ إذا كسرت اللام بعدها[١]، فتبين أنّه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها، ولم أر أحدًا فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف)[٢].

وما ذكره الرضي من أنَّه لم يفرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف، ليس بسديد؛ إذ إنَّ الزجاجي ذكر إمالة ما كان منقلبًا عن الياء فقط، ولم يذكر غيره[٣]، وكذا فعل ابن جني[٤]، وكذلك ابن الخباز[٥] إلا أنَّه ذكر ما كان منقلبًا عن الياء والواو، لكن عدَّ ما كان منقلبًا عن الواو إمالته على جهة الشذوذ، إذ قال: (وأما الألف المنقلبة، فلا تخلو من أن تكون عينًا أو لامًا، فإن كانت عينًا أميلت إن كانت منقلبة عن الياء، تقول: في «نابٍ، وعابٍ»: «ناب وعاب»، لقولك: أَنْيَاب، وعُيُوب، وإن كانت من الواو: لم تُمَلْ، وذلك نحو: «بابٍ، ومالٍ»، وقد أميلا على جهة الشذوذ، قالوا: مررت ببابِهِ، وأخذت من مالِهِ)[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٨/٤.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٨/٣.

(٣) ينظر: الجمل في النحو: ٣٩٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٨٢/٢، ٣٨٣.

(٤) ينظر: اللمع: ١٥٧، وشرح اللمع للأصفهاني: ٨١٣.

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور، شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، توفي في الموصل سنة ٦٣٧ أو ٦٣٩هـ، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن معطٍ. تنظر ترجمته في: نكث الهميان: ٧٢، والبلغة: ٧٢، وبغية الوعاة: ٣٠٤/١، والأعلام: ١١٧/١، وهدية العارفين: ٩٥/١.

(٦) توجيه اللمع: ٦٠٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وخلاصة القول إنَّ الكسرة لا تؤثِّر في إمالة الألف المنقلبة عن الواو سواء أكانت قبلها أم بعدها، أمّا الرضي فيرى أنَّه لا فرق في تأثيرها بين الألف المنقلبة عن الواو وبين غيرها، واعتمد على كلام سيبويه.

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الأصلية: **(وَللامِ مَا دُوْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وَلِلرَّاء مِنْهُمَا مَا يَلِيْهِمَا، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا مَا يَلِيْهِمَا)**[١].

يقول ركن الدين: (والظاهر أنَّ ضمير المثنى يعود إلى ما دون أول طرف اللسان وما يحاذيه من أدنى الحنك، أي: وللراء والنون منهما ما يلي ما دون أول طرف اللسان وما يحاذيه. ولم يظهر من بين مخرجيهما فرق على ما ذكر)[٢].

اعترض اليزدي على كلامه هذا، فقال: (وهو غير سديد؛ لإفادة التكرير الفرق، فكأنه قال: وللراء من اللسان وما فوقه ما يلي ما للام من اللسان وما فوقه، وللنون من اللسان وما فوقه ما يلي ما للراء من اللسان وما فوقه)[٣].

وكلام اليزدي سديد؛ لأنَّ ابن الحاجب لو أراد ذلك لما كرر قوله: «منهما ما يليهما» للحرفين؛ إذ لو قال: وللراء والنون منهما ما يليهما لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون، قال الجاربردي: (ولذلك لم يقل المصنف: وللراء والنون منهما ما يليهما، بل أفرد كل واحد بالذكر إشارة إلى أنَّ مخرج الراء أدخل قليلاً من مخرج النون؛ وذلك لانحراف الراء إلى مخرج اللام... وبه يندفع ما ذكر بعض الشارحين من أنَّه لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف)[٤].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ١٢١.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٩١٢/٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٩٨٧/٢.

(٤) شرح الشافية للجاربردي: ٣٣٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتبين لنا من نص الجاربردي أنَّ اليزدي مسبوق بهذا الاعتراض. لكن ابن الحاجب في شرح المفصل ذكر كلامًا يخالف ما قاله في الشافية عندما ذكر الزمخشري مخرج النون والراء بقوله: (وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون)[١]، علق عليه ابن الحاجب قائلاً: (وذكره لمخرج الراء بهذه الصفة مقتصرًا يؤذن بأنَّه قبل النون؛ لأنَّه إذا كان أدخل كان قبل، وإنَّما أراد أنَّ المخرج بعد مخرج النون، وإنَّما يشاركه ذلك لا على أنَّه يستقل به، ألا ترى أنَّك إذا نطقت بالنون والراء ساكنتين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون؟ هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل من مخرج النون، أو من مخرجها، ولكن بتكلف، لا على حسب إجراء ذلك على الطبع المستقيم، والكلام في المخارج إنَّما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف)[٢].

وهذا الذي ذكره الزمخشري، هو مذهب أكثر العلماء، وفي مقدمتهم سيبويه[٣]، خلافًا لقطرب، والجرمي[٤]، والفراء، وابن كيسان، في زعمهم أن اللام والنون والراء من مخرج واحد فقط[٥]، وقد نسب هذا الأمر كذلك إلى ابن دريد[٦]، ولكني رأيت في كتابه جمهرة اللغة ما يخالف هذا الادعاء، ويذهب إلى ما ذهب

---

(١) المفصل: ٣٣٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٧٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والأصول في النحو: ٤٠٠/٣٠، وسر صناعة الإعراب: ٦٠/١، واللباب للعكبري: ٥٣٢، والممتع: ٦٧٠/٢، والارتشاف: ٦/١، ٧، والهمع: ٤٨٨/٣.

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق النحوي، هو مولى جرم بن زبان، وجرم من قبائل اليمن، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط، وأخذ العربية عن يونس بن حبيب، توفي سنة ٢٢٥هـ، في أيام المعتصم، وكانت وفاته في أصفهان. تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ١١٤، ومعجم الأدباء: ١٤٤٢/٤، وإنباه الرواة: ٨٠/٢، ووفيات الأعيان: ٤٨٥/٢، والبلغة: ١٥٥.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/١، ٥، والهمع: ٤٨٨/٣، ٤٩٠.

(٦) ينظر: المصدران أنفسهما: ٥٤/١، ٤٨٨/٣، ٤٩٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إليه الجمهور، إذ قال: (ذكر قوم من النحويين أنَّ هذه التسعة والعشرين حرفًا لها ستة عشر مجرى... ثم النون تحت حافة اللسان اليُمْنَى، واللام قريبة من ذلك، والراء، إلا أنَّ الراء أدخل منه بطرف اللسان في الفم)[١].

ولم أر من شراح الشافية[٢] من ذكر ما ذكره ركن الدين، من أنَّه لم يظهر فرق بين مخرجي الراء والنون على ما ذكره ابن الحاجب.

وهناك ملاحظة مهمة، وهي أنَّ ابن الحاجب جعل المخرج التاسع لحرف الراء في حين جعله سيبويه لحرف النون. وكذلك المخرج العاشر الذي عينه ابن الحاجب لحرف النون في حين نجد سيبويه قد جعله لحرف الراء. ورُبَّما يعود هذا للذوق والطبع في تصنيف الحرف على الملاحظة الذاتية.

وهناك ملاحظة أخرى وهي أنَّ ابن الحاجب في كلامه على مخرج الراء، والنون اقتصر على الوصف المختصر في حين نجد سيبويه توسع فيه، وكان أدق منه في وصف مخرجيهما، إذ قال: (ومن حافة اللسان من أدناه إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنَّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء)[٣].

ولعل السبب في ذلك أنَّ ابن الحاجب لم تكن دراسته للأصوات غاية في ذاتها، بل كانت وسيلة من الوسائل التي توصله إلى دراسة أحكام الحروف من حيث الإدغام والإبدال.

---

(١) جمهرة اللغة: ٤٥/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥٣/٣، وشرح الشافية لنقره كار: ٢٣٧، وشرح الشافية للنظام: ٣٣٨، والمناهج الكافية: ٢٣٧.

(٣) الكتاب: ٤٣٣/٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة الرابعة عشرة:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الفرعية: **(وَمَخْرَجُ المُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ، وَالفَصِيْحُ ثَمَانِيَةٌ: هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ ثَلاثَةٌ، وَالنُّوْنُ الخَفِيَّةُ، نَحْو: عِنْدَك، وَأَلِفُ الإِمَالَةِ، وَلامُ التَّفْخِيمِ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ، وَالسِّيْنُ كَالجِيْمِ، وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّيْنِ، وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ، «وَالظَّاءُ كَالثَّاءِ»[(١)]، وَالفَاءُ كَالبَاءِ[(٢)]، وَالضَّادُ الضَّعِيْفَةُ، وَالكَافُ كَالجِيْمِ، فَمُسْتَهْجَنَةٌ. وَأَمَّا الجِيْمُ كَالكَافِ، وَالجِيْمُ كَالشِّيْنِ فَلا يَتَحَقَّقُ)**[(٣)].

يقول ركن الدين: (اعلم أنَّ المصنف ذكر من المتفرع عن الأصول الذي هو مستحسن ثمانية، ومن المستهجن خمسة، وهما مع الأصول التي هي تسعة وعشرون اثنان وأربعون التي هي رأي سيبويه)[(٤)].

واعترض عليه اليزدي بقوله: (وليس الأمر كذلك، بل قال سيبويه بعد ذكر الباء التي كالفاء[(٥)]: «وهذه التي تممتها ثلاثة وأربعين جيدها، ورديئها أصله التسعة والعشرون»)[(٦)].

---

(١) أشار محقق الشافية إلى أنَّها ساقطة من بعض النسخ، لذا عَدَّ ركن الدين، واليزدي الحروف المستهجنة خمسة. ينظر: الشافية في علم التصريف: ١٢٢، الهامش رقم (٢)، وشرح الشافية لركن الدين: ٩٢٠/٢، ٩٢٢، وشرح الشافية لليزدي: ٩٩٤/٢. أما سيبويه فقد جعلها في الكتاب سبعة. ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.

(٢) في الكتاب: ٤٣٢/٤ (والباء التي كالفاء)، ووافقه في ذلك جمهور النحاة. ينظر: النكت للشنتمري: ٦٨٠/٢، والمفصل: ٣٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/١٠، والممتع: ٦٦٧/٢، والتسهيل: ٨٣، والارتشاف: ٩/١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ١٢٢.

(٤) شرح الشافية لركن الدين: ٩٢٤/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤. ولكن فيه «اثنين» لا «ثلاثة».

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٩٩٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

واعتراض اليزدي على ركن الدين، ليس بمستقيم؛ وذلك لأنَّ سيبويه لم يذكر ذلك، فمن أين له هذا العدد؟ يقول سيبويه: (فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، ... وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتُستَحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعْنَى بها أهل الحجاز، في قولهم: الصّلاة، والزّكاة، والحَيَاة، وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وهذه الحروف التي تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون)[1].

يتجلى لنا من هذا أنَّ سيبويه عد أصل الحروف العربية تسعة وعشرين حرفًا، وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف مستحسنة، وتكون اثنين وأربعين حرفًا بحروف مستهجنة؛ إذ جعل الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف شيئًا واحدًا، وهذا ما أكده السيرافي، إذ قال: (وأما السبعة الأحرف التي هي تتمة الاثنين والأربعين حرفًا، فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف... والجيم التي كالكاف هي كذلك، وهما جميعًا شيء واحد، إلا أنَّ أصل أحدهما الجيم والأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما، والدليل على أنهما شيء واحد أنك إذا عددت ما بعد الخمسة والثلاثين فهو سبعة بِعَدِّهِمَا واحدٌ وثمانية بِعَدِّهِمَا اثنان)[2].

---

(١) الكتاب: ٤/٤٣١، ٤٣٢.

(٢) شرح السيرافي للكتاب: ٥/٣٨٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأكده كذلك الشنتمري[١] بقوله: (ذكر سيبويه التسعة والعشرين حرفًا المعروفة من حروف المعجم، وذكر أنَّها تكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هي فروع، وأصلها من التسع والعشرين، وهي كثيرة مستحسنة. وذكر أنَّها تصير اثنين وأربعين بحروف غير مستحسنة)[٢].

وقال أيضًا: (فأما السبعة غير المستحسنة التي هي تتمة الاثنين والأربعين حرفًا، فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وهي في لغة لأهل اليمن، يقولون في جَمَلٍ: كَمَلٌ، وفي رَجُلٍ: رَكُلٌ، فهي عند أهل المعرفة معيبة مرذولة. والجيم التي كالكاف، وهي كذلك، وهما جميعًا شيء واحد...)[٣].

وليس هذا فحسب، بل هناك أمور أخرى تثبت وتؤكد أنَّ سيبويه لم يذكر هذا العدد الذي ذكره اليزدي، ومن ذلك: أنَّ جميع مطبوعات كتاب سيبويه[٤] لم تذكر الثلاثة والأربعين حرفًا، بل ذكرت الاثنين والأربعين حرفًا، ولم تذكر أنَّ هناك نسخًا أخرى أشارت إليه، فضلاً عن ذلك أني وجدت نسخة للكتاب مكتوبة بخط ابن خروف الإشبيلي[٥]، كتبت سنة ٥٦٢هـ ولم تشر كذلك إلى هذا العدد[٦].

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، ولد في مدينة شنتمرية سنة ٤١٠هـ، ولقب بالأعلم؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقا واسعا، توفي في إشبيلية سنة ٤٧٦هـ، ومن تصانيفه: شرح الجمل في النحو للزجاجي، وشرح أبيات الجمل، وشرح شواهد الكتاب، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢٨٤٨/٦، إنباه الرواة: ٦٥/٤، ٦٧، ووفيات الأعيان: ٨١/٧، ونكث الهميان: ٣٠٠.

(٢) النكت: ٣٧٨/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٦٧٩/٢، ٦٨٠.

(٤) ينظر: طبعة باريس بتحقيق المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ: ٣٥٢/٢، وطبعة بولاق باعتناء محمود مصطفى: ٤٠٤/٢، وطبعة القاهرة مكتبة الخانجي بتحقيق عبد السلام هارون: ٤٣٢/٤، وطبعة بيروت دار الكتب العلمية بتحقيق د. إميل بديع يعقوب: ٥٧٢/٤.

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي، توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩هـ، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٩٦٨/٥، وإنباه الرواة: ١٩٢/٤، ووفيات الأعيان: ٣٣٥، والأعلام: ٣٣٠/٤.

(٦) ينظر: الكتاب، لوحة (١٥٧).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يتجلى لنا من كل هذا أنَّ اليزدي لم يكن مصيبًا في اعتراضه على ركن الدين، وربَّما اعتقد أن الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، حرفان لا حرف واحد، أو اطلع على نسخة فيها هذا الرقم؛ لأنَّ نسخ الكتاب كثيرة جدًا.

وأول من ذكر أن الحروف العربية جيدها ورديئها ثلاثة وعشرون حرفا هو ابن جني(١)، إذ راعى الأصل في الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، فعدهما حرفين، وتبعه على ذلك الزمخشري(٢)، وابن عصفور(٣).

المسألة الخامسة عشرة:

قال ابن الحاجب في الفصل والوصل: **(فَقَدْ وَصَلُوا الحُرُوْفَ وَشِبْهَهَا بِـ«مَا» الحَرْفِيَّة، نَحْو: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾(٤)، وَأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلافِ: إِنَّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وَكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَكَذلِكَ: مِنْ مَا، وعَنْ مَا، فِي الوَجْهَينِ، وَقَدْ تُكْتَبَانِ مُتَّصِلَتَيْنِ مُطْلَقًا؛ لِوُجُوْبِ الإِدْغَامُ)**(٥).

لم يكتف ركن الدين بأمثلة ابن الحاجب، بل ذكر صورا أخرى للوصل، ومن ذلك قوله: (وإذا لقيت ميم «أم» ميمًا من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة، نحو: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾(٦)، ونحو: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾(٧))(٨).

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٩/١.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٣٤.

(٣) ينظر: الممتع: ٦٦٥/٢.

(٤) سورة طه: من الآية ٩٨.

(٥) الشافية في علم التصريف: ١٤٢، ١٤٣.

(٦) سورة الزمر: من الآية ٩.

(٧) سورة الصافات: من الآية ١١، ولكن «أم» في المصحف مفصولة عن «مَنْ» ولم يتنبه محقق الشرح لذلك. ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ١٠١٦/٢ الهامش رقم (٨).

(٨) المصدر نفسه: ١٠١٦/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد اعترض اليزدي على إطلاقه هذا الحكم، فقال: (والإطلاق غير سديد؛ إذ لا يكتب مثلاً: أَعلِمْكَ أَغاثَكَ أم مَالُكَ؟ متصلاً)[١]، وأنا أؤيد ما قاله اليزدي؛ وذلك لأنَّ ثمة آيات في القرآن الكريم جاءت «أم» فيها مفصولة عن «مَنْ» باتفاق كتاب المصاحف[٢]، وعدد آياتها أربع، كقول الله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا﴾[٣]، وقوله عز وجل: ﴿أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿أَهُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَم مَّنۡ خَلَقۡنَآ﴾[٥]، وقوله جل ثناؤه: ﴿أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[٦]، أما بقية الآيات فقد جاءت «أم» فيها متصلة بـ«مَنْ»، وعددها في المصحف إحدى عشرة آية، ومن تلك الآيات على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾[٧]، ولعل هذا الفصل والوصل في الآيات التي أشرنا إليها آنفًا يكون لسر بلاغي وإعجازي في القرآن الكريم. مثال ذلك: قوله تعالى في سورة النساء، من الآية «١٠٩»: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا﴾، فنلاحظ أنَّ المعطوف عليه وهو ﴿فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، أي: فمن يخاصم الله سبحانه وتعالى عنهم يوم القيامة؟ الجواب: لا أحد يجادل عنهم في ذلك اليوم، وإذا رجعنا إلى ما بعد «أم» وهو قوله تعالى: ﴿مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلًا﴾، أي: من يكون حافظًا ومحاميًا من بأس الله وعقابه؟ الجواب:

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ١٠٩٩/٢.

(٢) ينظر: المصاحف: ٢٦١، ٢٦٦.

(٣) سورة النساء: من الآية ١٠٩.

(٤) سورة التوبة: من الآية ١٠٩.

(٥) سورة الصافات، من الآية ١١.

(٦) سورة فصلت: من الآية ٤٠.

(٧) سورة النمل: من الآية ٦٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا أحد يكون عليهم وكيلا، فلا صديق ولا شفيع ولا حميم يتصل بهم يوم القيامة ويجادل عنهم، بل لكل امرئ يومئذٍ شأن يغنيه. لذا قطعت «أم» عن «مَنْ» في رسم المصحف، بما يوافق حال القطع الذي عليه يوم القيامة(١).

وقد علل الزركشي(٢) بغير ذلك بعد أن ذكر الآيات الأربع التي أشرنا إليها آنفًا، إذ قال: (فهذه الأربعة الأحرف «من» فيها تقسَّمُ في الوجود بأنواع مختلفة في الأحكام بخلاف غيرها، مثل: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي﴾(٣)، فهذا موصول؛ لأنَّه من نوع واحد حيث يمشي على صراط مستقيم، وكذا: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾(٤)، لا تفاصيل تحتها في الوجود)(٥).

ومهما يكن من شيء، فلا يجوز لركن الدين إطلاقه لهذا الحكم، وكان عليه أن يفصّل في المسألة، أو أن يقول: إذا لقيت ميم «أم» ميمًا من كلمة أخرى كتبت بميم واحدة غالبًا.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥٩/٤.

(٢) وهو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر المصري الزركشي، ولد في القاهرة سنة ٧٤٥هـ، شافعي المذهب، من شيوخه: جمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقيني، توفي في مصر سنة ٧٩٤هـ، من تصانيفه: البحر المحيط في أصول الفقه، واللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، والنكت على ابن الصلاح. تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ١٣٣/٥، والأعلام: ٦٠/٦، ومعجم المؤلفين: ١٢١/٩.

(٣) سورة الملك: من الآية ٢٢.

(٤) سورة النمل: من الآية ٦١.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ٤٢٤/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المسألة السادسة عشرة:

قال ابن الحاجب في الخط: (**وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ: أَبْنُكَ بَارٌّ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾**[١]، **أَلِف الوَصْلِ**)[٢].

يقول ركن الدين: (اعلم أنَّ في إطلاق ألف الوصل على ألف «اصطفى» و«ابنك» نظرًا)[٣].

اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (وأنا أقول: إن أراد بنظره أنَّ ألفه ليست بألف الوصل، والظاهر هذا، فهو فاسد، وإن أراد غيره فلا أعرفه. والحق أنَّ قضية لفظه تستدعي الفساد)[٤].

وما ذكره اليزدي صحيح؛ وذلك لأنَّ جميع علماء العربية من نحاة، وصرفيين[٥]، يسمون الألف في نحو: ابنك، واصطفى، واستغفر، وافترى، بألف الوصل، جاء في كتاب الجمل: (فإذا وقعت ألف الاستفهام مع ألف الوصل التُقِفَتْ ألف الوصل بألف الاستفهام. تقول من ذلك: أتخذت زيدًا خِلاًّ؟ أصطنعت عمرًا؟ ألا ترى كيف ذهب ألف الاستفهام بألف الوصل؛ لأنَّ ألف الاستفهام أقوى من ألف الوصل)[٦].

---

(١) سورة الصافات: من الآية ١٥٣.

(٢) الشافية في علم التصريف: ١٤٤، ١٤٥.

(٣) شرح الشافية لركن الدين: ١٠٣/٢.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ١١٠٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٤٥/٤، ١٤٨، والمقتضب: ٨٠/١، ٨٥، والأصول في النحو: ٣٦٧/٢، وكتاب الواضح: ١٣٤، وعلل النحو: ٥٥٧، ٥٥٩، واللباب للعكبري: ٤١٦، والهمع: ٥٠٩/٣.

(٦) الجمل في النحو للخليل بن أحمد: ٢٣٢، ٢٣٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وجاء في معاني القرآن: (وليس سائر ألفات الوصل هكذا. قال: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾، وقال: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةُۢ﴾[1]. فهذه الألفات مفتوحة مقطوعة؛ لأنَّها ألف استفهام، وألف الوصل التي كانت في ٱصطفى، وٱفترى، قد ذهبت حين اتصلت الصاد والفاء بهذه الألف التي قبلها للاستفهام)[2].

وجاء كذلك في «عمدة الكتَّاب» ما نصه: (فإن أدخلت على ألف الوصل ألف الاستفهام، لم يجز عند الجميع أن تكتب إلا بألف واحدة، إلا أن الأخرى تسقط في اللفظ، تقول: أبنك قال كذا؟ أسْمُكَ زيد؟ ووقع في كتاب أحمد بن جعفر في هذا غلط قبيح، قال: أابنك قال ذاك؟ أاسمك زيد؟ قال: هذا بألفين. وهذا الذي قاله لا يجوز عند أحد علمته، قال الله تعالى: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ عَلَى ٱلۡبَنِينَ﴾، ولا يجوز: أاصطفى، وكذلك: ﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ﴾[3])[4].

وهذه الألف يطلق عليها أيضًا همزة الوصل[5]، وليس هناك فرق بين التسميتين. ولم أر من سماها بغير هاتين التسميتين، وكان على ركن الدين حين اعترض على ابن الحاجب في تسميتها بألف الوصل أن يذكر هو تسميتها، ولكن بقي ساكتًا من دون أي تعليق.

---

(١) سورة سبأ: من الآية ٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط: ١٧، ١٨.

(٣) سورة مريم: من الآية ٧٨.

(٤) عمدة الكتاب: ١٨٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٦٢/١، والخصائص: ٢٩/١، واللمع في العربية: ١٤٨، واللباب للعكبري: ٤١٤، وتوضيح المقاصد: ١٥٥٠/٣، وشذا العرف: ١٧٩، ١٨٠، وجامع الدروس العربية: ١٥٦، ١٥٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المبحث الثالث:

اعتراضاته على الجاربردي

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في أبنية الاسم الرباعيِّ المجرَّد: (**وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، وزِبْرِجٌ، وبُرْثُنٌ، ودِرْهَمٌ، وقِمَطْرٌ. وَزَادَ الأَخْفَشُ نَحْو: جُخْدَبٍ**)[١].

يقول الجاربردي: (اعلم أنَّ في ثبوت «فِعْلَلٍ» بكسر الفاء وفتح اللام بحثًا؛ لأنَّ دِرْهَمًا معرّبٌ، وهِبْلَعًا إنما يكون رباعيًا إذا قلنا بأصالة الهاء، وإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا)[٢].

وقد اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (ولك أن لا تسلم تعريب دِرْهَمٍ، ولا زيادة هاء هِبْلَع، وعلى تقدير التسليم نقول: «فِعْلَلٌ» محقق لأمرين: أحدهما: عدم انحصار أمثلته فيما ذكرت. من الكتاب[٣]: «يكون على فِعْلَلٍ، فالأسماء نحو: قِلْعَمٍ[٤]، ودِرْهَمٍ، والصفة: هِجْرَعٌ، وهِبْلَعٌ»، الثاني: أن الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقق الملحق نحو: العِثْيَر ههنا، فيكون الملحق به محققًا)[٥].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ١٤.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨٩/٤.

(٤) قلعم: كدرهم، اسم من أسماء الرجال، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤١٤/٢، ولسان العرب «قلعم»: ٤١٢/١٢، والقاموس المحيط: ١١٥١، وتاج العروس «قلعم»: ٢٩٧/٣٣.

(٥) شرح الشافية لليزدي: ١٧٩/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد جاء على وزن «فِعْلَلٍ» ألفاظ أخرى غير التي ذكرها سيبويه، كضِفْدَعٍ، وقِلْفَعٍ[١]، وقِرْطَعٍ[٢]، وقِرْدَعٍ[٣]، وبِرْقَعٍ[٤]، وهِنْدَبٍ[٥]، وخِنْجَرٍ، ولم يتوقف ثبوت وزن «فِعْلَلٍ» فقط على دِرْهَم، وهِبْلَع، وبهذا يندفع قول الجاربردي، وكذلك بحرق[٦] الذي قال: (فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثاني كدِرْهَم، وهو فارسي معرّب، ولم أظفر بغيره اسمًا، قلت: لَعَلَّ منه المِبْرَس والمِرْكَن: اسم لما يخمّر فيه العجين)[٧].

وما ذكر ليس بسديد؛ لوجود غير دِرْهَم، أما ما يخص المِبْرَس، والمِرْكَن، ففيه نظر؛ وذلك لأنِّي لم أقف على لفظ المِبْرَس فيما اطلعت عليها من كتب اللغة والنحو، وأنَّ الميم في المِرْكَن زائدة؛ لأنَّها من مادة «رَكَنَ»[٨].

---

(١) القِلْفَع، بفتح القاف ويقال بكسرها: وهو الطين اليابس المتفلق في الغدران وغيرها. ينظر: جمهرة اللغة: ١١٨٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٤١٢/٢، ولسان العرب «قلفع»: ٢٩٤/٨.

(٢) القِرْطَع، بفتح الطاء ويقال بكسرها: وهو قمل يكون في الإبل. ينظر: جمهرة اللغة: ١١٨٣/٢، ولسان العرب «قرطع»: ٢٧١/٨، وتاج العروس «قرطع»: ٥٣٣/٢١.

(٣) القِرْدَع، بفتح الدال ويقال بكسرها: وهو قمل يكون في الإبل أيضا كقرطع. ينظر: جمهرة اللغة: ١١٨٣/٢، ولسان العرب «قردع»: ٢٧٠/٨، وتاج العروس «قردع»: ٥٣٠/٢١.

(٤) البِرْقَع، بفتح القاف ويقال بكسرها: اسم السماء الرابعة أو السابعة. ينظر: تهذيب اللغة: ١٨٨/٣، ولسان العرب «برقع»: ٩/٨.

(٥) الهِنْدَب والهندبا، والهِنْدَبَاء والهِنْدِبَاء: بقلة من أحرار البقول، طيب الطعم. ينظر: العين: ١٢٦/٤، وتهذيب اللغة: ٢٨٠/٦، ولسان العرب «هندب»: ٧٨٨/١.

(٦) وهو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببحرق، ولد سنة ٨٦٩هـ في حضرموت، وتوفي سنة ٩٣٠هـ، ومن تصانيفه: شرح الملحة للحريري، وعقد الدرر في الإيمان بالقضاء والقدر. تنظر ترجمته في: النور السافر: ١٣٣، وديوان الإسلام: ٢١١/١، ونزهة الخواطر: ٤١٢/٤، والأعلام: ٣١٥/٦.

(٧) فتح الأقفال: ١٣.

(٨) ينظر: العين: ٣٥٤/٥، وجمهرة اللغة: ٧٩٩/٢، ومقاييس اللغة «ركن»: ٣٤٩، ولسان العرب «ركن»: ١٨٦/١٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد أيّد الغزيُّ اليزديَّ في قوله، وإن لم يصرح بذلك؛ لأنَّه نقل ما قاله اليزدي عندما علّق على شرح الجاربردي الذي ذكرناه آنفًا، إذ قال: (وبالجملة فالحق ثبوت فِعْلَل؛ لأنَّ الأظهر أصالة الهاء؛ ولأنَّ الملحق يستدعي ثبوت الملحق به، وقد تحقق الملحق نحو: عِثْيَر)[١].

وهناك مسألة مهمة، وهي أنَّ لفظ دِرْهَم –وإن قيل عنه إنَّه معرّب[٢]– استعمله العرب قديمًا؛ إذ لم يعرفوا غيره، فقد ورد في منظومهم، ومن ذلك على سبيل المثال قول جابر بن حُنَيّ التغلبي[٣]:

وَفي كُلِّ أَسواقِ العِراقِ إِتاوَةٌ

وَفي كُلِّ ما باعَ أَمرُؤٌ مَكسُ دِرهَمِ

وفي كتاب الله سبحانه وتعالى الذي نزل بلسان عربي مبين، ولكن بلفظ الجمع، وهو قوله عز وجل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾[٤]، أما لفظ «هِبْلَعْ» ففيه خلاف بين النحاة، فمنهم من قال بأنَّ الهاء فيه أصلية لا زائدة[٥]، ومنهم من قال بأنَّ الهاء فيه زائدة[٦]، واستدل على ذلك بأنه مشتق من لفظ «البلع»، وقد ذكرت نحوًا من هذا الكلام في مبحث سابق، وعندي أنَّ ما قاله الجاربردي غير سديد؛ لثبوت هذا الوزن، وإن كان ما ورد منه قليلاً، والله أعلم.

---

(١) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٣٤.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ١١٨٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٤٨٣/٤، والمعرب: ١٩٦، ولسان العرب «درهم»: ١٩٩/١٢، والألفاظ الفارسية المعربة: ٦٢.

(٣) ينظر: المفضليات: ٢١١، وكتاب الاختيارين: ٣٣٣، وأساس البلاغة «أتى»: ٢٠/١، ولسان العرب «أتى»: ١٧/١٤.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٨٩/٤، ورسالة الملائكة: ٩٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٩٢/٢.

(٦) وقد نسب هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢٠/٢، والممتع: ١٤٩/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في تعريف المنسوب: (**المَنْسُوبُ، المُلْحَقُ آخِرَهُ يَاءٌ مشدَّدَةٌ لِتَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى المُجَرَّدِ عَنْهَا**)[١].

يقول الجاربردي: (إنَّما قال: ليدلّ إلى آخره ليخرج نحو: كُرْسِيّ)[٢]، وقد اعترض عليه اليزدي قائلاً: (وهو سهو؛ لأنَّه منسوب أصلاً، وهو مثل: كُمَيتٍ، وكُعَيتٍ في التصغير حيث وضع على التصغير، فهذا أيضًا موضوع على النسبة بحسب الأصل، لا بحسب الاستعمال، وشبهوه بالتأنيث اللفظي في نحو: حَمْزَة، وضَرْبَة؛ إذ لياء النسبة شبه خاص بتاء التأنيث. فإن قلت: فلمَ حكمت بأنّ بَخاتِيَّ[٣] ليس منسوبًا؟ قلت: لأنَّه غير منصرف، ولو كان منسوبًا كان منصرفًا)[٤].

وليس في كلام الجاربردي سهو؛ لأنَّ ياء كرسي ليست للنسب؛ لأنَّ ياء النسب إذا حذفتها فإنَّ المنسوب إليه يكون له معنى قائم بنفسه، فمثلاً: هاشميّ إذا حذفنا ياء النسب، قلنا: هَاشِم، فله معنى قائم بنفسه، وكذلك بصريّ، وكوفيّ، وعامريّ، وحسينيّ، لكن كرسيّ إذا حذفنا منه ياء النسب قلنا: كُرْس، فليس له علاقة بكُرْسيّ، جاء في التكملة: (وربَّما لحقت هاتان الياءان لا يُرادُ بهما معنى نسب إلى شيء، وذلك نحو: كُرْسِيّ وعَارِيّة. وقد تلحق الياءان الصفات على هذا الحد، نحو: أَحْمَرَ وأَحْمَرِيّ، ودَوَّارٍ ودَوَّارِيٍّ، فصارت الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو: قَرْيَةٍ، وغُرْفَةٍ، وظُلْمَةٍ، لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لا يراد بالياءين معنى نسب إلى شيء)[٥].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٣٧.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٩٩.

(٣) بخاتي: جمع بختي. وهي الإبل الخراسانية، وهو غير مصروف؛ لأنه بزنة جمع الجمع. ينظر: الصحاح «بخت»: ٢٤٣/١، ولسان العرب «بخت»: ٩/٢، وتاج العروس «بخت»: ٤٣٧/٤.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٣٥٠/١.

(٥) التكملة: ٢٥٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم يكن الجاربردي أول شارح قال بهذا، بل سبقه الرضي، إذ قال: (قوله: «على نسبته إلى المجرد عنها» يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة، كرومـيّ ورُومٍ، وزنجيّ وزنجٍ، وما لحقت آخره للمبالغة كأَحْمَرِيّ، ودوّاريّ، وما لحقتـه لا لمعنى كبَرْدِيّ، وكُرْسِيّ، فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا ليائها: إنَّها يـاء النسبة، كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة، ولعلّامة وهي فيه للمبالغة، ولغرفـة ولا معنى لتائها: إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث؛ وذلك لجريها مجـرى التأنيـث الحقيقي في أشياء، كتأنيث ما أسند إليها، وكصيرورتها غير منصرفة، في نحـو: طلحة، وانقلاب تائها في الوقف هاء)[١]. وتبعه على ذلك عدد من شراح الـشافية، كنقره كار[٢]، والنظام[٣]، وزكريا الأنصاري[٤]، والفتني[٥]، وابن الغياث[٦].

أما عصام الدين، فقد ذكر نحوًا مما قاله الرضي، غير أنَّه رأى جواز جعل جميع الأسماء التي وردت قبل قليل داخلة في المنسوب، فقال: (قوله: ليدل إلـخ، بإخراج نحو: روميّ؛ لأن إلحاق الياء فيه للوحدة، ونحو: أَحْمَـرِيّ، فإنَّهـا فيـه للمبالغة في الحمرة، ونحو: كُرْسِيّ، فإنّه ليس الياء فيه لمعنى، وإنَّما هي صـورة نسبة. والحق جعل الجميع داخلاً في المنسوب؛ لاشتراك الأحكام بين الكل... بـأن تقول: رُوْمِيّ للنسبة إلى الجنس، شاع في نسبة الفرد إليه، فتبادر منـه الوحـدة، وأحْمَرِيّ لإرادة المنسوب إلى الأحمر، وهو الحمرة، فكأنه قيل للأحمر: حمرة ما، فأفاد المبالغة، والكرسي للنسبة تقديرًا)[٧].

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٤/٢، ٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ٦٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية للنظام: ١٠٧.

(٤) ينظر: المناهج الكافية: ٦٦.

(٥) ينظر: كفاية المفرطين: ٧٣.

(٦) ينظر: المناهل الصافية: ١٢٧/١.

(٧) شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ٦٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وما قاله صحيح، لكن لفظ الكرسيّ ليس بنسب؛ إلا أنَّ صورته صورة النسب، فلا يُعَدُّ من المنسوب، بل لفظ وضع لما يجلس عليه.

المسألة الثالثة:

قال الجاربردي في النسب إلى «ذات»: (**تَقُوْلُ فِي ذَاتِ مَالٍ: ذَوَوِيّ؛ لأَنَّكَ تَحْذِفُ التَّأنِيْثَ وَتَرُدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ «ذَوَى» كعَصَا، فَتَقُوْلُ: ذَوَوِيّ كعَصَوِيّ، وَقَوْلُهُمْ: ذَاتِيٌّ خَطَأٌ**)[١].

وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن الحاجب لا في المتن ولا في شرحه، بل هو استطراد من الجاربردي في شرحه، وقد اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (وهو غلط، وقد اشتبه عليه «ذات» التي هي مؤنث ذَا، والذات بمعنى نفس الشيء)[٢].

إذا نظرنا إلى كلمة «ذات» وجدناها مؤنث «ذو» معناها صاحبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾[٣]، وقوله عز وجل: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[٤]، وأصل «ذو» «ذَوَيَ» على وزن «فَعَلَ»، بدليل قوله تعالى ﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[٦]، وهذا ينبئ أنَّ الاسم ثلاثي ولامه ياء، انقلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت اللام كما حذفت من يَدٍ، ودَمٍ، فبقي «ذو» في قولك: «ذو مال»، والإضافة لازمة له. فلو سميت رجلاً ذُوْ، لقلت: هذا ذَوَيٌّ قد جاء، فترد ما حذف؛ لأنَّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنَّ التنوين يذهبه فيبقى على حرف واحد، ولو نسبت إليه

(١) شرح الشافية للجاربردي: ١٢٣.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٣٩٥/١.

(٣) سورة الحج، من الآية ٢.

(٤) سورة النمل، من الآية ٦٠.

(٥) سورة سبأ، من الآية ١٦.

(٦) سورة الرحمن، الآية ٤٨.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قلت: ذَوَوِيٌّ موازن عَصَوِيّ، وكذلك إذا نسبت إلى ذات؛ لأنَّ التاء تحذف عند النسب فكأنك أضفت إلى ذي فرددت الواو[١]، قال سيبويه: (وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال، فإنك تقول: ذَوَوِيٌّ، كأنك أضفت على ذوًا. وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسمًا، رُدَّ إلى أصله؛ لأنَّ أصله: فَعَلٌ، يدلّك على ذلك قولهم: ذَوَاتا، فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافًا قَطُّ)[٢]، وقال أيضًا: (وكذلك الإضافة إلى ذاه[٣]: ذَوَوِيٌّ؛ لأنَّك إذا أضفت حذفت الهاء، فكأنَّك تضيف إلى ذي، إلا أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة، كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فالأصل أولى به)[٤].

فينبغي إذن أن يقال عند النسب إلى ذَات: ذَوَوِيّ، ويكون قولهم: ذاتيّ خطأ، هذا حاصل ما قاله عدد من علماء العربية، كأبي علي الفارسي[٥]، وابن سيده[٦]، وعبد اللطيف البغدادي[٧]، وابن هشام الأنصاري[٨]، والزَّبيدي[٩]، قال أبو علي

---

(١) ينظر: الصحاح «ذا»: ٢٥٥١/٥، ٢٥٥٢.

(٢) الكتاب: ٣٦٦/٣، ٣٦٧.

(٣) يريد: ذات. ورُبَّما كتبت التاء هاءً للوقف. جاء في كتاب العين: ٢٠٧/٨ ما نصه: (والأنثى ذات، ويجمع ذوات مال، فإذا وقفت على ذات، فمنهم من يرد التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس، ومنهم من يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف؛ لكثرة ما جرت على اللسان).

(٤) الكتاب: ٣٦٧/٣.

(٥) ينظر: التكملة: ٢٥٢.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩٢/١٠.

(٧) ينظر: ذيل الفصيح: ٢٤. وهو أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي، البغدادي المولد والدار، الموصلي الأصل، الشافعي النحوي اللغوي الطبيب الفيلسوف المعروف بابن اللباد، ولد ببغداد سنة ٥٥٧هـ، قرأ العربية على عبد الرحمن الأنباري، توفي ببغداد سنة ٦٢٩هـ، من مصنفاته: كتاب غريب الحديث، وشرح بانت سعاد، وشرح مقدمة ابن بابشاذ. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٥٧١/٤، وإنباه الرواة: ١٩٣/٢، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء: ٦٨٣، والأعلام: ٦١/٤.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٢.

(٩) ينظر: تاج العروس «ذو»: ٤٣١/٤٠.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الفارسي: (تقول في النسب إلى ذاتٍ: ذَوَوِيٌّ، وكذلك النسب إلى مذكره، وذاتيٌّ خطأ)[١]، وقال ابن سيده: (قولهم: اللهم أصلح ذات البين، أي: أصلح الحال التي بها يجتمع المسلمون، والإضافة إليها ذَوَوِيّ، ولا يجوز في ذاتٍ: ذاتيّ؛ لأنَّ ياء النسب مُعَاقِبَةٌ لهاء التأنيث)[٢]. وأجاب بعض العلماء بأنَّ هذا إنَّما يقال عند النسبة إلى «ذات» التي بمعنى صاحبة، ولكن الحال غير ذلك فيما إذا قطعت عن هذا المعنى، أي: عن معنى الوصفية، واستعملت بمعنى نَفْسِ الشّيء، صح النسب إليها على لفظها من غير تغيير، فتقول: عيبٌ ذاتيٌّ، بمعنى جِبِلِّيٍّ وخِلْقِيٍّ؛ وذلك لأن استعمالها بهذا المعنى صار عُرْفًا مشهورًا، حتى قال الناس: ذاتٌ متميزةٌ، وذاتٌ مُحْدَثَةٌ[٣].

وعندي أنَّ الجاربردي لم يكن على غلطٍ؛ لأنَّه نظر إلى الأصل؛ ولأن هذه الكلمة مخالفة للوضع العربي؛ لأنَّ النسبة إلى ذات: ذَوَوِيّ، ولكن هذا الاستعمال هو الذي شاع، وانتشر عند العلماء منذ القرن الثاني الهجري وحتى يومنا هذا.

ومن الذين استعملها ابن المقفع[٤] في كتابه «الأدب الصغير»، عند قوله: (العَقْلُ الذّاتِيُّ غَيْرُ الصَّنِيعِ كالأَرْضِ الطَّيِّبَةِ الخَرَابِ)[٥]، ولعلهم يستعملونها ليفرقوا بين هذه الكلمة وبين كلمة «ذَوَوِيّ» المنسوب إلى «ذات» بمعنى الصاحبة، أو لكي لا تلتبس صيغة المذكر بالمؤنث. وقد أفرط المعاصرون في استعمال كلمة «ذاتي» وأدخلوها في عدة تعبيرات، ومنها: دافع ذاتيّ، وتفكير ذاتيّ، ونقد ذاتيّ، وحكم

---

(١) التكملة: ٢٥٢.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: ٩٢/١٠.

(٣) ينظر: المصباح المنير «ذوي»: ٢١١/١.

(٤) هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفصحاء، أصله من الفرس، ولد في العراق مجوسيًا، وأسلم على يد عيسى بن علي عم السفاح، قتل في البصرة سنة ١٤٢هـ، من تصانيفه: الدرة اليتيمة، والأدب الكبير، وكليلة ودمنة. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١٥١/٢، وتاريخ الإسلام: ٩١٠/٣، ولسان الميزان: ٢١/٥، والأعلام: ١٤٠/٤.

(٥) الأدب الصغير: ٤٧.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ذاتيّ، وعيب ذاتيّ، وسيرة ذاتيّة، وتمويل ذاتيّ، والذاتيّة والموضوعيّة، واكتفاء ذاتيّ، وعنصر ذاتيّ، وجوّ ذاتيّ، وزمن ذاتيّ، ومنهج ذاتيّ، وهلم جرًا.

وقد تابع الساكناني اليزديَّ في قوله السابق، إذ قال: (قال الشارحون: ذاتيٌّ خطأ، والقياس ذَوَوِيٌّ، وهذا غلط منهم؛ إذ التاء عوض عن اللام كأخت وبنت[١]، فلا وجه للحكم بالخطأ)[٢].

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في النسب إلى ما آخره ياء معتل ما قبلها: **(وَبَابُ طَيٍّ، وَحَيٍّ تُرَدُّ الأُوْلَى إِلَى أَصْلِهَا، وتُفْتَحُ، فَتَقُولُ: طَوَوِيٌّ، وحَيَوِيٌّ، بِخِلافِ دَوِّيٍّ[٣]، وكُوِّيٍّ[٤])**[٥].

استدرك الجاربردي على ابن الحاجب عدم ذكره النسب إلى ما آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمَغْزُوٍّ، فقال: (ولم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة، كمَغْزُوٍّ، والظاهر أنَّ النسبة إليه مَغْزُوِّيٌّ، ولم أر له نقلاً)[٦].

---

(١) هذا على رأي يونس بن حبيب، إذ قال في النسبة إلى أخت وبنت: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ بإبقاء التاء؛ لكونها عوضًا عن اللام المحذوفة، أما الخليل فيجعلها في النسب كأخ وابن، فيقال فيهما: أخويّ وبنويّ، على حذف تاء أخت وبت. ينظر: الكتاب: ٣/٣٦٠، ٣٦١، والأصول في النحو: ٣/٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٥٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/٦٩.

(٢) الكافية في النحو، لوحة (٥٢).

(٣) دَوِّيٌّ منسوب إلى دَوٍّ، والدَّوُّ: القفر من الأرض، أو المستوية من الأرض، أو الفلاة الواسعة، أو المفازة. ينظر: جمهرة اللغة: ١/١١٥، والصحاح «دوى»: ٦/٢٣٤٣، ولسان العرب «دوا»: ١٤/٢٧٦.

(٤) كُوِّيٌّ، منسوب إلى كُوَّة، والكوة: الخرق في الجدار يدخل منه الهواء والضوء، أو المشكاة بلغة الحبشة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧/٧٥، والمصباح المنير: ٢/٥٤٥، وتاج العروس «كوو»: ٣٩/٤٢٤.

(٥) الشافية في علم التصريف: ٤٠.

(٦) شرح الشافية للجاربردي: ١١٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي عليه، واستدل بذلك بقول سيبويه، إذ قال: (وأقول: قال سيبويه[١]: «وقالوا في مَغْزُوٍّ: مَغْزُوِّيٌّ»، ثم أقول: لا حاجة إليه؛ لأنَّ عُوّ من مَدْعُوٍّ ككُوٍّ صورةً، وحيث أجروا تَحِيَّة على غَنِيّة ومُحَيٍّ على أُمَيٍّ، فهذا أجدر، فمن الحمل السابق إيذان على هذا الحمل للمتفطِّن)[٢].

ويقتضي المقام توضيح ما قاله اليزدي.

لا حاجة إلى ذكر ما آخره الواو المشددة كمَغْزُوٍّ ومَدْعُوٍّ؛ وذلك لأنّ «زُوّ» من مَغْزُوٍّ، و«عُوّ» من مَدْعُوٍّ ككُوٍّ صورة؛ لأنَّ النسب إلى كُوَّة: كُوِّيٌّ، إذ إنّ ما فيه واوان تركه على حاله؛ لأنّ الخطب في اجتماع الواو المشددة مع الياء المشددة هين، جاء في الكتاب: (سألته عن الإضافة إلى عدو، فقال: عدوّيٌّ، وإلى كُوَّة، فقال: كُوّيٌّ، وقال: لا أغيره لأنَّه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفرّ إلى الواو، فإذا قدرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيّره، ... وقالوا في مَغزوٍّ: مغزوّيّ؛ لأنَّه لم تجتمع الياءات، فكذلك كُوَّةٌ وعَدُوٌّ)[٣].

وحيث أجروا «تَحِيَّة» في النسب على «غَنِيَّة» التي كانت في الأصل: تَحْيِيَة، على زنة «تَفْعِلَة»، كالتَّحْلِيَة والتَّرْوِيَة، فنقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء وأدغمت فيما بعدها فصار لفظها كلفظ «فَعِيْلَة» في الصورة؛ لأنَّ ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة، فهذا هو الحاصل على إجرائها مجرى «غَنَوِيّ»، إذ «تَحِيَّة» ظاهرها كـ«غَنِيَّة»، فكما حذفت الياء الأولى من «غَنِيَّة»، وقلبت الأخيرة واوًا، فكذلك حذفت وقلبت في «تَحِيَّة»؛ لاستواء العلة المقتضية للعمل في الوزنين،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٣٤٥.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ١/٣٧٧.

(٣) الكتاب: ٣/٣٤٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فيكون وزنه بعد النسب «تَفَلِيًّا»[١]، جاء في الكتاب: (سألته عن الإضافة إلى «تَحِيَّة» فقال: تَحَوِّيٌّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عديٍّ وهو الياء الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان في آخره هكذا)[٢].

وحيث أجروا كذلك مُحَيّ، وهو اسم فاعل من حَيّى يُحَيِّي تَحِيَّة، وهو مشاكل للفظ أُمَيٍّ أو أُمَيَّةَ في الصورة، فبهذا الاعتبار أجروا فيه ما أجروا في أُمَيٍّ، فقالوا: مُحَوِيٌّ، كما قالوا: أُمَوِيٌّ، ففي قولك: مَدْعُوٌّ: مَدْعُوِّيٌّ، أجدر وأحق مما سبق؛ إذ إنَّ ترك الواو على حالها لا تستدعي شيئًا من الاستثقال؛ وذلك لأنَّ الياءات لم تجتمع فيه.

وقد أيد الغزيُّ اليزديَّ فيما قاله حينما شرح قول الجاربردي المار ذكره آنفًا، إذ قال: (قوله: «والظاهر أنَّ النسبة إليه مَغْزُوّيّ» نصّ على ذلك سيبويه في كتابه نقله اليزدي وغيره، وقال الأندلسيّ[٣] في شرح المفصل: حذفت الياء الأخيرة في مرمى، وإن كانت لام الفعل؛ استثقالاً للياءات بدليل أنَّك لو نسبت إلى مغزو، لقلت: مَغْزُوِّيٌّ، ولم يحذف الواو لمخالفة الواو والياء في النسبة)[٤].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٩٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٨/٥، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ١٤)، وشرح الشافية للرضي: ٣١/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٣٨١/١.

(٢) الكتاب: ٣٤٦/٣.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي المرسي الأندلسي النحوي، يلقب بعلم الدين، ولد سنة ٥٦١هـ، وهو إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة، قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وبدمشق على التاج الكندي، وببغداد على أبي البقاء العكبري، ومن تلاميذه: ياقوت الحموي، واللبلي، توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ، من تصانيفه: شرح المفصل، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية، وشرح الشاطبية. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢١٨٨/٥، ٢١٨٩، وإنباه الرواة: ١٦٧/٤، ١٦٨، والوافي بالوفيات: ٨٣/٢٤، وبغية الوعاة: ٢٥٠/٢، والأعلام: ١٧٢/٥.

(٤) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١١٥.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في تكسير ما كان على فاعلٍ صفةً: (**الصِّفَةُ: نَحْو جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ، وجُهَّالٍ غَالِبًا، وفَسَقَةٍ كَثِيْرًا، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي المُعْتَلِّ اللامِ**)[١].

يقول الجاربردي: (شرع في الصفة وقال في المذكر: يجمع المعتل اللام على قُضاة، وأصله: قَضَيَة بفتح القاف، وضموها بعد قلب الياء ألفًا؛ فرقًا بينها وبين المفرد، من نحو: قَنَاةٍ، وإنّما قدروا كذلك؛ لأنَّهم لم يروا جمعًا على هذا الوزن في الصحيح، والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح)[٢].

اعترض اليزدي على تعليله هذا، فقال: (وهو وهم؛ إذ من الجائز أن تكون هذه الزنة من خواصِّ المنقوص)[٣].

وما علّل به اليزدي، هو ما قاله المبرد من قبل، إذ قال: (فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان كان جمعه على «فُعَلَة»؛ لأنّ فيه معاقبة لـ«فَعَلَة» في الصحيح، وذلك قولك: قَاضٍ وقُضَاة، وغَازٍ وغُزاة، ورَامٍ ورُماة، والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله، من ذلك أنَّ المعتل يكون على مثل: «فَيْعِل»، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح، نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن، ونحو ذلك، ولا يكون في الصحيح إلا «فَيْعَل»، نحو: جَيْدَر[٤]، وصَيْرَف)[٥].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٥٠.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ١٤٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٤٤٨/١.

(٤) الجَيْدَرُ: القصير، يقال: رجلٌ جَيْدَرٌ وجَيْدَرَةٌ على المبالغة، وامرأة جَيْدَرَةٌ. ينظر: العين: ٧٢/٦، والغريب المصنف: ٦٠/١، والجراثيم: ٢١١/١، وديوان الأدب: ٤٠/٢، ولسان العرب «جدر»: ١٢٢/٤.

(٥) المقتضب: ٢٢١/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد علل الرضي بغير ذلك؛ إذ قال: (وإذا كُسِّر على «فَعَلَة» في المعتل اللام، يُضَمُّ الفاء؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير)[١]، يريد أن يقول: إذا كُسِّر فاعل صفة، معتل اللام بالياء، أو الواو، نحو: رَامٍ، ودَاعٍ على «فَعَلَة» يضم الفاء، أي: أنّ أصل جمع: رَامٍ، ودَاعٍ: رَمَيَة ودَعَوَة بفتح الراء، والدال فيهما، فيضم أولهما بعد قلب آخرهما ألفًا؛ ليعتدل طرفا الكلمة.

أما الفرّاء فقد زعم أن أصل «قُضَاة» قُضَيٌّ، على وزن «فُعَّل» بتشديد العين، نحو: صَائم وصُوَّم، وقَائم وقُوَّم، فاستثقل ذلك عليهم، فحذفوا إحدى العينين، وعوضوا عنها الهاء، كما قالوا: «أَقَمْتُه إِقَامَةً»، فإذا شدَّدوا سقطت الهاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[٢]، وقال: لو قال أحدهم الرُّعَّى في الرُّعَاة، والعُفَّى في العُفَاة[٣] لكان مصيبًا[٤].

وقد علق السيوطي على هذه الآراء، قائلاً: (والأصح أنَّ الضمَّ في هذا الوزن أصل، وقيل: لا بل أصله «فَعَلَة» حول إلى الضم؛ للفرق بين الصحيح والمعتل، والأصح أنَّه ليس مخففًا من «فُعَّل» المشدد)[٥].

---

(١) شرح الشافية للرضي: ١٥٦/٢.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٥٦.

(٣) العُفَاة جمع عافٍ، وهو كل من جاء يطلب فضلاً أو معروفًا أو رزقًا. ينظر: الصحاح «عفا»: ٢٤٣٣/٦، ومقاييس اللغة «عفو»: ٥٧٨، ولسان العرب «عفا»: ٧٤/١٥.

(٤) ينظر: أدب الكاتب: ٤١٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/٢، وشرح الشافية لنقره كار: ٩٩، والمناهج الكافية: ٩٩.

(٥) الهمع: ٣٥٩/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: (**وَالفَتْحِ فِي نُوْنِ «مِنْ» مَعَ اللّامِ، نَحْو: مِنَ الرَّجُلِ. وَالكَسْرُ ضَعِيْفٌ، عَكس «مِنِ ابْنِكَ»، و«عَنْ» عَلَى الأَصْلِ، وَ«عَنُ الرَّجُلِ» بالضَّمِّ ضَعِيْفٌ**)[١].

يقول الجاربردي معللاً وموجهًا ضم النون في «عن»: (وكأنَّهم حركوا النون بالضم؛ لإتباع ضمة الجيم)[٢].

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (وهو فاسد؛ لأنَّه ربَّما لا يكون في الاسم الداخلة هي عليه ضم، كالفَرَسِ تقديرًا)[٣].

الضم في نون «عَنْ» في قولهم: «عَنُ الرَّجُلِ» لغة ضعيفة، حكيت عن أبي الحسن الأخفش[٤]، وقد وصفها ابن الحاجب في شرحه بأنَّها لغة قبيحة رديِّة[٥]، وقد وجهها في شرحه للمفصل بقوله: (وأمَّا ما حكي «عَنُ الرَّجُلِ» بضم نون «عن»، فلغة ليست بجيدة، ووجهها من حيث الجملة: أنَّهم شبَّهوها بحرف العلة لمَّا انفتح ما قبلها، كما شبَّهوها لمَّا انكسر ما قبلها بحرف العلة، فقالوا: مِلْعَنْبَرِ، بحذف نون «مِنَ العَنْبَرِ»، كما قالوا: «خُذُ العَنْبَرَ» بحذف واو الجمع في اللفظ، فكذلك قالوا: عَنُ الرَّجُلِ، كما قالوا: اخْشَوُا القوم)[٦]. وقد علق اليزدي على توجيهه قائلاً: (وهذا توجيه غير قوي، يعرفه المتأمل)[٧].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٥٩.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ١٦٢.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٤/١.

(٤) ينظر: المفصل: ٣٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢، والارتشاف: ٣٤٤/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / ٢٥).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٦.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٤٩٤/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والذي يبدو لي أنَّ حذف نون «مِنْ» في قولهم: «مِلْعَنْبَرِ» ونحوه، هو أنَّ لام التعريف إذا ظهرت في الاسم حذف الساكن قبلها؛ لأنَّ الساكن لا يدغم في الساكن، تقول: أكلت مِلْخُبْزِ، هذا مِلْكَذِبِ، وركبت مِلْخَيْلِ، ومِلآنَ، تريد: مِنَ الخبز، ومِنَ الكذب، ومِنَ الخيل، ومِنَ الآن، ومن ذلك قول الشاعر(١):

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً

غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ

يريد: مِنَ الكذب. وهذا الحذف يكون مع اللام القمرية؛ وذلك لأنَّ النون مع اللام الشمسية لا تحذف، بل تثبت، نحو قولنا: مِنَ الشَّمْسِ: مِنَشْشَمْسِ، جاء في الهمع: (نعم لجوازه شرط، وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، فلا تقول في «مِنَ الظَّالِم»: مِ الظَّالِم، ولا في: «مِنَ الليل»: مِ اللَّيل»)(٢).

وقد عَدَّ ابن عصفور هذا الحذف من الضرورات(٣)؛ إذ إنَّ القياس هو بقاء النون، ففي قولنا: مِنَ العَنْبَرِ، مِنَلْعَنْبَرِ، أو لأنَّ النون قريبة من مخرج اللام فتحذف. أما اختيار الضم في قولهم: اخْشَوُا القَومَ؛ فلكراهة الكسر مع الواو؛ وللفرق بين واو الضمير، وبين واو «لَوْ» و«أَوْ»، ولكون الضم مشعرًا بضم اللام المحذوفة؛ إذ الأصل: «اخْشَيُوْا» موازن «اذْهَبُوا» فانقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، وهي «لام الفعل»، فحين وصلت حرّكت الواو بالضم(٤).

---

(١) هذا البيت في: سر صناعة الإعراب: ١٩٣/٢، والخصائص: ٣١٢/١، والصحاح «ألك»: ١٥٧٣/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٠٠/١، ولسان العرب «ألك»: ٣٩٢/١٠، وتاج العروس «دخس»: ٥٩/١٦.

(٢) الهمع: ٤١٣/٣.

(٣) ضرائر الشعر: ١١٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٣/٢، وشرح الشافية لركن الدين: ٤٩٤/١، ٥٠٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد علق الغزيُّ على الجاربردي؛ إذ قال: (هذا التوجيه مع ضعفه لا يأتي في نحو: مِنَ القَوْمِ)[١].

وعندي أنَّ هذه اللغة لا تصح؛ وذلك لأنّ أكثر كتب اللغة، وكتب النحو المتقدمة لم تشر إلى وجود هكذا لغة، والذي أشار إلى هذه اللغة هو الزمخشري في المفصل[٢]، وتبعه على ذلك الذين جاءوا من بعده، كالرضي[٣]، وركن الدين[٤]، وأبي حيان[٥]، والسيوطي[٦]، ولو صحت هذه الحكاية فلا يقاس عليها غيره، ولو قيس أيضًا لم يجز القياس إلا في مثله، مما بعد الساكن فيه ضم، نحو: أَجزتُ عَنُ السَّبُع، وعَنُ الضَّبُعِ، وبقي الرَّجُلُ بَعيدًا عَنُ الرَّؤُوف، والله أعلم بالصواب.

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(والعِرَضْنَةُ: «فِعَلْنَة»؛ لأَنَّهُ مِنَ الاعْتِرَاضِ)**[٧].

يقول الجاربردي حينما شرح قول ابن الحاجب: (أي: وكان العِرَضْنَة، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط[٨]، «فِعَلْنَة»، لا «فِعَلَّة»،

---

(١) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ١٦٢.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٠٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٤٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥١٠/١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣٤٤/١.

(٦) ينظر: الهمع: ٤٠٨/٣.

(٧) الشافية في علم التصريف: ٧١.

(٨) ينظر: الصحاح «عرض»: ١٠٨٥/٣، ولسان العرب «عرضن»: ١٨٢/٧، وتاج العروس «عرض»: ٤٠٤/١٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مع كثرة «فِعَلْلَة» كرِبَحْلَة، وسِبَحْلَة، وكلاهما بمعنى الطويل السمين[١]، وعدم «فِعَلْنَة»؛ لأنه مشتق من الاعتراض)[٢].

يتبين من هذا النص أنَّ الجاربردي جعل النون زائدة في العرضنة، فهو على زنة «فِعَلْنَة» لا «فِعَلْلَة»؛ لأنه مشتق من الاعتراض، وهذا ما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ الاعتراض من أمثلة اشتقاقه، وإنما هو مشتق من العَرْضِ)[٣].

ولم يكن الجاربردي أول من قال بهذا الاشتقاق، بل سبقه عدد من علماء العربية، وفي مقدمتهم سيبويه، إذ قال: (أما العِرَضْنَة والخِلَفْنَة، فقد تَبَيَّنَتَا؛ لأنَّهما من الاعتراض والخلاف)[٤].

فسيبويه يجعله ثلاثيًا من «ع رض» وأنَّ وزنه «فِعَلْنَة»، واستدل على ذلك بأنَّ اشتقاقه من الاعتراض، وتابعه في هذا الاشتقاق عدد من العلماء كابن جني[٥]، والعكبري[٦]، وابن الحاجب[٧]، وركن الدين[٨]، ونقره كار[٩]، والنظام[١٠]، وزكريا

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ١١٥/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ٦٧/٤، والمخصص: ٢٢٠/٤، ولسان العرب «سبحل»: ٣٢٣/١١.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٥٩٣/١.

(٤) الكتاب: ٣٢٠/٤.

(٥) ينظر: المنصف ١٦٧.

(٦) ينظر: اللباب: ٤٤٤.

(٧) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٧١، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣٠).

(٨) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٨٨/٢.

(٩) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٤٣.

(١٠) ينظر: شرح الشافية للنظام: ٢٠٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأنصاري[١]، وعصام الدين[٢]، والفتني[٣]، وابن الغياث[٤]. أما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن «العِرَضْنَة» مشتق من «التَّعَرُّضِ»[٥].

يتجلى لنا مما تقدم أنَّ الجاربردي لم يكن كلامه سهوًا كما ادعى ذلك اليزدي، فهل هؤلاء العلماء كلهم على سهو؟

ليس الأمر كذلك؛ إذ إنَّ «العِرَضْنَة» يصح أن يكون مشتقًا من الاعتراض، وأن يكون من التَّعَرُّض، ومن العَرْض، ولكن عندي أنَّ الأدق أن يكون مشتقًّا من العَرْض، كما قال اليزدي؛ وذلك لأنَّه المصدر الأصل للاعْتِرَاضِ، وللتَّعَرُّضِ، وأنَّه أحسن تصرفًا من غيره، فتجد رَدَّه إليه سهلاً قريبًا وبيّنًا واضحًا، فباب المُعَارضة، والاعتراض والتَّعْرِيْض، والتَّعَرُّض، والعَارِض، والعَرُوْض، والعِرْض، ردَّه كله إلى معنى العَرْض. وليس هذا فحسب، بل إنَّ من معاني العِرَضْنَة، يقال: امرأة عِرَضْنَة: أي: ضَخْمَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ عَرْضًا مِنْ سِمَنِهَا[٦]، فليس في هذا المعنى اعتراض، بل عرض الذي هو خلاف الطول.

وهناك من العلماء من جعل العرضنة رباعيًّا من مادة «عرضن»، وأن وزنه «فِعَلَّلَة»، أي: نونه أصلية فيه لا زائدة، كالخليل[٧]، والأزهري[٨]، وأمَّا ابن منظور فقد جعله تارة من مادة «عرض»[٩]، وتارة من مادة «عرضن»[١٠].

---

(١) ينظر: المناهج الكافية: ١٤٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٢٩.

(٣) ينظر: كفاية المفرطين: ١٤٩.

(٤) ينظر: المناهل الصافية: ١٢٣/٢.

(٥) ينظر: الممتع: ٢٧١/١.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠١/١، ولسان العرب «عرضن»: ٢٨٥/١٣، وتاج العروس «عرض»: ٤٢٨/١٨.

(٧) ينظر: العين: ٣٢٥/٢.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٢١٠/٣.

(٩) ينظر: لسان العرب «عرض»: ١٨٢/٧.

(١٠) ينظر: المصدر نفسه «عرضن»: ٢٨٤/١٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(وتَرَبُوْتٌ: فَعَلُوْتٌ؛ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سِيْبَوَيْه؛ لأَنَّهُ الذَّلُولُ)**[١].

يقول الجاربردي عندما شرح هذا القول: (ذكر في شرح الهادي[٢]: نَاقَةٌ تَرَبُوْتٌ، أي: مُذَلَّلَةٌ، والأصل دَرَبُوت؛ لأنَّه من الدربة، وأنا أقول إنَّما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأنَّ الأصل عدم الإبدال)[٣].

وما ذكره الجاربردي هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهذا غلط وقع من هذا الشارح، كأنَّه توهم أنَّ مذهب سيبويه عدم الإبدال، وليس الأمر كذلك)[٤]؛ لأنَّ هذا المذهب الذي ذكره الزنجاني في شرح الهادي هو مذهب سيبويه، جاء في الكتاب: (وكذلك التَّرَبُوْت؛ لأنَّه من الذَّلول، يقال للذلول: مُدَرَّبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال، كما قالوا: الدَّولج في التَّولج[٥]، فأبدلوا الدال مكان التاء، وكما قالوا: ستَّةٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال ومكان السين[٦]، كما قالوا: سَبَنْتىً وسَبَنْدىً[٧]، واتَّغَرَ وادَّغَرَ، وأصله اثْتَغَر، فاشتركا في هذا الموضع)[٨].

---

(١) الشافية في علم التصريف: ٧٣.

(٢) صاحب هذا الكتاب هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني المتوفى سنة ٦٥٥هـ أو بعدها، وقد أكثر الجاربردي من النقل عن هذا الكتاب في شرح الشافية، من تصانيفه: تصريف العزي. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٢٢/٢، وهدية العارفين: ٦٣٨/١، ومعجم المؤلفين: ٢١٦/٦.

(٣) شرح الشافية للجاربردي: ٢١١.

(٤) شرح الشافية لليزدي: ٦١١/١.

(٥) التولج: كناس الوحش من الظباء وغيرها. ينظر: الصحاح «ولج»: ٣٤٨/١، والمخصص: ٢٦٨/٢، ولسان العرب «ولج»: ٤٠٠/٢.

(٦) لأن أصل ستة هو سِدْس. ينظر: ديوان الأدب: ٢٩/٣، ولسان العرب «ستت»: ٤٠/٢.

(٧) السَّبَنْتى والسَّبَنْدَى: النمر، وقيل: الأسد، وكذلك: الجريء من كل شيء. ينظر: العين: ٣٤١/٧، والصحاح «سبد»: ٤٨٣/٢، وتاج العروس «سبد»: ١٧٠/٨.

(٨) الكتاب: ٣١٦/٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والذي قال إنَّه مشتق من التُّراب هو ابن السراج، إذ قال: (وناقة تَرَبُوت، وهي الخيار الفارهة، كذا في كتاب سيبويه[١]، وقيل: إنّها اللينة الذَّلُول، وهو عندي الصواب؛ لأنَّه مشتق من التُّرَاب)[٢].

وممن قال بهذا الرأي أيضًا الجوهري: (وجَمَلٌ تَرَبُوْتٌ، ونَاقَةٌ تَرَبُوْتٌ، أي: ذَلُولٌ، وأصله من التُّرَابِ، الذكر والأنثى فيه سواء)[٣].

وقد اعترض ابن بَرِّي[٤] عليه، فقال: (الصواب ما قاله أبو علي في «تَرَبُوت»، أنَّ أصله «دَرَبُوتٌ»، من الدُّرْبَةِ، فأُبْدِلَ من الدالِ التاءُ، كما أبدلوا من التاء دالاً في قولهم: دَوْلَج، وأصله: تَوْلَجٌ، ووزنه «تَفْعَل» من وَلَجَ)[٥].

وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ سيبويه هو من قال بذلك، وتبعه على هذا أبو علي الفارسي[٦]، وكان ينبغي على اليزدي أن يعترض على ابن الحاجب أولاً؛ لأنَّه هو الذي ذكر في الشافية أنَّ سيبويه اشتق «التَّرَبُوْت» من التُّراب، وأكّده كذلك في شرحه لهذه الشافية، إذ قال: (وتَربُوتٌ فَعلُوتٌ من التُّرابِ عند سيبويه رحمه الله؛ لأنَّه الذَّلُول، والذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ تناسب التُّراب، ألا ترى إلى قوله: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾[٧]، فلما كان كذلك حكم على أنَّه مشتق منه، جعل الواو والتاء زائدتين)[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٧٢/٤.

(٢) الأصول في النحو: ٢٠٧/٣.

(٣) الصحاح «ترب»: ٩١/١.

(٤) وهو أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بَرّي النحويّ اللغوي، المصري المولد، المقدسي الأصل، ولد بمصر سنة ٤٩٩هـ، من تلامذته الجزولي، توفي بمصر سنة ٥٨٢هـ، من مصنفاته: جواب المسائل العشر، واللباب. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٥١٠/٤، وإنباه الرواة: ١١٠/٢، ووفيات الأعيان: ١٠٨/٣، وبغية الوعاة: ٣٤/٢.

(٥) التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: ٤٥/١.

(٦) ينظر: التكملة: ٥٦٧.

(٧) سورة البلد: الآية ١٦.

(٨) شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / ٣١).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فالتغليط لا يختص بالجاربردي فقط، بل يتعدى إلى ابن الحاجب، ومن تبعه من الشارحين كالرضي[١] وركن الدين[٢]، قال الرضي حينما شرح قول ابن الحاجب المارّ ذكره آنفًا: (ومثال ما لا تعارض لشيء منهما لا لعدم النظير، ولا للغلبة تَرَبُوت، فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد، وقال: هو من التُّراب؛ لأنَّ التَّرَبُوتَ الذَّلُول، وفي التراب معنى الذِّلَّة، قال تعالى: ﴿أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾. وقال بعضهم[٣]: التاء بدل من الدال؛ وهو من الدُّرْبَة، وهو قريب لو ثبت الإبدال، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضًا لم يكن فَعَلُولاً كقَرَبُوس[٤]؛ لأنَّ التاء من الغوالب)[٥].

والذي يلحظ في كتاب سيبويه أنه حكم على زيادة الواو والتاء بالغلبة والاشتقاق القريب[٦]، وليس بالاشتقاق البعيد كما توهموا.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنَّما يدل على أنَّهم لم يراجعوا كتاب سيبويه، بل اعتمدوا على ما قاله ابن الحاجب في المتن والشرح، وهذا ما أوقعهم في الخطأ. ولم يقتصر الأمر على هذين الشارحين فقط، بل تعدى إلى أغلب الشراح الذين جاءوا من بعدهما كنقره كار[٧]، والنظام[٨]، وزكريا الأنصاري[٩]، وعصام الدين[١٠]، والفتني[١١]، وابن الغياث[١٢].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣٤٥/٢، ٣٤٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٥٩٨/٢.

(٣) من قال بهذا هو سيبويه، ينظر: الكتاب: ٣١٦/٤.

(٤) القَرَبُوس: حِنْوُ السَّرْج، أي: القسم الأمامي من السرج. ينظر: العين: ٥٢٥/٥، وتهذيب اللغة: ٢٩٤/٩، والصحاح «قربس»: ٩٦٢/٣، ولسان العرب «قربس»: ١٧٢/٦.

(٥) شرح الشافية للرضي: ٣٤٥/٢، ٣٤٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٧٢/٤، ٣١٦.

(٧) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٤٦.

(٨) ينظر: شرح الشافية للنظام: ٢٠٥، ٢٠٦.

(٩) ينظر: المناهج الكافية: ١٤٦.

(١٠) ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: ١٣١.

(١١) ينظر: كفاية المفرطين: ١٥٣، ١٥٤.

(١٢) ينظر: المناهل الصافية: ١٢٨/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويعد اليزدي أول شارح نبّه على أنَّ سيبويه لم يقل بأنَّ التَّرَبُوتَ مشتق من التُّرَاب، بل من الدُّرْبة، وهذا يدل على أنه لا يأخذ القول كما هو، بل يتحقق منه بمراجعة الكتب وإطالة النظر فيها قبل إصدار الحكم عليه، وقد أيد الغَزِّيُّ اليزدِيَّ فيما نقله حين علّق على قول الجاربردي: (إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب)[١]، إذ قال: (وما نقله [اليزدي] عن سيبويه هو كذلك في كتابه في: باب علل ما يجعله زائدًا من حروف الزوائد، وما يجعله من نفس الحرف. وذكر له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاء وبالعكس)[٢].

المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(الزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي، وَقَالَ الخَلِيْلُ: الأَوَّلُ، وَجَوَّزَ سِيْبَوَيْه الأَمْرَينِ)**[٣].

يقول الجاربردي: (قال الخليل: الأول؛ لأنَّ الحكم على الساكن بالزيادة أولى)[٤].

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (هذا التوجيه مبني على توهمه أنَّ الكلام فيما أول حرفي التضعيف ساكن؛ إذ المذكور في المتن هكذا: «والزائد في كَرَّمَ»، وهو خطأ؛ لأن الكلام في الأعم، من الكتاب[٥]: «قال – أي: الخليل– في «فَعْلَل وفعلٍّ» ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث، نحو: جَدْوَلٍ، وعِثْيَرٍ، وشَمَالٍ». فترى أنَّه لا التفات في قول الخليل إلى السكون، ولا إلى الحركة؛ بل العبرة بمناسبته مع ما هو نص في الزيادة)[٦].

---

(١) شرح الشافية للجاربردي: ٢١١.

(٢) حاشية الغزي على شرح الجاربردي: ٢١١.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٧٥.

(٤) شرح الشافية للجاربردي: ٢٢٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٢٩/٤.

(٦) شرح الشافية لليزدي: ٦٤٠/١.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مذهب الخليل أنَّ الزائد هو الأول، سواء أكان الزائد للإلحاق نحو: قَـرْدَد، أم لغير الإلحاق، نحو: كَرَّمَ، وحكم على زيادة الأول في نحو: كَـرَّمَ؛ لأنَّ الـراء الأولى تقع بإزاء الواو، والياء والألف، من: حَوْقَل، وضَارب، وبَيْطَر فهي مِـثْلُهُنَّ في الزيادة، قال سيبويه: (سألت الخليل فقلت: سُلَّمٌ أيَّتُهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يَقَعْنَ ثواني في: فَوْعَل، وفَاعل، وفَيعل)[١].

فنرى أنَّ الخليل لم يحكم بزيادة الحرف الأول؛ لأنَّه ساكن، بل حكم عليـه؛ لأنَّه واقع موقع الحرف الزائد من الكلمة، وكذلك حكم الخليل على زيادة الأول في نحو: مَهْدَد، وفي نحو: خِدَبّ[٢]؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعـن ثوالـث، نحـو: جَدْوَل، وعِثْيَر، وشَمْأَل، وكذلك حكم على عَدَبَّس[٣] الأولى من الحرفين هو الزائد؛ لأنَّه بمنزلة فَدَوْكَسٍ[٤]، وياء عَمَيْتَلٍ[٥]، وكذلك قَفَعْدَدٌ[٦]، الأول منهما هو الزائـد؛

---

(١) الكتاب: ٣٢٩/٤.

(٢) الخِدَبّ: الشيخ، أو العظيم الجافي، أو الضخم من النعام وغيره، أو الجمل الشديد الصلب. ينظـر: جمهرة اللغة: ٢٨٧/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٤٥/٥، ولسان العرب «خدب»: ٣٤٦/١.

(٣) العَدَبَّسُ: البعير الشديد المُوَثَّق الخَلْق، وقيل: هو السيئ الخلـق. ينظـر: الـصحاح «عـدبس»: ٩٤٧/٣، ولسان العرب «عدبس»: ١٣٤/٦، وتاج العروس «عدبس»: ٢٣٣/١٦.

(٤) الفَدَوكس: الأسد، أو الرجل الشديد، أو الرجل الجافي. ينظـر: الـصحاح «فـدكس»: ٩٥٧/٣، ولسان العرب «فدكس»: ١٥٩/٦، وتاج العروس «فدكس»: ٣٢٠/١٦.

(٥) العَمَيْتَل: الضخم الثقيل، أو الذي يطيل ثيابه، أو الطويل الذنب من الظباء والوعـول، أو الأسـد. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٦٦/٢، ولسان العرب «عمتل»: ٤٧٨/١١، وتـاج العـروس «عمتل»: ٦٣/٣٠.

(٦) القَفَعْدَد: القصير. ينظر: المخصص: ١٨٦/١، ولسان العرب «قفعد»: ٣٦٥/٣، وتاج العـروس «قفعد»: ٦٤/٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لأنَّه بإزاء الواو في كنَهْوَرٍ[١]. خلاصة هذا أنَّه إذا اجتمع زائدان فالأول منهما أولى بأن يجعل زائدًا على قول الخليل.

يتضح لنا مما تقدم أنَّ الخليل لم يلتفت إلى السكون، ولا إلى الحركة، بل التفت إلى مواطن زيادة الحروف الثلاثة: الواو والياء والألف في الكلمة، ثم قاس عليها.

والذي أوهم الجاربردي، ومن تبعه[٢] في هذا التوجيه هو ما ذكره ابن الحاجب نفسه في شافيته عندما قال: (والزائد في نحو كَرَّمَ)[٣]، كما قال اليزدي، ولو قال ابن الحاجب: الزائد في نحو: كَرَّم، وقَرْدَدَ الثاني، وقال الخليل: الأول، لكان أشمل وأوضح.

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(وَكَالهَمْزَة أَوَّلاً مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ فَقَطْ، فَأَفْكَل: أَفْعَل، وَالمُخَالِفُ مُخْطِئٌ، وإِصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌ، كقِرْطَعْبٍ. وَالمَيْمُ كَذَلِكَ، ومُطَّرِدَةٌ فِي الجَارِي عَلَى الفِعْل)**[٤].

يقول الجاربردي في توجيه الشبه بين الهمزة والميم في الزيادة: (لأنَّ الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتهما أولاً؛ ليناسب مخرجهما موضع زيادتهما)[٥].

---

(١) الكَنَهْوَر: السحاب المتراكم، أو الضخم من الرجال، أو قطع من السحاب مثل الجبال. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٦٣/٤، ولسان العرب «كنهر»: ١٥٣/٥، وتاج العروس «كنهر»: ٧٣/١٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٥٣، وشرح الشافية للنظام: ٢١٦، والمناهج الكافية: ١٥٣.

(٣) الشافية في علم التصريف: ٧٥.

(٤) المصدر نفسه: ٧٥، ٧٦.

(٥) شرح الشافية للجاربردي: ٢٢٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (وهو كلام متكلف؛ لأنَّ الواو أيضًا شفوية، فلو كان الأمر كما ذكر، كان حقها أن تقع كالهمزة؛ لكنَّها لا تقع أولاً زيادة قط)[١].

ولم يكن الجاربردي أول من قال بهذا التوجيه، بل سبقه ابن يعيش، إذ قال: (أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواء، موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة. والجامع بينهما أنَّ الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر، والميم من الشفتين. وهو أول المخارج من الطرف الآخر. فجعلت زيادتها أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما)[٢].

وهذا التوجيه مبني على ما رآه هو من أنَّ مخرج الميم هو أول المخارج من الطرف الآخر، إذ قال: (والفاء والباء والميم من حيز واحد، وهي الشفة، ويقال لها لذلك: شفهية، وشفوية. فالفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، ومما بين الشفتين مخرج الميم والباء، إلا أنَّ الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة... والواو أيضًا فيها غنة، إلا أنَّ الواو من الجوف؛ لأنَّها تهوي من الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف)[٣].

فنلاحظ أنَّه جعل مخرج الميم أول المخارج من الطرف الآخر بدلاً من مخرج الواو، حيث أخرج الواو من حيز الشفة، ونسبها إلى الجوف.

وما جاء به ابن يعيش، فيه نظر؛ وذلك لأنَّه لم يكن محل وفاق بين علماء العربية، إذ جعل الخليل بن أحمد مَخْرَج العين من أقصى الحلق[٤]، ومخرج الميم هو آخر الحروف الصحاح الذي يخرج من بين الشفتين، إذ قال: (والميم من الحروف الصحاح الستة المذلقة التي هي في حيزين: حيز الشفتين، وحيز ذولق

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦٥٠/٢.

(٢) شرح المفصل: ١٥١/٩، وينظر: شرح الملوكي: ١٥٠.

(٣) شرح المفصل: ١٢٥/١٠.

(٤) ينظر: العين: ٤٧/١، ٥٧، ٦٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اللسان، وهي من التأليف: الحرف الثالث للفاء والباء، وهي آخر الحروف من الحيز الأول، وهو الحيز الشفوي)[١].

ووافقه المبرد في الميم، ولم يوافقه في العين، بل جعل حرف الهمزة هو الذي يخرج من أقصى الحلق، فقال: (للحلق ثلاثة مخارج، فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف)[٢]، وقال أيضًا: (ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم، إلا أنَّ الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام)[٣].

بينما جعل سيبويه[٤]، ومن سار معه[٥]، حرف الهمزة من أقصى الحلق، وحرف الواو هو آخر حرف يخرج من بين الشفتين، إذ قال: (فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مُخْرَجًا: الهمزة)[٦]، وقال أيضًا: (ومما بين الشفتين مُخْرَجُ الباء، والميم، والواو)[٧]، وقد وافقه أيضًا بعض العلماء المحدثين في ذلك[٨].

ولو علل ابن يعيش، والجاربردي ومن تبعهما[٩]، وجه الشبه بين الهمزة والميم في الزيادة أولاً؛ لكثرتها في هذا الموضع، لكان أسَدَّ وأوضح. قال سيبويه:

---

(١) العين: ٨/٤٢١.

(٢) المقتضب: ١/١٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ١/١٩٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣/٤٠٠، ٤٠١، وسر صناعة الإعراب: ١/٦٠، والتبصرة والتذكرة: ٢/٩٢٦، ٩٢٧، والمفصل: ٣٣٤، والشافية في علم التصريف: ١٢١، ١٢٢، والممتع: ٢/٦٦٨، ٦٧٠.

(٦) الكتاب: ٤/٤٣٣.

(٧) المصدر نفسه: ٤/٤٣٣.

(٨) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: ٤٢، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٢، ٥١.

(٩) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: ٦٦، وشرح الشافية لنقره كار: ١٥٥، والمناهج الكافية: ١٥٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

(الميم بمنزلة الألف؛ لأنَّها إنما كثرت مزيدة أولاً، فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة. فلما كانت تلحق كما تلحق، وتكثر ككثرتها ألحقت بها)[١].

وقال ركن الدين: (الميم كالهمزة فيما ذكرناه، فإنها إذا وقعت أولاً مع ثلاثة أصول فقط، نحو: مَقْعَد كانت زائدة؛ لكثرة وقوعها زائدة)[٢].

ولو كان الأمر كما ادعى ابن يعيش، ومن تبعه، لكانت الواو كالهمزة تقع زائدة أولاً؛ لأنَّها آخر الحروف مخرجًا من الطرف الآخر، أي: من بين الشفتين على رأي سيبويه ومن تبعه، ولم يقل أحد بذلك[٣].

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أنَّ في ذلك التعليل وهنا وتكلفا.

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**فَإِنْ تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيْهَا أَوْ فِيْهِمَا، كَحَبَنْطىً، فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُرُوجِهَا، كَمِيْمِ مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعَ**)[٤].

يقول الجاربردي عندما شرح هذا القول: (فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر حكم بزيادته كميم مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ، وهو اسم مكان، فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم «فَعْيَل» وكثرة «مَفْعَل»، وكهمزة أَيْدَع، وهو الزعفران، فإنك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم «فَيْعَل» وكثرة «أَفْعَل»)[٥].

---

(١) الكتاب: ٣٠٨/٤.

(٢) شرح الشافية لركن الدين: ٦٢٧/٢.

(٣) ينظر: التكملة: ٥٥٩، والمنصف: ١٢٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف: ٣٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٠، وشرح الأشموني: ٦٢/٤.

(٤) الشافية في علم التصريف: ٧٨، ٧٩.

(٥) شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٢.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اعترض اليزدي على تعليله هذا، فقال: (وهو خطأ؛ لأنَّ «فَيْعَلاً» موجود كهَيْكَلٍ، وصَيْقَلٍ، وضَيْغَمٍ، وأيضًا يشبه التناقض؛ لأنَّ الكثرة تطلق مقابلة القلة، لا العدم)[١].

وما أجاب به اليزدي قد ذكره الجاربردي نفسه بعد الكلام الذي نقلته قبل قليل، فورد نظرًا عليه، إذ قال: (وفيه نظر؛ لوجود «فَيْعَل»، كصَيْقَلٍ وبَيْدَرٍ)[٢].

ويبدو لي أنَّ الجاربردي علل بهذا جريًا على ظاهر متن الشافية فورد النظر بعد ذلك، والظاهر أنَّ هذا مراد ابن الحاجب في شرحه للشافية، إذ قال: (وكهمزة أَيْدَعٍ مع الياء، فإنه إما أَفْعَلٌ، وإما فَيْعَلٌ، وفَيْعَلٌ بعيد، وأَفْعَلُ كثير فوجب الحكم بزيادة الهمزة)[٣].

ولو علل الجاربردي بالقلة كما فعل ركن الدين[٤]، واليزدي[٥] لم يحتج إلى هذا النظر، وقد أورد الرضي اعتراضًا على ابن الحاجب في قوله: (وهمزة أَيْدَع)[٦]، إذ قال: (ليس بوجه؛ لأنَّ «فَيْعَلاً»، بفتح العين ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين، كصَيْرَفٍ، وضَيْغَمٍ، بلى ذلك خارج في المعتل العين، لم يجئ إلا عَيَّنٌ، قال[٧]: مَا بَالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ. وفَيْعِلٌ -بكسر العين- كثير فيه، كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وبَيِّنٍ، مفقود في الصحيح العين)[٨].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٦/٢.

(٢) شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٢.

(٣) شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٣٥).

(٤) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٦٤٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٧٦/٢.

(٦) الشافية في علم التصريف: ٧٩.

(٧) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٦٠، وينظر: جمهرة اللغة: ٩٥٦/٢، والصحاح «عين»: ٢١٧١/٦، والخصائص: ٢١٧/٣٠، ولسان العرب «عين»: ٣٠٧/١٣، وشرح شواهد الشافية: ٦٢/٤.

(٨) شرح الشافية للرضي: ٣٩٢/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وتبعه في هذا الاعتراض اليزدي بقوله: (اعلم أنَّ هذا الترجيح ينافي قوله «رُجِّحَ بخروجها»؛ إذ لا خروج لـ«فَيْعَلٍ» عن الكلام؛ لأنَّ الغرض أنَّه قليل... والقليل لا يكون خارجًا)[١].

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(فَإِنْ تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيْهَا أَوْ فِيْهِمَا، كَحَبَنْطىً، فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُروجِهَا، كَمِيْمِ مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعَ، وَيَاءِ تَيَّحَانَ)**[٢]، وقال أيضًا: **(فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا، كَالتَّضْعِيْفِ فِي تَئِفَّان)**[٣].

يقول الجاربردي عندما شرح قول ابن الحاجب هذا بقوله: (وكياء تَيَّحَانَ، وهو الذي يقع فيما لا يعنيه[٤]، فإنك تحكم بزيادتها دون التاء؛ لوجود «فَيْعَلان»، نحو: تَيَّقَان، وهو النشيط[٥]، وعدم «تَفْعَلان»)[٦]. ويقول أيضًا: (قوله: «فإن خرجتا» لما فرغ من القسم الأول وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير كون أحدهما أصلاً دون الآخر، شرع في القسم الثاني، وهو أن تخرج على التقديرين، فيرجح ههنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في تَيَّفَان؛ إذ فَعِّلان وتَفعْلان لم يوجد في أبنيتهم لكن زيادة التضعيف أكثر، فوزنه: فَعِّلانٍ. يقال: جاءنا على تَيِّفَان ذاك، أي: أوله)[٧].

---

(١) شرح الشافية لليزدي: ٦٧٦/٢.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٧٨، ٧٩.

(٣) المصدر نفسه: ٧٩.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة: ١٠٣٠/٢، وتهذيب اللغة: ١٣١/٥، والصحاح «تيح»: ٣٥٧/١.

(٥) ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ١٢٤، وشرح أبنية سيبويه: ٥٦.

(٦) شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٢.

(٧) المصدر نفسه: ٢٣٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اعترض اليزدي على كلام الجاربردي قائلا: (واعلم أنَّ شارحًا[١] قال في باب تَيَّحَان: إنه فَيْعلان كتَيِّفَانٍ، وحكم ههنا أنَّ تَيِّفَانًا فَعِّلان، فقلد المصنف[٢]، ويؤذن هذا بأنَّه قد تحير فيه)[٣].

وما قاله اليزدي، فيه نظر؛ لأنَّ الجاربردي لم يذكر لفظ تَيِّقَان بياء مكسورة مشددة وفاء في باب تَيَّحَان، بل ذكر لفظ تَيَّقَان بياء مفتوحة مشددة وقاف. وأصل تَيَّقَان: تَيْوَقَان[٤] على زنة فَيْعَلان، لا فَعَّلان، والدليل على كونه فَيْعَلانًا، لا فَعَّلانًا؛ لأنَّه لو كان كذا لزم أن يكون أصله مهملاً بخلاف فَيْعَلان؛ بيانه أنَّ كونه فَعَّلانًا يستلزم أن تكون أصوله تيق، وهو مهمل، وأما كونه فيعلانًا فيستلزم أن تكون أصوله توق، وذا مستعمل[٥]. جاء في تهذيب اللغة ما نصه: (وفي نوادر الأعراب: يتيع عليَّ فلانٌ، وفلانٌ تَيَّعَان[٦] وتَيَّحَان، تَيِّعٌ تَيِّحٌ وتَيَّقَان وتَيِّقٌ مثله)[٧].

وتَيِّق أصله تَيْوِقٌ، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، فصار اللفظ: تَيِّقًا. ولم يُذْكَر التَّيَّقَان، ولا التَّيِّق في مادة «توق» في المعجمات ما خلا معجم

---

(١) هو الجاربردي، ينظر: شرحه للشافية: ٢٣٢، ٢٣٤، وقد وهم محقق شرح الشافية لليزدي؛ إذ نسب هذا القول إلى ركن الدين، وليس الأمر كذلك. ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٨٧/٢، الهامش رقم (٥).

(٢) أي: ابن الحاجب.

(٣) شرح الشافية لليزدي: ٦٨٧/٢.

(٤) جاء في القاموس المحيط: ٧٨٠ (والتقيان، كهَيَّبَان: الرجل الشديد الوَثْبِ، أصله تَيْوَقَان). وينظر: تاج العروس «توق»: ١١٧/٢٥.

(٥) ينظر: العين: ١٩٩/٥، وجمهرة اللغة: ٤٠٨/١، وتهذيب اللغة: ١٩٧/٩، والصحاح «توق»: ١٤٥٣/٤.

(٦) جاء في تاج العروس: «تيع» ٤٠٥/٢٠ (أي: مُتَسَرِّع إلى الشر أو إلى الشيء، من قولهم: تاع إلى الشيء؛ أي: عجل إليه).

(٧) تهذيب اللغة: ٩٢/٣، وينظر: لسان العرب «تيع»: ٣٩/٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

القاموس[١]، وتاج العروس[٢] اللذين ذكرا التيقان في مادة «توق» من دون التَيِّـق، أما صاحب المحيط في اللغة فلم يذكر إلا التَّيَّقَان ولكن كان ذكره في مادة «تأق»، إذ قال: (وتاق الرجل القوس يَتُوْقُها تَوْقًا: مُلَيَّنٌ في معنى الهمـزة، والتَّيَّقَـانُ مـن الرجال: الشديدُ الوَثْبِ)[٣].

يفهم من هذا النص أنَّ أصله تَيْأَقَان على زنة «فَيْعَلان» أيـضًا؛ لأنَّ التـاء والهمزة والقاف فيه أصلية.

وهذا المثال، أعني: «تَئِفَّان» اضطربت كثير من الأصول في روايته، وفي وزنه، وفي تفسيره. ففي طبعة باريس لـ«لكتاب»[٤]، وفي طبعة بولاق[٥]، وفـي طبعة عبد السلام هارون[٦]، وفي طبعة أميل يعقوب[٧]، وفي نسخة ابن خـروف التي كتبها بيده[٨]، تَئِفَّان على زنة فَعِلَّان، قال سيبويه: (ويكون على فَعِلَّان، قـالوا: تَئِفَّان، وهو اسم، ولم يجئ صفة)[٩].

إلا أنَّ في نسخة ابن خروف جملة «ولم يجئ صفة» محذوفة، وهو كـذلك في شرح الكتاب للسيرافي[١٠]، وفي شرح الكتاب للأعلـم الـشنتمري[١١]، وهـو

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ٨٧٠.

(٢) ينظر: تاج العروس «توق»: ١١٧/٢٥.

(٣) المحيط في اللغة: ٢٤١/٢.

(٤) ينظر: ٣٥٣/٢.

(٥) ينظر: ٣٢٤/٢.

(٦) ينظر: ٢٦٤/٤.

(٧) ينظر: ٣٩١/٤.

(٨) ينظر: المخطوط (أ / ١٠٧).

(٩) ينظر: المصادر جميعًا مع أرقامها.

(١٠) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٥/٥.

(١١) ينظر: النكت: ٦٣٠/٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اختيار ابن يعيش[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن الناظم[٤]، وركن الدين[٥]، وأبي حيان[٦]، وغيرهم[٧].

وقد نقل اليزدي قولاً لسيبويه يختلف عما ذكر في المطبوع، إذ قال: (واعلم أنَّ مذهب سيبويه أنَّه فَيْعَلان، قال[٨]: «ويكون على فَيْعَلان، قالوا تَيَّقَانٌ»)[٩].

ولم أقف على هذا النص فيما اطلعت عليها من مطبوعات الكتاب، ومن مخطوطاته. ويبدو لي أنَّ اليزدي قد اعتمد على مخطوطة لم تصل إلينا، أو أنَّها في إحدى المكتبات التي لم تر النور بعد؛ لأنَّ للكتاب نسخًا خطية كثيرة محفوظة في بعض مكتبات العالم الكبرى، إذ ذكر الدكتور إميل يعقوب ثماني وثلاثين نسخة للكتاب[١٠].

وهو عند أبي حاتم السجستاني؛ «تَيِّفَان»، بالتاء المثناة الفوقية والياء المثناة التحتية المشددة المكسورة[١١]، وكذا هو عند الجَرْمِي فيما نقل عنه، وفسراه

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٣٢/٦.

(٢) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / ٣٥).

(٣) ينظر: الممتع: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: بغية الطالب: ١٥٠.

(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٦٤٥/٢.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٥٢/١.

(٧) ينظر: الكفاية في النحو: ٤٠١، والمناهل الصافية: ١٦١/٢.

(٨) وهم محقق شرح الشافية لليزدي؛ إذ ذكر أنَّ هذا النص موجود في كتاب سيبويه طبعة بولاق، وليس الأمر كذلك. ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٦٨٦/٢، الهامش رقم (٢).

(٩) المصدر نفسه: ٦٨٦/٢، ٦٨٧.

(١٠) ينظر: الكتاب «الدراسة»: ٢١/١، ٢٣.

(١١) ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ١٢٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بالنشيط، فهو صفة عندهم، قال السخاوي: (تَيَّقان: فَيْعَلان، كذا قال الجَرْمي، وفسره بأنه النشيط)[١].

وكذا هو عند ابن الدهان النحوي[٢]، وجاء كذلك في الاستدراك للزُّبيدي إلا أنَّ وزنه كان على فَعِّلان، وأنَّه اسم لا صفة، إذ قال: (قال سيبويه: وعلى فَعِّلان فالاسم تَيِّقان)[٣]، وهو اختيار الفتني[٤]، ولكن الزُّبيدي في أمثلة الأبنية ذكر تَيِّفان، إذ قال: (يقال: جاء على تيفة ذلك وتفيئته، أي: على وقته، وذكر بعض اللغويين: جاء على تيفان ذلك مثل تيفة ذلك)[٥].

ولم أقف على من قال تيفانًا من اللغويين، وهذا اللفظ، أعني: «تيفانًا» قد ورد في أكثر نسخ الشافية لابن الحاجب[٦]، وتبعه على هذا بعض شراح الشافية كالجاربردي[٧]، واليزدي[٨].

---

(١) سفر السعادة: ١/١٧٦.

(٢) ينظر: شرح أبنية سيبويه: ٥٦. وابن الدهان: هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان النحوي، ولد سنة ٤٩٤هـ في بغداد، عاصره علماء أفذاذ منهم: الجواليقي، وابن الخشاب، وابن الشجري، توفي سنة ٥٦٩هـ، ومن تصانيفه: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الدروس في النحو، وشرح كتاب اللمع لابن جني. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/١٣٦٩، ١٣٧٢، وإنباه الرواة: ٢/٤٧، ٤٨، ووفيات الأعيان: ٢/٣٨٢، ٣٨٥، والوافي بالوفيات: ١٥/ ١٥٦، ١٥٨، والأعلام: ٣/١٠٠.

(٣) الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية: ١٤.

(٤) ينظر: كفاية المفرطين: ١٧٠.

(٥) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: ٤٧.

(٦) ينظر: الشافية في علم التصريف: ٨٠، الهامش رقم (١)، والشافية مخطوط مكتبة جامعة الرياض: (ب / ٢٢)، والشافية مخطوط مكتبة جامعة الملك سعود: (ب / ٦٨).

(٧) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٤.

(٨) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٢/٦٨٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وذكر ابن السراج[١] التَّئِفَّان، بيد أنَّه جعل وزنه «تَفِعْلانًا» من تركيب «أفف»، وتبعه في هذا الرأي الرضي، فقال: (فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها، كتَئِفَّان؛ لأنَّ الأَفَفَ مستعمل دون تَأَفٍ)[٢].

وما ذكره ابن السراج هو ذهول من صاحبه عن نص سيبويه، أو رأي رآه هو خالف فيه سيبويه، وما حكم به الرضي فهو اجتهاد منه، وفيه نظر؛ لأنَّ هناك ما يدفع هذا الحكم، وذلك أنَّهم يقولون: أتيته على تَئِفَة ذلك، وتَئِيفَةِ ذلك[٣]، وظاهرهما أنَّهما فَعِلَة وفَعِيْلَة من تركيب «تأف».

وليس هذا فحسب، بل هناك في الكتاب اسم يوافق تَئِفَّان في مادته، فقد ذكر سيبويه في باب من غير موضع حروف الزوائد، إذ قال: (ويكون على فَعِلٍّ، وهو قليل. قالوا: تَئِفَّةٌ، وهو اسم)[٤].

وبعد، فالذي يبدو لي أنَّ الصحيح «تَئِفَّان» على زنة فَعِلَّان، وأنَّ ما سواه تصحيف وتحريف، وهذا ما أكده السخاوي بقوله: (وأظن أحدهما صحف ما في كتاب سيبويه، ولا أتهم الجَرْمي)[٥]، وما قاله الجاربردي كذلك لا يصح؛ لأنَّه جعل تَيِّفَانَا على زنة فَعِّلان، وأنَّ مادة «تيف» غير مستعملة[٦]، وما ذكره اليزدي كذلك لا يصح؛ لأنَّه جعل «تيفانًا» على زنة «فيعلان»، وهذا مخالف لما في كتاب سيبويه، والله أعلم.

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٢/٣.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣٨٩/٢.

(٣) ينظر: الجيم: ١٠٢/١، وتهذيب اللغة: ٤٢٣/١٥، والنهاية في غريب الحديث: ١٩٢/١، ٤٨٣/٣، ولسان العرب «تفأ»: ٤٠/١، «فيأ»: ١٢٤/١، وتاج العروس «تفأ»: ١٦٠/١، «فيأ»: ٣٦١/١.

(٤) الكتاب: ٢٧٨/٤.

(٥) سفر السعادة: ١٧٧/١، ١٧٨.

(٦) جاء في تاج العروس «تفو»: ٣٧/ ٢٤٨ (قال ابن سيده: وهو من الواو؛ لأنَّا وجدنا توف، ولم نجد تيف).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**وَأَوَّل يَهْيَرٍّ**[١] **وَالتَّضْعِيفُ دُوْنَ الثَّانِيَةِ**)[٢]، يريد ابن الحاجب في هذا القول أنْ يبين أنَّ الياء الأولى والتضعيف زائد، لا الياء الثانية؛ لوجود يَفْعَلّ وعدم فَعْيَلّ، قال سيبويه: (فأما يَهْيَرٌ فالزيادة فيه أولاً؛ لأنَّه ليس فيه الكلام فَعْيَلٌ)[٣].

يقول الجاربردي: (ويدور في خلدي أنَّه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال: يَفْعَل بالتخفيف كثير، نحو: يَلْمَع[٤]، ويَرْمَع[٥]، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال: يَفْعَلّ بتشديد اللام، فقد تحقق يَفْعَلّ بالتضعيف في الجملة، وفَعْيَلّ غير موجود بوجه، والحمل على ما ثبت أولى)[٦].

اعترض اليزدي على ما رآه الجاربردي، فقال: (الحمل على يَفْعَلٌ الفعل أولى؛ لأنَّ الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يبنى على العارض القليل)[٧].

---

(١) اليهير: حجارة أمثال الكف، وقيل: هي دويبة في الصحراء، وقيل: صمغ الطلح، وقيل: الماء الكثير، وقيل: هو السراب. ينظر: العين: ٨٤/٤، والجيم: ٣٢٦/٣، وجمهرة اللغة: ٨٠٩/٢، والصحاح «هير»: ٨٥٦/٢.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٧٩.

(٣) الكتاب: ٣١٣/٤.

(٤) اليَلْمَعُ: هو السراب، وقيل: هو الكذاب، وقيل: البرق الخُلَّب الذي لا مطر فيه، وقيل: الذكي المتوقد. ينظر: العين: ٢/ ١٥٥، والصحاح «لمع»: ١٢٨١/٣، ولسان العرب «لمع»: ٣٢٤/٨، وتاج العروس «لمع»: ١٧٢/٢٢.

(٥) اليَرْمَعُ: هي حجارة بيض رقاق تلمع في الشمس، وقيل: هي الخَرَّارَة التي تلعب بها الصبيان. ينظر: جمهرة اللغة: ٧٧٢/٢، والصحاح «رمع»: ١٢٢٣/٣، ولسان العرب «رمع»: ١٣٤/٨، وتاج العروس «رمع»: ١٢٦/٢١.

(٦) شرح الشافية للجاربردي: ٢٣٣.

(٧) شرح الشافية لليزدي: ٦٨٣/٢، ٦٨٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والجاربردي مسبوق بهذا القول، فقد سبقه ابن عصفور، إذ قال: (وأما قولهم: «حجر يَهْيَرٌ»، فيمكن أن يكون أصله: «يَهْيَرٌ» خفيفًا، على وزن: يَفْعَلٍ كـ«يَرْمَع»، ثم شُدِّدَ على حدّ قولهم في جَعْفَرٍ: جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو: «يَفْعَلّ»)[١].

وقد ذكر الرضي نحوًا مما قاله اليزدي، إذ قال: (يَفْعَلٌ قريب من الوزن الموجود، وهو يَرْمَعُ، ويَلْمَعُ، وأيضًا فإن يَفْعَلَّ ثابت، وإن كان في الأفعال، كيَحْمَرٌ)[٢].

وعندي أنَّ اعتراض اليزدي على الجاربردي سديد؛ لأنَّ الوقف بالتضعيف لغة قليلة، وهو بمعزل عن ما هو القياس في الوقف؛ لأنَّه محل تخفيف وتسهيل. وبيّن أنَّه منافيه، ولذلك لم يأخذ به أحد من القراء إلا حرفًا واحدًا رواها عِصْمَة بن عُرْوَة[٣] عن أبي بكر عن عاصم بن أبي النجود، أنَّه كان يقرأ قوله عز وجل: ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾[٤] بتشديد الراء[٥].

ومن الشراح الذين تبعوا الجاربردي في قوله، الفتني، إذ قال: (وأول يائي يَهْيَرّ زائد، وأحد حرفي التضعيف، أي: أحد الرائين زائد أيضًا دون الياء الثانية، ودون الآخر من حرفي التضعيف؛ لكون يَفْعَلٌ أقرب من فَعْيَلّ؛ لكون يَفْعَل بخفة اللام كثيرًا، فإذا وقف عليه بالتضعيف يشدد لامه)[٦].

---

(١) الممتع: ١١١/١.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣٩٣/٢.

(٣) هو أبو نجيح عِصْمَة بن عُرْوَة الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النجود، وروى أيضا حروفًا عن أبي بكر شعبة بن عياش، والأعمش، وهو المنفرد عن أبي بكر برواية «مستطر» بتشديد الراء، لم يروه غيره، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: مجهول. تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٠/٧، وغاية النهاية: ٥١٢/١، ولسان الميزان: ٤٣٨/٥.

(٤) سورة القمر، من الآية ٥٣.

(٥) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: ١٦١٦/٤، والإقناع في القراءات السبع: ٢٥٣.

(٦) كفاية المفرطين: ١٦٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الخاتمة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل المخلوقين، وعلى آله وأصحابه وأنصار دينه الأولين، وعلى أتباعهم في مسالكهم إلى يوم الدين... أما بعد:

فإن من نعم الله –عز وجل– عليَّ أنْ أعان بفضله وبمنه إتمام هذا البحث، وإلقاء عصا تسياره الذي أرجو الله تعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم، فلابد بعد هذا الجهد من قطف ثمار هذا البحث بنتائج يمكن إجمالها بالآتي:

- بعد التقصي والبحث والمتابعة لم أستطع أن أقف على معلومات شافية تخص حياة اليزدي سوى اسمه ولقبه والسنة التي أكمل فيها شرحه للشافية، وليس كما ادعى أحد الباحثين أنه الخضر بن عبد الرحمن الأزدي الدمشقي المفسر (ت ٧٧٣هـ).
- قد ردَّ البحث بالأدلة دعوى أحد الباحثين حين زعم أن الشافية ألفها ابن الحاجب لسعد الدين محمد بن علي السَّوي.
- اتسمت عبارة الشافية في كثير من الأحيان بالغموض والإبهام والإغلاق؛ لذا كانت وراء كثير من الاعتراضات التي وجهت إلى الشافية.
- تبين من البحث مدى اعتماد ابن الحاجب على عبد القاهر الجرجاني في المفتاح، وعلى الزمخشري في المفصل، واليزدي لم ينس ذلك، بل إنّه يتتبعه في الشافية، وشرحه للمفصل، ويقارن أحيانا بين كلامه وما ذكره الزمخشري في المفصل إذا خرج عن إطاره، ومدى توفيق ابن الحاجب في ذلك.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- كان اليزدي بصريَّ المذهب، إذ وافق البصريين في معظم المسائل الصرفية التي تناولها، وكان يسميهم أحيانا بالأصحاب، وعلى الرغم من بصريته كان صاحب رأي، يناقش، ويحلل ويرد.
- تأثر اليزدي بسيبويه تأثرًا كبيرًا، وقد وافقه في أغلب مسائله، ولا تكاد تمرُّ مسألة إلا ويذكر رأيه فيها، وقد جعل الكتاب أهم مصدر لشرحه، ولم يختلف معه إلا قليلاً.
- سار اليزدي على نهج ابن الحاجب في ترتيب الموضوعات، ولم يخرج عنه بعدِّه شارحًا لهذا المتن.
- اتبع اليزدي في عرضه للمادة الصرفية أسلوب المحاورة بين السائل والمجيب كثيرًا، إذ كان يفترض الأسئلة ثم يجيب عنها إجابة وافية، وهو ما يسمى بـ«الفنقلة» نحتًا.
- يورد اليزدي كثيرًا من المذاهب والآراء من دون نسبتها إلى أصحابها اعتناء منه بالإحاطة الكاملة للموضوع الصرفي.
- اعتنى اليزدي بالحدود عناية كبيرة، ووضع لها قواعد يجب مراعاتها لتكون أكثر دقةً وشمولاً، وكذلك اهتم ببيان المعنى اللغوي لبعض المصطلحات الصرفية.
- اهتم اهتمامًا كبيرًا بعرض المسائل الخلافية الصرفية، ولم يكتف بنقلها فقط، بل وقف عندها وفصل القول فيها، ويعرض رأيه مع العلماء.
- ظهرت في شرحه أمارات التأثير الفقهي والمنطقي واضحةً جليةً.
- عني بمسائل التمرين عناية بالغة؛ ولذا جاء بمسائل أخر ليست في الشافية، وإنما أكثرها متفرع من كتاب سيبويه.
- اعتمد اليزدي على مصادر متنوعة تمثلت بالأعلام والكتب، فقد أفاد من مجموعة كبيرة من علماء العربية الذين سبقوه، فاستقى منهم مادته الصرفية.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- انفرد اليزدي في شرحه بمسألتين اثنتين لم أر –على حد علمي– من سبقه إليهما، أو أخذ بهما، وهاتان المسألتان هما: مسألة «أشياء» في منعها من الصرف إذ إنّه خلط بين مذهبي الخليل والكسائي وأخرج من بينهما مذهبًا آخر، وأوزان التصغير «فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل»، إذ رأى اليزدي أنّ تكرار العين يُعَدُّ قليلاً في هذين الوزنين وتكرار اللام هو الأقيس.
- تأثر اليزدي بآراء ابن الحاجب سواء أكانت في شرحه للشافية أم في شرحه للمفصل، وكذلك تأثر بركن الدين، والجاربردي، إلا أنه لم يفصح عن ذكر اسميهما قط، وأما تأثيره على العلماء أو الشراح الذين جاءوا بعده فقد كان قليلا، ومن الذين تأثروا بآرائه وأقواله الغزي، والسيوطي، والبغدادي.
- أدلة الصناعة عند اليزدي تمثلت بالسماع، والقياس، والإجماع، ومصادر السماع عنده الشواهد التي اعتمد عليها في تعزيز أقواله وتوثيقها، وهي القرآن الكريم وغيره، وقد احتفى بالقياس واعتمد عليه، واتخذه أصلا يستند إليه في قبول الآراء وردّها. أما الإجماع فقد اعتمد عليه واتخذه دليلاً، ولكنه قليل جدا فهو يأتي بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية.
- اهتم اليزدي بالتعليل اهتماما كبيرا، واهتمامه هذا هو الذي جعل شرحه متميزا عن غيره من الشروح، وسمة بارزة يتسم بها؛ لذا جاءت العلل في شرحه متتابعة، وكان يستدل عليها أحيانا بالسَّبر والتقسيم. وكان ينظر إلى العلة نظرة كلية، وأخرى جزئية، فهي لديه علة تامة. وقد استعان في شرحه بأكثر أنواع العلل.
- لم يكن اليزدي عند اعتراضه على ابن الحاجب متتبعًا له، وقاصدا إلى ملاحقة هفواته، أو منتقصا لجهوده، أو لقيمة الشافية، بل إن اعتراضاته على ابن الحاجب تتمة مفيدة لعمل ابن الحاجب وسعي إلى الكمال.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- يمكن القول: إنّ اعتراضات اليزدي على ابن الحاجب كانت متنوعة في العبارة، وفي الحدود، وفي الحكم، وفي الاشتقاق، وفي ترتيب المسائل الصرفية.
- انفرد اليزدي بعدد من الاعتراضات على الشافية لم يذكرها غيره من الشارحين.
- أكثر ما اعترض به اليزدي على ابن الحاجب هو الإطلاق والعموم في الحكم.
- اعترض اليزدي كذلك على ركن الدين، والجاربردي، ولم يعترض على ابن الناظم، ورضي الدين الاستراباذي. وكان موفقًا في كثير من اعتراضاته، مما يدل على سعة ثقافته وقوة اطلاعه.
- مسائل اليزدي في هذا السفر كانت متسمة بالإيجاز تارة، والإطناب تارة أخرى، بحسب ما تقتضيه حاجة النص.
- كان اليزدي أول شارح تنبّه إلى أنّ سيبويه لم يقل بأنّ «التَّرَبُوْتَ» مشتق من التراب، بل مشتق من الدُّربة، وليس كما قال ابن الحاجب ومن تبعه من الشرّاح.
- توصل البحث إلى أنّ لفظة «تَئَفَّان» حدث فيها تصحيف وتحريف، والسبب يعود إلى نسّاخ وشرّاح كتاب سيبويه.

وَلِلّٰهِ الحَمْدُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

الباحث

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثبت
المصادر والمراجع

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (٣٩٢٦ ف ٧/٨١٦).
- الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (٦٣٤٥ ف ٢/١٢٧٧).
- شرح الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، مصورة عن مصورة مكتبة تشستربيتي، دبلن، ايرلندا، رقم ٦٤٨٦/٧.
- الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي الأراني الساكناني (ت بعد ٧٤٣هـ)، جامعة الملك سعود، الرياض، رقم (٢٩٨٨ز).
- الكتاب لسيبويه: بخط أبي الحسن، علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم (٦٤٩٩).

ثانياً: المطبوعات

- آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الإبانة عن معاني القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- أبجد العلوم: أبو الطيب محمد صديق خان الحسيني القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ-١٩٦٦م.
- الأدب الصغير: عبد الله بن المقفع (ت ١٤٢هـ)، قرأه وعلق عليه: وائل بن حافظ بن خلف، دار ابن القيم، الإسكندرية، ط١، د.ت.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ٢٠٠٩م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، صدر الجزء الأول عن مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، والجزء الثاني عن مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، وكذلك الجزء الثالث عن مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، العراق، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الاستدراك على كتاب سيبويه: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، باعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي، طبع بروما، ١٨٩٠م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية (مكاتبة بين بدر الدين الدماميني «ت ٨٢٧هـ»، وسراج الدين البلقيني «ت٨٠٥هـ»)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: أبو الحسن علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- أسفار الفصيح: أبو سهل محمد بن علي الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- الأسماء والصفات: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الإشارات والتنبيهات: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- اشتقاق أسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: د. تمّام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- أصول النحو العربي: د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق د. علي أبو زيد ود. نبيل أبو عمشة ود. محمد موعد ود. محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث، د.ت.
- إكمال الإكمال: أبو بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة الحنبلي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو عبد الله مغلطاي بن قليج البكجري المصري (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الألفاظ الفارسية المعربة: أدّي شير، دار العرب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- أمثال العرب: المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الأمثال: أبو الخير زيد بن عبد الله الهاشمي (ت بعد ٤٠٠هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، شرح وتعليق: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن هشام (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك، عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق٦هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عني بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- البحث اللغوي عند العرب: د. أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- بداية الهداية: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني اليمني الصنعاني (ت ١٣٨١هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة اليرموك، بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- البيان والإيضاح لفهم متن مراح الأرواح في الصرف: شرح وتحقيق وتعليق: د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، د.ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.
- تاريخ ابن الوردي: أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر المعري الكندي (ت ٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ)، ترجمة د. رمضان عبد التواب، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٥م.
- تاريخ الإسلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)، د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التخمير في شرح المفصل: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، د.ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، ١٣١٩هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- تصريف العزي: عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، اعتنى به: عدنان بن عبد الله زهار، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- التعبير الفني في القرآن: د. بكري شيخ أمين، دار الشروق، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
- التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تفسير القرآن العظيم «تفسير ابن كثير»: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٠م.
- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطاع (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم المرادي المصري (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- التوطئة: أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي المعروف بالشلوبيني (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى بن محمد الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، دار الغد الجديد، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.
- الجراثيم: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٧م.
- الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي الحنظلي (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-١٩٩٧م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم المرادي المصري (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، الناشر مير محمد كتب خانه، كراتشي، د.ت.
- الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- حاشية الجاربردي على شرحه للشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حاشية حسين الكمالاتي الرومي على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- حاشية الغزي على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.
- الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- الحماسة البصرية: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- خزانة التراث، فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي (ت ١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الدارس في تاريخ المدارس: عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت ٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو: محمد علي بن محمد علان البكري الصديقي، المعروف بابن علان (ت ١٠٥٧هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- دراسات في العربية وتاريخها: الشيخ محمد الخضر حسين، جمعه وصححه: علي الرضا التونسي، المكتب الإسلامي، ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، د.ت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ت.
- دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٣هـ)، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- دقائق التصريف: أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (ت بعد ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: برهان الدين، إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ديوان أبي تمام، بشرح التبريزي، تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت.
- ديوان أبي نواس، شرح غريبه ووضح غامضه: محمود أفندي واصف، المطبعة العمومية، مصر، ط١، ١٨٦٨م.
- ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ديوان الإسلام: أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق وشرح د. محمد محمد حسين، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د.ت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان تميم بن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان حسان بن ثابت، دار بيروت، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ديوان الحماسة: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ديوان العجاج، برواية الأصمعي، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ذيل فصيح ثعلب: موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.
- ذيل مرآة الزمان: أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني (ت ٧٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- رحلة ابن بطوطة «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي (ت ٧٧٩هـ)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.
- رسالة الحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- رسالة الغفران: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩هـ)، وضع حواشيه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ٢٠١١م.
- رسالة الملائكة: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.
- روح الشروح على المقصود: عيسى أفندي السبروي (ت ١١١٤هـ)، طبع بهامش كتاب المطلوب بشرح المقصود، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٠هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- الروض الأنف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء السادات: محمد باقر بن زين العابدين الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، بيروت، مصورة عن طبعة مهراستوار بقم، إيران، ١٣٩٢هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- زبدة الأقوال شرح لامية أبنية الأفعال: بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي المعروف بابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سبك المنظوم وفك المختوم: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة: أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: أبو الفضل محمد خليل بن علي الحسيني (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.
- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ج١، ومحمد فؤاد عبد الباقي ج٣، وإبراهيم عطوة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

عوض ج٤، ٥، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الشافية في علم التصريف: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- شذا العرف في فن الصرف: الشيخ أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت:١٠٨٩)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- شرح أبنية سيبويه: أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان النحوي (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح ألفية ابن معط: أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح تصريف العزي: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي الخراساني الحنفي (ت ٧٩١هـ)، عني به: محمد جاسم الحمد، دار المنهاج، بيروت، ط٢، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف: أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح الحدود النحوية: أبو محمد عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح الشافية: عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت ٧٧٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح الشافية: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ)، مطبعة أحمد كامل، إستانبول، ط١، ١٢٨٥هـ، مطبوع بحاشية شرح نقره كار.
- شرح الشافية: فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت ٨٥٠هـ)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، شركة شمس المشرق، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف: أبو الفضائل ركن الدين الحسن بن أحمد الحسيني الاستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- شرح شواهد شرحي الشافية للرضي والجاربردي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- شرح القصائد التسع: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح قصيدة بانت سعاد: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٠٧هـ.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح الكافية في النحو: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- شرح اللمع: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- شرح المراح في التصريف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- شرح المعلقات السبع: أبو عبد الله حسين بن أحمد الزوزني (ت ٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
- شرح المقدمة المحسبة: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د.ت.
- شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ)، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: أبو الخير أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- الصرف الكافي: أيمن أمين عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٠م.
- ضرائر الشعر: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناجي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.
- طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت.
- طبقات الفقهاء الشافعية: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- طبقات المفسرين للداودي: محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: د. عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- العبر في خبر من غبر: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك، ترجمه وقدم له وعلق عليه وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- العقد الفريد: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- علم الأصوات اللغوية: د. مناف مهدي محمد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- عمدة الكتاب: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي المصري المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- عنقود الزواهر في الصرف: علاء الدين علي بن محمد القوشجي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: د. أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطي (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم أنيس، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: أبو العباس ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي (ت ٦٦٨هـ)، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، د.ت.
- فتح الأقفال وحل الإشكال: أبو عبد الله محمد بن عمر الحضرمي المعروف ببحرق (ت ٩٣٠هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- فرحة الأديب: أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (ت نحو ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار النبراس، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الفصول الخمسون: أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- فضائل الصحابة: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة: إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني المعروف بسيد شريفي (ت ١٠١٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤، طبع مع مجموعة الشافية، الجزء الثاني.
- فوات الوفيات: صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، الجزء الأول، ١٩٧٣م، والجزء الثاني والثالث والرابع، ١٩٧٤م.
- الفواكه الجنية على متممة الجُرُّوميَّة: أبو محمد عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: عماد علوان حسين، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- في النحو العربي، نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، بيروت، ط١، ١٩٦٤م.
- القاموس المحيط: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الكافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- الكافي في القراءات السبع: أبو عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كتاب الاختيارين: أبو المحاسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- كتاب الأفعال: أبو بكر محمد بن عمر الأندلسي المعروف بابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، قدم له وضبطه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- كتاب النبات: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهارد لفين، دار فرانزشتاينر بفيسبادن للنشر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- كتاب الواضح: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، ط١، ٢٠١١م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٦هـ.
- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، اعتنى بتصحيحه: هرتويغ درنبرغ، طبع بباريس، بالمطبع العامي الأشرف، ١٨٨١م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي التهانوي الحنفي (ت ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس: أبو الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني الدمشقي (ت ١١٦٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله المشهور بـ«حاجي خليفة» (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب للحريري: أبو محمد عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الكفاية في النحو: محمد بن عبد الله بن محمود (ت ٨١٩هـ)، تحقيق: إسحاق محمد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- الكليات: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- الكواكب الدرية على متممة الآجرومية: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل (من أعيان القرن الثالث عشر)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات: أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق: عامر السيد عثمان، وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٢هـ.
- لمع الأدلة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
- ليس في كلام العرب: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- مباحث في علوم القرآن: مناع بن خليل القطان (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، ط٣، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلق عليها: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- متن المقصود في فن الصرف: المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي (ت ١٥٠هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن سالم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- مجمع الآداب في معجم الألقاب: أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت ٧٢٣هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، ط١، ١٤١٦هـ.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤-١٩٨٤: أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- مجيب الندا في شرح قطر الندى: أبو محمد عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. مؤمن عمر محمد البرارين، الدار العثمانية للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- المحب والمحبوب والمشموم والمشروب: السري بن أحمد الرفاء (ت ٣٦٢هـ)، تحقيق: مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف،

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة: أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، ١٩٧٠م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- المسائل الشيرازيات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- المسائل العضديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- المسائل المنثورة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. رشيد عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسالك والممالك: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإصطخري (ت ٣٤٦هـ)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.
- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- مسند الشاميين: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- المصاحف: أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: عبد الله محمد الحبشي، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام اليماني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- المطلوب بشرح المقصود في التصريف: مؤلفه مجهول، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣١٠هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- المعتمد في الأدوية المفردة: الملك المظفر يوسف بن عمر التركماني (ت ٦٩٤هـ)، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- معجم الأدباء: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦٩هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تصحيح وتعليق: د. ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- معجم الشيوخ الكبير: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المعجم الصغير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط٢، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- معرفة الصحابة: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده العبدي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»: أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- المفضليات: المفضل بن محمد الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، راجعه وعلق عليه: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- المقتصد في شرح التكملة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدرويش، طبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- مقدمة في أصول الحديث: عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي (ت ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المقرب: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- المقصور والممدود: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المقصور والممدود: أبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٩م.
- المقصور والممدود: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
- المقصور والممدود: أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه (ت ٣٢٣هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- المقصور والممدود: أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- المقصور والممدود: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الملحق التابع للبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن محمد اليمني (ت ١٣٨١هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الممتع في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط٥، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ٢٠٠٣م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤، أسفل شرح الشافية لنقره كار.
- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: لطف الله بن محمد الغياث الحجاجي المعروف بالظفيري (ت ١٠٣٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد شاهين، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٨٤م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣، د.ت.
- المنتخب من غريب كلام العرب: أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد بن أحمد العمري، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- منهج البحث الأدبي: د. علي جواد الطاهر، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ط٢، ١٩٧٠م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، جمعية نشر الكتب العربية، بالقاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٣هـ.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، د.ت.
- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء-الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت ١٣٤١هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- نزهة الطرف في علم الصرف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- نزهة الطرف في علم الصرف: أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٠م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، د.ت.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- نكث الهميان في نكت العميان: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- النور السافر عن أخبار القرن العاشر: محيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروس (ت ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في إستانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيوت، ج١، ٢، ٣، ٦، ١٩٠٠م، ج٤، ط١، ١٩٧١م، ج٥، ج٧، ط١، ١٩٩٤م.

ثالثاً: الرسائل العلمية والأطاريح:

- أصول النحو في معاني القرآن للفراء، محمد عبد الفتاح مصطفى العمراوي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم، ١٩٩٢م.
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية: مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر: أبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- الصافية شرح الشافية: يوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق: تهاني بنت محمد سليم الصفدي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- علة الاستعمال في كتاب سيبويه، دراسة لغوية – نحوية: شيماء عبد الزهرة نعمان المالكي، «رسالة ماجستير»، جامعة بابل، كلية التربية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- كفاية المفرطين: محمد بن طاهر الفتني الهندي (ت ٩٨٦هـ)، تحقيق: نياز محمد، رسالة دكتوراه، جامعة بشاور، باكستان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- منهج الكوفيين في الصرف: مؤمن صبري غنّام، «أطروحة دكتوراه»، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

رابعاً: المجلات:

- الاستشهاد بالحديث في اللغة: الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة، الجزء الثالث، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٧م.
- قرأ دراسة دلالية نحوية: محمد عبد الله: مجلة الدراسات اللغوية، تصدر عن مركز الملك فيصل، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر، ٢٠٠٩م.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢-١٩٦٢، مجموعة القرارات العلمية: مجلة اللسان العربي، يصدرها: المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية، الرباط «المغرب الأقصى»، العدد الثالث، ١٩٦٥م.

تم بحمد الله

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER
EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
ANBAR UNIVERSITY
COLLEGE OF EDUCATION
FOR HUMANITIES
DEPARTMENT OF ARABIC

THE MORPHOLOGICAL LESSON IN SHARH SHAFIAT IBN AL-HAJIB BY AL-KHIDHR AL-YAZDY DIED AFTER 720 A.H.

A Dissertation
Submitted to the Council of the College of Education for Humanities in Partial Fulfillment of the Requirements of the Doctor of Philosophy in Arabic Language and its literatures

By
QUSAY JADDO'A RIDHA AL-HITI

Supervised by
ASSIST. PROF. DR. Khalil Muhammed Saeed Al-Hiti

2013 A.D **1434 A.H**

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ABSTRACT

Morphology is the science that has been in need by all those whom love Arabic language and interest in. It is the science in which we know the root of words and the rules of etymology and who we derive words. So the scholars gave this science their attention and write many books that collect and explain its problems.

The researcher wanted to write his dissertation under a morphological subject and after some discussions with the specialists he decided to write the subject of (***The Morphological Lesson in Sharh Shafiat Ibn Al-Hajib by Al-Khidhr Al-Yazdy Died after 720 A.H.***). The researcher selected this subject because:

- His truly desire to write under a morphological subject to participate in the morphological movement to accompaniment the syntactical movement.
- The researcher found that this explication contained the previous explications as: Ibn Al-Hajib, Ibn Al-Nadhum, Rukn Al-Deen and Al-Jarbardy. He discussed their opinions in a way that show his wide knowledge of Morphology.

The researcher thinks that there is no need for mentioning the difficulties and problems that faced him during writing his study. This is because the researcher believes that the good researcher should be patient, careful and not complaining till he reaches his goals.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

The nature of this study make the researcher divided his dissertation into introduction, preface, three chapters and conclusion.

The ***preface*** deals with the influence of «Al-Shafiah» on the morphological lesson. The researcher talked about: the author's biography, his name, birth, teachers, students, books and his death. Then he talked about «Shafiah» itself: subject, phraseology, sources and evidences. Then he showed the effect of this book on the morphological lesson.

The ***first chapter*** deals with the subject of «Al-Yazdy and his method in explaining Al- Shafiah». The chapter contains six sections: the first section is about Al-Yazdy biography. The second is about his morphological trend. The third is about his method in explaining Al- Shafiah. The fourth is about his resources in the morphological lesson. The fifth is about his unrivaled opinions. The sixth is about his affection and effecting.

The ***second chapter*** deals with the subject of «His Documentary Evidences». The chapter contains four sections: the first is about oral evidences. The second is about analogy. The third is about consensus. The fourth is about the morphological cause.

The ***third chapter*** deals with the subject of «his objections on Ibn Al-Hajib and the explainers». The chapter contains three sections. The first is about his objections on Ibn Al-Hajib in phraseology and other problems such as: phrasing, definitions, judge, derivation and issues related to the morphological ordering. The second is about his objections on Rukn Al-Deen. The third section is about his objections on Al-Jarbardy.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

The ***conclusions*** arrived from this study, were:

- «Al-Shafiah» is the first morphological book which contained all the morphological issues with a very accurate arrangement. Before that ,these issues were scattered through the syntactical books.
- The phrases of «Al-Shafiah» in many places were ambiguity and abstruseness which caused many objections.
- «Al-Shafiah» has a large effect on the morphological lesson.

There are many other conclusions which were written in the conclusion.

Sources: More than 350 books in different fields that related to the subject were used in the whole sections of this dissertation.